



وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

-جامعة الحاج لخضر باتنة -

كلّية الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

العقد الجوهري من فتح الحيّ القيّوم في حلّ شرح الأزهري على مقدّمة ابن آجرّوم

* من باب مرفوعات الأسماء حتّى نهاية باب مخفوضات الأسماء *

لأحمد بن محمّد بن حمدون ابن الحاج (ت1316 هـ/ 1898م)

– دراسة وتحقيق–

مذكّرة مكملة لنيل شَهادة الماجستير

تخّصص : تحقيق النّصوص ونشرها

– إعداد الطّالب :

يوسف برتال

– إشراف الأستاذ :

د/ السّعيد بن إبراهيم

الدكتور /	عبد الكريم بورنان	– جامعة باتنة –		رئيساً
الأستاذ . د /	السعيد بن ابراهيم	– جامعة باتنة –		مقرّراً
الأستاذ . د /	العربي دحو	– جامعة باتنة –		عضواً مناقشًا
الأستاذ . د /	لعبيدي بوعبد الله	– جامعة البليدة –		عضواً مناقشاً

السّنة الجامعيّة : (1434 – 1435هـ) / (2014– 2015 م) .





وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

-جامعة الحاج لخضر باتنة -

كليّة الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

العقد الجوهري من فتح الحي القيّوم في حلّ شرح الأزهري على مقدّمة ابن آجرّوم

* من باب مرفوعات الأسماء حتّى نهاية باب مخفوضات الأسماء *

لأحمد بن محمّد بن حمدون ابن الحاج (ت1316 هـ/ 1898م)

– دراسة وتحقيق –

مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

تخصّص : تحقيق النّصوص ونشرها

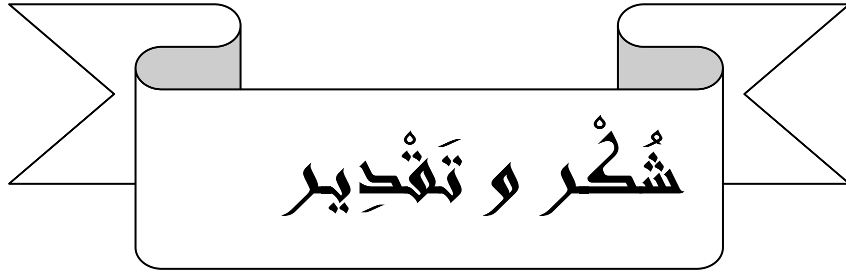
إعداد الطّالب : يوسف برتال

إشراف الأستاذ : الدكتور/السّعيد بن إبراهيم

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور / عبد الكريم بورنان	– جامعة باتنة –	رئيساً
الأستاذ . د / السعيد بن ابراهيم	– جامعة باتنة –	مقرّراً
الأستاذ . د / العربي دحو	– جامعة باتنة –	عضواً مناقشًا
الأستاذ . د / لعبيدي بوعبد الله	– جامعة البليدة –	عضواً مناقشًا

بسم الله الرحمن الرحيم

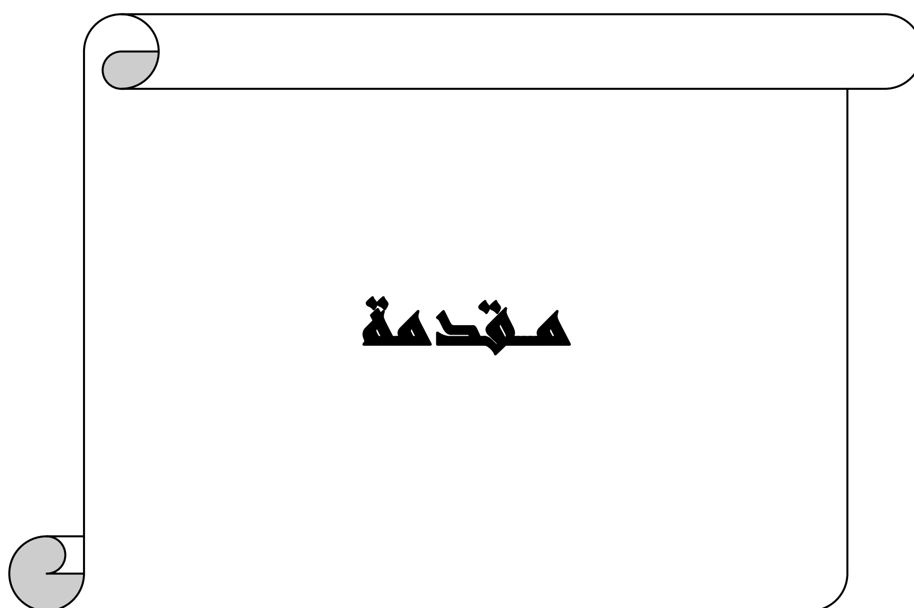


إلى أُستاذي الفَاضل الدّكتور : السّعيد بن إبراهيم أَسمَى آيَات الشُّكر والتَّقدير، عرفَاناً منِّي على تَوجيه نَصائحه الصَّائبَة، وجَلده وصَبره علَى رعَاية هذَا البحثَ حتَّى استوَى واستَقَام على سُوقه .

وإلى الأستَاذين الكَريمين الشّريف مريبعي، وعبد الكريم بورنان الّذين شجّعاني على المضي قدمًا في تحقيق هذَا النّص وبعثه مرة أخرى للوجود.

وإلَى كلِّ من أسهَمَ في إخرَاج هذا العمل خالص الشكر.

فأسألُ اللهَ لهم جَميعاً المثوبةَ والأجْر، وأنْ يجعلَ ذلك في مَوازين أعمَالهم، يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بَنونُ إلا منَ أتَى الله بقَلب سَليم .


مقدمة

مقدمة :

الحمدُ للهِ والصّلاة والسّلَام عَلَى هَادِي الأُدَبَاء ومُعَلّم البُلغَاءِ والفصَحَاء محمّد رسول اللهِ وعلى آلهِ المطَّهرِين النّجَبَاء كلّمَا سَالَ مِدادٌ على طرسٍ وأشْرَقت عَلَى بَنِي الغبرَاءِ شمسٌ، وبعدُ :

فقدْ أخلصَ العُلَماءُ العربُ السّابقُونَ لِلغَتِهم وأحَاطُوهَا بالعِنَاية والدّرسِ والتّمحيصِ، وبذَلُوا جَهْدَهُم الجبّار في لمّ أصُولهَا وصِيّانةِ أحْكَامِها، وكانت بدَايَةُ ذلكَ بالعَصْر العبّاسي الّذي انتَشَرت فيهِ حركَةُ التّأليفِ والتّرجمةِ على نطَاقٍ واسعٍ، وصولًا إلى عَصْرِ الضّعفِ، والّذي كانَت فيهِ حركةُ التّأليفِ محمودَةً خصُوصًا في علُومِ الدّين واللّغةِ العربيّةِ وتصنِيفِ المعَاجمِ، وليسَ أدَلُّ علَى هَذا منَ المرَاجِع الكثيرةِ الّتي خُلّفت، والكُتُبِ المستَفِيضَةِ الّتي تزخَرُ بهَا خزائِنُ التّراثِ .

ولعَلّ كتابَ (**المقَدّمة الآجرّوميّة**) **لأبي عبْدِ اللهِ مُحمّد الصّنهَاجِي المَعرُوف بابن آجرّوم** (**ت723هـ**) يُعَدّ أنموذَجًا جَيّدًا لمؤلّفَات هَذَا العَصْرِ في ميدَانِ النّحوِ؛ فقد اشتَهَر بينَ علمَاءِ العربيّة وطلّابهَا وفاقَتْ شُهرتُه شُهْرَةَ شُروحِ المتُون النّحويّة الأخْرَى؛ إذ عَكَفَ عليهِ الدّارسُونَ شَرحًا وتعليقًا وتحشِيّةً في المشْرِقِ والمغرِبِ، حتّى أصْبَحَ من العُسرِ عدّهَا وحَصْرُها، على أنّ أشْهَرَ تلكَ الشّروح شَرحُ الإمام العَلّامة خَالد الأزهَري (ت 905هـ) .

ولمـّا كانَ هذا الشّرحُ من الشّروحِ الّتي تفْخَرُ بها مكتبةُ النّحو العربي لمَا يحوِيه من أقوالِ النّحَاةِ ومَواقفِهم وآرائهِم، ومَا يحفَلُ بهِ منَ الشّوَاهدِ، فإنّ دِرَاسةَ حَاشيّة وُضِعتْ عليهُ لأمرٌ جَدِيرٌ بالاهتِمَامِ والعنَايَةِ، إذْ علَى الرّغمِ من كُثرَةِ حواشِيهِ وأهمّيّتِهَا إلّا أنّ أغلَبهَا لم يرَ النّورَ كَمَا الشّأنُ في حَاشِيّة العلّامَة أحمَد بنُ محمّد بن حَمدُون المعْرُوفُ **بابنِ الحَاج** (**ت1316هـ / 1899م**) المؤسُومَة بــ [**العقد الجَوْهَرِي منْ فتْحِ الحَيّ القيّوم في حلّ شرح الأزهري على مقدّمة ابن آجرّوم**] .

و قد اجتمَعَتْ لاخْتيّارِي هَذَا الموضُوع عَوَاملُ عدّة لَعَلّ أبرَزَهَا :

1– الشّهْرَةُ الكَبيرَةُ الّتي لَاقتْهَا الآجرّوميّة، وهوّ دَافِعٌ من أجْل الاهتِمَامِ بهذِهِ الحَاشِيّة رغبةً منّا في رَفدِ المكتبَة العَرَبيّة بنصٍ تُرَاثي هَامٍ لا زَالَ طَيّ النّسْيَان .

2– كَونُ هَذَا المخْطُوط جُزء لَا يَتَجزّأ من تُرَاثنَا العَرَبي والمغَاربي، ومِنْ ثمّ سَتَكُونُ هذهِ الدّرَاسَة من أجْل إزالة غُبَار النّسيَانِ عَنْهُ حتّى لا يمُوت وَينْدثر في صَمْت .

3– ونظراً لِما يحتَويه هَذَا المخْطُوطُ من فوائدَ لغويّة وأدَبيّةٍ نادِرَةٍ مُستَمَدّة من مَصَادرَ شَتَّى .

4- العَملُ عَلَى تصحِيحِ متنِ المخطُوطِ من الأخْطَاء الكَثيرَة الّتي وَرَدَت بخَطّ النّاسِخ، أو تِلكَ الّتي وَرَدَت في النّسخة المطبُوعةِ طِبَاعة حَجَريّة .

5 - تسْلِيطُ الضّوءِ علَى بعضِ علمَاء المغْرِب العَرَبِي الّذينَ كانتْ لهُم إسْهَامَات جَبَّارةٌ فِي خدمَةِ اللّغةِ العرَبيّة، وإمَاطةِ اللّثامِ عن جُهُودِهم وآثارِهم العِلْميَّة، فابنُ الحَاج منَ النّحَاة المغَاربةِ المشْهُورين الَّذين كانَ لهُم إسهَامٌ واضِحٌ في مجالِ الدّراسَاتِ النّحويّة علَى الرّغم من قلّة الّذين تَنَاولُوهُ بالدّراسَة .

6 - كَمَا أنّ اتّصالِي بجُملَةٍ من الأسَاتِذَة الكرَام - طيّبَ الله ذكرَهم - منهُم عَلَى سَبيلِ المثَالِ : الأستَاذ الدّكتور عبد الكَريم عُوفي، في جَامعة أمّ القُرى، المملكَة العَرَبيّة السّعوديّة[1]، والأستاذُ الدّكتور الشّريف مريبعي في جامعة الجزائر، وهمَا عالمان جَليلَان لهُمَا البَاع الطّويلُ في مَيدَان تَحقيقِ التّراث، واللّذَان هنآني عَلَى العُثُور علَى هذَا الكَنزِ التّراثي، وبَارَكَا لي الاشْتِغَال عليهِ - فكَانَ ذَلِكَ تَشْجيعاً مَعنَوياًّ على مُباشرةِ التَّحقِيق .

وبعدَ استشَارةِ الأسْتاذِ المشرِف الدُّكتور: السّعيد بن إبراهيم، ومُوافقته عَلَى رعَايَة هَذا البَحْثَ عَقَدتُ العزمَ على إخْرَاج الكتَاب بطريقَة يَسْتفيدُ مِنهُ الطّلاَّبُ والبَاحِثُونَ على السَّواءِ .

وتعْتَبَرُ هذهِ الحَاشيّة من أوْسَعِ حَوَاشِي الآجرّوميّة تبعًا لغَزَارَةِ مادّتِهَا المسْتَقَاة مِن شَتّى المصَادرِ النّحويّة والأدبيّة والدّينيّةِ مَشرِقِهَا ومغْرِبهَا، ولَا عَجَب في ذَلِك؛ فصَاحِبُ الحَاشيّة هو : **الشّيخُ ابنُ العبّاسِ أحْمَد بنُ مُحمّد بنُ حمْدُون السُّلَمِي المَردَاسِي** المعرُوفُ **بابن الحاج**، المزْدَاد بمدينة فَاسٍ المغربيّة سنة : (**1235هـ**)، والمتوفى حوالي العام (**1316هـ**)، وقدْ جدّ في طلَبِ العلْمِ منذُ نعُومَةِ أظَافِرِه فنَشَأَ نشأَةً علميّةً بحتة أخذَ فيهَا العِلْمَ على يَدِ مشَاهيرِ زمَانهِ منَ العُلَمَاء والصّلحَاء؛ فمَا منْ علمٍ إلّا وأخذَ منهُ بحظٍ وافرٍ، فكَان فقيهًا عالمًا طَبيبًا أدِيبًا حَافظًا محررًا لبيبًا، ذا مُرُوءَةٍ واستِبْصَارٍ ومعرفةٍ بنوادِرِ التّاريخِ والأخبار، وكُتُبُهُ ومؤلّفَاتُه وتأثِيرُها على مَن عاصَرَهُ أو جَاءَ بعدَه خيرُ دلِيلٍ على ذَلِك .

وقدْ جاءتْ هَذِه الحَاشيّة في تَرْتيبِ أبوابِهَا علَى شَاكلَةِ التّبويبِ الّذي نجدُه في شَرْحِ خَالد الأزْهَري علَى المقَدِّمَة الآجرّوميّة، والّذي لَا يَخْتَلفُ بِدَورِهِ عن تبْوِيبِ مَتْن الآجرّوميّة لأبِي عبدِ اللهِ

(1) التقيت به في الملتقى الدولي الأول حول علم صناعة المخطوط، والذي انعقد بجامعة زيان عاشور بالجلفة يومي (23/ 24 أفريل 2012م).

محمّد الصّنهَاجِي، حيثُ قُسّمَت إلى أربعةٍ وعشرينَ بابًا كُلّهَا في النّحو. تَبْتَدئ بِبَابِ (الإعرَابِ)، وتَنْتَهي بِبَاب (مخفُوضَاتُ الأسمَاءِ) ، ثمّ خاتمة .

وَقَصْدَ بلوغِ الغَايةِ من هَذَا البَحْثِ قُمْتُ بضَبْطِ سَيْره وِفْقَ خُطّة مُتَوَسّلًا في تحقيقهَا بجُملَةٍ من المصَادِرِ والمرَاجِع الّتي تَعْنَى بموضُوعِ المخْطُوط منْ قَريبٍ أو بَعِيدٍ، فاسْتَقَامَ عمُودُ هَذَا البَحثِ – إضَافةً إلَى المقَدّمة، والمدْخَل (الفصْل التّمهِيدِي) – عَلَى فَصْلَينِ :

– **الفصلُ الأوّل : للـدّراسَة .**

– **الفصل الثّاني : للتَّحقيق .**

أولاً : **فصل الدِّراسة**

جاءَ في مبْحَثَينِ :

المبحث الأوّل : ويتضَمّنُ الحَديثَ عنْ **أحمَدْ بنُ مُحَمّد ابن الحَاج** منْ خلَال : مَصَادِرِ ترجمَتِه، اسْمِهِ ونسَبِه، مَولده ونشأَته، صفَاته، شُيُوخه وتَلَامذَته، آثَاره، وَفَاته، ثمّ انتقلْتُ للحَدِيثِ عَنْ عصرِهِ من خِلَالِ : الحَياةِ السّياسيّة و الثّقافيّة في تلْكَ الحِقْبَة .

المبحث الثّاني : ورَدَ فيهِ دِرَاسَة كتاب (**العقدُ الجوهَرِي مِنْ فَتْح الحَي القَيّوم في حلّ شَرْح الأزْهَرِي عَلَى مقدّمة ابن آجرّوم**)، وتَضَمّن ذَلِكَ الحَدِيث عَنْ حَاشِيَّة ابن الحَاج عَلَى شَرح الأَزْهَري مِنْ خلِالِ :

– تَوثيقِ نسْبَة الكتَاب إلَى ابن الحَاج .
– سَبَب تَأليف الكتَاب .
– زَمَن تأْليفِ الكِتَاب .
– مَنْهَج ابن الحاج في تَأْليف الكِتَاب .
– مَذْهَبه النَّحْوي .
– مَصَادره وشَوَاهده .
– قيمَة الكتَاب العلميَة .
– مَآخذ عَلَى الكتَاب .
– وَصْف النُّسَخ المعتمَدَة في التَّحْقيقِ .
– المنْهَج المتَّبَع في التَّحقيق .

ثانياً : **فصل التَّحقيق**

و تَضمَّن :

- النَّص المحقَّقَ .
- الفَهَارس الفَنيَّة .

وقَد واجَهَتْنِي فِيَ تَحْقِيقِ هَذَا النّصِّ صُعُوباتٌ عدِيدةٌ منهَا :

– اعتِمَادي في تحْقِيقِ هَذَا المخْطُوطِ _ بداءةً _ عَلى نُسْخَة وحيدَةٍ، إذْ لم أعثُر علَى غيرِهَا مَعَ طولِ البحْثِ وكثرَةِ التّفتِيشِ، وقدْ كدْتُ أوّلَ الأمْرِ أن أحِيدَ عنهَا، ثمّ آثَرْتُ العَودَة إليهَا، وقرأتهَا مرّاتٍ عَدِيدَة، فإذَا هِيّ تَامّة واضِحَةُ المبدَأِ والمنْتَهى، وحينَ أخذْتُ في التّحْقِيقِ أتيحَتْ لي فرصةُ لقَاء معَ الشّيخ (سنوسي ذياب) إمام مسْجِد مجّانَة، والّذي أخْبَرَنِي بِأنّهُ اطّلَعَ على نُسْخَةٍ أخرَى للكتَاب بزاوية الشّيخ أَحْمَد بن عَلِي القَدِيمة بالرّابطة – برج بوعريريج – وتَوَسّطَ لِي – مَشْكُورًا – للحُصُول عَلَى صُورَة من تلْكَ النّسْخَة، فجزاه الله عَن العلْم والعُلمَاء خيرَ الجزَاء .

– لم أقَعْ علَى أية درَاسَةٍ سَابقَة حَوْلَ العَلّامة أحْمَدْ بنُ مُحَمّد بنُ حمْدُون المعْرُوف بابن الحَاج، إذْ لمْ تَزَلْ كُلّ أعْمَاله مخْطُوطَةً فيمَا أَعْلَم .

– الإحَالَات الكَثِيرة دَاخِلَ الكتَابِ على كُتب ومَصَادرَ نحويّة مخْطُوطَة لمْ تكُنْ في متَنَاوَلِ اليَدِ، وَهُوّ مَا تطَلّب وقتًا وجهْدًا كَبيرَيْنِ في الحصُولِ عَلَى بَعْضِهَا .

ورغْمَ تلكَ الصّعُوبات فإنّي أخلصْتُ النّيةَ في تَحقيق هَذا الكتَاب، ولمْ أدَّخرْ جَهداً في سَبيل خِدمةِ النَّص وتَقديمِه للقَارئ في أقْرب صُورة، كمَا أرادَه صَاحبُه، وأسْألُ اللهَ التَّوفيقَ والسَّدادَ .

وبهَدَف تحَرّي قضايَا هَذَا البَحْث فإنَ المنْهَجَ المعتمدَ هوّ نفسه المنهج الّذي دَرَجَ عليهِ أهْلُ التّحقِيقِ، وأَقَرّهُ أهلُ الاختِصَاصِ .

وأختمُ كَلَامَي بقَوْل العِمَاد الأصْفَهَاني : (إني رَأَيْتُ أنَّهُ لا يَكْتب إنسانٌ كِتَابًا في يَومِهِ إلّا قَالَ في غَده : لَوْ غُيّرَ هَذَا لَكَان أحسَن، وَلَوْ زيدَ كَذا لكانَ يُسْتحْسَنُ، ولوْ قُدّمَ هذَا لكانَ أَفْضَل، ولوْ تركَ هذَا لكَانَ أجْمَل، وَهَذَا منْ أعْظَم العِبَر، وهُوَّ دليلٌ اسْتيلَاءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَة البَشَر) .

الفصلُ التّمهيدي :

(متن الآجرّوميّة بين التّأليف والشّرح والتّحشيّة)

المبحث الأوّل : كتاب المقدّمة الآجرّوميّة .

- أهمّية الكتاب .
- شروح الكتاب .

المبحث الثّاني : كتاب شرح المقدّمة الآجرّوميّة للشّيخ خالد الأزهري .

- قيمة الشّرح وأهميّته .
- الحواشي الّتي وضعت عليه .

1 – كتابُ المُقَدّمة الآجُرُّوميّة :

1–1 أهمّيةُ الكِتَاب :

لقَدْ كَانَ النّحوُ والإعْرَابُ مِن أهمِّ علومِ اللُّغَةِ علَى الإطْلَاقِ، إذْ في جهلِهِ الإخلالُ بالتَّفَاهُمِ جملةً، وقَدْ نبّه العَلّامة ابن خَلدُون إلى ذَلِك حِين قَالَ : (إذْ به يتبيّنُ أصُولُ المَقَاصِدِ بِالدّلالَةِ، فيعرفُ الفَاعلُ من المفْعُول، والمبتَدَأُ من الخبَرِ، ولَوْلَاهُ لجَهُلَ أصلُ الإفَادَةِ) [1] .

ولمّا كَانَ للنّحوِ أهميّةٌ عظيمةٌ، فقدْ صُنعَتْ فيهِ التّصَانِيف وألّفتْ فيهِ التّآليفُ، وتنوّعْتُ كلّهَا بين مُسهبٍ جمِعَ في أسفارٍ، ومُوجزٍ ضُمَّ في أوراقٍ، وكَانَ من بينِ أهَمِّ تلْكَ المتُون المحَرّرةِ المشتَهَرَة كتابُ (المقدّمَةِ الآجُرُوميّة) لابن آجُرُّوم [2]، وفيه يقولُ العَلّامة المكُّودِي: (وإنَّ منْ أجلِّ مَا وُضِعَ من المقدّمَاتِ المختصَرَةِ واللّمَعِ المتخيّرَةِ مقدّمَةُ الشّيخِ الفقيهِ الأستَاذ المقْرِىء المحقّق المجَوّد، فَريد دهرِهِ ونُخبة أهلِ عصْرِهِ، أبي عبد الله محمّد بنُ داود الصّنهَاجِي، عُرف بابنِ آجُرُّوم، فَهيّ مفتاحُ علْمِ اللّسَانِ، ومِصْباحُ غيْبِ البيَانِ) [3] .

وهَذَا الكتَابُ مختصرٌ موجزٌ لِكتَابِ (**الجُمَل في النّحو**) لأبي القَاسِم عبدُ الرَّحْمَن بن إسْحَاق الزّجّاجِي [4]، الّذي تَنَاولَ فيه أبوابَ النّحوِ والصّرفِ والأصْوَاتِ والضّروراتِ الشّعريّةِ، وعملَ فيهِ بمبدأِ الاختِيّارِ بيَن المدْرَستَينِ الكُوفيّة والبَصْرِيّة، وكانَ أكثرُ ميلِهِ إلى البَصْرِيّينَ [5]، وقدْ لخّصَ منهُ ابن آجُرُّوم الأبوابَ الّتي تَتَعلّقُ بعلامَاتِ الإعرَابِ وتصْرِيفِ الأفعالِ وإعرابِهَا

---

(1) المقدمة، عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، بيروت، ط1، 2007م، ص : 598 .

(2) ابن آجُرُوم : هو أبُو عَبْد الله محَمَّد بن محمّد بن داود الصَنْهَاجي، المعروف بابن آجُرُوم، ولد بفاس سنة : 672هـ، وأخذ العلم على يد علمائها حتى لاح نجمه، كان مشاركًا في شتى العلوم، ففضلا عن القراءات والنّحو اللّذين اشتهر بهما، كان له اطلاع بالحديث والتّفسير والحساب، ومن مصنفاته : المقدمة الآجرومية، وأراجيز في القراءات، توفي سنة: 723هـ .بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،ط2، 1979م، ج1، ص: 239، ومعجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ج 3، ص: 641 .

(3) شرح الماكودي على المقدمة الآجرومية في علم العربية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،ط2، 1936م،ص:2.

(4) دائرة المعارف الإسلامية – ن ع – إعداد و تحرير : إبراهيم زكي خور شيد وآخرين، دار الشعب القاهرة، ج1، ص: 191.

(5) وقد فند الأستاذ عبد الله كنون الرأي القائل بأن الآجُرُومية ملخص لكتاب الجمل للزجاجي، واعتبر ذلك ظلمًا فادحًا لابن آجُرُوم، ينظر : ذكريات مشاهير رجال المغرب، عبد الله كنون، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط2010،1م،ج1، ص: 429 .

وأنْواع المعربَاتِ منَ الأسْمَاءِ، وكانَ أقربَ إلَى المذْهَبِ الكُوفِي[1]، علَى خِلَافِ صَاحِب (الجمل) الزّجَاجِي .

فصَارتِ – الآجُرُوميّة – بفَضْلِ إيجازهَا الّذي أكسَبَهَا الإقبالَ منَ المحيطِ الأطلسِي حَتّى نهرِ الفُرات أسَاسًا للدّرَاسَاتِ النّحويةِ، فَهيّ متنٌ سهلُ العبَارةِ دقيقُهَا، يَستَغْنِي به المبتدأُ ومنهُ يبدأُ المجتهدُ، وتَكمُنُ أهمّيتُهَا في :

1 – حُسنُ ترتيبِهَا، إذْ أنّهَا أَلمـّتْ بأبوابِ النّحوِ في تسَلسُلٍ منطقِي، فقدْ ابتدأَ المؤَلفُ بأقسَامِ الكَلَامِ، لأنّ عِلمَ النّحوِ يتَعَلّقُ بهِ، وثنّى بِالقسْمِ الّذي يتعَلّق بالإعرَابِ، لأنّ لُبّ عِلم النّحْوِ هُوّ الإعْرَاب، وَثَلّثَ بالقِسمِ الّذِي يتَعَلّق بِالأفْعَالِ والأسْمَاءِ، لأنّ قَواعِدَ الإعرَابِ إنّمَا تُطبّقُ في الأفعَالِ والأسْمَاء، وعلَى هَذَا يَكُونُ كُلّ قسمٍ تمْهِيدًا للّذِي يَليهِ .

2 – امتَازَتْ هذِه المقدّمَةُ عن غيرِهَا باختصَارِهَا الّذي جَعَلَهَا سَهْلَةَ التّنَاوُل، بحيثُ تُطمِعُ كلّ قَارئٍ في تَحْصِيلِهَا لأَنّهَا بِضعُ ورقَاتٍ فَقَط [2] .

3 – أنّه لَا يَبْتدِئ أحدٌ في دراسةِ عِلمِ النّحوِ – غالبًا – إلّا وَيجْعَلُ المقدّمةَ الآجُرُوميّة أوّلَ مَا يَدْرُس، وفاتحة مَا يَتلَقّاهُ، حتّى صَارَتِ الآجُرُوميّةُ علَمًا علَى قواعِدِ الإعْرَاب، فرَاجَت وانتشَرَتْ وشاعت بيْنَ المتعلّمين، وَكَثُر التّعويلُ عليهَا في تَرسِيخِ قواعِدِ العَربيّةِ للمُبْتَدئِينَ .

4 – يمكِنُ اعتبارُها أحَدَ التّآليفِ المدْرَسِيّة النّاجِحة الّتي رُوعِيّ فيهَا نفسيّة المتَعَلّم، وأُصُول التّربية الحَدِيثةِ بالتّدرّج منَ المحسُوسِ إلى المعقُولِ، ومنَ المبسّطِ إلى المركّبِ (ولِذَلكَ نرَاهَا مَا تزالُ تستَعْمَلُ حتّى في المدَارِسِ العَصْريّة اليَوم) [3] .

5 – راعَى فيهَا ابنُ آجُرُّوم الهَدَفَ الأسَاسِي منْ علْمِ النّحْو وَهُوّ إعْرَاب الكَلَام، وبِذَلكَ تحَاشَى ذكرَ الكَثِير منَ التّعقيدَاتِ والتّفصِيلَات الّتي تُشوّشُ ذهنَ المتعَلّم، فحصَـــلَ له بذَلِكَ

(1) ينظر : بغية الوعاة : 238/1 .
(2) ذكريات مشاهير رجال المغرب : 427 .
(3) المصدر نفسه : 428 .

التّوفيقُ والنّجَاحُ دونَ غَيرِهِ من مقعِّدِي اللّغَة العَرَبيّة .

6 – كَمَا يدُلُّ علَى أهمّيّتِهَا عنايةُ العُلَمَاء بهَا عنايَةً كبيرةً، فَشَرحُوهَا شُروحًا عَدَيدَة ونَظَمُوهَا نظُمًا مختَلِفَة، وشَرَحُوا هذِه الأنْظَام وَحَشّوا عَلَى الجَمِيع، وأعْرَبُوهَا وكتبُوا مُتَمّمَات لهَا، الشّيءُ الّذي يَفُوت الحَصر ولَا يَكَادُ يحْصِيهِ أحَدٌ .

ولمّا كانَت المقَدّمَة الآجُرُّوميّة مِنْ أكثر المصَنّفاتِ النّحويةِ شُيُوعًا خَاصّة لدَى المبْتَدِئينَ، فقَدْ طبعتْ في الكَثِيرِ من البِلَادِ العَربيّة مرّات عدِيدَة، سَواءً مفرَدَةً أو مَعَ شروحِهَا وحَوَاشِيهَا، أو ضِمنَ متُونٍ أخْرَى، عَلَى أنَّ أبرَزَ تلْكَ الطّبَعَات القَدِيمة كَانَت بمصْر، ومنْهَا :

- طَبعَات مَطبَعَة بُولَاق : الأُولَى كانت سَنَة : 1239هـ، والثّانيّة سنة : 1252هـ، والثالثة سنة : 1293هـ .
- طَبعَة الميْمَنيّة بمصْر، ومعَهَا الدّرَة اليَتِيمَة وهيّ نَظمٌ للشّيخ سَعِيد بنُ سَعْد بنُ نبهَان الحَضْرَمِي 1333هـ .
- طبعات متعدّدة ببيروت .
- طبعة في – اسْتَانبول – تركيا – سَنَة (1315هـ) .
- في مَطبَعَة الدّولة التّونسِيّة في تُونَس سنة (1390هـ) .
- في مطبَعَة النّهضَة الحَدِيثة في مَكّة المكَرَّمَة سنة (1407هـ) .
- كَمَا طُبعَت في العَدِيدِ من البِلَاد العَرَبيّة [1] .

وأمّا عُلَماء الغَرب فلَمْ يَألُوا اهتمامًا بهَا، شَأنُهُم في ذَلِكَ شأنَ كُلّ كتَابٍ عَرَبِيّ لهُ قيمَةٌ عِلْمِيّة، فقَدْ طَبَعُوها مرّاتٍ عدِيدَة، وتَرجَموهَا إلَى لُغَاتِهِم كَاللّاتِينيّة [2]، والانجْلِيزيّة [3] والألمانيّة والفرَنسيّة [4]، وكَانَت أوّل طبعَةٍ لهَا برُومَا سنة : 1592م .

---

(1) معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمعه ورتبه: يوسف إلياس سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص: 25–26 .

(2) ينظر : المصدر السابق : 26 .

(3) ترجمها إلى الإنجليزية القس بيرون، وطبعت بكامبردج سنة : 1832م، وأعيد طبعها سنة: 1852م .

(4) ترجمها إلى الفرنسية موسيو برين، طبعت بالجزائر سنة : 1283هـ .

1-2 شُروحُ كِتَاب المُقدّمَةِ الآجُرُّومِيَّة :

ونتيجَةً لِكُلّ ما سَبَقَ فقدْ تصَدَّرَ أهلُ العِلمِ في كُلّ وقتٍ لشرحِ المقدّمَةِ وتقريبهَا إلَى الطّلَبَةِ، فَتَوفَّرَ لهَا من الشّروحِ مَا لمْ يَتَوفَّرْ لكِتَابٍ آخَرَ، ومن هَذِه الشّروحِ :

1 - شَرحَان للشّيخ أَبي عبدِ اللهِ محمّد بنُ محمد بنُ محمّد بنُ إسمَاعِيل المغْرِبِي الأندَلُسِي المالِكِي المشهورُ بالرّاعي، أمّا الأوّلُ فَسَمّاهُ :(المسْتَقِلّ بِالمفْهُوميّةِ في شَرحِ ألفَاظِ الآجُرُومِيّة)، وأمّا الثّاني فَسَمّاهُ (عُنوَانُ الإفَادَةِ لإخْوَانِ الاسْتِفَادَة) [1] .

2 - شَرحُ الشّيخِ أبي زَيْد عبدُ الرَّحْمَن بنُ علي بنُ صَالِح المكّودِي [2]، المتوفي :801هـ، طبعت في تونس ومصر سنة : 1309هـ، والقاهرة سنة: 1355هـ .

3 – شرحُ أبي العَبّاس أحمَد بنُ أحْمَد السّودَانِي قَاضِي تمبكْتُو (ت1044هـ)، فاس، دت[3] .

4 – شرحُ الشّيخ أحمَد بنُ أحْمَد بنُ علِي بنُ زَكَرِيّا الجَدِيدِي البَدْرَانِي الشّافعِي[4] .

5 – شرحُ الشّيخ شمسُ الدّينِ أبي العَزْم محمّدُ بنُ محمد بنُ يوسُف الحَلّاوِي المقدِسِي[5] .

6 – شرحُ الشّيخ نُور الدِّين عَلِي بنُ مُحَمّد بنُ مُحمّد بنُ عَلِي القُرَشِي، توفي سنة891هـ [6]

7 – شَرحُ الشّيخ شمسُ الدّينِ أبي المجْد مُحمَّد بنُ مُحمّد بنُ محمّد البُخَاري الرّمَيْشِي، وسَمّهُ بـ (المـَأمُوميَّةُ في شَرحِ الآجُرُوميّة) وَهُوّ مَطبُوعٌ .

8 – شرح الشّيخ أحْمَد البُخاري الدّمياطِي الحَفْنَاوِي، وهوَّ موْسُومٌ بـ: (مِنحَةُ الكَرِيمِ الوَهَّاب وفَتْح أبواب النّحْوِ للطُلّاب)، القاهرة : 1282هـ .

9 – شَرْحُ الشّيخ محَمَّد بنُ إبراهِيم بنُ عَلِي بنُ أَبِي الصَّفَا المقْدِسِي من تَلَامذَةِ ابن الهُمَام .

10 – شرحُ الشّيخ علاء الدّين عَلي بنُ يوسف بنُ علي بنُ أَحْمَد الدّمَشْقِي العَاتكي الشّهِيرُ بالبَصْرَوي ، سمَّاه (النّفحَةُ الزَّكِيَّةُ في شَرْحِ المقدّمَةِ الآجُرُّومِيّة) [7] .

---

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، دت، دط ،ج2، ص : 1796 .

(2) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين :إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، لبنان،1951م:1/ 529.

(3) المصدر نفسه : 302/2 .

(4) المصدر نفسه : 132/1 .

(5) كشف الظنون : 1796/2، و هدية العارفين : 210/2 .

(6) هدية العارفين : 738/1 .

(7) الأعلام : 34/5 .

11 – شرَحُ الآجُرُّومية لِلبجَاوِي، دارُ الكُتب المصريّة نحو (329)، (13807) .

12 – شرحُ الشّيْخ زرُّوق، شِهَاب الدّين أبُو العَبّاس أحْمَد بنُ محمّد بنُ عيْسَى البَرْنسِي، الفَاسِي المشْهُور بزرّوق، (ت899هـ)، المطْبَعة الأزْهَرِيّة لِلتّرَاث، (3947) (1) .

13 – شَرحُ الآجُرُّوميّة في عِلمِ العَرَبيّة، عَلِي بنُ عبدِ الله بنُ عَلِي نُور الدّين السّنْهُورِي (ت889هـ)، حقّقه : محمّد خَلِيل عَبْد العَزِيز شَرَف، وطبعه بدَار السّلاَم بالقَاهِرَة .

14 - شَرْحُ الشّيخ خَالِد بنُ عبدِ الله بنُ أَبِي بَكرٍ المصْرِي الأزْهَرِى الشّافِعِي النّحْوِي، طبعَ في بولَاق سنة 1274هـ، وأعِيدَ طَبْعُهَا سنة 1290هـ، وهُوّ أشْهَرُ شرُوح المقَدِّمَة الآجُرُّومِيّة عَلَى الإطْلَاق، وسَيأتِي الحَدِيثُ عَنهُ مُفَصّلًا في المبحَثِ الموَالِي .

ومِن أغْرَبِ شُرُوح المقَدِّمة : شرحُ الشّيخ أبِي العَبَّاس بن عَجِيبَة الصّوفِي، وهُوَّ شَرح مُزْدَوَج يُشبعُ الكَلَامَ علَى النّاحيّة النّحْوِيّة، ثمّ يتْبِعُهُ بِالكَلَام عَلَى الأَغْرِاضِ الصّوفيّة (2) .

وقدْ تنوّعَتِ العِنَايَة بِالآجُرُّوميّة، فمنهُم مَنْ نَظَمَهَا ك : (علي بن حَسَنْ الشَافِعِي المقَرّي في قَصِيدَةٍ من بحْرِ الطّوِيل، وشَرَحَهَا بشرحٍ سمّاهُ (التّحفَة البَهِيّة)، وشرَف الدّين العَمْرِيطِي في رجْزٍ حلو) (3)، وإبراهيم الريّاحِي، وعبدُ السّلام النَبْرَاوِي، وعَلَاء الدّين الأُلُوسِي وغَيرُهُم، ومنهُم مَنْ تمّمَهَا كَالخَطّاب وغيْرُه، كَمَا أنّ مِنهُم مَنْ أعرَبَهَا .

هذا بَعضُ مَا أولَاهُ عُلَمَاؤنَا للمُقَدّمة الآجُرُّوميّة مِن عِنَايَة، إضَافَةً إلَى شُرُوح أُخْرَى كَثِيرَة لَا يَسمَحُ المقَامُ ولَا يَتّسِع لِذِكرِهَا جَمِيعًا .

---

(1) ذكريات رجال المغرب : 435 .

(2) المصدر نفسه : 435 .

(3) المصدر نفسه : 436 .

2 – كتابُ شَرح المُقَدِّمَة الآجُرُّوميّة للشّيخِ خَالِد الأزهَرِي :

2–1 قيمة الشّرحِ وأهَمِّيَتُه :

لقَدْ حَظيّتِ الآجُرُّوميّة بِاهتمَامِ العُلَمَاء وعنَايَتِهِم مَا لَمْ يحظَ بِهِ كِتَابٌ آخر، فقَدْ أَقْبَلُوا عليْهَا، وتَصَدّوا لهَا بالشّرْحِ والتّعْلِيقِ، وَبَلَغَت تلْكَ الشّرُوحُ حدًّا يَصعُبُ معَهُ حَصرُهَا وإحْصَاؤهَا، عَلَى أنّ أشْهَرَ تلْكَ الشّرُوح وأَكثَرَهَا انتِشَارًا ورَوَاجًا، هُوّ شَرحُ الشّيخ خَالِد الأزهري [1] .

هَذَا الشّرحُ امتازَ بسُهُولَةِ العِبَارة، وبَسَاطَةِ التّركِيبِ، ووُضُوحِ المقْصَد، ولعَلّ ذَلَكَ راجِعٌ في الأسَاسِ إِلَى الغَايَةِ الّتي من أجلها ألّفه، والّتي أشَار إليهَا في المقَدّمَةِ بقوله : (فَهَذَا شَرحٌ لطيفٌ لألفاظِ الآجُرُّوميّة في أصُولِ العَرَبيّة، يَنتَفِعُ بهِ المبْتَدأ إنْ شَاءَ اللّهُ تَعَالى وَلَا يحْتَاجُ إليهِ المنتَهي، عَمِلتُهُ للصّغَارِ في الفَنّ والأطْفَال، لَا للمُمَارِسِينَ للعِلمِ منْ فحُولِ الرّجالِ) [2]، فهوّ إذَن كتَابٌ تعْلِيميّ، وضَعَهُ للمُتَعَلّمينَ المبْتَدِئينَ .

وَقَدْ شرحَ الشّيخ خَالد متَن الآجُرُّوميّة، وسَارَ فيه حَسْبَ ترتِيبِ أبوابهِ وفُصُولِهِ ومَسَائِلِه، وذلكَ طبقًا لما وَرَدَ في نَصِّ المتْنِ، حيثُ قَسّمَ شرْحَهُ إلَى أربعَة وعِشْرِينَ بَابًا كلّهَا في النّحو، فابتدأَ ببابِ الإعْرَابِ، واخْتَتَمَ ببابِ الأسْمَاءِ المخْفُوضَات .

اعتَمَدَ في شَرْحِهِ طريقَةَ التّضْمِين والمزج،. أيْنَ مزَجَ شَرحَهُ بمَتْنِ الآجُرُّوميّة حتّى صَارَا كَالشّيءِ الواحِدِ .

---

(1) الأزهري : هو الشيخ خالد زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد بن أحمد الجرجي الأزهري، الشّافعي، النّحوي، ولد بجرجا بصعيد مصر سنة : 838هـ، انتقل مع عائلته إلى القاهرة فقرأ القرآن وحفظه، بعدها تحوّل إلى الأزهر فعمل فيه وقّادا، وأكب على دراسة علوم اللّغة والنّحو، وسرعان ما سطع اسمه، إذ برع في العلم فانتفعت به الطّلبة، وأقرأ النّاس في الأزهر فنسب إليه، من مصنفاته : التّصريح بمضمون التّوضيح في شرح ألفيّة ابن مالك، الألغاز النّحوية...الخ، توفي العام : 905هـ. الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، محمّد بن عبد الرحمان السخّاوي، دار الجيل بيروت، ج3، ص: 171، والكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدّين محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه : خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ج1، ص : 190.

(2) حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الآجُرُومية في علم العربية، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1343هـ، ص : 5–6 .

كَمَا أنّ هَذَا الشّرحَ يُعَدّ مُتَمّمًا لمتْنِ الآجُرُّوميّة، فقَدْ ذكَرَ فيهِ الأزهري الكَثِيرَ من القضَايَا النّحْوِيةِ الّتي أهمَلَهَا ابنُ آجُرُّوم، وكَانَ كَثيرَ الاسْتِشهَادِ بآراءِ النّحْوِيّينَ واللّغَوِيّينَ، مُرَجِّحًا لبعْضها مخَالِفًا لبَعضِهَا الآخَر .

وعلاوةً عَلَى ذلك فقد اهتمّ الشّيخُ خَالد في شَرْحِه ببَسْطِ القَضَايَا والمسَائِل، كمَا تَوَسّع في الاسْتِشهَاد والتّنظير، والتّعْلِيل والمنَاقَشَة – غالبًا – لمذاهِبِ النّحْوِيّينَ وآرَائِهِم .

2-2 حواشي على شَرْحِ الشّيخِ خَالِد الأزهَرِي :

كُلّ هَذِهِ الأمورِ جَعَلت هَذَا الشّرحَ منَ الكُتُب الأكْثَر تدَاوُلًا بينَ النّحَاةِ، الّذينَ أخَذُوا منهُ ووَضَعُوا لهُ شروحًا وحَوَاشيَّ بلغَتْ حَوَالي سَبْعَةَ عَشَرَ حَاشِيّة [*]، ومنهَا :

1 – حَاشيّتانِ لأَبِي بَكْر بنُ إسْمَاعِيل الشّنواني (ت1019هـ)، الأُولَى بِعُنْوَان (الدّرَّة الشّنْوَانِيَة عَلَى شرحِ الآجُرُّوميّة)، والثّانيّةُ مَوْسُومة بـ(المواهِبِ الرّحْمَانيّة عَلَى شَرحِ الآجُرُوميّة)[1]، وهمَا الحَاشيّتان اللّتَانِ اسْتعَانَ بهمَا ابنُ الحَاجّ في وَضعِ حَاشِيّتِهِ .

2 – حَاشيّة العَلّامة أَبِي النّجَا، أحْمَد الجُرْجَاوي الأزْهَرِي، مِن عُلَمَاء القَرنِ الثّانِي عَشَر، وقدْ طُبِعَت عدّة مرّات، منهَا : الطبعة الأزهريّة (1279هـ)، وطبعة بولاق (1284هـ)،...الخ[2] .

3 – حاشيّة عبدُ الله بنُ عَبْد الغَفُور، المعْرُوف بِالجَوْهَرِي (ت1137هـ) [3] .

4 – حَاشِيّة عَلِي بنُ عبد القَادِر النّبتِيتِي (ت1061هـ)، وسمّاهَا : (فتحُ البَرِيّة في حَلّ شرَح الآجُرُّوميّة) [4] .

5 – حَاشيّة الشّيخ عَبْد الرّحِيم بنُ عَبْد الرّحمَن الجُرْجَاوي المالِكِي، الشّهيرُ بالسّيُوطِي، المتَوفى سنة (1342هـ)، واسْمُهَا : فَوَائدُ الطّارِفِ والتّالِدِ علَى شرحِ الآجُرُّوميّة لِلشّيخ خَالِد[5]، طُبِعَت بالقَاهِرَة سنة (1318هـ) .

(*) ينظر : الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجُرُومية، أبو بكر عبد الوهاب علوش : 12-14 .

(1) هداية العارفين : 239/1 .

(2) الدليل إلى المتون العلمية :عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2000م، ص : 419 .

(3) معجم المؤلفين : 6/ 76 .

(4) هدية العارفين : 757/1 .

(5) الدليل إلى المتون العلمية : 492 .

6 – حَاشيّة الشّيخُ أحمَدْ بنُ أحْمَد بنُ حَمزَة الرّمْلِي الأنْصَارِي (ت973هـ) .

7 – حَاشيّةُ محَمّد بنُ أحْمَد الخَطِيب الشّربِينِي، المتوفّي سنة (977هـ)، وسَمّاهَا : نورُ السّجِيّة في حَلِّ ألفَاظِ الآجُرُومِيّة، قَام بتحقيقها ودِرَاسَتِهَا الشّيخُ عبْدُ الله بنُ عبدِ العَزِيز الطَرِيقِي في رسَالَة عِلْمِيّة تقدّم بهَا إلَى الجَامِعة الإسْلَاميّة في المدِينَة المنَوَّرَة سنة (1415هـ) .

8 – حَاشيّة الشّيخ أحمَد بَابَا السّودَانِي (ت 1044هـ)، طُبِعَت بفَاس سنة (1298هـ)[1] .

9 – حَاشيّة أحمَد بنُ محَمّد بنُ حمَدُون السُّلمي المِرْدَاسِي، المعْرُوفُ بابنِ الحَاجّ، والموسُومَة بـ (**العَقْدُ الجَوْهَرِي مِنْ فتْحِ الحَيّ القَيّوم فِي حَلِّ شَرْحِ الأَزْهَري عَلَى مُقَدّمَة ابن آجُرُّوم**)، وَهِيّ مَوضُوعُ بَحثِنَا إنْ شَاءَ اللهُ تعَالَى، وسَيَأتِي الحَدِيث عنهَا وعَنْ صاحِبهَا في الفَصْلِ الموَالِي .

(**1**) المصدر السابق : **492** .

الفصل الأوّل : الدّراسَة

– (ابن الحاج وكتابه العقد الجوهري) –

* المبحث الأوّل :

ابن الحاج وحياته العلميّة .

* المبحث الثّاني :

دراسة كتاب (العقد الجوهري من فتح الحيّ القيّوم في حلّ شرح الأزهري على مقدّمة ابن آجرّوم) .

المبحث الأوّل :

- (ابن الحاج وحياته العلميّة) -

1 – مصادر ترجمته .

2 – اسمه ونسبه .

3 – مولده ونشأته وصفاته .

4 – شيوخه .

5 – تلامذته .

6 – آثاره .

7 – وفاته

8 – عصره :

* الحياة السّياسيّة .

* الحياة الثّقافيّة والعلميّة .

1 – مَصَـــادِرُ تَـرْجَمَـــتِهِ :

ليسَ العَلاّمَةُ أبُو العَباس أحْمَد بنُ مُحَمّد ابنُ الشّيخ الأديب أبُو الفَيْض حمْدُون ابنُ الحاج السُّلَمي المرداسي الأندَلُسي،ثمّ الفاسِي بالرّجُلِ المغمُورِ، فلقَدْ ترجمَ لهُ معَاصِرُوه ومنْ خلفَهُم، فمنهُمُ المسْهِبُ في التّعريفِ بهِ، ومنهُمُ المحجِمُ المقتَصِدُ، ومن أهَمّ المصَادِرِ والمراجِع الّتي ترجَمَتْ لهُ هِيّ :

- إتحَافُ أهلِ الدّراية بمَا لي مِنَ الأسَانيدِ والرّواية : 81- 82 .
- إتْحَافُ المطَالع بوفيَات أعْلَام القَرْن الثّالثْ عشَر والرّابعْ عشَر : 341 .
- الإعْلَامُ بمن حَلّ بمراكش وأغْمَات مِنَ الأعْلَام : 435/2، رقم (306) .
- الدّررُ البهِيّة والجَواهِر النّبويّة : 306/2 .
- الفَهْرَسة الكُبرى والصّغرَى : 104، رقم (110) .
- المطبوعَات الحجَريّة في المغْرِب : 22 .
- دَلِيلُ مؤرّخ المغْرِب : 24، رقم (71) .
- مُعجَمُ المؤلّفينَ : 243/1، رقم (1754) .
- مَوسُوعَة أعْلَام المغْرب : 2816/8 ... الخ .

وتجدُرُ الإشَارَة إلى أنّهُ رغمَ كثْرَة المصَادِر الّتي تَرْجَمت لأحمَد بنُ محمّد بن الحاج، إلّا أنّ أغلَبَهَا لَا تتَعَدّى ذكرَ اسْمِه ونسَبِه، وبعْضَ مؤلّفَاتهِ .

2 – اســـمُهُ ونسَـــبُهُ :

هوّ أبو العبّاس سِيدِي أحمَد، ابنُ العلّامةِ سيْدِي محمّد بنْ حمْدُون، الشّهيرُ بابنِ الحَاج [1]، السُّلَمي أصْلًا وحَسَبًا، المرْدَاسِي نسَبًا، الفَاسِي دارًا ومنْشَأً .

فالسُّلمِي،. بضَمِّ السّينِ وفتحِ اللّامِ نسبةً إلى القَبيلَة، والفَاسِي، نسْبَةً إلى مدينَةِ فاس [2] بالمغْرب الأقْصَى، والّتي وِلِدَ وترَعْرَعَ بهَا .

(1) دليل مؤرخ المغرب الأقصى، عبد السلام بن عبد القادر بن سودة المري، ضبط واستدراك : مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1997م، ص : 24 .

(2) فاس : قطب بلاد المغرب الأقصى، تنقسم إلى عدوتين يفصل بينهما وادي فاس، أسست عدوة الأندلسيين سنة(192م)، وعدوة القرويين(193م)، هذه الأخيرة تأسست على يد إدريس الثاني، الذي جعلها عاصمة للدولة الإدريسية، وفي هذه المدينة بنيت أقدم وأعرق المدارس العلمية (جامع القرويين :245هـ)، وتقع كلاهما شمال شرق المغرب الأقصى. ينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق : إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط02، 1984م، ص : 434 .

نشَأَ وترَعرَعَ، ووَعَى الدّنيا وسطَ عَائلَةٍ مثقّفةٍ شهيرةٍ، تعتزّ بانتسَابهَا إلى الصّحَابة، ولَاسيّمَا إلى الحَارثْ بن عَبّاس بنُ مرْدَاس، الصّحَابي المشْهُور، دفينُ دمَشْقٍ، وتعتَزُّ بنسْبَتِهَا الأندَلُسِيّة، ولَاسيّما إلَى أبِي إسْحَاق ابنُ الحَاج السُّلَمِي البَلْفِيقِي (**ت616هـ**)، وتعْتَزُّ بما أنجبَتْهُم مِنَ العلَمَاء والأدَبَاءِ والمتَصوّفةِ، فقدْ تخرّجَ من هَذِه العَائلة : (سُراةٌ أمجادٌ، وعُلَماءُ نقّادٌ، بلغُوا المعَالِي الرّاقِيَة، وتَنَافسُوا في ركُوبِ مَطَايَا المناصِبِ السّاميّة، غَالب انشِغَالهم بالعُلُوم الدّينيّة، والخُطَط السّنيّةِ) [1] .

3 – مَـولدُهُ ونشْـأَتُهُ وصِفَـاتُهُ :

ولِدَ – رحمَهُ الله – سنةَ خمسٍ وثَلَاثينَ ومِئَتيْنَ وألفْ كَمَا ذكرَهُ سيدي الطّالَب في رِيّاضِ الوَرْد[2] (1235هـ)، الموافق لعَام (1819م) [3]، بمدينَةِ فاس، ووَلَعَ منذُ صغرِهِ بقراءَةِ القرآن، وحُبّ الصّالحينَ والتّردّدِ عليهِم، فشَبّ ونمَا عَلَى حُبّ العِلمِ والسّعي منْ أَجْلِ تحصِيلِهِ، ولَا عَجَب فِي ذَلِكَ، فقدْ نشَأَ في بيتٍ علمِيّ محضٍ، ذلِكَ أنّ أبَاهُ يعدُّ من كبارِ علماءِ فاس، وكذَلِكَ عمّهُ، فدَرَسَ أغلَبَ متُونِ وقتِهِ المعهُودَة، وهَذِه المتُون تدُور في العُمُومِ حولَ الفقْهِ والنّحْوِ، والسّيرة، والبَلَاغة، والمنطِقِ، والتّوحِيدِ، والحدِيثِ .

أمّا صِفَاتُهُ وأخلَاقُهُ، فلمْ تذكُرْ لنَا كتبُ التّراجُمِ منهَا الشّيءَ الكثِيرَ، وقدْ وصَفَه تلميذُه صَاحبُ (**إتحَافُ الدّرَايةِ**) بسَعَة الاطّلَاعِ، وسرْعَةِ الحفظ، وكرِيمِ الأخْلَاقِ، وبالنّبوغِ في شَتّى المعَارِف والفنُونِ، حيثُ قال : (كَانَ رحمةُ الله فقيهًا عالمًا أديبًا، حافظًا محررًا لبيبًا، ذَا مروءةٍ واستِبْصَارٍ، ومعرفةٍ بنوادِرِ التّاريخِ والأخْبَارِ، وصناعَةِ الإنشَاء، يتصَرُّف في القَوْلِ كَيْفَ شَاءَ، وخُلقٍ حَسَنٍ، وسمتٍ مُسْتَحسَنٍ، ولهُ في أكثر الفُنُون المشَارَكَة التّامة، مع الاستحْضَارِ العَجيبِ، والإطّلاعِ الغَريب) [4] ، كمَا وصفَهُ المؤرخ عبد السلام بن سودة بسعَة العِلمِ وغَزَارتِهِ فقال : (فهوّ الشّيخُ العَلّامَة، المشَارك المطّلع الحجّةُ، الأفضَلُ، النّسَّابة المؤرّخُ الأشهَرُ) [5] .

---

(1) الدرر البهية والجواهر النبوية، مولاي إدريس الفضيلي، مراجعة : أحمد بن مهدي العلوي وغيره، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، دط، 1990م، ج2، ص : 306 .

(2) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، العباس السملالي، المطبعة الملكية، الرباط، ط2، 1993م، ج2، ص : 435 .

(3) دليل مؤرخ المغرب الأقصى : 25 .

(4) إتحاف أهل الدراية بما لي من الأسانيد والرواية، محمد بن قاسم، تحقيق: محمد بن عزوز، دار ابن حزم، ط1، 2004م، ص: 82.

(5) إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، عبد السلام بن سودة، تنسيق : محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م، ص : 341 .

وقدْ كثرَ ثَنَاءُ العُلَماءِ عليهِ، وَإِشَادَتهم بِجَمِيلِ خِصَالِهِ واتِّزَانِهِ، فوَصَفَهُ أحمد بنُ مُحَمَّد الخيّاط بأنّه : (ذُو الأَخْلَاقِ الحَمِيدَةِ والإنصَافِ، وسَلَامَةِ الصَّدرِ، وَتَرك سَبِيل الاعْتِسَافِ)[1] .

4 – شُيُـــــــوخُـــهُ :

لَا شَكّ أنّ حَافِظًا كبيرًا كَابنِ الحَاج قدْ دَرَسَ علَى يَدِ كبارِ عُلَماءِ عَصْرِهِ كَمَا هِيَّ عادةُ أَهْلِ العِلمِ العِظَامِ فِي كُلِّ عَصْرٍ، غيرَ أنّ الحَديثَ عَن شُيُوخِهِ يَجُرّنَا مُبَاشَرَةً إِلَى الحَدِيثِ عَن أَوَّلِ شيُوخِهِ، وَهُوَّ وَالِدُهُ الّذي كانَ شَدِيدَ العِنَايَةِ بتربيّتِهِ، متحَاشيا كُلَّ مَا قَد يَحُولُ دُونَ نجَاحِهِ ونموِّ مَسَاعيهِ، ولاسِيّمَا فِي مَجَالِ التَّحصِيلِ، حيثُ كَانَ يُولِيهِ فيهَا الكَثِيرَ منَ الرِّعَايةِ والحزمِ والاجْتهادِ، وهيّ الصّفَاتُ الّتي تركتْ بصَمَاتها جليّةً في حياةِ ابن الحَاج وجعلتهُ يُقبلُ علَى طلبِ العِلمِ و الاجتِهَادِ في تحصِيلِهِ .

ووالدُهُ **هو مُحَمّد بَنْ حَمْدُون السُّلمي المِرْدَاسِي**، كَانَ علّامَة مُدرّسًا، ناظمًا، ناثرًا، وفيهِ يقولُ صاحبُ الفَهرَسَةِ الكُبرى : (العَلَّامَةُ الدّراكة، الفهّامة الحَافُظ الحجُّة، النّفاعَةُ المحدّثُ الأَسْمَى، والآيةُ العُظمَى)[2] .

وقدْ أخَذَ ابنُ الحَاج عنهُ : صَحِيحَ البُخَاري، وصَحيحَ مسلِم، وكتَاب الشّفَا، ومُخْتَصَر الشّيخ خليل، وجمعَ الجوامعِ، والمنطقَ، والموَطَّأ، والمرُشدَ المعين، والألفِيّة لابنِ مَالِك[3] .

إِلّا أنّ الفَضلَ لمْ يَكُن لوالدِهِ فحسب، بلْ كانَ لهُ شيوخٌ آخَرُونَ نذكُرُ مِن أَبْرَزِهِم :

- عمّهُ محمَّد الطّالب بن حمدُون بنُ الحَاج[4] : وهوّ القَاضِي المحَدّث والفَقِيهُ الصّوفِي، وقدْ أخَذَ عنْهُ جَمِيعَ الفُنُونِ[5] .

---

(1) الفهرسة الكبرى والصغرى، أحمد بن محمد بن الخياط، تحقيق وتعليق : محمد بن عزوز، دار ابن حزم، ط1، 2005م، ص : 104 .

(2) المصدر نفسه : 105 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 105 .

(4) ينظر ترجمته في : شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، 1339هـ، ج01، ص : 404 .

(5) الفهرسة الكبرى والصغرى : 105 .

- محمّدُ بنُ عبدِ الرّحمن الفيلَالِي المدَغْرِي [1] : وهوّ إمامُ أهلِ المغْرب، كَانَ عالماً، كَمَا كَان آيةً في الحِفظِ وحُسنِ التّعْبيرِ، وعنه أخذَ ابنُ الحَاج : مُختصر الشّيخ خَلِيل، وتُحفَة ابن عَاصِم، ولَامِيّة الزَّقّاق [2] .

- أبو العبّاس سِيدِي أحمَدْ المرْنِيسِي: وهوّ الّذي قَالَ فيهِ محمّد بنُ قاسِم القَادِرِي : (كَانَتْ لهُ مشَارَكَة في عدّةِ فنونٍ، وكانَتِ الألفِيَّة بشُرُوحِهَا وحواشِيهَا نصْبَ عيْنَيهِ، بحيثُ يُدَرِّسهَا منْ غيرِ مُطالعةٍ ولا توقّفٍ، ولا مراجعةٍ) [3]، ولَعلّه أخَذَ عنهُ الحديثَ .

- عَلَي بنُ إدْرِيس بنُ عَلِي بنُ قَصَّارة : وهُوّ الإمَامُ الفَقِيهُ العلّامَةُ، كانَ منْ أهلِ الخيرِ والصّلَاحِ[4] ، وقدْ أخذَ عنهُ ابنُ الحَاج الألْفِيّةَ، والمنْطِق للسّعْد [5] .

- محمّد الحرّاقْ الحسَنِي : وقد أخذَ عنهُ التّفسِيرَ [6] .

- كمَا رَوَى عَنْ شيخِ الجمَاعةِ ابنُ عبدِ الرّحمَن، وغيرهم [7] .

وكَاَن لأخْذِهِ عنْ هَؤُلَاءِ الأَعلَام أثرٌ كبيرٌ في تَنَوّعِ مَدَارِكِهِ وتَكَامُلِهَا، فكانتْ لهُ مُشَاركةٌ في شَتّى فنونِ العلْمِ، مِنْ فقهٍ ونحوٍ ولغةٍ ومنطقٍ وتاريخٍ وأنسابٍ وطبٍّ وغيرها، وهوّ ما سَنقِفُ عَلَيه بعدُ .

---

(1) ينظر ترجمته في : سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء و الصلحاء بفاس، ابن إدريس الكتاني، تحقيق : محمد حمزة بن علي الكتاني، ج01، ص : 205 .

(2) ينظر : الفهرسة الكبرى والصغرى : 105 .

(3) إتحاف أهل الدراية بما لي من الأسانيد والرواية : 74 .

(4) الإعلام بمن حل مراكش و أغمات من الأعلام : 435/2 .

(5) الفهرسة الكبرى والصغرى : 106 .

(6) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام : 435/2 .

(7) ينظر : إتحاف أهل الدراية بما لي من الأسانيد والرواية : 82 .

5 – تَـلَامِـذَتُـهُ :

اشتغَلَ ابنُ الحاج بالتّدْرِيسِ في مسْقَطِ رأسِهِ فَاس، ومكَثَ مُدرّسًا للعُلُومِ بهَا زمنًا طويلًا لا نسْتَطِيعُ أن نحَدّدَهُ، وممّا لاشَكّ فيهِ أنّهُ تلقّى عَلَى يديْهِ العِلمَ كثيرٌ منْ طلّابِ عصْرِه، وتخرّجَ على يدَيْهِ جماعةٌ من أهْلِ العلْمِ كتبُوا عنهُ وترجمُوا لهُ تكريمًا لهُ، وإقرارًا منهُم لهُ بالجمِيلِ، ومِن أبرَزِهِم :

- محمّد بنُ قَاسم القَادِرِي الحسَنِي، المتوفي سنة(1331هـ)، والّذي ترْجَمَ لجمِيعِ شُيُوخِهِ – ومنهُم ابنُ الحاج – في كتابه : إتحاف أهْل الدّراية بما لي مِنَ الأسَانيدِ والرّواية، حيثُ قَال : (أخذْتُ عنهُ طرفًا منْ ابن عَاشِر، والخَزرجِيّة) [1] .
- ابنُ الخيّاط، محمّد بنُ عُمَر الزّكّارِي، الفَاسِي (ولد 1252هـ) [2] .
- أخَذَ عنهُ أيضًا شَقيقُهُ المهْدِي بنُ محمّد بن حمْدُون بنُ الحَاج [3] .
- محمّد بنُ جعْفَر الكتّانِي، ولدَ بفَاس سنة (1274هـ) [4] .
- كَمَا أنّه ممّن سَاهَمَ في تعلِيمِ الملِك المغْرِبي الحسَن الأوّل .

6 – آثَـارُهُ ومُصَنّـفَاتُـه :

لابنِ الحَاج تآليفٌ عديدةٌ في مختلفِ ميادِينِ المعْرِفةِ، الطِبّيّة، والتّاريخِيّة، والشّعريّة، والنّحويّة، وسَنقْتَصِرُ على أبرزِهَا وأشْهَرِها، وهِيَّ :

1- حَاشيّة عَلَى شَرح خَالد الأزهَرِي عَلَى مقَدّمة ابن آجُرُّوم [5]، وهيّ الحَاشيّة الموسُومَةُ بـ (**العَقْد الجَوهَري منْ فَتْح الحَيّ القيّوم في حلّ شرْحِ الأزهرِي عَلَى مُقَدِّمة ابن آجُرُّوم**)، طبعتْ بمطبعَة

---

(1) إتحاف أهل الدراية : 81 .

(2) فهرس الفهارس و الأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي الكتاني، اعتناء : إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط02، 1992م، ص : 388 .

(3) ينظر : إتحاف أهل الدراية : 80 .

(4) فهرس الفهارس والأثبات : 515 .

(5) وردت بهذا العنوان في: الإعلام بمن حل مراكش : 435/2،وموسوعة أعلام المغرب : 2815/8، وإتحاف المطالع : 341 .

فاس (1315هـ) [1]، وهيّ مَوضُوعُ البحْثِ، وسَأتَنَاولها بالدّراسَة والتّحْليلِ في المبْحَثِ القَادِم .

2- حَاشيّة على شَرحِ المكُّودِي عَلَى الألفيّةِ، وهِيّ الحَاشيّة المَوْسُومَةُ بـ (**الفتحِ الوَدُودِي على المكّودِي**)، وقدْ طبعتْ – طباعَة حجريّة – لأوّلِ مرّة العَام (1290هـ)، بأمرٍ منَ السّلطان محمّد الرّابع، ثمّ أعيدَ طبعُهَا سنة (1299هـ) بالمطبَعَة الفَاسيّة [2]، وأعَادَت طبَاعَتَها دارُ الفكْر في بيْرُوت سنَة (1415هـ) [3] .

3- حاشيّة عَلَى شَرح التّاودِي عَلَى التّحْفَة، لمْ تَكْتَمِل .

4- تَقيِيد عنْ مدِينَة آسفِي [4] : ذَكَرَهُ له الكَانُونِي في كِتِابِهِ (جَوَاهرُ الكَمَال) [5] .

5- الدّرّ المنْتَخَب المسْتَحْسَن في بعضِ مآثرِ أميرِ المؤمِنِينَ مولَانا الحَسَن : وهوّ أجمَعُ تأليفٍ كتِبَ عَن هذِهِ الدّولة السّعيدَة (العلويّة)، يقَعُ في عِدّة أسْفَارٍ، ولهُ احتصَارٌ سمّاهُ (**الدّرة التّاريخيّة المهْدَاة للحَضْرَة الحسَنِيّة**) في ثَلَاثَةِ أسْفَارٍ [6] .

6- الدّرَر الطبّيَة المهْدَاة للحَضرَة الحَسَنِيّة : وهوّ كتَابٌ جَامعٌ في الطّبّ، مقسّمٌ إلَى ثلاثةِ أقسَامٍ، مع مقدّمَةٍ عن تَاريخِ الطِبّ والصّيدَلَةِ، وأسمَاءِ المشَاهِيرِ منَ الأطبّاءِ ومُؤلفّاتِهِم [7] .

7- تأليفٌ في تفْضِيلِ ليلةِ المولِدِ عَلَى ليلَةِ القَدْرِ .

8- تأليفٌ في زيّارَةِ الأوليّاءِ، وفِي الذّبّ عَنَ النّسَبِ العَلَويّ [8] .

(1) المطبوعات الحجرية في المغرب فهرسة مع مقدمة تاريخية، فوزي عبد الرزاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص : 22، والدليل إلى المتون العلمية : 491 .

(2) المصدر نفسه : 22 .

(3) الدليل إلى المتون العلمية : 525 .

(4) أسفي : مدينة على الساحل الأطلسي، وهي من أعرق المدن المغربية، وبها آخر مرسى تبلغه المراكب من عند الأندلس إلى ناحية القبلة، وليس بعده للمراكب مذهب. ينظر : الروض المعطار في خبر الأقطار : 57 .

(5) دليل مؤرخ المغرب الأقصى : 25 .

(6) إتحاف المطالع : 341، ومعجم المؤلفين : 243/1 .

(7) فهارس الخزانة الملكية : 99 .

(8) الإعلام بمن حل مراكش و أغمات من الأعلام : 435/2 .

9-**الإنتاجُ الشّعرِي** : لابنِ الحاجِّ قصائدُ متفرّقة ورَدَتْ في بعْضِ مَصَادِرِ ترجمته (1)، نظمَهَا على الموزُونِ المقفّى فِي الأغْرَاضِ الشّعريّة المألُوفَةِ المعرُوفَةِ، منْ مدْحٍ ووصفٍ ورثَاءٍ، وجُلّ هذِه القَصَائد كَانتْ في مدحِ السّلطان الحَسَن الأوّل، وتَهنئتِهِ بمنَاسبَةِ المولِدِ النّبوي، ومِن ذلِكَ قولُه في المولِدِ النّبَوِي الشّريفِ لعَام (1294م) :

نُورُ الهُدَى قَدْ بَدَا فِي العُربِ والعَجَمِ سَعد السـّعود عَلَا في الحِلِّ والحَرَمِ

نُورُ السّـعادَةِ أشرقَت مَطَـــــالعُهَا من قبل فَتْقِ الثَّرَى، ورَتقِ مُـرْتَـكَمِ

نُورٌ بـهِ العَرشُ والكُـرسـيّ قَدْ بَهَرَا حسنًا، ومَا لَاحَ مِنْ لَوْحٍ ومِن قَلَمِ (2)

وهيّ قصَائدُ أفادَهَا من المورُوثِ الشّعْرِي العَربيّ القَدِيم، وتمتَازُ بلغتِهَا السّهْلَة، ومعَانِيهَا الوَاضِحَة، وبلَاغتهَا القدِيمَةِ .

7 – وَفَـــــاتُــــهُ :

بعدَ حياةٍ طويلةٍ دامَتْ مَا يقربُ من وَاحِدٍ وثمانِينَ سنةً (1235 - 1316هـ) زاخِرَةٍ بالجدِّ والاجتهَادِ، والمثَابَرَةِ في سبيلِ تحصِيلِ العلْمِ والمعْرِفَةِ، والجُلُوسِ للإقراءِ والتّعْلِيمِ والتّدْرِيسِ، توفيَّ أبو العَبَّاس سِيدِي أحمَدْ بنُ محمّد بنْ حمْدُون ابنُ الحَاج بعدَ عصر يوْم الاثنين سَابع وعِشْرين ذِي الحجّة(3) عام (1316هـ) (4)، الموافِق لسَنةِ 1898م (5)، (وصُلّي عليهِ منَ الغَدِ بعدَ صلاةِ الزّوالِ بضريحِ مولَانَا إدْرِيس (6)، ودُفِنَ في زاوية سِيدِي أحمَد بَن علِي اليمْلَاحي الوزّاني بِالشّرشُور) (7)، بمنْطِقَةِ عِين الخِيل (8) .

(1) ينظر مثلا : الإعلام بمن حل مراكش و أغمات من الأعلام : **435-439** .

(2) المصدر نفسه : **439/2** .

(3) إتحاف المطالع : **341** .

(4) وذكر عبد الله بن كنون في كتابه (النبوغ المغربي في الأدب العربي) أن وفاته كانت سنة (**1310**هـ). ينظر : النبوغ المغربي : **305/4** .

(5) معجم المؤلفين : **243/1** .

(6) نسبة إلى مؤسس الدولة الإدريسية، المولى إدريس الأكبر، ويقع هذا الضريح بمدينة زرهون التي تسمى كذلك بمدينة مولاي إدريس، وهي مدينة جبلية تقع قرب مكناس .

(7) الإعلام بمن حل مراكش و أغمات من الأعلام : **435/2** .

(8) موسوعة أعلام المغرب : **1816/8** .

8 – عَــصْــــرُهُ :

لم يمضِ عَلَى مجيءِ الإسْلَامِ حينٌ منَ الدّهْرِ حتّى ضَرَبَتِ الدّولَةُ الإسلَاميّةُ بأطنَابِهَا شَرقًا وغربًا، فوصَلَت الفتُوحُ الإسْلَاميّة حتّى حُدُود القارّة الإفريقيّة حَوَالِي العام : 21هـ/642م، وانتَهَتْ تلكَ الفتوحُ بحمْلَةِ **مُوسَى بنُ نُصَير** الّتي أخضَعَ المغْرِب الأقْصَى بهَا سنة : 79هـ – علَى خِلَاف – وقدْ قامَ بأمورِ المغْرب العَربي حتّى أوائلِ القرنِ التّاسِع الميلَادِي أمَرَاءٌ بِالنّيابَةِ عنْ خُلَفَاءِ المشْرِق، ثمّ مَا لبثَ أنِ استَقَلّ الأمَرَاءُ بالحكْمِ، وأعلنُوا لأنفسِهِم دوَلًا وإمَارات مُسْتقِلَّة .

علَى أنّ أوّلَ دولةٍ بالمغْرِبِ الأقْصَى تحرّرَتْ من التّبَعِيّة للمَشْرِق، واسْتَقَلّت اسْتِقْلَالا تَامّا هِيّ الدّولَةُ الإدريسيّةُ (788م/974م)، بزعَامَةِ مؤسّسِهَا الإمَام إدْرِيس الأوّل بنُ عبدِ اللهِ الكَامِل بنُ الحسَنِ المثَنّى (ت177هـ)، والّذِي بويعَ بالإمَامَةِ العَامَ (172هـ) .

بعدَ ذلِكَ تعَاقَبَ علَى المغْرِب الأقْصَى جملةٌ منَ الأحدَاثِ التّارِيخيّةِ، والّتي قَامَتْ علَى أسَاسِهَا دوّلٌ وأفلَتْ دوّلٌ أخْرَى وزَالَتْ .

وأهَمُّ هَذِه الدّوّل المتعَاقِبَة : دولةُ المرابِطِينَ (447هـ/539هـ)، ثمّ دَوْلَة الموحّدِينَ (539هـ/620هـ) ، ثم الدّولة المرِينِيّة (644هـ/869هـ)، ثمّ الدّولَةُ الوَطّاسِيّةُ (879هـ/961هـ)، الّتي حَلّت محلّهَا الدّولَة السّعْدِية الشّرِيفَة : (1554م/1659م) .

وعَلَى إثْر تقلّصِ نفُوذِ السّعْدِيينَ قامَتِ الدّولَةُ العَلَويّة الشّرِيفَة منذُ العَام : 1640م، والّتي أسّسَهَا محمّدُ بنُ الشّريف الحَسَني (ت1075هـ/1664م)، بعدَ أن بَايَعَهُ أهلُ سجَلْمَاسَة [1]، واسْتَولى عَلَى فَاس ومُدن الصّحْرَاء، واتّخذَ منْ سِجَلمَاسَة مقرًا لَه، وتُعتَبَرُ هذِهِ الدّولَةُ النّواةَ الأولَى للمَمْلَكةِ المغْرِبيّة الحَدِيثَة .

وقدْ عَرَفَ المغْرِب معَ هذِهِ الدّولَةِ الجدِيدَةِ بعضًا مِنَ الاستِقْرَارِ مهّدَ لانتعَاشِ الحركَةِ العلْمِيّةِ والأَدَبيَّةِ .

---

(1) سجلماسة : ثاني مدينة إسلامية تشيد بالمغرب الإسلامي بعد القيروان، (وهي مدينة على نهر يقال له زير، وبينها وبين البحر عدة مراحل، وأهلها أخلاط، والغالب عليهم البربر، وأكثرهم صنهاجة..) كتاب البلدان، أحمد بن أبي يعقوب، مطبعة بريل، ليدن، **1820**م، ص : **150** .

– وهي مدينة تجارية غنية قدمت الكثير للحضارة الإسلامية، تقع في قلب واحة تافيلالت.. وهذه الواحة تقع وسط المغرب الأقصى ممتدة من الشرق إلى الغرب، ينظر : مدونة التراث (سجلماسة مدينة تاريخية وأثرية) : وعبد الغني إيتلفاقر، أغادير، ديسمبر، **2011** م .

8 – 1 الحياة السيّاسيّة :

يكادُ يُجمعُ مؤرّخُو المغْرِب العَرَبي علَى تقسِيمِ الدّولَةِ العَلَويّة بالمغربِ الأقصَى إلى ثَلَاثة أعْصُر :

1 – العَصْرُ العلَوِي الأوّل : انطِلَاقًا من قيّامِ حُكم السّلطَانِ الرّشيد عام (1075هـ/ 1664م)، إلى وفاةَ المَوْلَى عبدُ الله عام (1171هـ/1757م) .

2 – العصْرُ العَلَوِي الثّاني : يَبْتَدِئُ من ولَايَةِ السّلطَان محَمَّد الثّالِث بنُ عَبْدِ الله بنُ إسمَاعِيل (1171هـ/ 1757م)، إلى العَام (1204هـ/1790م) .

3 – العَصرُ العَلَوي الثّالِث : – وهوّ العَصْر الّذِي عَاشَ فيهِ ابنُ الحَاج – يبْتِدئ من ولَاية السّلطَان اليَزيد بنُ مُحَمّد (1204هـ/ 1790م) وحتّى يَوْمِنَا الحَاضِر .

وقدْ تَعَاقبَ عَلَى كُرْسيّ العَرشِ في المغربِ الأقصَى خِلَال أواخِر القَرنِ الثّالِث عَشَر هَجْرِي – أيْ في الفترَةَ الّتي عَاشَ فيهَا ابنُ الحاج – وأَوَائِل القرنِ الرّابع عَشَر أربعةُ ملُوكٍ مِن الدّولَةِ العَلَويّة وهُم : المَوْلَى سُلَيْمان بنُ محمّد (1206– 1238هـ) (1791 – 1822م) ، ثمّ المَوْلَى عبدُ الرحْمَان بنُ هِشَام (1238 – 1276هـ)، ثمّ المَوْلَى محمّد الرّابعْ بنُ عبد الرحْمَان (1276 – 1290هـ)، وأخيرًا المَوْلَى الحَسَن الأوّل بنُ محَمّد (1290 – 1311هـ) (1873 – 1894) .

وسنَتَطرّقُ في هَذَا الموضِعِ منَ البحْثِ إلى أهَمّ مَا ميّز المغْرِب الأقْصَى منْ أحدَاثٍ سيّاسيّةٍ من خِلَالِ حديثِنَا عنْ فتْرَةَ كلّ سلْطَان .

1 – المَولَى سُلَيْمَان بنُ مُحَمّد :

امتَازَتْ فترَةُ حكْمِهَ بالصّرَاعَاتِ السّياسيّةِ بينَ أفرادِ الأسْرَةِ الحاكِمَةِ الواحِدَةِ، فقدْ بايعَ أهْلُ الحُوزِ ومرَاكش(1) السّلْطَان هِشَام، وبَايعَتْ بلادُ الهَبط والجَبَل في الشّمَال السّلْطَان مَسْلَمَة، وبايَعَت فاس ومَكْنَاس وقبائِلُ الغَربِ والرّباط السّلْطَان سُلَيْمَان (2) .

هذَا الأخِيرُ كَانَ الأقْرَبَ إلى قلْبِ أبيهِ، لكَوْنِهِ : (لمْ يلتفِتْ إلى شَيْءٍ ممّا كَانَ يتعَاطَاهُ إخْوَته الكِبَار والصّغَار منْ أمورِ اللّهْوِ، ومعَاقَرَة النّدمَان ومَا يزْرِي بالمُرُوءَةِ)(3) . 2

---

(1) مراكش : ثالث أكبر المدن المغربية، تقع في الوسط الغربي للمملكة، بناها يوسف بن تاشقين صدر سنة : 470م، وقيل سنة : 459م، بعد أن اشترى أرضها من أهل أغمات، ينظر : الروض المعطار في خبر الأقطار : 540 .

(2) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، أحمد بن خالد الناصري، تحقيق : جعفر الناصري وغيره، دار الكتاب، الدار البيضاء، دط، 1997م، ج8، ص : 87 .

(3) المصدر نفسه : 8 / 86 .

كمَا أنّهُ كانَ أكثرهُم عِلمًا، فقدْ كانَ أبُوهُ يبعثُ بِهِ إلَى أعْيَانِ الفقَهاءِ والأدَباءِ بسِجلمَاسَة، ليقْرَأَ عليهِم ويأخُذَ عنهُم .

واستمَرّ الصّراعُ بينَ الإخوَةِ الأعدَاءِ لحوالِي أربع سَنَوَات انتهَتْ بتغَلّبِ السّلطَان سُليْمَان عَلى خصُومه سنةَ (1796م)، وتوطِيدِ سُلطَتِهِ فِي كلّ أنحاءِ المغرِب .

سعَى إلى تحْرِير المغْرِب الشّرقي وَ وجدَة [1] من قَبضَةِ الأترَاكِ، ونجحَ في ذَلكَ سنَةَ (1211هـ)[2].

الصّراع الّذِي دارَ بينَهُ وبينَ البرْبَر بسَبَبَ تمسّكِهِ بقائدٍ فرضَهُ عليهِم دونَ إرادتِهِم، وقدْ بدَأَ هَذَا الصّراع العَام :1811م، وتتَالَت عقِبَ ذلِكَ انتصَارَاتُ البرْبَرِ عَلَيه، وامتدّتْ حتَى ضَوَاحِي فَاس ومكْنَاس، وبعدَ تراجُعِ البربَرَ لاحَتْ للسّلطَان بارقةُ أملٍ في توطيدِ ملْكِهِ من جديدٍ خصُوصًا بعدَ تفرّقِ كلمَةِ البرْبَر، فعمِل علَى إخضَاعِ الجنُوبِ، غيرَ أنّهُ مُنِيّ بهزَائِمَ ثقيلةٍ أفقدَتْهُ هَيْبَتَه، وكانَ أكثرُهَا وقعًا عليهِ هزيمَتُهُ في معركتِهِ ضِدّ عَرَب الشّرَارْدَة : (حيثُ أسِرُوه، ونهبُوا معسْكَرَه وحمَلُوهُ إلى زَاوِيّتهِم، ولَكنّهُم عَامَلُوهُ باحترَامٍ وأعادُوهُ إلى مراكش) [3] .

وكانَتْ هذِه الهزيمَةُ إذلالًا جدِيدًا أثّر في نَفسِهِ، فَسَئِمَ الحيَاة ومَلّ العَيْشَ، وأرادَ أن يتْرُكَ أمْرَ النّاسِ لابنِ أخيهِ المولَى عبدُ الرّحمَان بنُ هشَام .

أمّا علَى الصّعيدِ الخارِجي فقدْ عاصَرَ السّلطَان سُليْمَان التّطوُّرَ الكبيرَ الّذِي عرفتْهُ فرنْسَا في عهدِ نابْليُون، واحتِلَال مِصْر منْ طرفِ القوّاتِ الفَرنسِيّة، وانتشَار الحرَكَة الوَهّابيّة في شبْهِ الجزيرَةِ العَربيّة، والتّطلعُ الأوربّي للسّيطرة عَلَى العَالمِ .

وقد كَانَت علاقَتُه بالدّولِ الأوربيّة – في الغَالب – ودّية تقُومُ عَلَى الاحْترَام والتّقدِير، وبالتّراسل وتَبَادلِ الهدَايَا وبالتّعَامُلاتِ التّجَارِيّة [4] .

وقدْ أصَابهُ المرضُ وتمادَى بهِ حتّى توفِيّ في : 13 ربيع الأوّل 1238 هِجْريّة [5]. 4

---

(1) وجدة : مدينة حدودية كبيرة، مشهورة وقديمة، تقع شمال شرق المغرب، على الحدود المغربية الجزائرية، وهي مدينة كثيرة البساتين والجنات، أسسها زيري بن عطية المغراوي سنة : (384هـ/ 994م) . ينظر : الروض المعطار في خبر الأقطار : 608/607 .

(2) الاستقصا : 104/8 .

(3) تاريخ المغرب العربي الحديث، المغرب الأقصى ليبية، محمود علي عامر، ومحمد خير فارس، الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، ج01، ص : 125 .

(4) ينظر : تاريخ الدولة السعيدة، محمد الضعيف الرباطي، تحقيق : أحمد العماري، دار المأثور، ط1، 1986م، :277–306، والتاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، عبد الهادي التازي، مطابع فضالة، المحمدية، 1986م، ص : 325 .

(5) الاستقصا : 166/8 .

2 – المَولَى عبْدُ الرّحْمَان بنُ هشَام :

وقد بُويعَ لهُ بعهدٍ من عمّهِ السّلطَان سُليمَان في: 16 ربيع الأوّل عام 1238م، المُوَافِق للعام : 1822م [1]، غيرَ أنّ بربَر الأطلَس المتَوسّط قرّرُوا رفْضَ بيعَتِهِ [2].

وهَكَذَا استمرّتِ الفتنُ والصّراعَاتُ الدّاخليّة علَى السّلطَة، غيرَ أنّ أهمَّ أحدَاث تلْكَ المرْحَلة تتمثّلُ في احْتِلَال فرنسَا للجَزَائر سنة : 1830م، هذَا الحدَث الجلَلُ جعَل المغربَ الأقْصَى عَامّة، والسّلطَان عبد الرّحمَان خاصّةً قلقًا يُتَابُع باهتمَامٍ الأوضَاعَ في الجزائر [3]، فهُوّ متردّدٌ بينَ موقِفٍ يجعلُهُ خائنًا لدينهِ، وبينَ عواطِفِ الجهادِ في سبيلِ اللهِ، خصُوصًا لمـّـا أعلَنَ الأميرُ عبدُ القادِر الجزائرِي الحربَ علَى المغتَصِب الصّلِيبِي، وصَار بذلكَ رمزًا للخِلَافة الإسْلَاميّة الّتي نصّبَت نفسَهَا للدّفاع عنِ الدّينِ وإقامَتِهِ .

لذا قدّمَ السّلطَان عدّة مسَاعدَات للأميرِ عبدُ القادِر، وهوّ الأمرُ الّذي رَفَضَتهُ فرنسَا بحزْمٍ شديدٍ، وأرسلَتْ مبعوثَهَا ليحُضّ المغْرِب عَلَى وقفِ دعمِهِ وإيوائهِ لمقاومَةِ الأميرِ، وهوّ ما امتثَلَ لَهُ المغْرِب [4] .

كمَا عرفَتْ فترةُ حكْمِة فاجِعَة وقعة **إيسْلِي** (1260هـ – 1844م)، وهيّ معرَكَة قامَت بالقُربِ من مدينَةِ وجدَة بينَ جيُوشِ الملِك وجحافِلِ فرنسَا، بسببِ احتضَانِ المغرِبِ للأميرِ عبدُ القادِر، وقدْ انتهتِ المعركةُ بانتصَارِ الفرنْسِيّينَ، وفرْضِهم شرُوطًا قاسيّةً علَى المغْرِب [5] .

وكانَ لهذِهِ الواقِعَة أثرُ عميقٌ في نفُوسِ المغَاربة لِكونهَا ضعّفَتْ من قدْرَتهم علَى الحفَاظِ على استقلَالهِم، ولكونهَا فتحَتْ أبوابَ المغْرِبِ على مصْرَاعيهَا أمَامَ الدّوّل الأورُبيّة منْ أجْلِ تركيزِ نفوذِهَا بِه،. إذ أصْبَحَ تهديدُ الثّغور البَحريّة، واحتلَالها عِندَ الاقتضَاء مِن أهمّ الخُطَطَ السّياسيّة والإستراتيجيّة الّتي طبّقتهَا الدّوّلُ الأوربيّة [6] .

---

(1) الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، عبد الرحمان ابن زيدان، المطبعة الاقتصادية بالرباط، 1937م، ص : 78 .

(2) المغرب عبر التاريخ، إبراهيم حركات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط1، 1978م، ج3، ص : 116 .

(3) المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، محمد العربي معريش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1989م، ص : 27 .

(4) المغرب عبر التاريخ : 211/3 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 211/3–212 .

(6) المصدر نفسه : 217/3 .

كمَا عَمل السّلطَانُ عبدُ الرّحمَان بن هِشَام علَى تسْويّة المشَاكِل الدّاخِلية المتمَثّلَة في ثورَات قبَائِل الشّراردة والودّانَة، وثورة إبراهيم يسَمّور بتَافيلَالَت [1] .

ويبقَى أهمُّ ما ميّز فترَةَ حُكم المولى عبد الرّحمَان هُوّ نزولُه بتلِمسَان علَى إثر الاحْتِلَال الفِرنْسِي للجَزَائر عَام : 1245هـ / 1830م [2] .

3 – المَولى مُحَمّد بنُ عَبْد الرّحْمَان :

وقدْ بويعَ سُلْطَانًا علَى المغْرب مبَاشَرَة بعدَ وفاةَ والدِه في : 29 محرم 1276هـ الموافِق لـ : 1859م [3]، وكَانَ أكثَر منْ والِدِه اهتمَامًا بأمورِ الجيشِ والسّياسَةِ، وقدْ واجَهَ الصّعوبَاتِ نفسها الّتي اعترَضَت أسْلَافه حينَ رفضَت بعضُ القبَائِلِ المغربيّة الامتثَالَ للسّلطَةِ المركزيّة والخضُوع لهَا [4] .

وقد تميّزَتْ فترةُ حكمِهِ بازديّادِ الخطَرِ الأجنَبي، وبالخُصُوص خطَر الإسْبَانيّين الّذينَ تمكّنُوا من احتلَالِ **تطْوَان** [5]، وقيّام ثورَة الجيلَانِي الرّوكِي الزّرهُونِي .

أمّا بخصُوصِ حرب **تطْوَان** فقدْ اندلَعَتْ بعدَ قيّامِ مناوَشَاتٍ بينَ محلّةِ المسلمِينَ بتطْوَان ومثيلَتِهَا المسِيحِيّة بسَبْتَة، وانتَهَى هَذَا الصّراعُ باسْتيلَاء الإسْبَانِيّينَ عَلَى محلّةِ المسْلِمينَ بعدَ صِرَاعٍ دامٍ معَ جيشِ السّلطَان محمّد بنُ عبدِ الرّحمَان، وذلِكَ في : 13 رَجَب 1276هـ/1860م [6] .

وتبقَى هذِهِ الوقْعَةُ هيّ الأعنَفُ في فترةِ حُكم السّلطان محمّد، (فَهِيّ الّتي أزالَتْ حجَابَ الهيْبَة عنْ بِلَادِ المغْرِب، واسْتَطَال النّصَارَى بهَا، وانكسَر المسْلِمون انكسَارًا لم يُعْهَد لهُ مثيلٌ) [7] .

أمّا أهمّ ثورَةٍ فتلْكَ الّتي قَامَ بها الجيْلَاني الرّوكِي، الّذي ثَارَ في الغَرْب،ونُسِبت إليهِ الخوارِقُ، ووَعَدَ أنصَارَهُ بالنّصْرِ والتّمتّع بالخيرَاتِ، فأرسَلَ إليهِ الملِكُ محمّد بنُ عبْدِ الرّحمَان جيشًا جرّارًا تمكّن مِنْ هَزمِه، ففرّ قاصدًا جبَلَ زرهُون، وهناكَ قُتلَ وارتَاحَ النّاسُ من شَرّه، وكَانَ ذلِكَ عَام (1278هـ)[8].

(1) الشراردة : قبائل عربية مغربية، يرجع أصلها إلى عرب بني معقل، كانت منازلهم غرب مراكش، ينظر : الاستقصا : **67/9** .

(2) الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية، محمد الأخضر، دار الرشاد، الدار البيضاء، ط**1**، **1977**م، ص : **390** .

(3) الدرر الفاخرة : **89** .

(4) الاستقصا : **83/09** .

(5) تطوان : مدينة تقع بأقصى الشمال الغربي، يقع البحر المتوسط في شرقها، ومدينة سبتة في شمالها، وتكتب أيضًا : تيطوان، تيطاون، وهي كثيرة العيون والزروع. ينظر : الروض المعطار في خبر الأقطار : **145** .

(6) المغرب عبر التاريخ : **240/3** .

(7) الاستقصا : **101/09** .

(8) المغرب عبر التاريخ : **253/3** .

وحينَ تمكّنَ السّلطَانُ محمّد منْ هذِهِ الفِتنِ قامَ بعدّة إصلاحَات جذريّة مسّتِ الجيْشَ والسّياسَةَ، وميادِينَ الحياةِ الاجتمَاعيّة، وكَانَ من أهمّهَا : إنشَاءُ مراكِزَ أمنيّة جدِيدَة، وتسهِيلُ انتشَار الجيْش، وإرسَالُ البعثَاتِ العلميّة لتَلَقّي مختَلَف الفُنُون والعُلُوم الحربيّة، لكنّ هذِهِ الجهُود بقيّتْ محدُودَةً لقلّةِ مواردِ الدّولةِ [1] .

4 – المَولَى الحَسَن الأوّلْ بنُ مُحَمّد :

بعدَ وفاةِ السّلطَان محمّد اجتَمَعَ أهلُ الحلّ والعَقْدِ على بيعَةِ نجلِهِ الحسَن، (لما توفّرَ فيهِ منْ شروطِ الإمَامةِ، وتكامَل فيهِ من النّجْدَةِ والشّهامَةِ، ولما اتّصَفَ به منَ الفضْلِ وسائرِ خصَالِ الخيرِ واليَقّينِ) [2]، وبعدَ مبايعتِهِ واجهَ السّلطان عدّة صُعوباتٍ، كانَ أوّلها تعمِيمُ بيعتِهِ والاعْتِرَاف بسلطَتِهِ، فقدْ كانتْ هناكَ احتمَالَات عديدَة للتّمرّدِ عليهِ، ومنها (إخوَةُ الحسَن السّبْعَة، وانقسَامُ النّواحِي حولَ مناصَرَة أبناء السّلطان المتوفّي، كمَا أنَّ الدّوَل الأوربيّة لمْ تكنْ تثقُ في وريثِ عرشِ المغْرِب)[3] .

على أنّ المعَارضَةَ انحصَرَت في شمَالِ المغربِ الأقصَى، فعزَمَ السّلطَانُ على إخضَاعِ تلكَ المناطِق بالقوّة، وقدْ أطلقَ المؤرّخُون علَى تنقّلَاته وحُرُوبه لإخضَاعِ القبائِلِ الثائرَةِ اسم (**الحركات**)، حيثُ أنّهُ كانَ لا يجلسُ في عاصِمَةِ مملَكَتِه (**مراكش**) إلّا قليلًا، فقدْ قضَى حياتَهُ متنقّلًا بينَ المغربِ وقبائِلِهِ مظهِرًا للثّوار قوّةَ دولتِهِ [4]، فانطلقَ في رمَضَان 1290هـ متظَاهِرًا بالتّجوّل في البِلَاد والنّظرِ في شُؤونِ الرّعيّة وأحوالهَا، وتوجّهَ نحو السّواحِلِ الغربيّة، فأعَادَ الأمنَ إلى قبائلِ بني حَسَن وقَضَى على التّمرّدِ، ثمّ قصَدَ مكناس [5] الّتي دخَلَهَا دونَ صعوبَةٍ كبيرةٍ، ثمّ انتهَى به الأمْرُ إلَى فَاس [6] .

ومنْ حركَاتِهِ أيضًا تلكَ الحمْلَةُ الّتي قادَهَا ضدّ غمارَة (1306هـ)، هذِهِ المدينةُ الّتي تنصّلتْ من التزَامَاتِهَا الضّريبيّة والعسْكَريّة، لَكـــنّ المولَى عالجَ الأمرَ بطريقةٍ سلميّةٍ تبرزُ دهاءَهُ السّــياسِي،

---

(1) المغرب عبر التاريخ : **254/3** .

(2) الاستقصا : **108/9** .

(3) المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول : **66** .

(4) تاريخ المغرب، أمحمد بن عبود، دار الطباعة المغربية، **1957**م، ج**2**، ص : **93** .

(5) مكناس : من حواضر المغرب الشهيرة، تقع في الوسط الغربي للمغرب، شيدها المولى إسماعيل العلوي في نهاية القرن (**17**م) لتكون العاصمة الجديدة لملكه، وهي قبيلة بربرية سكنت هناك فسمي الموضع بهم. ينظر :الروض المعطار في خبر الأقطار : **128** .

(6) المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول : **66** .

حيثُ كانت هذِهِ المنطقَةُ تتميّزُ بنفوذِ الزّوايا فيهَا، فقامَ بزيّارَةِ مجموعَةٍ من الأضرحَةِ بها، وتمكّنَ من إقناعِ أهلهَا بالحُسْنَى [1].

أمّا عَلَى الصّعيد الخَارِجِي فقد ركّز السّلطَان جُهُودهُ على استرجَاعِ مكانةِ الدّولةِ وهيبَتِهَا أمامَ الدّوَل الأوربيّة، الّتي ازدَادَت أطمَاعُها، فحَاولَ التّخلّصَ من الحمَايَاتِ القنْصُليّة الفَرْديّة الّتي استفْحَلَت بعدَ حَرْب تطْوَان، من خِلَال دعوتِهِ إلى عقدِ مؤتمرٍ دولِّي بطَنجَة سنة 1879م، والّذِي لمْ يخرجْ بنتائجَ حَاسمَة، بلْ ومَهَّد لانعِقَادِ مؤتمرِ مدْريد سنة (1880م / 1297هـ)، حَضرَه الوفْدُ المغرِبي والفَرَنسِي، والاسْبَانِي والانجلِيزِي ووفُود أخْرَى، وانتهَى بتأْكِيدِ الحمَايَةِ القنْصُليّة، وإعطَائِهَا الصّبْغَة القَانُونيّة .

وعَلَى الرّغْمِ من ذَلِكَ قامَ الملِك الحَسَن الأوّل بالعَدِيد من الإصْلَاحَاتِ كانَ هدَفُها بناءُ الدّولَة سيّاسِيّا واجتِمَاعيّا، واقتِصَاديًا، منْ خِلَال اقتباسِ النّظُم الإدَاريّة والعَسكَرِيّة منَ الدّوَلِ الأوربيّة، وإرسَالِ بعثاتٍ علميّةٍ لمختلَفِ الدّوَلِ الأوربيّة خِلَالَ سَنَوَات (1874 / 1884م) وقدْ تخرّجَ خلالَهَا حَوَالي ثَلَاثمائة طَالِب [2] .

كمَا قَامَ الملكُ الحَسَن بإنشَاءِ ثلاثَةِ معَامِلَ للسّلَاحِ [3]، وقامَ بشرَاءِ باخِرَة حَربيّة مِن إيطَالَيا[4]، وعمِلَ على تحصِينِ الشّواطِئِ، فبنَى القَلَاع والحُصُون والأبرَاجَ المنيعَةَ، وشَحَنَهَا بالمدَافِعِ والعَسَاكِرِ القَويّة [5] .

وعَلَى العمُومِ فقد عَرَفَ المغربُ الأقصَى نوعًا منَ الأمنِ والهدُوءِ الدّاخِلي في فترَةِ حكْمِهِ. فبعْدَ أن كانَ العُتُوّ والفسَادُ ضَارِبَينِ بأطنَابِهِمَا في قبَائِلِ المغرِبِ جميعًا، تمكّنَ بحكمَتِهِ وحسْنِ تدبِيرِهِ منْ تأليفِ تلْكَ القبائل، وإعَادَتِهَا إلى حَظِيرَة الطّاعة [6]، كمَا عَرَفَ المغربُ أيضًا في فترَةِ حُكْمِهِ نوعًا منَ الاستقرَارِ علَى مستَوى العَلَاقاتِ الخَارِجيّة، حَتّى وافته المنيّة سَنَة (1311هـ / 1894م)، ليتوَلّى بعدَهُ ابنهُ المولَى عبْدُ العزِيزِ الحُكْم .

---

(1) المغرب عبر التاريخ : 262/3 .
(2) الدرر الفاخر : 104 .
(3) المصدر نفسه : 101 .
(4) تاريخ ابن عبود : 98/2 .
(5) ينظر : المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول : 114 .
(6) ينظر : النبوغ المغربي في الأدب العربي، عبد الله كنون، ط2، دت، ج1، ص : 272 .

8 – 2 الحَيَاةُ الثّقافيّة والعِلْمِيّة :

لَمْ تمنعْ تلكَ الاضْطِرَابات السّياسيّة الّتي شَهِدَهَا المغربُ الأقصَى وجوُدَ حركَةٍ علميّةٍ وثقَافيّة تهتَمّ بهَا فئَاتٌ اجتمَاعيّة مختَلِفَة، وتُسَاهِمُ في تَنْشِيطِهَا الطّغْمَةُ الحاكِمَة .

وكانَ اهتِمَامُ السّلْطَةِ الحاكِمَة منْصَبًّا علَى أمُورِ الدّينِ ومعَالِمِ التّوحِيدِ، وأرْكَانِ الإسْــلَام، (فهُمْ يعْلَمُونَ أنّ ذَلِكَ منْ أخَصّ واجِبَاتِهِم، وأوّلِ فُرُوضِهِم المحتّمْ عليهِمْ قبلَ غيرِهِم إنجَازهَا وأدَاؤُهَا) [1]، فعَمِلُوا على بناءِ المساجِدِ والكتاتِيبِ حتّى لَا تكَادُ تخْلُو منهَا حاضِرَة أو بَادِيّة، وكانَ الأطفَالُ يتعلّمُونَ فيهَا القراءَةَ والكتَابَةَ والخَطّ، ويحفَظُونَ القُرآنَ الكرِيمَ، وبعضَ المتُونِ والأراجِيزِ الّتي تتعَلّقُ بمبَادِينِ التّوحِيدِ والفِقْهِ، وتجوِيدِ القُرآنِ وغيْرِهَا .

علَى أنّ هُنَاكَ نوْع منَ التّعليمِ الدّينِي. وهوّ التّربيّةُ الدّينيّة، وكانَ للنّسَاءِ بهَا اهتمَامٌ كَبِيرٌ (إذْ كَانَ بعضُهُنّ ينتَصِبن لتَلْقِينِ النّسَاءِ واجبَاتِهِنّ الدّينيّة، ويُعَلمن بعضَهُنّ الأدْعِيّة والأذْكَار ممّا يقومُ بِهِ شيُوخُ التّصَوّفِ) [2] .

كمَا شهدَتْ هذِهِ الحقْبَةُ توَسّعًا – نِسْبيًّا – في إنشاء المدَارِسِ الخاصّةِ الّتي تخْتَلِفُ في أشْكَالِهَا وأدْوَارِهَا، فمنْهَا : (الكتَاتيبُ، والمسَاجِدُ، والزّوَايَا، والمدَارِس الطّلّابيّةُ، ودورُ الفُقَهَاء والمربّينَ) [3] .

فقد كانَ المغْرِبُ يزخَرُ **بالكَتَاتيبِ** القرآنيّة الّتِي لا تُعَدّ بالمئاتِ بلْ بالآلَافِ، وهيّ مُنتَشِرَة في السّهُولِ كمَا الجِبَال، وقدْ بَلَغَ عددُهَا في مدينَةِ فاس وحْدَهَا مائة وخَمسَة وثَلَاثُون كُتّابًا .

وتَأْتِي **الزّوايا** في المرتبَةِ الثّانيّةِ، وهيّ بمثابَةِ المرحلَة المتوسّطَةِ عندَنَا اليوْم، وهيّ تَشْتَمِلُ عَلَى غرَفٍ للتّدرِيسِ، ومكتبَةٍ وجامِع، ويشتَمِلُ برنامجُهَا التّعليمِي على مجمُوعَةٍ منَ المصَادِرِ يأتِي في مقدّمتِهَا القرآنُ الكريمُ، ومتْنُ الآجرّوميّة، والألفيّة، ومختصَرُ خلِيل، ولا يختلفُ استعْمَالُ هذِهِ المصَادِرِ مِن زَاوِيّة إلى أخْرَى إلّا قَلِيلًا [4] .

أمّا **المَدَارس** فجلّهَا موجودَةٌ في المدُنِ الـكبْرَى خصُوصًا فاس، ومِـنْ هَـذِهِ المدَارِس : مدرَسَةُ

(1) إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ابن زيدان، تحقيق : علي عمر، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، ط1، 2008م، ج5، ص : 137 .
(2) النبوغ المغربي : 282 .
(3) المغرب عبر التاريخ : 11/4 .
(4) المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول : 158 .

النّحّاسِين، ومدرَسَةُ العطّارِين، ومدرَسَةُ مصْبَاح [1]، وأشهَرُهَا على الإطلَاق مدرسَةُ الحبّالِينَ [2] .

وعلَاوَةً على ذلِكَ فقدِ انتشَرَتِ **المكتَبَاتُ** على نطاقٍ واسعٍ، وأبرزُهَا مكتَبَةُ القرَوِيّينَ، ومكتبةُ دار المخْزَن، ومكتَبَةُ الفَاسِيّين، ومكتَبَةُ عائلة الكتّانيّينَ [3] .

علَى أنّ التّعلِيمَ بجميعِ مؤسّسَاتِهِ في تلكَ المرحلَة كانَ بدائيّا يعتمِدُ طريقَةَ التّلقينِ، وتتحَكّمُ فيه الأعرَافُ المحلّية، وكانت الدّولةُ لا تتدَخّلُ إلّا نادِرًا في تحديدِ الموادّ الدّراسِيّة، أو الكتُبِ المقرّرة [4].

ومعَ تلكَ النّكبَات الّتي توالَتْ على المغرِبِ الأقْصَى برزتِ العدِيدُ من الحركَاتِ الإصلَاحِيّة كانَ هدفُها الأسَاسِي إشعارُ النّاسِ بحجْمِ الخطَرِ الّذي يهدّدُهُم في دينِهِم وحتّى في وجُودِهِم، فظهرَتْ مبادَرَات جادّة لإصْلَاح التّعليمِ قامَ بها بدْءًا السّلطان محمّد بنُ عبدِ اللهِ خصُوصًا في جامِع القَرَوِيّين بفَاس .

وكانتْ فاسُ تحتلّ مركز الصّدارةِ في الإشْعَاع العلْمِي والمعرِفِي، فهيَّ مقصدُ روّاد المعرفَة وجمُوع العلماءِ والشّعرَاءِ والأدبَاءِ من شتّى أصْقَاعِ المغربِ الأقصَى، خصُوصًا بعدَ أنِ انهارت المراكزُ العلْمِيّة الأخْرَى كالزّوايا، وظلّتْ فاس تُشَكّل عامِلَ وحدَةٍ ثقافيّةٍ، ويعودُ الفضْلُ في ذَلِكَ إلى علمَائهَا الّذينَ كانُوا يتمتّعونَ بمكانةٍ علميّةٍ مرمُوقة مُعترفٍ لهمْ بهَا، فهُم الّذين كانُوا يُسَاهمُون مِن قريبٍ أو بعيدٍ في مختلفِ شؤونِ الحيَاةِ حتّى السِيّاسيّة منهَا، وكانُوا أوفياءَ لتقَالِيدَ معيّنةٍ جلبتْ لفاسٍ الاحترَامَ والتّقْدِير وكذَا الاستقرَار الفِكْرِي .

ونتيجَةً لتلكَ الإصلَاحَات ازْدهَرَ في جامِعِ فاس النّشَاط العِلْمِي، وأصْبحَ التّدرِيسُ بهِ لَا يختَلِفُ كثيرًا عمّا هُوّ عليهِ الحالُ بجامعِ الأزهَرِ في مصر، وجَامِع الزّيتونة بتونس [5]، فقدْ كانَ نزَلَاؤُه يأتُون مِن شتّى الأقْطَارِ، ينتمُون في غالبيّتهِم إلى جِهَات أخْرَى غيرَ فَاس، وكانَ منهُم جزائريّونَ وسُودانيّونَ [6]، ثمّ أتمّ تلكَ الجهُود منْ بعدِهِ الحسَن الأوّل[7] . 6

(1) مدرسة العطارين : أخذت اسمها من الموقع الذي يحاذيها، وهو سوق العطارين، أما مدرسة مصباح، فنسبة إلى أول أساتذتها، وهو : أبو الضياء مصباح بن عبد الله اليالصوتي .

(2) المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول : 160 .

(3) المصدر نفسه : 169 .

(4) ينظر : المغرب عبر التاريخ : 15/4 .

(5) الدرر الفاخرة : 70–71 .

(6) المغرب عبر التاريخ : 11/4 .

(7) المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول : 165 .

ثمّ إنّ شُعُور سَلَاطين المغرِب في القَرنِ التّاسِع عشرَ بعَجزِ القرويّينَ عن إمدادِهِم بمتكوّنينَ في اختصَاصَاتٍ تساعدُهُم على مواجَهة التّحدّي الأوربّي، دفعَهُم إلى الاهتمَامِ ببناءِ مدارِسَ جديدَة، فكانَ أن أسَّسَ السّلطَانُ عبدُ الرّحمان مدْرَسَةَ الفنّيينَ، والّتي عرِفَت في عهدِ الحسنِ بمدرَسَةِ المهندِسِينَ [1]. كمَا أنشَأَ العدِيدَ من المدَارِس الحديثَةِ كمدرسَة الرّباط، ومدْرَسَة مركزية للمدْفَعِيّة، والمدرسَة الحَسَنيّة بطنْجَة .

كمَا عرفَتِ البعثَاتُ العلْميّة إلى أورُوبَا انتشارًا واسِعًا في عهدِ الحسَنِ الأوّلِ، وكانَتْ وجهَتُها إيطاليَا وإسْبَانيَا، وقد (كان الهدَفُ من توجِيهِهَا هُوّ تعلّم اللّغَات والفُنُون ومختَلَفُ الصّنَائع) [2] .

أمّا عَلَى المستَوى الأدَبِي فقدْ شهِدَت هذِهِ المرحَلَةُ نبوغَ كَثيرٍ من الأدبَاءِ والشّعرَاءِ، الّذينَ خلّفُوا نتَاجًا أدبيًّا وفيرًا يدلّ على تفتّحِ قرائحِ الأدبَاءِ المغَاربَة، وتوقّدِ ملكاتهِم، ولئنْ ظلّ هذَا الأدَبُ في غَالِبِ الأحيانِ جيّدًا في أسلوبِهِ (فقدْ احتجزتْهُ الرّوحُ الدّينيّةُ بشكلٍ عمِيقٍ) [3] .

كمَا شهدَت هذِهِ المرحلَة انتشَارًا كبيرًا للشّعْرِ بمختلَفِ أغراضِهِ وفنُونِهِ، وتناولَ مختلَفَ المواضِيعِ الاجتِمَاعيّة والسّيَاسيّة، كمَا أنّ نتاجَ الشّعراءِ (طرقَ كلّ أبوابِ الحيَاةِ، وسادَهُ الجِدّ، دونَ أنْ يخلوَ بعضُهُ من مجُونٍ، ودونَ أن يسودَهُ التّزمّتُ المفرِط) [4] .

و كانَ من نتائجِ ازدهارِ النّشَاطِ العلمِي والأدَبِي علَى يدِ علمَاء لهُمْ باعٌ طويلٌ في شتّى المجالَاتِ المعْرِفية (الدّينيّة والطّبيّة والفلسَفيّة والتّاريخيّة ..الخ) تأسِيسُ المطبَعَة الحجريّة بفاس، هذِه المطبعَة الّتِي (كانتْ تخرّجُ كتُبَ العلْمِ القيّمَة بخطُوطٍ ممتازةٍ، وتصْحِيحٍ كامِلٍ) [5] .

ومنْ أبرزِ علمَاءِ تلكَ الحقْبَةِ نذكُر : علِي بنُ إبراهِيم الزّيّانِي الفَاسِي (ت1249هـ)، ابنُ إدرِيس العَمْرَاوِي (ت1264هـ)، أحمَد أكنْسُوس (ت 1294هـ) [6]، أحمَد بنُ محمّد بنُ حَمْدَون (ت1316هـ) ...الخ، وغيرُهُم كثِير .

(1) المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول : 160 .

(2) المصدر نفسه : 236 .

(3) المغرب عبر التاريخ : 230/4 .

(4) المصدر نفسه : 48234 .

(5) النبوغ المغربي : 280 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 317/1 .

تلْكُم هيَّ أهمُّ الملامِحِ السِّياسِيّة والثّقافيّة الّتي واكَبَتْ حياةَ العلّامَة ابنُ الحاجِ، أو أحَاطَتْ بهَا تقدّمًا أو تأخّرًا، وما حمِلَتْهُ من تقلّبَاتٍ إيجابيّة أوسِلْبيّة تعْطِي صُورةً يرجُو الباحِثُ أن تَكُونَ مفيدةً في بيَانِ أثرِ هذهِ الحيَاة عَلَى العَلامّة ابنُ الحَاج منْ مختَلَفِ الجوَانِبِ .

المبحث الثّاني :

دراسة كتاب (العقد الجوهري من فتح الحيّ القيّوم في حلّ شرح الأزهري على مقدّمة ابن آجرّوم)

- تَوثيق نسْبَة الكتَاب إلَى ابن الحَاج .
- بيان زَمَن تأْليف الكتَاب .
- سَبَبُ تأليف الكتَاب .
- مَنْهَجُ ابن الحاج في تَأْليف الكتَاب .
- مَذْهَبُهُ النَّحْوي .
- مَصَادرُهُ .
- شَوَاهدُه .
- قيمَةُ الكتَاب العلميَّة .
- مَآخذُ عَلَى الكتَاب .
- وَصْفُ النُّسَخ المُعتمَدَة في التَّحْقيق ونماذج منها .
- المَنْهَجُ المتَّبَعُ في التَّحقيق .

1 - **توثيقُ نِسبَةِ الكتَـابِ إلى صَـاحِبِه :**

تعدّ نسبَةُ الكِتَابِ إلَى المؤلّفِ منْ أهمّ الأعمَالِ الّتِي ينبَغِي علَى البَاحِثِ بذْلُ جَهْدِه فيهَا بِكُلِّ دقّةٍ وتأنٍّ، قصْدَ تجَنّبِ الأحْكَامِ العَشْوَائِيّةِ من جهَةٍ، ولكَي لَا تُنسَبُ الأعمَالُ لغيرِ أصْحَابهَا من جهَةٍ أخرَى، خَاصّة ونحنُ نعلَمُ أنّ عدَدًا غيرَ يَسِير منْ أسماءِ المؤلّفِينَ قدْ تشَابَهَتْ أسماؤهُم علَى النّاسِخِينَ والمحقّقِينَ، فأحْدَثُوا خلْطًا كبيرًا في نسبةِ تلْكَ الأعْمَال إلَى أصْحَابِهَا الحقِيقِيّينَ .

ولتفَادِي هذَا الخَلْط حَاولتُ تتبّعَ مَا ورَدَ عنِ الكِتَابِ وصاحِبِهِ في جُمْلَةٍ منَ الرّوايَاتِ والنّصُوصِ كمَا ذكرهَا أصحَابُهَا، وخلَصْتُ إلى أنّ نسْبَةَ هَذَا الكِتَابِ إلى أحمَدْ بنُ محمّد بنُ حمْدُون المعْرُوف بابنِ الحاج (ت1316هـ) نِسْبَة صَحِيحَة ثَابِتَة لَا يرْقَى إليهَا الشّكُّ والرّيبُ بدَلِيلِ :

1 – أنّ المصَادِرَ الّتي تَرجَمَتْ لشخْصِ ابنِ الحاجِّ ذكَرَتْ أنّ لهُ حَاشِيّة علَى شَرحِ الأزهرِي عَلَى الآجُرُّوميّةِ، ومنْ هَذِهِ المصَادِر :

– الإعلَامُ بمنْ حَلّ مراكش وأغْمَات مِن الأعْلَام، للعبّاس بنُ إبراهِيم السّمْلَالِي، حيثُ ورَدَ فيهِ ما نصّهُ : (وألّف رَحمَهُ اللهُ تآليفَ عدِيدَة، منهَا حَاشِيّة علَى المكّودِي علَى الألفيّةِ، وحَاشِيّة علَى الأزهَرِي علَى الآجُرُّومِيّة) [1] .

– اتحَافُ المطَالِع بوفَيَاتِ القَرْن الثّالث عَشَر والرّابِع، لعبدِ السّلام بنُ عبدِ القَادِر بنُ سُودَة، حيْثُ قَال : (ولهُ حَاشيّة عَلَى شَرحِ الأزهَرِي علَى الآجُرُّومِيّة) [2] .

– معْجَمُ المؤلّفينَ تراجُم مُصَنّفِي الكُتُب العربيّة، عمر رِضَا كَحّالَة، والّذي قَالَ فيهِ : (وَمِن تصَانِيفِهِ : العَقْدُ الجوهَرِي منْ فتْح الحيّ القيّوم في حَلِّ شرْحِ الأزْهَرِي علَى مقدِمّة ابن آجُرُّوم في النّحْو، فرَغَ منهَا سَنَة : 1269هـ) [3] .

– موْسُوعَة أعلَام المغْرِب، تنسيق وتحقيق : محمّد حَجّي، وقدْ ورَدَ فيهِ مَانصّه : (لَهُ تآليف عديدَة مفِيدَة، منهَا : الدّرُ المنتَخَبُ المستَحْسَنُ في بَعْضِ مآثِر أميرِ المؤمِنِينَ مولَانَا حَسَن، وحَاشِيّة عَلَى شرح الأزهَرِي عَلَى الآجُرّوميّة) [4] .

(1) الإعلام بمن حل مراكش : 435/2 .
(2) إتحاف المطالع : 341 .
(3) معجم المؤلفين : 261/1 .
(4) موسوعة أعلام المغرب : 2816/8 .

2 – مَا جَاء في مقَدّمَة الكتَابِ علَى لسَانِ مؤلِّفِهِ : (فيقُولُ أفقَرُ العَبِيدِ إلى مَوْلَاهُ المحتَاجُ أحمَد بنُ محمّد بنُ حمْدُون السُّلمي المردَاسِي المعْرُوف بابنِ الحاجِ) [1] .

3 – إحَالَاتُ ابنِ الحاج في هَذَا الكتاب إلى بعضِ مؤلّفاته، من ذلِك مثلًا قوله : (وقدْ بيّنا ذلِكَ في حَاشيتنا على المكّودي) [2]، وقدْ أثبتْنَا في مُؤلّفاتِهِ أنّه وضَعَ حَاشيّة عَلَى شرحِ المكّودِي عَلَى الألْفِيّة .

4 – اتفَاقُ جميعِ النّسَخِ الّتي حصَلَتُ عليهَا على نِسْبَةِ الكتَابِ لابنِ الحاج دُونَ خِلَاف، ومنْهَا النّسْخَة الأصْل، الّتي كتِبَتْ وهوّ عَلَى قيدِ الحيَاةِ .

أمّا عُنوانُ الكتَابِ فقدْ نَصّ عليهِ المؤلّفُ ابنُ الحاج في مُقَدّمَةِ حَاشيّتهِ حيثُ قال : (**وَسَمّيتهَا بالعقدِ الجوهَرِي منْ فتحِ الحيّ القيّومِ في حَلِّ شَرْحِ الأزْهَرِي عَلَى مقدّمَةِ ابن آجُرُّوم**) [3]، وهوّ العُنوَانُ نفسُه الّذي نجِدُهُ في معجَمِ المؤلّفينَ معَ زيّادَةِ عبَارَة (في النّحْوِ) في آخرهِ [4]، أمّا بَقِيّة المصَادِرِ فقدِ اقتصَرَ حديثُهَا علَى وجودِ حاشِيّة لابنِ الحاجِ علَى شرحِ الأزهَرِي عَلَى الآجُرُّوميّة فَقَط، دونَ الإشَارةِ إلى عُنوَانٍ معَيّنٍ .

وبهذَا ثبتَ لنَا صحّةُ نسبَةِ هذَا الكِتَابِ إلى ابنِ الحاجِ .

ولكِنْ متَى ألّفَ ابنُ الحَاج هَذَا الكتَابَ ؟ ومَا سبَبُ تأليفِهِ ؟

2 – بيَـانُ زمـنِ تأليـفِهِ :

لمْ أجِد في كتُبِ التّراجُمِ إشَارةً واضحةً تفيدُ القَارِئَ بتَاريخِ تأليفِ هذَا المصَنّفِ، واقتصَرَ ذِكرُ ذلِكَ علَى النّسخَةِ المعتمدَةِ في التّحْقِيقِ، حيثُ قَالَ مؤلّفُهَا في الخاتِمَةِ : (وكَانَ الفَرَاغُ من تأليفِ هذِهِ الحَاشيّة يومَ الأحَد ثاني جمادَى الثّانية عَامَ تسْعَة وسِتّين ومِائتينِ وألْف) [5] .

(1) ينظر : مقدمة المخطوط ص : 01 .
(2) ينظر الصفحة (149) من التحقيق .
(3) المخطوط ص : 01 .
(4) معجم المؤلفين : 261/1 .
(5) الصفحة الأخيرة من التحقيق .

3 – سبَــبُ تأليـفِ هَـذَا الكتاب :

ويعودُ سبَبُ تأليفِ هَذَا الكِتَابِ إلَى :

1- رَغبة ابن الحاجِ في تسْهِيلِ النّحْو، وتقريبِهِ منْ أفهامِ مريدِيه، بلغَةٍ سهْلة العبَارةِ واضحَة المفهُوم، خصُوصًا وأنّهُ لا يؤلّفُ لنظَرَائهِ منَ العلمَاءِ، وإنّما يَكتُبُ للمُبتدئينَ .

2- إصْرَار بعْضِ طلبَةِ الشّيخِ وأصْحَابِه علَيهِ منْ أجْلِ وضْعِ حَاشيّةٍ علَى شرَحِ الأزهَرِي كيمَا ينتَفِعَ ويستفِيدَ منهَا المتعلّمُونَ، فاستَجَابَ الشّيخُ ابنُ الحاجِ لطلَبِهِم، وصَنّفَ هَذَا الكِتَاب، وفِي ذلِكَ يقولُ : (قدْ طلَبَ منّي بعضُ نجَبَاءِ الأصحَابِ ممّنْ حازَ فِي كلّ فَنّ غايةَ الآدَابِ، وضْعَ حاشيّةٍ لزبدِ شرْحِ الشّيخِ خالد الأزْهَرَي عَلَى الآجُرُّوميّةِ، ذاتِ الفتُوحِ الربّانيّةِ، فأجبْتُ سؤالَهُ لذلِكَ، وإن كنتُ لسْتُ ممّنْ يجولُ هنالِكَ لاعْتِرَافِي بكَمَالِ القُصُورِ) [1] .

(1) مقدمة المخطوط ص : **01** .

4 – **منهـجُه في تأليـفِ الكِتَــاب :**

1 – **تبويــبُ الكتَــابِ** : اِلتزَم ابن الحاج بالتّرتيبِ الموضُوعِي الّذي سَارَ عليهِ الأزهَرِي، وهوّ التّرتيبُ نفسُه الّذِي اختَطّه ابنُ آجُرُّوم لنفْسِهِ في متْنِهِ الموسُوم بـ : (المقدّمة الآجُرّوميّة)، وهَذا أمرٌ بديهِي بالنّسْبَةِ لكتابٍ وُضِعَ شَرحًا علَى كتابٍ آخَر .

وقدِ امتَازَ هذَا التّرتيبُ بدقّةِ التّقسِيمِ، والتّسَلْسُلِ المنطقِي، وحسنِ العرضِ للقَضَايَا والمسَائِلِ النّحْويّة المختَلِفَةِ والتّعليلِ لكلّ ذَلِكَ، حيثُ ابتدأَ ببَابِ مرفوعاتِ الأسمَاءِ، والّذِي أدخلَ ضِمْنَهُ : (بابُ الفاعِلِ، ثمّ نائبُ الفَاعِلِ، ثمّ المبتَدَأُ والخبَرُ، ثمّ العَوَامِلُ الدّاخلَةُ علَى المبتدأِ والخبَر)، ثمّ شَرَعَ في التّوابِعِ فبدَأَ : (بالنّعتِ، ثمّ العَطْفِ، ثمّ التّوكيدِ، ثمّ البدَلِ)، ثمّ انتقَلَ – بعد ذلِكَ – إلى بابِ منصُوبَاتِ الأسماء، والّذي ضَمّنه مجمُوعَةً من التّفريعَاتِ : (المفعُولُ به، ثمّ المصْدَرُ، ثم ظرفُ الزّمَانِ والمكانِ، ثمّ الحَالُ، فالتّمييزُ، ثمّ الاسْتِثْنَاءُ، ثمّ (لَا) النّافيّة للجِنسِ، ثمّ بابُ المنادَى، ثمّ المفعُولُ من أجلِهِ، فالمفعُولُ معَهُ)، وكانَ آخرُ بابٍ هوّ بابُ مخفوضَات الأسمَاء، والّذي أعقَبَهُ بخاتمَةِ الكتَابِ . علَى أنّ ابنَ الحَاجِ كانَ يبرّر لِكُلّ ذلِكَ :

– فمنْ تبريرِهِ لتقدّمِ مرفوعَاتِ الأسمَاءِ على غَيرِهَا قال : [وقدّم المرفوعات لأنّها عمدٌ، ...الخ، وأتى بعدَهَا بالمنصُوبَات لأنّ المجْرُورَات منصُوبَة المحلّ، فهيّ دُونَ المنصُوبَاتِ لفظًا] (1) .

– ومنْ تَبرِيرِه لتقَدّمِ الفَاعِلِ علَى غَيرِهِ من المرفُوعَاتِ قال : [قدّمَهُ بناءً عَلَى أنّهُ أصْلُ المرفُوعَاتِ ...الخ، وأَتَى بَعْدَهُ بِنَائِبِهِ لأنّهُ عِوَضٌ مِنهُ، ثُمّ بِالمبْتَدَأِ لِأَنّهُ فَاعِلٌ مَعْنَىً، ثُمَّ بِالخَبَرِ لِاحْتِيَاجِ المبْتَدَأ إِلَيْهِ غالِبًا، ثُمَّ اِسْمَ (كَانَ) لِأَنهُ مُبْتَدَأٌ فِي الأَصْلِ، ثُم خَبَرُ (إنّ) لِأَنّ أَصْلَهُ خَبَرُ المبْتَدَأِ، وَأَخّرَ التَّوَابِعَ لِأَنّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ المتْبُوعِ] (2) .

– وعنْ سبَبِ تقدِيمِهِ لِلمَفعُول بِهِ عن سَائِرِ المنصُوبَاتِ قال : [بَدَأَ بِهِ لأنّهُ أَكْثَرُ استِعمَالاً مِنْ غَيْرِهِ، ولأنّهُ أحْوَجُ لِلْإِعْرَابِ لِلْفَرْقِ بيْنَهُ وبينَ الفَاعِلِ] (3) .

---

(1) ينظر : الصفحة (71) من التحقيق .

(2) ينظر : الصفحة (72) من التحقيق .

(3) ينظر : الصفحة (183) من التحقيق .

2 – **منهَجُهُ في شَرحِ كَلَام الأزْهَري** : يعْمَدُ ابنُ الحاجِ إلى ذِكرِ عبَارَةٍ مِن متنِ الآجُرُّوميّة، ثمّ يعقِبُهَا بنَصٍّ منْ شرحِ الأزهري محَافظًا عليهِ، وفاصِلًا إيّاهُ عن الشّرحِ بوضْعِهِ بينَ قوسَيْن، ثمّ يبسطُ القَوْلَ فيه، ويذْكرُ ما يدُورُ حولَ هذَا الموضُوعِ منْ خلافٍ وآراءٍ مؤيّدًا أحيانًا ومعارضًا أحيانًا أخْرَى، ومنْ ذلِكَ :

– قوْلُهُ في بَابَ العطْفِ : [(وَثمَّ) قول **الأزهري** : (**لِلتَّرْتيبِ والتَّرَاخِي**)، كَوْنُ (ثمَّ) لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي هُوَّ الّذِي عَلَيْهِ **الجمْهُورُ**، لَكِنْ ذَلِكَ غَالِبٌ، وَمِنْ غَيْرِ الغَالِبِ كَوْنُهَا بِمَعْنَى (الوَاوِ)] [1] .

– وقولُهُ في بابِ ظَرفِ الزّمَان : [(نحو: اليومَ)، قول **الأزهري** : (**مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ الخ**)، هَذَا هُوَّ اليَوْمُ فِي الشَّرْعِ ولا إشْكَالَ، وفِي اللُّغَةِ عَلَى قَوْلٍ، وقيلَ : اليَومُ لُغَةً : من طُلُوعِ الشَّمسِ إِلَى غُرُوبِهَا، واللّيْلَةُ مِن غُرُوبِ الشَّمسِ إلَى طُلُوعِهَا، وقِيلَ : اللَّيْلَةُ مِن غرُوبِ الشَّمْسِ إلَى طُلُوعِ الفَجْرِ، ومَا بَيْنَ طلوعِ الفَجْرِ و طُلُوعِ الشّمسِ ليْسَ مِنَ اليَوْمِ وَلَا منَ اللَّيْلَةِ] [2] .

3 – **زيّـــادَتُهُ عَلَى شَـرحِ الأزْهَري** :

أنّهُ لا يكتَفِي بشرْحِ كَلَام الأزهَري، بلْ يستدْرِكُ عليهِ ويتِمّ ما يحتَاجُ إلى إتمَامٍ، وذلكَ إذَا أحَسّ أنّ المقَام يتطَلّبُ إيضَاحًا أكثَرَ ممّا جَاءَ بهِ الأزهَري، كقولِهِ في نهايةِ بابِ التّمييزِ : [تَتِمّة : يَشتَرِكُ الحَالُ والتّمْيِيزُ فِي أمُورٍ خَمسَةٍ : كَونُهُمَا اسْمَيْنِ نَكِرَتَينِ فَضْلَتَيْنِ مَنْصُوبَينِ رَافِعيْنِ لِلإبهَامِ، ويَفتَرِقَانِ فِي أمُورٍ سَبعةٍ : ...الخ] [3] .

ومِنَ المسَائِلِ الّتِي زادَهَا ابنُ الحاج عَلَى شرحِ الأزهَري وتوسّعَ فيهَا (فصْلُ عطْفِ البيَانِ)، حيثُ قالَ : [وَلَمْ يَتَكَلَّمِ **المُص** عَلَى عَطْفِ البَيَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُرَادِفٌ لِلْبَدَلِ كَمَا مَرَّ، وَمَنْ قَالَ إِنَّهُمَا غَيْر مُتَرَادِفَيْنِ عَرَّفَ عَطْفَ البَيَانِ بِتَعْرِيفٍ خَاصٍ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الأَلْفِيَّةِ ...الخ] [4] .

---

(1) ينظر : الصفحة (155) من التحقيق .

(2) ينظر : الصفحة (192) من التحقيق .

(3) ينظر : الصفحة (207) من التحقيق .

(4) ينظر : الصفحة (151) من التحقيق .

وأحْيَانًا أخْرَى يقَارِنُ بينَ شرْحِ الأزهَرِي وما ورَدَ عنِ ابنِ مالِك، كقولِهِ في بابِ العوامِلِ الدّاخِلَةِ على المبتدَأِ والخبَرِ – فصلُ (كَانَ) وأخَوَاتها – : [ولمْ يَذْكُرْ فِي الأَلْفِيّةِ فِي بَابِ (كَانَ) إلا مَا ذَكَرَ المصَ هُنَا، نَعَمْ زَادَ فِي الأَلْفِيّةِ : (مَا، ولَا، وَلَاتَ، وَإِنْ) المشبّهات بِلَيْسَ، وأفعالُ المقَارَبَةِ][1]، وقوله أيضًا في بابِ النّعتِ عند حديثِهِ عنْ عدَدِ المعَارِفِ : [خَمْسَةٌ، الحَقُّ أَنَّهَا سَبْعَةٌ جَمَعَهَا ابن مالك في الكَافِيَّةِ بِقَولِهِ – مُقَدِّمًا الأَعْرَفَ فَالأَعْرَفَ ...الخ] [2] .

4 – **تمْثِيــلُهُ بأبيَـاتِ الألْفِـيّة :**

كثيرًا مَا يَستَشهِدُ بأبياتِ الألفيّةِ بعدَ استيفَاءِهِ الشّرحَ عنْ كلامِ الأزهَرِي، وقدْ بلَغَ عدَدُ أبيَاتِ الألْفِيةِ المسْتَشْهَدِ بِهَا نحو مِائَة وستُونَ بيتًا، علَى أنَ ابنَ الحاج قدْ يعرِضُ للبيْتِ منَ الألفيّةِ فيشْرَحُهُ شَرحًا مفَصّلاً، كمَا في بابِ العَطْفِ – فصْل عَطْف البَيَان – : [

فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

فَ (تَابِعٌ) جِنْسٌ وَ (شِبْهَ الصِفَةِ) مُخْرِجٌ لِسَائِرِ التَّوَابِعِ، فَأَمَّا التَّوْكِيدُ وَالبَدَلُ وَعَطْفُ النَّسَقِ فَهِيَّ غَيْرُ شَبِيهَةٍ بِالصِّفَةِ، وَأَمَّا النَّعْتُ فَلِأَنَّ المشَبَّهَ بِالشَّيْءِ غَيْرُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : تَابِعٌ غَيْر صِفَةٍ وَ (حَقِيقَةُ القَصْدِ) لَا يُخْرِجُ بِهِ شَيْءٌ] [3] .

وكثيرًا ما يَكْتَفِي مِنَ البيْتِ بجزءِ الشّاهِدِ، ويشْرَحُ هَذَا الجُزءَ منفَرِدًا وبوُضُوحٍ، مسْتَشْهِدًا بالأمثِلَةِ ومعربًا لهَـا .

ومنْ ذلِكَ قولُهُ في ناصِبِ المصْدَرِ : [لم يبَّين نَاصِبَهُ، والمشْهُورُ أنَّهُ أحدُ أمورٍ ثَلَاثةٍ أشار لهَـا في الألفيّة بقوله : **بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ**

فمثال نَصْبِهِ بمَصْدرٍ آخرَ مُماثلٍ لهُ قولُهُ تَعالَى : ﴿ **فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُم جَزَاءً مَوْفُورًا** ﴾[4]، فـ(جزاءً) مفعولٌ مطلقٌ عَامِله (جَزَاؤُكُمْ)،ومثال المنْصُوبِ باسْمِ الفَاعِلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ **وَالصَّافَّاتِ صَفًّا**﴾[5]، فـ (صَفًّا) مَفْعُولٌ مطلقٌ عامِلُه (الصَّافَّاتِ)...الخ] [6] .

(1) ينظر : الصفحة (107) من التحقيق .
(2) ينظر : الصفحة (133) من التحقيق .
(3) ينظر : الصفحة (151) من التحقيق .
(4) سورة الإسراء، الآية : 63 .
(5) سورة الصافات، الآية : 10 .
(6) ينظر : الصفحتان (186–187) من التحقيق .

5 – أنّهُ يوردُ اعتراضَاتٍ يتخيّلهَا ثمّ يجيبُ عنهَا، وغالبًا مَا يعتَمِدُ في شَرحِ أفكَارِهِ ومعالجَةِ آرائهِ عَلَى طَرِيقةِ السّؤالِ والجَوَابِ، حتّى إذَا لمْ يجِدْ سَائِلًا تخيّلَهُ تخيّلًا، وألْقَى السّؤال علَى نفْسِهِ، ثمّ تولّى الإجَابَة، ومنْ ذلِكَ :

– تعْلِيقُهُ علَى تعريفِ ابن آجرّوم لِلْمَصْدَرِ بأنّه : (الاسْمُ الّذِي يجيءُ ثالثًا في تصْرِيفِ الفعْلِ) : [**فإن قُلْتَ** : ليس من ضَرُورِيّاتِ المصْدَرِ أن يجئَ ثالثًا في تَصْرِيفِ الفِعْلِ، فَقَدْ يمكنُ أنْ يأْتِيَّ ثانيًا وثَالثًا ورَابعًا...الخ، **قُلْتُ** : أجيبَ عنهُ بأنَّ أهْلَ التَّصْرِيفِ اصْطَلَحُوا عَلَى أن يجعلوهُ ثالثًا مقدّمًا عَلَى الأَوْصَافِ، لأنَّ العامِلَ فيهِ أكثرُ مَا يكونُ فعْلًا، لَكِنْ **يقالُ** :لِمَ قَدَّمُوهُ عَلَى فِعْلِ الأَمْرِ ؟

وَأُجيْب عَنْه : بأنَّ الأمرَ مقتطَفٌ منَ المضَارِعِ، فكأنَّهُ هُوَّ، فلذَا لَا يَذْكُرُونَهُ] [1] .

– ومنْ ذلِكَ قولُهُ في بَابِ التّوكِيدِ : [**فَإِنْ قُلْتَ** : لِمَ قِيلَ فِي المثَنى : أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا بِالجَمْعِ، وَلَمْ يَقُولُوا (أَنْفُسَاهُمَا) أو (أَعْيُنَاهُمَا) بِالتَّثْنِيَةِ ؟ **قُلْتُ** : لَوْ قِيلَ ذَلِكَ لَاجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ : الأَوَّلُ الأَلِفُ فِي (نَفْسَا وعَيْنَا)، وَالثَّانِي (هُمَا) وَكُلٌّ مِنْهُمَا لِلْمُثَنَّى، وَذَلِكَ ثَقِيلٌ] [2] .

6 – **طريقَتُهُ في التّعْلِيلِ** : من الأمّارَاتِ البارِزَةِ في شَرْحِهِ كُثرَةُ التّعليلِ، فهُوّ مُولعٌ بالتّعلِيلَاتِ النّحْويّة، وتأتِي تعلِيلَاتُه دقيقَة جِدًا، والأمْثِلَةُ على هَذَا كثيرةٌ في كِتَابِهِ، ومن ذلِكَ :

– تعليله لأصلِ المرفُوعَاتِ : [الفاعل أَصْلُ المرْفُوعَاتِ، وقِيلَ : المبْتَدَأُ هُوّ الأَصْلُ ، ووجه الأول بأن عامله لَفْظِيٌّ، وعَامِلُ المبْتَدَأِ مَعْنَوِيٌّ، وَمَا كَانَ عَامِلُهُ لَفْظِياً أَقْوَى، وَوَجْهُ الثَّانِي بِأَنّ اِبْتِدَائِيَتَهُ ثابِتَةٌ تقدّمَ أَوْ تَأَخّرَ، وَالفَاعِلُ إِنْ تَقَدَّمَ بَطل كَونُهُ فَاعِلاً اِصْطِلَاحًا] [3] .

– ومن ذلكَ أيضًا تعلِيلُهُ لحصْرِ التّوابعِ في أربعَة : [ودَلِيلُ حَصْرِ التَّوَابِعِ فِيمَا ذَكَرَ : أَنّ التَّابِعَ لَا يَخْلُو إِمّا أَنْ يَكُونَ بِحُرُوفٍ مَخْصُوصَةٍ أَمْ لَا، الأَوَّلُ عَطْفُ النّسَقِ، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِأَلْفَاظٍ مَخْصُوصَةٍ أَمْ لَا، الأَوَّلُ : التّوْكِيدُ، وَالثّانِي : إِمّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُوداً بِالحُكْمِ أَمْ لَا، الأَوَّلُ : البَدَلُ، وَالثَّانِي : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًا أَمْ لَا، الأَوَّلُ : النّعْتُ، وَالثّانِي : عَطْفُ البَيَانِ] [4] .

---

(1) ينظر : الصفحة (187) من التحقيق .
(2) ينظر : الصفحة (168) من التحقيق .
(3) ينظر : الصفحة (72) من التحقيق .
(4) ينظر : الصفحة (73) من التحقيق .

– ومنْ ذلكَ أيضًا تعْلِيلُهُ لاختيَارِ عبارة (اسم الفَاعِلِ) بدَلَ عبارة (المفْعُول الّذِي لمْ يسَمّ فاعِلُه) :
[هَذِهِ عِبَارَةُ المتقدِّمِين، وَعَبّرَ ابن مَالِك بِالنّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ، وعِبَارَتُه أَحسَنُ مِن وُجُوهٍ مِنْهَا :
– أَنهَّا أَخْصَرُ مِنْ عِبَارَتِهِم .
– وَمِنهَا : أَنّهَا جَامِعَةٌ لِكلِّ مَا يَنُوبُ، وَعِبَارَتُهُم غَيْرُ جَامِعَةٍ لِأَنّهَا تَقْتَضِي أَنّ النَّائِبَ لَا يَكوُنُ إِلَّا مَفْعُولاً بِهِ، مَعَ أَنّهُ يَكُونُ غَيْرَ مَفْعُولٍ بهِ .
– وَمِنْهَا أَنّ عِبَارتَه مَانِعَةٌ، وَعِبَارَتهُم غَيْرُ مَانِعَةٍ، لِأَنّهَا تَشْمُلُ المفْعُولَ الثّانِي مِن نحو : أَعْطِيَّ زَيدٌ دِرْهمًا، مَعَ أَنّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ] [1] .

7 – غالبًا ما يقومُ بتعريفِ البَابِ الّذِي يشْرحه، من حيْثُ اللّغةِ والاصْطِلَاحِ، كما فعَلَ في بابِ التّوكِيدِ مثلًا حيثُ قَالَ : [والتَّوْكِيدُ **لغةً** : التَّقْوِيَةُ، **وَاصْطِلَاحًا** : قِسْمَانِ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ] [2] .
وقوله في بِاب البدلِ : [وَالبَدَلُ **لُغَةً** : العِوَضُ ، قال تعالى : ﴿ **عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا** ﴾ أَيْ : يُعَوِّضَنَا، و**اصْطِلَاحًا** : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ في الأَلْفِيَّةِ...الخ] [3] .

8 – **يعتمِدُ عَلَى الإجْمَالِ ثمّ التّفصِيل** :

حيثُ يذكرُ في بدَايَةِ كلّ بابٍ ما يتعلّقُ به وما ينضَوِي تحتَهُ من فصُولٍ، ثمّ بعْدَ ذلِكَ يأتِي إلى تفصِيلِهَا، وتخصِيصِ كلٍّ منهَا بحديثٍ مستقلٍّ يستقْصِي فيهِ كلَّ الآراءِ حولهَا، وهيّ طريقَةٌ مطّرَدَة تقريبًا في معْظَمِ أبوابِهِ الكَبِيرَة (بابُ مرفوعَاتِ الأسماء، بابُ العَوَامِلَ الدّاخلةِ علَى المبتَدَأ والخبر، بابُ منصوبَاتِ الأسمَاء، بابُ مخفوضَاتِ الأسمَاء) [4] .

9 – يهْتَمّ بذكْرِ المصْطَلَحَات النّحويّة المخْتَلِفَة الّتي تُطلَقُ علَى المسَمّى الوَاحدِ، كقولِهِ في بَابِ التّمْييز : [وَيُقَالُ له : التّمْيِيزُ والممَيِّزُ، والتّفسِيرُ والمفَسِّرُ، والتّبْيِينُ والمبَيّن] [5] .
وقوله عنِ البدَلِ : [وَكَمَا يُسَمَّى بِالبَدَلِ يُسَمَّى بِالتَّرْجَمَةَ وَالتَّبْيِينِ وَالتَّكْرِيرِ] [6] .

---

(1) **ينظر : الصفحة (86) من التحقيق .**
(2) **ينظر : الصفحة (165) من التحقيق .**
(3) **ينظر : الصفحة (172) من التحقيق .**
(4) **ينظر مثلا : الصفحات (71،72، 180،181) من التحقيق .**
(5) **ينظر : الصفحة (202) من التحقيق .**
(6) **ينظر : الصفحة (172) من التحقيق .**

وفي بَعضِ الأحْيَان يميّزُ بينَ الكُوفِي مِنهَا والبَصْرِي، كقولِهِ في بَابَ النّعْتِ : [وَالنّعْتُ عِبَارَةُ **الكُوفِيّينَ**، وَعبَارَةُ **البَصْرِيّينَ** الوَصْفُ وَالصِّفَةُ، وَهِيَّ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ علَى مَا هُوَّ الحَقُّ] [(1)] .

وقولُهُ في بابِ النّعت – فصْلُ الضّمِيرِ – : [وَكَمَا يُقَالُ لَهُ المضْمَرُ يُقَالُ لَهُ الضَّمِيرُ، وَيُسَمِّيهِ **الكُوفِيُّونَ** الكِنَايَةُ وَالمكَنَّى] [(2)] .

10 – آثرَ ابنُ الحاجِ أسلوبَ التّيسِيرِ والوُضُوحِ في عَرْضِ مادّتِهِ وموضُوعَاتِهِ : فقدْ جاءَ أسْلُوبه ميسّرًا واضِحًا مبَسّطًا يسهُلُ فهمُهُ دونَ جهْدٍ كبيرٍ، وذلِكَ لأنّهُ ألّفهُ –كمَا أقرّ فِي غيرِ مَوضِعٍ– للمُتعلّمينَ والقرّاءِ المبتَدِئينَ، وكانَ هدفُهُ التّقريبُ والتّسهِيلُ عليهِم، وقدْ عبّرَ عن ذَلكَ بقوله مثلًا فِي فصْلِ النّكِرَة : [وَلَكِنْ حَدَّهَا **المُص** تَقْرِيبًا عَلَى المبْتَدِئ] [(3)] .

وقولهُ أيضًا في حَدّ الفَاعِلِ : [هَذَا الحَدُّ إِنمَّا هُوّ لِلتّقْرِيبِ عَلَى المبتَدِئ، كَمَا قَالَ **(ز)** والشّيخُ **المعَلّم** هُوّ الّذِي يُبَيّنُ لَهُ] [(4)] .

11– أنّه – ومَعَ تَلَافيهِ للتّكْرَارِ – كانَ كثيرَ الإحالَةِ عَلَى المَوَاضِعِ السّابِقَةِ واللّاحِقَة، لذَا بلغَتْ الإحَالَاتُ فِي كتابِهِ عدَدًا لا يسْتَهَانُ بهِ، ومن ذَلِكَ قوله فِي بَابِ التّوكِيدِ : [ذِكْرُ تَوَابِع (أَجْمَع) مِنْ زِيَادَةِ الآجَرّومِيَّةِ عَلَى الأَلْفِيَّةِ كَمَا مَرَّ] [(5)] . وقولهُ عنْ رافعِ الفَاعِلِ : [وَسَيُمَثِّلُ **الأزهري** لِلْمُضَارِعِ وَالأَمْرِ آخِرَ البَابِ] [(6)]، وقوله أيضا : [و(حَتَّى) بِمَعْنَى : إِلَى، أَوْ إِلَا، أَوْ كَيْ، كَمَا مَرَّ] [(7)]. وقوله في تعريفِ نائبِ الفَاعِلِ : [يَأْتِي هُنَا مَا مَرّ فِي الفَاعِلِ] [(8)]، وقوله في باب المبتدأ : [سَيَأْتِي فِي بَابِ النّعْتِ وَجْهُ بِنَاءِ الضّمَائِرِ مِنْ حَيْثُ هِيّ] [(9)]، وهيّ كلّها إحالاتٌ نصّيةٌ .

---

(1) ينظر : الصفحة **(123)** من التحقيق .

(2) ينظر : الصفحة **(134)** من التحقيق .

(3) ينظر : الصفحة **(148)** من التحقيق .

(4) ينظر : الصفحة **(77)** من التحقيق .

(5) ينظر : الصفحة **(170)** من التحقيق .

(6) ينظر : الصفحة **(82)** من التحقيق .

(7) ينظر : الصفحة **(162)** من التحقيق .

(8) ينظر : الصفحة **(87)** من التحقيق .

(9) ينظر : الصفحة **(99)** من التحقيق .

علَى أنّ هنَاكَ بعض الإحَالَاتِ الخَارجِ نَصّيّة، أينَ يحيلُ القارئَ إلَى البحْثِ في مَصدَرٍ آخر من أجلِ استقصَاءِ الحقَائِق، والاستفَادَةِ أكثر منَ الموضُوعِ، كإحَالَتِهِ علَى مَصْدَرٍ لهُ حينَ حدِيثِهِ عنِ أغرَاضِ حذْفِ الفَاعِلِ : [أُنْظرْ حَاشِيَتَنا عَلَى **المكُّودِي** تَسْتَفِدْ] [1] .

وقدْ يحيلُ عَلَى مَصَادرِ غيرِهِ، كقولِهِ في بَابِ العَطفِ : [وَمَنْ أَرَادَ اِسْتِيفَاءَ أَمْثِلَة هَذِهِ الصُّوَر فَعَلَيْهِ ب**الشَّنْوَانِي**] [2]. وقوله أيضًا في بَابِ البدَلِ : [وَقَدْ ذَكَرَ **الشَّنْوَانِي** بَعْضَ أَمْثِلَة مَا يُمْكِن منَ الصُّوَّرِ فَانْظرْهُ] [3] .

12 – يلجَأُ أحيانًا إلى تفسيرِ الكلماتِ وضبطِهَا بالشّكْلِ، ومِنْ ذلِكَ مثلًا قولُه في بَابِ النّعتِ (فصلُ المعْرِفة) : [كـ (حُضَاجِرْ) : بِضَمّ الحَاءِ المهْمَلَةِ وَضَادٍ مُعْجَمَةٍ غَيْرُ مُشَالَةٍ، وَبَعْدَ الأَلِفِ جِيمٌ] [4]، وقولُه أيضًا : [وَ (هِيلَةُ) : اِسْمُ شَاةٍ كَانَتْ لِبَعْضِ نِسَاءِ العَرَبِ، وَقِيلَ : اِسْمُ صَنَمٍ كَانَ لِبَعْضِ العَرَبِ] [5] .

13 – كانَ يعنى بذِكرِ لغاتِ القبائِلِ العربيّة، وقدْ وردَ في شرْحِهِ ذكْر اللّغَاتِ التّاليّة : لغَةُ بَنِي تميمٍ[6]، لغةُ الحجَازِ [7]، لُغَة أكَلُونِي البَرَاغِيث، ولغةُ قومٍ من العرَبِ [8] .

14 – الميلُ إلَى الإيجازِ والاختصَارِ في التّمثِيلِ، وغالبًا ما يُشِيرُ إلى ذلِكَ بالاكتفَاءِ بشاهدٍ واحدٍ، كقَولِهِ في إعرَابِ (مَا ضَرَبَ إلّا أنَا) : [(ضَرَبَ) فِعْلٌ مَاضِي، وَ(إِلَّا) أَدَاةُ اِسْتِثْنَاءٍ، وَ(أَنَا) فَاعِل، وَكَذَلِكَ (نَحْنُ) وَهَكَذَا] [9]، أو الاعتِمَاد عَلَى القَيّاس، كقوله : [وقِسْ عَلَيْهِ مَا أَمْكَن] [10]، [قِسْ مَا أَمْكَنَكَ استِحْضَارُهُ] [11] .

---

(1) ينظر : الصفحة (88) من التحقيق .
(2) ينظر : الصفحة (164) من التحقيق .
(3) ينظر : الصفحة (178) من التحقيق .
(4) ينظر : الصفحة (140) من التحقيق .
(5) ينظر : الصفحة (140) من التحقيق .
(6) ينظر مثلا : الصفحتان (142، 211) من التحقيق .
(7) ينظر مثلا : الصفحتان (142، 211) من التحقيق .
(8) ينظر : الصفحة (79) من التحقيق .
(9) ينظر : الصفحة (84) من التحقيق .
(10) ينظر : الصفحة (93) من التحقيق .
(11) ينظر : الصفحة (93) من التحقيق .

5 – مَـذْهَـبُه النّـحْوِي :

مِن خِلَالِ دِراستِنَا لابنِ الحاجِ في كتابِهِ (العقد الجوهَرِي مِنْ فتحِ الحيِّ القَيّوم فِي شَرحِ الأزْهَري على مقدّمة ابن آجُرُّوم)، تبيَّن لنا أنّه لمْ يكُنْ مقلّدًا ولَا تابعًا لمدرسَةٍ من المدارس النّحويّةِ المعروفَةِ، بلْ كانَ شأنُهُ في ذلكَ شأن سِوَاه منْ أعلَامِ النّحوِ المتأخّرِينَ، الّذينَ يجمَعُونَ بينَ مذَاهِبِ النّحَاةِ بصْرِيِّين وكوفيِّين، وبغْدَادِيِّينَ ومغاربَة، ثمّ يخيّرُونَ ويرجّحُونَ بينَهَا .

فهوّ يقُومُ باستعرَاضِ حجَجِ كلِّ فريقٍ، ثمّ يستخْلِصُ لنفسِهِ رأيًا مسْتَقلًا، أو يميلُ إلى إحْدَى المذاهِبِ لقوّة حُجَجِهِ، ووُضُوحِ دليلِهِ، وقد يكتَفِي بالاستعْرَاضِ فحَسْب .

رغمَ ذلكَ يمكنُنَا القَولُ بأنّه تأثّرَ في مصنّفِهِ هذَا ببعْضِ النّحَاةِ الأندلُسِيّينَ أمثالَ ابن مَالِك، وأبي حيّان، يدلّ عَلَى ذلِكَ استشهَاداتُهُ الكثيرة بآرائِهِمَا، ومنْ ذلكَ مثلًا قولُهُ في سبَبِ تسْمِيّةِ (كانَ) وأخواتهَا بالأفعالِ النّاقصِة : [وهَذِهِ إنّمَا دَلّتْ علَى الزّمَانِ دُونَ الحَدَثِ، فلذَلِكَ قِيلَ لهَا نَوَاقِص، وَهَذَا الّذِي قَالَهُ (ز) هُو قَوْلُ **سيبويه** وأكثرُ **البَصْرِيّينَ**، وَرَدّهُ **ابن مالك** في شَرْحِ **التّسهِيلِ** بوجوهٍ عشرةٍ، وقَالَ : الصّوَاب أَنّهَا دالةٌ عَلَى الحَدَثِ العام، وَمَعْنَى نُقْصَانِهَا حِينئِذٍ : أنّهَا لَا تَكْتَفِي بالمرْفوعِ] [(1)] .

ولكَيْ نستوضِحَ مذْهَبَهُ النّحْوِي لاحظْنَا أنّه كانَ يعرضُ الآراءَ في المسَائِلِ النّحْوِيّة بوسَائِل مختَلِفَة منْهَا :

1 – إمّا أنْ يعرِضَ آراءَ البَصْرِيّين، وآراءَ الكُوفيّين، ثم يرجّحُ أحدَهما معَ تعليلِ سببِ ترجِيحِهِ، كقوله في رفعِ اسْمِ (كانَ)، والّذي كانَ قبلَ دخولهَا يُسَمّى مبتدأ : [وَيُؤخَذ منهُ أَنّ الرّفْعَ جَدِيدٌ، فَهُوّ غَيْرُ الرّفْعِ الّذِي كَانَ حَيْثُ كَانَ مُبْتَدَأً، هَذا مَذْهَبُ **البَصْرِيّينَ**، وَقَالَ **الكوفيّونَ** : إِنَّ المبْتَدَأَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ، وَهُو مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قَبْلَ دُخُولِ (كَانَ)، و(كَانَ) غَيْرُ عَامِلَةٍ فيهِ، وَرُدَّ باتّصَالِ الضّمِيرِ بِهاَ نحو : كُنْتُهُ، والضّميرُ لَا يتصِلُ إلَا بِعَامِلِهِ] [(2)]، فهوّ هُنا يرجّحُ رأيَ البَصْرِيّين، ويردّ عَلَى حُجَّةِ الكُوفِيّينَ .

وقولُهُ أيضًا في بيانِ أصْلِ المشتقّاتِ [لأنّ المخْتَارَ أَنّ أَصْلَ المشْتَقّاتِ المصْدَرُ] [(3)]، فنلَاحِظُ

---

(1) ينظر : الصفحة (107) من التحقيق .

(2) ينظر : الصفحة (106) من التحقيق .

(3) ينظر : الصفحة (111) من التحقيق .

في هَذَا النّموذَجِ مثلًا ترجيحُهُ لرأيِ البصْريّينَ القائلِ بأنّ أصْل المشتقّاتِ هوّ المصْدَرُ، عَكْس الكوفيّين الّذينَ قالُوا بأنّ أصْلَ المشتقّاتِ هُوّ الفِعْلُ .

2 – وإمّا أنْ يعْرِضَ رأيًا لأحَدِ النّحَاةِ السّابقينَ، ورأيًا آخَرَ لغيرِهِ، ويرَجّحُ أحدَ الرّأيينِ، وكانَ أبرَزُ الّذينَ تأثّر ابن الحاج بآرائِهم، ودَافَعَ عنهَا : سيبَوَيه، فمنْ ذلِكَ قولُهُ في إعرَابِ (لوْلاهُ) : [(لَوْلَا) حرفُ جرٍّ، والضّمير مجرورٌ بهَا، هَذَا مَذْهَبُ **سيبويه**، وقال **الأخفش** : (لَوْلَا غَيرُ جَارّةٍ، وَالضّمِيرُ في مَحَلّ رَفع بِالِابْتِدَاءِ، والخَبَر مَحْذُوفٌ)، **والأوّلُ أَوْلَى**، لِأنّهَا لَوْ كَانَتْ غَيْر جَارّةٍ لَأَتَى مِن أوّلِ الأَمْرِ مَعَهَا بِـ (هُوَّ) ضَمِيرُ الرّفْعِ] (1)، فهوّ هنَا يرجّحُ رأيَ سيبَوَيه ويبرّرُ لَهُ .

وقولُهُ أيضًا في رافعِ المبتَدَأِ : [وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى القَوْلِ الصَّحِيحِ مِنْ أَنّ رَافِعَ المبْتَدَأِ الِابْتداءُ، ورافِعَ الخَبَرِ المبْتَدَأُ، وَهَذَا مَذْهَبُ **سيبويه**، وَقِيلَ : إنَّ المبْتَدأَ رَفعَ الخَبَرَ، والخَبَرَ رَفَعَ المبتدأَ، وقِيلَ : الابتداءُ رَفَعَ المبْتَدأَ، وَالِابْتِداءُ وَالمبْتَدَأُ رَفَعَا الخَبَرَ] (2) .

هَكَذَا نرَى التّأييدَ والتّرجِيحَ الكامِلَ لرأيِ سيبَويه،دونَ آراءِ غيرِهِ الّتي اعتبَرَهَا ابنُ الحاجِ آراءَ ضَعِيفَة.

ومن ذلِكَ أيضًا قولُهُ في رافِعِ الفَاعِلِ : [وَأَبْهَمَ **المُص** رَافِعَهُ لِيَكُونَ كَلَامُهُ جارِيًا عَلَى الأَقْوَالِ فِي رَافِعِهِ، فقال **هِشَام** : الإِسْنَادُ، وَقَالَ **خَلَف** : كَوْنُهُ فَاعِلاً فِي المعْنَى، وَالصّوَابُ أَنَّ رَافِعَهُ : الفِعْلُ ومَا أَشْبَهَهُ] (3) .

3 – و إمّا أنْ يستَعْرِضَ الرّأيينِ بنظْرَةٍ محايدَةٍ، ولا يرجّحُ أيّا منهُمَا، ومنْ ذلك قولُهُ في منصُوبَي (ظنّ) وأخَوَاتِهَا : [هَذَا مَذْهَبُ **البَصْرِيّينَ**، وَقَالَ **الكُوفِيّونَ** : الثّاني مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ] (4) .

وقولُه أيضًا في بيانِ أيّهمَا أصْلٌ الفَاعلُ أمْ نائِبُ الفَاعِلِ : [أَشَارَ بِهِ إِلَى أن صِيغَةَ المبْنِي لِلْفَاعِلِ أَصْلٌ لِصِيغَةِ المبْنِي لِلْمَفْعُولِ، وَهُوّ **مَذْهَبُ البَصْرِيّينَ**، وَقَالَ **الكُوفِيّونَ** : كُلّ مِنْهُمَا أَصْلٌ، ونُسِبَ **لِسِيبَوَيهِ**] (5)، فنراهُ هنَا لا يُرَجّحُ رأيًا علَى آخَرَ، بلْ يقِفُ موقِفَ الحيّادِ بينَ المدْرَسَتَينِ .

فابنُ الحاجِ واحِدٌ منَ المتأخّرينَ الّذِينَ اعتمَدُوا علَى الانتِقَاءِ والتّرجِيحِ بينَ الآراءِ سَعْيًا منهُم إلَى الاعْتِدَالِ والتّسْهِيلِ .

---

(1) ينظر : الصفحة (209) من التحقيق .

(2) ينظر : الصفحة (95) من التحقيق .

(3) ينظر : الصفحتان (76، 77) من التحقيق

(4) ينظر : الصفحة (118) من التحقيق .

(5) ينظر : الصفحة (88) من التحقيق .

6 – مَصَـــــادِرُهُ :

كانَ منْ فضْلِ تأخّرِ ابن الحاَج (ت1316هـ) أنْ أُتيحَ لهُ الاطّلاع عَلَى التّراثِ النّحْويّ العَرَبِيّ الغزيرِ الّذي وصَلَ إلَيْهِ، الأمرُ الّذي جَعَلَهُ غزيرَ المادّةِ، وافرَ المحفُوظِ، صَاحبَ ثقافَةٍ عَمِيقَةٍ، ذَا زادٍ معْرِفِي متنوّعٍ في شَتّى العُلُوم اللّغويّة والأدَبِيّةِ والفَلْسَفِيّة، وحتّى الشّرعيّة، وجَدِيرٌ بنا – ونحْنُ في هذَا المَوْضعِ – أن نتساءَلَ :

– عمّن أخَذَ ابنُ الحاج هذَا العلمَ الغَزِير ؟

– ومنْ أينْ استَقَى تلْكَ المعلومَات الفيّاضَة ؟

1 – اسْتمدّ ابنُ الحاج أغلبَ شَواهدِهِ من نَبعِ البَلَاغةِ الأصِيلِ،. من القُرْآنِ الكَرِيمِ والحدِيثِ النّبوي الشّرِيفِ، ومِنْ كبارِ شُعراءِ عصْرِ الاحتِجَاجِ كـ : امرئِ القيسِ، ومهَلْهِل بنُ ربيعَة، والأعْشَى، وجمِيل بنُ معمُر... الخ .

2 – اعتمدَ عَلَى كتُبِ المتقدّمِينَ منَ العلَمَاء من مثلٍ : كتابِ سيبَوَيه، ومعَاني القُرآن للأخْفَش، والألفيّة والكافيّة لابنِ مَالِك، والفريدَة للسّيوطِي، وغيرها، وأخْرَى تمثّل مؤلّفَاتِهِ ومؤلّفَات من عَاصَرَه، على أنّه تَارةً يصرّحُ بالكتابِ، وتارةً لا يُصَرّح به، وجاءَ ذكْرُ ذلكَ كمَا الآتِي :

* **يوردُ اسْمَ المصْدَرِ معَ ذكْرِ صَاحِبِهِ**، كقوله : [وَإلَى الأَقْوَالِ الثّلَاثَةِ أَشَارَ **السّيوطِي** فِي **الفَرِيدَةِ** بِقَوْلِهِ] [1]، ومثله : [وَرَدّهُ **ابنُ مَالك** في شَرْحِ **التّسهيل** بوُجوهٍ عَشرةٍ] [2]، وكذلكَ قوله : [جَمَعَهَا **ابن مالك** في **الكَافِيَّةِ** بِقولِهِ] [3]، وقوله أيضًا : [وَأَخْرَجَ **الطَبَرَانِي** فِي الأَوْسَطِ] [4]، [أَشَارَ فِي **الأَلْفِيةِ** بقوله] [5] .

* **يـوردُ أقوالًا لبعْضِ العلَمَاءِ دُونَ أن يسْنِدَهَا إلى مَضَانّهَـا** : لقَدِ استفَادَ ابنُ الحاجِ مِن سابقِيهِ أيّما اسْتِفَادَةٍ، نحاةً ولغويّينَ وقُرّاء، واستدَلّ بأقوَالِهِم في مَوَاضِعَ كثيرَةٍ .

(1) ينظر : الصفحة (72) من التحقيق .

(2) ينظر : الصفحة (107) من التحقيق .

(3) ينظر : الصفحة (133) من التحقيق .

(4) ينظر : الصفحة (239) من التحقيق .

(5) ينظر مثلا : الصفحات (78، 80، 94، 208) من التحقيق .

فمنَ النّحَاةِ الّذينَ ارتوى منْ نبعِهِم، واستفَادَ من جُهُودِهِم وآرائِهِم نذكُرُ : سيبَوَيه، الخَلِيل بن أحمد، السّيُوطِي، ابنُ هِشَام، الزّجّاج، الزّمخْشَرِي، الشّنْوَانِي، المكّودِي، السّيرافي، السّعد التّفتَازَانِي، أبُو حيّان الأندَلُسِي، الدّمَامِينِي، السّودَانِي، الأزهَرِي، الرّضِي، المبرّد، المازِنِي، ...الخ .

حيثُ يقوُلُ : [وقالَ السّيوطي تبَعًا لِشَيْخِهِ : الصّوَابُ أَنّ "دِرْهَمٌ" مُبْتَدَأ، و"حَسْبُكَ" خَبَرٌ] (1)، ومثلُهُ : [وَهَذَا مَذْهَبُ **سيبويه**] (2)، ومنهُ أيضًا : [قَالَ **الفيشي** : فِيهِ نَظَر](3)، وقولُه أيضًا : [وَالأَغْرَاضُ أَحَدَ عَشَرَ جَمَعَهَا **أبو حيانٍ** فِي قَوْلِهِ] (4)، وقَولُه : [هَذَا هُوَ الّذِي حَرَّرَهُ **السَّعْدُ** وَ رَجَّحَ **السَّيِدُ** خِلَافَ هَذَا] (5)، وقولُه أيضًا : [وَقَالَ **الزّجَاجُ** والكُوفِيُّونَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ] (6)، وقال : [وَأَجَازَ **الكِسَائِي** وَصْفَ ضَمِيرِ الغَائِبِ] (7)، وقوله : [وَ"العَلَمُ" بِالفَتْحِ يَقْتَضِي الإِحَاطَة بِجَمِيعِ أَوْصَافِ الذَّاتِ قَالَهُ **الرَّضِي**] (8)، وقوله أيضًا : [مَذْهَب **المَازِنِي**، وكذلك **المُبَرّد** و **السّيرافي**، قال **الرَّضِي** : وهوّ الأَولَى] (9) .

أمّا عَنْ علمَاءِ القراءَاتِ، فقدْ نقَلَ عَنْ قراءَاتٍ مختلفَةٍ عنِ القُرّاءِ : حمْزَة، ونَافِع، والكِسَائِي، حيثُ يقولُ : ["**حَتَّى يَقُولُ الرّسُولُ**" بالرّفْعِ فِي قِرَاءَةِ **نَافِع**] (10)، ومثله : [كَمَا فِي قِرَاءَةِ **حَمْزَة** ﴿ **وَاتّقُوا اللهَ الّذِي تَسَّاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ** ﴾ (11)، بِجَرِّ (الأَرْحَامِ) عَطْفًا عَلَى الهَاءِ فِي (بِهِ)] (12) .

* **يورد المَصْدَرَ دونَ ذكرِ اسْمِ صَاحِبِهِ** : ممّا يسبّبُ للقَارِئِ إشْكَالًا – أحْيَانًا – في تعْيِينِ صاحبه، ومن ذلكَ قولُهُ : ["وَشَذْقَمٌ" **الشّنواني** بِالذَّالِ المعْجَمَةِ، وَهُوَّ فِي **الصِّحَاحِ**] (13)،

(1) ينظر : الصفحة (96) من التحقيق .
(2) ينظر : الصفحة (95) من التحقيق .
(3) ينظر : الصفحة (92) من التحقيق .
(4) ينظر : الصفحة (88) من التحقيق .
(5) ينظر : الصفحة (139) من التحقيق .
(6) ينظر : الصفحة (225) من التحقيق .
(7) ينظر : الصفحة (146) من التحقيق .
(8) ينظر : الصفحة (138) من التحقيق .
(9) ينظر : الصفحة (189) من التحقيق .
(10) ينظر : الصفحة (162) من التحقيق .
(11) سورة النساء، الآية : 01 .
(12) ينظر : الصفحة (164) من التحقيق .
(13) ينظر : الصفحة (140) من التحقيق .

وقوله أيضًا : [وَذَكَرَ فِي **المصابيح** : أنَّ القُعُودَ يَكُونُ مِـنَ الاضْطِجَاعِ، والجُلُوس يكونُ مِنْ قِيَّامٍ][1]، وقوله أيضًا : [إن قلت : النَّصْبُ حُكمٌ أَدْخَلَهُ في الحَدِّ، وفِي **السُّلَّمْ** :

وَعِنْــدَهُمْ مِنْ جُمْــلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تُدْخِــلَ الأَحْكَـامَ فِي الحُدُودِ

...الخ][2] .

وقوله : [وَرَدَّ اِعْتِرَاضَهُ فِي **التَّصْرِيح**] [3]، وقوله : [وَذَكَرَ فِي **التّسْهِيلِ** لِبِنَائِهِ أَرْبَعَةَ أَسْبَابٍ] [4]، ومنه قوله : [هُوَّ الّذي عَلَيْهِ الكِسَائِي وظَاهِرُ **التّسهيل**] [5] .

* **يورِدُ أقوالًا ووجهَاتِ نظرٍ مختلِفَةٍ دونَ الإشَارَةِ إلَى المصَادِرِ الّتي اسْتَقى منهَا ذَلِكَ، ولَا إِلَى أصْحَابِهَا** : ويندَرِجُ ضمْنَ هذَا مَا يذكُرُهُ من قوله : [وَقِيلَ : إنَّ المُبْتَدأَ رَفعَ الخَبَرَ، والخَبَرَ رَفَعَ المبتَدَأَ، وقِيلَ : الابتداءُ رَفَعَ المُبْتَدأَ، وَالاِبْتِداءُ وَالمُبْتَدَأُ رَفَعَا الخَبَرَ] [6]، وقوله : [ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَرَاتِبَ الإِشَارَةِ عِنْدَ الجُمْهُورِ ثَلَاثَةٌ] [7]، وقوله : [وَمَذْهَبُ المحَقِقِينَ أَنّ الأَوَّلَ يَبْقَى مَسْكُوتًا عَنْهُ][8]، وقوله : [وَهُوَّ الجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ مُتَأَخِّرِي المغَارِبَةِ] [9]، وقوله : [ثُمَّ ظَاهِرُ عِبَارَةِ **المص** أَنَّ الإِضَافَةَ هِيَّ العَامِلَةُ الجَر فِي المضَافِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ مِنْ أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ، ثَانِيهَا : أَنَّهُ الحَرْفُ الّذِي هِيَّ عَلَى نِيَّتِهِ، ثَالِثُهَا : المضَافُ] [10] .

وقد حَاوَلتُ – ما أمْكَنَني – أنْ أوثّقَ جميعَ هَذِهِ النّصُوصَ بنسْبَتِهَا إلَى أصْحَابِهَا ورَدِّهَا إِلَى مضَانِّهَا الّتي وَرَدَتْ فيهَا .

وعُمُومًا فقَدْ تعدّدَتْ مصَادِرُ هَذَا الشّرحِ، وتمثّلَتْ فيمَا يأتِي : الألفِيّة والكَافيّةُ لابنِ مَالِك، وحَاشِيَّةُ ابن الحَاج عَلَى شَرح المكُّودِي والموسُومَةُ بـ : (الفَتْح الوَدُودِي عَلَى المكُّودِي)، وشَرْحُ

(1) ينظر : الصفحة (188) من التحقيق .
(2) ينظر : الصفحة (196) من التحقيق .
(3) ينظر : الصفحة (124) من التحقيق .
(4) ينظر : الصفحة (136) من التحقيق .
(5) ينظر : الصفحة (223) من التحقيق .
(6) ينظر : الصفحة (95) من التحقيق .
(7) ينظر : الصفحة (142) من التحقيق .
(8) ينظر : الصفحة (159) من التحقيق .
(9) ينظر : الصفحة (176) من التحقيق .
(10) ينظر : الصفحتان (231، 232) من التحقيق .

الرّضِي عَلَى كافيّة ابن الحَاجِب، والتّسْهِيلُ وشَرْحُهُ لابنِ مَالِك، وشَرْحَا الشّنوَانِي عَلَى الآجُرُّومية والموسُومَانِ بـ : الدّرّة الشّنْوَانيّة، والموَاهِبُ الرّحمَانيّة لِطلّابِ الآجُرُّوميّة، وشَرْحُ الفِيشِي عَلَى الآجُرُّوميّة، وشَرحُ الرّاعِي الأندَلُسِي عَلَى الآجُرُّومية كَذَلِك، والفَرِيدة للسّيوطِي، والتّصْرِيحُ عَلَى التّوضِيح للشّيخ خَالِد الأزْهَرِي، وشرحُ السّودَانِي للآجَرّوميّة، والصّحَاحُ للجَوَاهِرِي، والسّلّم المرَوْنَقُ للأخْضَرِي، والمعجمُ الأوْسَطُ للطّبرانِي....الخ .

7 – **شَــوَاهِـــدُهُ :**

لمْ تكُنْ المصَادِرُ الّتي استمدَّ منهَا ابن الحاج شَوَاهِدَه تختَلِفُ عمّا حدّدَهُ النّحَاةُ القُدَمَاء، ولكنّ الخلافَ تمثّل في التّطبيق العَمَلِي لمَا رَسَمَهُ القُدَمَاءُ، ومَدَى المفاضَلَةِ بينهَا، فمَصَادِرُ الاستشْهَادِ واحِدَةٌ، وهيّ : القرْآنُ الكريمُ، والحديثُ النّبَوِي، وكَلَامُ العَرَبِ شِعرِهِ ونثرِهِ .

وقدِ اهتَمّ ابنُ الحاجِ بالشّواهِدِ النّحويّةِ جميعًا، فكانَ يستشْهِدُ علَى المسَائِلِ النّحويّة بالآيّاتِ القرآنيّة، ومَا فيهَا من قراءَاتٍ متواتِرَةٍ، وشَاذّةٍ، ويسْتَشْهِدُ بالأحَادِيثِ النّبويّة، وبأشْعَارِ العَرَبِ الّذِينَ يحتجّ بشِعْرِهِم، وبما ورَدَ عنِ العَرَبِ من أقوالٍ وحكَمٍ، وأمثَالٍ، وسيَتّضِحُ ذلِكَ كَمَا الآتِي :

1 – **القُــرآنُ الكــريــمُ :**

أَجمَعَ العلَمَاءُ علَى الاستِشْهَادِ بالقُرآنِ والاحتِجَاجِ بِهِ، باعتبارِهِ يمثّلُ أعْلَى درجَاتِ البَلَاغَةِ والفَصَاحَةِ، ولم تدَعْ نصُوصُهُم ريبًا في ذلِكَ، لذَا استشْهَدِ ابن الحاج في هَذَا الكِتَابِ بكثِيرٍ مِنَ الآيّات القُرْآنيّة، وبقِرَاءَاتَها المختلِفَةِ، حيثُ بلغَ عددُهَا أربَعًا وسبعِينَ آيّةً، وكرّرَ بعضَهَا، وذَكَرَ وجهَ القراءَةِ في عدَدٍ منهَا، ونسَبَ بعضَهَا لقُرَّائِهَا، وتركَ البعْضَ الآخَرَ دونَ نسْبَةٍ، ومنْ ذَلِكَ :

– استدَلّ عَلَى جوازِ جمعِ كلمَةْ (مرفُوعَات) بالألِفِ والتّاء، لكَونِهَا صفَةُ مَا لا يَعْقِلُ، بقيّاس قوله تعالى : ﴿ **الحَجُّ أشْهُرٌ معلُومَاتٌ** ﴾ [1]، فـ (مَعْلُومَات) جمْعٌ لكَلِمَةِ (مَعْلُوم)، وَهِيّ صِفَةُ لمَا لَا يَعْقِل (أشْهُر) .

– استدَلّ عَلَى ورُودِ الفَاعِلِ اسمًا مُؤوّلًا بقَولِهِ تعالَى : ﴿ **أَلَمْ يَانِ لِلّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ** ﴾[2]، وقولُه أيضًا : ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِمُ أَنَّا أَنْزَلْنَا** ﴾[3]، فيؤوّلُ (أنْ تَخْشَعَ)، و (أنّا أنْزَلْنَا) بـ(خُشُوعُ)، و (إِنْزَالُنَا) [4] .

(1) سورة البقرة، الآية : 197، وينظر : الصفحة (71) من التحقيق .

(2) سورة الحديد، الآية : 16 .

(3) سورة العنكبوت، الآية :51 .

(4) ينظر : الصفحتان (76،75) من التحقيق .

– اسْتَدَلّ علَى حَذْفِ أداةِ النّفْيِ معَ الفعْلِ النَاقصِ معَ بقَاءِ عَمَلِهَا بقَولِهِ تعَالَى : ﴿ **تاللهِ تَفْتَؤُا**﴾ [1]، والتّقْدِيرُ : (لَا تَفْتَؤُا) [2] .

أمّا القِرَاءَات، فقدِ اسْتَدَلّ بقراءَةِ **نَافع** فِي قَولِهِ تعالى : ﴿ **حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ** ﴾[3] بالرّفعِ، فتكُونُ (حتّى) ابتِدَائيّة عَاطِفَة [4] .

كمَا اسْتدَلّ بقراءَةِ **حمْزَة** فِي قَولِهِ تعالى : ﴿ **واتّقُوا اللهَ الّذي تَسَّاءَلُونَ به والأرْحَامِ** ﴾[5]، بجرّ (الأرْحَامِ) عَطْفًا علَى الهَاء فِي (بِهِ) [6] .

ودَعّمَ لغةَ أَهلِ الحجَازِ فِي مَدّ اسْمِ الإشَارَةِ (هَؤُلَاءِ)، بقولِه تعَالَى : ﴿ **هَانتُمْ هَؤُلَاء** ﴾ [7]، لأنّهَا اللّغةُ الّتِي جَاءَ بهَا التّنزِيلُ غالبًا [8] .

وهَكَذَا نرَى أنّ ابنَ الحاجّ عنيّ بالنّصُوصِ القُرآنيّةِ وارتَضَى الاسْتِشهَادَ بهَا فِي مواضِعَ كثيرَةٍ لا يسْمَحُ المقَامُ بعرضِهَا جمِيعًا .

2 – الحدِيثُ النّبوي الشّريف والأثر : اختَلَفَ العُلمَاءُ فِي الاحْتِجَاجِ بالحدِيثِ النّبَوِي الشّريفِ علَى المسَائلِ اللّغَويّة والنّحوية، وحاصِلُ خلَافِهِم يرجِعُ إلى ثَلَاثةِ أقْوَالٍ :

- جوازُ الاستشْهَادِ بهِ، وهوّ مذهَبُ ابن مَالِك، والرّضِي الاستَرْبَادِي، وغيرهمَا .
- منعُ الاحتِجَاجِ بهِ، وهوّ مَذْهَبُ ابنِ الضّائعِ، وأبِي حَيّان، وحُجّتهُم فِي ذلِكَ أنّ أغلَبَ الأحادِيثِ رُويّت عَنِ النّبي صَلّى الله عليهِ وسَلَّم بالمعْنَى دونَ اللّفْظِ .
- جوازُ الاحتجَاجِ بالأحاديثِ النّبويّة الّتِي اعتُنِّي بنقلِ ألفاظِهَا، وهذَا قولُ الشّاطِبِي و السّيُوطِي [9] .

---

(1) سورة يوسف، الآية : 85 .
(2) ينظر : الصفحة (109) من التحقيق .
(3) سورة البقرة، الآية: 214 .
(4) ينظر : الصفحة (162) من التحقيق .
(5) سورة النساء، الآية : 01 .
(6) ينظر : الصفحة (164) من التحقيق .
(7) سورة آل عمران، الآية : 66 .
(8) ينظر : الصفحة (142) من التحقيق .
(9) ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي النحوي، دار الكتب، 1979م، ج1، ص : 6–15 .

عَلَى أنّ الرّاجِحَ هوّ الاحتجَاجُ بالحدِيثِ النّبوي مُطلقًا، لأنّ الرّسُوَل صلّى الله علَيهِ وسلّمَ أفصَحُ من نطَقَ بالضّادِ، وقدْ سارَ ابنُ الحاجِ علَى هَذَا المذْهَبِ، وإنْ لم يكُن لشَوَاهدِ الحديثِ نصيبٌ وفيرٌ شأنُ شواهِدِ القرآنِ الكَرِيمِ، إذ استَشْهَدَ في نصّه الّذِي بينَ أيدِينَا بأربعَةَ عَشَرَ حَدِيثًا .

وكانَ يستَنِدُ علَى هَذِه الأحادِيثِ لتعلِيلِ مسَائِلِه، أو لدَعمِ رأيِهِ، أو لتوضِيحِ غامضٍ في مجْمَلِ الظّواهِرِ النّحْويّة أو اللّغَويّة الّتي تمرّ مَعَهُ .

ولمْ يكُن اسْتِشْهَادُهُ به لتأسِيسِ القَواعدِ وصيّاغتِهَا، بلْ يأْتِي بهِ دعْمًا وتأكِيدًا لبعضِ شَوَاهِدِ القرآنِ والشّعْرِ، ولا يَأتِي مُفْرَدًا إلّا فيمَا ندَرَ، ومن ذَلِكَ :

– استدْلَالُهُ في بابِ المنادَى بقولَهَ صَلّى الله عَلَيهِ وسلّمَ : ((**يَاعَظيمًا يُرْجَى لكُلّ عَظيمٍ**)) [1]، فيجوزُ في المنادَى هُنَا البِنَاءُ علَى الفتْحِ والنّصْبُ، وذلِكَ عندَ إعرَابِ الجمْلَةِ (يُرْجَى) صِفَة، فإذَا أعربَتْ حالاً وجَبَ نصبُ المنادَى لِكَونِهِ حينئذٍ شَبِيهًا بالمضَافِ .

– كَمَا استدَلّ علَى ورُودِ عَامِلِ المفعُولِ به اسْمَ مصْدَرٍ بقولِهِ عليهِ الصّلَاةُ والسّلامُ : ((**مِنْ قُبْلَةِ الرّجُلِ إمرأَتَهُ الوُضُوءُ**)) [2]، فـ (قبْلَةِ) اسمُ مصدَرٍ عمِلَ في المفْعُولِ بهِ (إمرَأته) .

وكانَ أكثرُ استشْهَادِهِ بالحديثِ في خاتمَةِ الكِتَابِ، حينَ حدِيثِه عنْ فضْلِ العِلمِ والعلَمَاء، ومِن ذلكَ قولُهُ صَلّى الله عليهِ وسَلّمَ : [((**مَنْ زَارَ عَالِمًا كَأَنَّمَا زَارَنِي، وَمَنْ صَافَحَ عَالِمًا كَأَنَّمَا صَافَحَنِي، وَمَنْ جَالَسَ عَالِمًا كَأَنَّمَا جَالَسَنِي وَأَجْلَسَهُ اللهُ مَعَي يَوْمَ القِيَّامَةِ**))] [3] .

كمَا اسْتَدَلّ علَى رأيِ الكُوفيّين في جَوَازِ توكِيدِ النّكرَةِ مطْلقًا بالأثَرِ، منْ خلَالِ قولِ عائشَةِ رضيّ الله عَنْهَا : [((**مَا صَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَمَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَا رَمَضَانَ**))][4]، فـ(كلّه) توكيدٌ لِـ (شَهْرًا) .

---

(1) ينظر : الصفحة (223) من التحقيق .

(2) ينظر : الصفحة (184) من التحقيق .

(3) ينظر : الصفحة (245) من التحقيق .

(4) ينظر : الصفحة (167) من التحقيق .

3 – الشّـعرُ وأقـْوالُ العَـرَبِ :

يُعدّ الشّعرُ العَربيّ منْ أهمّ أصُولِ الاسْتِدْلَالِ عَلَى المسَائلِ والأحْكَامِ النّحْويّة، وقدْ أكْثَرَ النّحَاةُ منهُ في كُتُبِهم، فقلّما نجدُ كِتَابًا نحْويًا – ولوْ كَانَ صَغيرًا – إلّا ونجِدُ فيهِ أبياتًا مِن أشْعَارِ العرَبِ .

ولمْ يشذّ ابنُ الحاجِ عن ذلِكَ، فقدِ اعتَنَى بالشّواهِدِ الشّعريّةِ، واحتجّ بهَا في العَدِيدِ من المسَائِلِ، وبإحصَاءِ تلكَ الشّواهِدِ وجدْنَاهُ قدِ استشْهَدَ – في هذَا القِسمِ منَ التّحْقِيقِ – باثنَينِ وثلَاثِينَ شَاهدًا من أشْعَارِ العَرَبِ، منها : اثنَانِ لِكلّ من امْرِئ القَيْس، والفَرَزْدَق، وجمِيل بنُ مَعْمر، وأبي حيّان، وبيْتٌ واحدٌ لكلّ منْ مهَلْهِل بنُ ربيعَة، والأحْوَص، وجَرِير، والأعْشَى، ورَاشِدْ اليَشْكُرِي، وذُو الرّمّة، ومِسْكِين الدّارَمِي، وأبُو نوّاس ...الخ .

أمّا طَرِيقَةُ ابنِ الحَاج في إيرَادِ الأبيَاتِ فإنّهُ لا ينسِبُهَا إلى أصْحَابهَا في الغالِبِ، إلّا أنّه نسَبَ بيتَينِ أو ثلَاَث إلَى أصحَابهَا (1) .

وقدْ حاولتُ من خِلَالِ تحقِيقِي لهَذَا الجزْءِ منَ الكتَابِ أنْ أنسِبَ جميعَ الشّواهِدِ الشّعْرِية إلَى أصْحَابهَا، وعَلَى الرّغم ممّا بذَلتُهُ من مجهُودٍ في سَبِيلِ تحقِيقِ ذلِكَ إلّا أنّي لمْ أوفّقْ في أبيَاتٍ منهَا :

وَمَا كُلّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ إذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا (2)

وقدِ استَشْهَدَ به ابنُ الحاجِ علَى وُرُودِ اسْمِ الفاعِلِ منَ الفعْلِ النّاقصِ (كَانَ)، وعمَلِهِ عمَلَهَا .

عَلَى أنّ الشّوَاهِدَ الشّعريّة الّتِي استَشْهَدَ بهَا ابنُ الحاجّ منْهَا مَا هُوّ دَاخِلٌ ضِمنَ عَصْرِ الاحتجَاجِ، ومنهَا مَا قيلَ فِي زَمَنٍ متأخّرٍ عنْ عصْرِ الاحتِجَاجِ، ولَعَلّ عذْرَهُ في ذَلِكَ راجِعٌ إلَى أنّ كثيرًا منَ النّحويّينَ قد استَشْهَدُوا بهَذِهِ الأبيَاتِ، فلَعَلّه اتّبعَ طَرِيقَهُم .

أمّا أقوالُ العَرَبِ وأمثَالهم، فقَدْ بَلَغَ عددُهَا حَوَالي ثمانيّة، مَا بينَ حِكَايَةٍ مسمُوعَةٍ عَنِ العرَبِ، ومَثَلٍ سائِرٍ وغيرِ ذلِكَ، ومِن الأمْثَالِ الّتِي استَشْهَدَ بهَا :

– اسْتَدلَّ على وُرُودِ المبتَدَأِ جملَةً فعليّةً مؤوّلَةً بمصدَرٍ بالمثلِ العَرَبِي : (**تَسمَعَ بِالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَن تَرَاهُ**) (3)، فَـ (تَسْمَعَ) مَنْصُوبٌ بـ (أنْ) مُضْمَرَة مُؤَوّلٌ بِالمصْدَرْ، أَيْ : سَمَاعُكَ، و (خَيْرٌ) خَبَرُهُ .

---

(1) ينظر مثلا : الصفحتان (206،207) من التحقيق .

(2) ينظر : الصفحة (112) من التحقيق .

(3) ينظر : الصفحة (98) من التحقيق .

8 – قِيـمَةُ الكتَـابِ العِلْمِيّـــة :

منَ المؤَكّدِ أَنَّ كِتَابَ (**العقد الجَوْهَرِي منْ فتْحِ الحَيّ القَيّومِ فِي حَلّ شَرْحِ الأزهَرِي عَلَى مقدّمَةِ ابن آجُرُّوم**) للشّيخِ ابن الحاج لَيْسَ الكِتَاب الوحِيد الّذي أُلِّفَ في شرْحِ كتَابِ الأزْهَرِي عَلَى الآجرّوميّة في عِلمِ النّحوِ، بلْ سَبقَهُ إلَى ذلِكَ علَمَاءٌ أجلّاءٌ [1]، كانَ لهُم البَاعُ الطّويلُ فِي مُعالجةِ قضَايَا هذَا العِلمِ :

– فيَا تُرَى مَا القِيمَةُ العلْمِيّة لهَذَا الكِتَابِ ؟

– ومَا اللّمسَةُ الّتي أضْفَاهَا ابنُ الحاجِ عَلَى هَذَا المصَنَّفِ ؟

شَرْحُ ابن الحاج شَرحٌ تعلِيمِيّ مَطَوّلٌ، توسّعَ فيه صَاحِبُهُ، وسَاقَ تعليلَاتِهِ، وأظْهَرَ علْمَ المنطِقِ فيهِ، وناقشَ آراءَ سابقِيهِ، فأيّدَ ونقَضَ .

يمتَاُز هذَا الشّرْحُ بغزَارَةِ مادّتِهِ العلْمِيّة، فهُوّ خلَاصَةٌ لمجموعَةٍ من الشّرُوحِ والحَوَاشِي السّابقَة الّتي وُضِعَتْ على الآجُرُّوميّة (شَرْحَا الشّنواني عَلَى الآجُرُّوميّة، وشَرْح السّودَانِي، و شرح الرّاعي الأندلسي، وشَرْحُ المكّودِي...الخ)، هذِهِ الشّروحُ الّتي استوعَبَ ابنُ الحاجِ خصائِصَهَا، وضَمّن أفكَارَهَا، ثمّ صَهَرَهَا في وِعاءٍ واحِدٍ، وأعَادَ تشْكِيلَهَا في بنَاءٍ فريدٍ مُتقَنٍ بديعٍ .

ممّا يُغني الكِتَابَ ويمكّنُه أنْ يعدّ مصْدَرًا من مصَادِرِ علْم النّحْوِ : المذاهِبُ النّحْوِيةُ المبثُوثةُ فيهِ، والشّواهِدُ المختَلِفَة الّتي استَشْهَدَ بهَا صَاحبُهُ، والمسَائِلُ الّتي أثَارَهَا، واختِلَافُ العُلَمَاء فيهَا .

ممّا يُذكَرُ لهَذَا الكِتَابِ أيضًا أنّه وُضِعَ على أسَاسِ الانتقَاءِ وتَرجِيحِ الأصْوَبِ من الآرَاءِ، فلَم يحشُ ابنُ الحاج كتابَهُ بكُلِّ قوْلٍ، بلْ كانَ ينتَخِبُ الآراءَ ويُعمِلُ فيهَا ذوقَهُ التّعلِيمِي، فجَاءَ كتَابُهُ أشبَهَ ما يَكُونُ بمؤلّفٍ مَدْرَسِي تعْلِيمِي خَالِص .

ضِف إلى ذلِكَ كلِّهِ أنّ هذَا المصَنّفَ بمثابَةِ مرجَعٍ فريد يكشِفُ للقَارِئِ عنْ بعضِ مُؤلّفَاتِ ابنِ الحاجِ، ومنهَا علَى سَبيلِ المثالِ : حاشيّتهُ عَلَى شَرحِ المكُّودي عَلَى الألْفيّة، والّتي اسْتَفَاد منهَا وأَحَالَ إليهَا في غَيرِ موضِعٍ .

كمَا أنّ كتابَ (العَقد الجوهَري من فتْحِ الحَيِّ القيّومِ في حَلّ شَرحِ الأزهَرِي علَى مقدّمَةِ ابن آجرّوم) يشَكّلُ حلقَةً من حَلَقَاتِ التّأليفِ النّحْوِي في بلَادِ المغْرِبِ العَرَبي عَامّةً، والمغْرِبِ الأقصَى

(1) سبق الحديث عن ذلك في الفصل التمهيدي .

خاصّة، ويُلقِي الضّوءَ عَلَى حركَةِ التّأليفِ في تلْكَ الحقْبَةِ منَ الزّمَنِ (القَرن التّاسِع عَشَر ميلادي، الثّالث عَشَر هِجْرِي) .

يَبْقَى أن أشِيرَ إلى أنَّ الكتَابَ بما لَهُ ومَا علَيهِ، فهُوّ معينٌ لغَويٌّ، وزادٌ للطّالِبِ؛ نظرًا للطَّريقَةِ الّتي اتّبعَهَا ابنُ الحاجّ في عرضِ مادّتِهِ، وهيَّ طريقَةٌ يُراعِي فيهَا المبتَدِئينَ ويعنِي بهِم، فيُغَيّر منْ أجلِهِم الألفَاظَ، ويوضّحُ العبَارَةَ، ويعدّدُ مُسمّياتِ المسَمَّى الواحِد دَفْعًا للّبسِ، الأمرُ الّذِي جعَلَ هَذَا المصَنّفَ من أهَمّ الكتُبِ النّحْوِيّة الّتي تدَرّس بالمدَارِسِ العلْمِيّة العَتِيقَة بالمغْرِبِ الأقْصَى حتَّى يومِنَا هَذَا .

9 – مآخِــذُ عَلَــى الكِتَـــاب :

عَلَى الرّغْمِ من المزايَا العدِيدَةِ لهَذَا الكتَابِ، إلّا أنّه لَا يَخْلُو من بعْضِ الهنّاتِ والإعْتِرَاضَات الّتي لَا يخلو منهَا مصنّفٌ بشَرِي، وقدْ صدَقَ الإمَامُ الشّافعِي حينَ قالَ : (أبَى اللهُ لغَيرِ كتَابهِ أن يُتَمّ) ، وأذْكُرُ من هَذِهِ المآخِذِ :

1 – لمْ يبيّن ابنُ الحاجّ فِي مقدّمتِهِ مَنْهجهُ الّذي اتّبعَهُ في شَرحِهِ للكِتَابِ، وإنّما ذَكَرَ مقدّمَة مقتَضبَة بيّن فيهَا سَبَبَ تأليفِهِ للكِتَابِ، وإعرابَ البسْمَلَةِ .

2 – أخْطَأَ في نسْبَة بعْضِ الآراءِ إلى أصْحَابِهَا، فقدْ نسَبَ لبعْضِ العلمَاءِ أقوالًا ليسَتْ لهُمْ، من ذلِكَ أنّه نسبَ إلى السّيوطِي إعْرَابه لجُمْلَة [حَسْبُكَ دِرْهَمٌ]، عَلَى أنّ (دِرْهَمٌ) مبتدَأٌ، و(حَسْبُكَ) خَبَرٌ [1] .

والصّوابُ أنّ السّيوطِي لمْ يقلْ بذلِكَ، بلْ أعرَبَ (حسْبُك) عَلَى أنّهُ مبتَدَأ، وخَبَرُه كلِمَة (دِرْهَمٌ)[2].

3 – نسَبَ إلى حَفْص سِيدِي عُمر الفَاسِي هَذَينِ البيتَيْنِ الشّعْرِيّين :

أَضْمَرْتُ فِي القَلْبِ هَوَى شَادِنِ   مُشْــتَغِلٍ بِالنَـّحْوِ لَا يُنْصِـفُ

وَصَفْــتُ مَا أَضْمَــرْتُ يومًا لَهُ   فَقَالَ لِي الْمُـضْمَرُ لَا يُوصَفُ [3]

والحقّ أنّ البَيتَين لعَلِي بنُ أبِي دَاود القُرَشِي الأسْدِي، المتوفى سنة (745هـ) [4] .

4 – لمْ تخلُ هَذِهِ الحَاشيّة منْ بعضِ الغوامِضِ. ذلكَ أنّ ابنَ الحاجّ يلْجَأُ أحيانًا إلى استِخْدَامِ ألفاظِ المناطِقَةِ كـ : (الرّسمْ، الحدّ، الكُلّي، الماهِيَّة، الخَاصّة الإضَافِيّة، ...الخ)، من ذلِكَ قولُهُ في تَعرِيفِ الفَاعِلِ : [لِأَنَّا نَقُولُ الخَاصَّةُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ :

– مَا يَخْتص بِالشَيْءِ وَلَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ، كَ(الضَّاحِكِ) لِلْإِنْسَانِ .

– وَمَا يَخْتَصُّ بِالشّيْءِ لِخُرُوجِ بَعْضِ الأَشْيَاء دُونَ بَعْضٍ، كَ(الماشِي) لِلْإِنْسَانِ. فَالمشْيُ لَا يَخْتصُ بِهِ لَكِنَّهُ يُخْرِجُ مَا لَا يَمْشِي، وَهَذَا الثّانِي هُوَّ المرَادُ هُنَا، فَتَكُونُ الخَاصَّةُ الّتِي هِيَّ الرَّفْعُ وَالتّقْدِيمُ إِضَافِيَةً لِخُرُوجِ شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ، وَالتّعْرِيفُ بِالخَاصَّةِ الإِضَافِيَّةِ صَوَّبَهُ السّيد ...الخ] [5] .

---

(1) ينظر : الصفحة (96) من التحقيق .

(2) ينظر : شرح الفريدة : 253 .

(3) ينظر : الصفحة (146) من التحقيق .

(4) ينظر : الأشباه و النظائر : 226/2 .

(5) ينظر : الصفحة (75) من التحقيق .

5 – ممّا يؤخَذُ كذلِكَ علَى ابن الحَاجّ استخْدَامهُ لرُمُوز لمْ يفسّرْ دلَالَاتِهَا في مقدّمَةِ الحَاشِيَّةِ، كَمَا جرَتِ العَادَةُ فِي كتُبِ المصَنّفينَ، من ذَلِك قوله : [أَخْرَجَ بِهِ عَطْفَ النَّسَقِ عَلَى خِلَافٍ بَيْنَ **الش** وَ **دِي** مَبْسُوطٍ فِي مَحَلِّهِ] [1].

6 – استشْهَادُهُ بشعْرٍ متأخّرٍ عنْ عصْرِ الاحتِجَاجِ، وقدْ أشرْنَا إلى ذَلِكَ في مبحَثَ الشّواهِدِ الشّعريّة، ولعَلّ عذرَهُ في ذلِكَ هُوّ الغايَةُ التّعلِيمِيّة لهَذَا الكِتَابِ .

7– سمَةُ التّطويلِ والاستِطْرَادِ بارزَةٌ في بعضِ مواضِعِ النّصِ، ومن ذلِكَ استطْرَادهُ بعدَ تعرِيفِ التّصْرِيفِ بالقَولِ : [**لطيـــــــــــفة** :

قالَ **الرّاعِي** : قَدِمَ علَى الأَنْدَلُس طَالِبُ مِنْ فاس وَكَانَ كَثِيرَ الجِدَالِ، فَجَعَلَ فيه بَعضُ الطَّلَبَةِ بَيْتَيْنِ وَجَعَلَهُمَا فِي وَرَقَةٍ وألصَقَهَا أعْلَى المَوْضِعِ الّذِي يَدْرُسُ فيهِ، ونَصُّ البيتين :

أتَانَا طَالِبٌ مِنْ أَهْلِ فَاس   يُجَادِلُ فِي الكِتَابِ وَفِي القِيَّاسِ
وَمَا فَـاسٌ بِبَلْدَتِهِ وَلَـكِنْ   فَسَا يَفْســـُو فَسْوًا فَهُوَّ فَاسِي] [2] .

8 – كمَا أنّه – وفِي أحَايينَ كَثِيرةٍ – لا ينْسِبُ الآرَاءَ لأصحَابِهَا، ويكْتَفِي بعبَارَاتٍ من قبِيلِ : (قالَهُ غيرُ واحِد، وزَادَ بعضُهُم، قالَهُ بعضُ متأخّرِي المغَارِبَة، والّذِي عليهِ الجُمهُورُ، وهوَّ مذهَبُ المحقّقِين، وطائفَةٌ أخْرَى، ويَرَى المتقدّمُونَ ...الخ) [3] .

عَلَى أنّ هَذَا كلّه لا يحُطُّ من قيمَةِ الكتَابِ العلْمِيّة، الّتي ظَهَرَت لنَا جَليًا فيمَا سبَقَ من مباحِثَ، ويكْفِي صَاحِبه تعمّقُهُ في أسْرَارِ اللّغةِ العربيّةِ وقواعِدِهَا، وسَبْرِ أغوارِهَا، ومحاوَلَتِهِ – فوْقَ ذلِكَ – التّبسِيطَ والتّيسِيرَ ما استَطَاعَ إلى ذَلِكَ سَبِيلًا .

(1) ينظر : الصفحة (172) من التحقيق .
(2) ينظر : الصفحة (188) من التحقيق .
(3) ينظر مثلا : الصفحات (73، 86، 159، 176، 205.الخ) من التحقيق .

10- وصْفُ النّسَخِ المعْتَمَدَة فِي التّحقِيقِ، ونمَاذِجُ مِنهَا :

اعتمَدَ البَاحِثُ في تحقيقِ هذَا المخطُوطِ على نُسْختَينِ. إحدَاهُما مخطُوطَة، والأخْرَى مطبوعَة طِبَاعَة حَجَريّة، وكلَاهُمَا لم تمَسَّهمَا الأرَضَة ولَا الرّطوبة، ولمْ يلحَقْهُما خرمٌ أو نقْصٌ، وقدْ رمزتُ للنّسْخَةِ الأولَى بالرّمزِ (س)نسبةً إلى موطنها (السعودية)، وللنّسْخَةِ الثّانيّة بالرّمزِ (م) (مصر)، وفيمَا يَلِي وصْفٌ لِكُلّ نسْخَةٍ بالتّفصِيلِ :

1 – النّسخَةُ الأصْليّةُ (س) :

وهيّ من مخطوطَاتِ جامِعَةِ الإمام محُمّد بن سَعُود الإسْلَاميّة، تحت رقم (5274)، وقد اعتبرتُهَا أصْلًا لقدَمِهَا – فقدْ نسخَتْ في عصْرِ المؤلّفِ، (جمادى الثّاني العام :1269هـ) – ولِدِقّتِهَا ووضُوحِ خطّها، ولقلّةِ الأخطَاء و السّقْطِ فيهَا .

وقدِ احتَوَت الوَرَقةُ الأولَى منهَا عَلَى عُنْوَانِ الكتَابِ واسمِ صاحِبِه، تلَى ذلِكَ تقديمٌ من قِبَلِ النّاسِخِ امتدَحَ فيهِ الحاشَيّة ومؤلّفَهَا، حيثُ يقُولُ :

(الحمدُ للهِ وحدَهُ : وممّا مدَحْتُ به حاشِيّةَ شيخِنَا ووَسِيلَتِنَا إلى ربّنَا الفقِيهُ العالِمُ العلّامَةُ المدرّسُ سيدِي أحمدْ بن حمْدُون ...الخ) [1] .

وفي الصّفحَةِ الثّانيّة خُطبَةُ المؤلّف ابنُ الحاجّ، والّتي يقولُ فيهَا : (حمدًا لمنْ نحَى بنَا نحْوَ الرّشَادِ والهدَى، وألهمَنَا بالمنْطِقِ الفصِيحِ للإعْرَابِ عمّا اسْتَكَنّ في الضّمِيرِ من الكَلَام وهدَى، ورفعَ من نصّبَ نفسَهُ للعبَادَةِ، وخَفَضَهَا بالتّواضُعِ والخروجِ عن مألوفِ العادَةِ ...الخ) [2] .

وينتهِي المخطُوطُ بقولِ النّاسِخِ : (انتهَت الحَاشيّة المسَمّاةُ بالعقدِ الجوهَري فِي حَلّ شَرحِ الأزهَرِي علَى مقدّمَة ابن آجُرُّوم بحَمْدِ الله وحُسنِ عونِهِ، وتوفِيقِهِ الجمِيلِ) [3] .

ويُلَاحظُ عَلَى هَذِهِ النّسخَةِ :

- كَتَبَ هذِهِ النّسخَةَ أحدُ تلامِذَةِ ابن الحاج يدَلّ عَلَى ذلِكَ ما ورَدَ في بدَايَةِ النّسخَةِ .
- أنّ صفحَاتِهَا مرقّمَةٌ، وهوّ ترقيمٌ أضيفَ إليهَا حديثًا .

---

(1) الصفحة الأولى من النسخة (س).

(2) الصفحة الثانية من النسخة (س) .

(3) الصفحة الأخيرة من النسخة (س)، وينظر : الصفحة الأخيرة من التحقيق (247) .

- وجُودُ بعضِ الاستدرَاكَاتِ والتّعَاليقَ عليهَا في الهامِشِ، ما يدُلّ علَى مراجَعَةِ النّاسِخِ لهَـا .
- كُتبَت النّسْخة بالسّوَادِ، وكُتِبَ كلَام الأزهَرِي وعَناوِينُ الأبوابِ بلونٍ مُغَايرٍ (اللّونُ الأحْمَر) .
- التزَمَ النّاسِخُ بأسْلُوبِ التّعقيبَةِ في ذيلِ الصّفحَةِ اليمْنَى .
- لمْ يُذكُر فيهَا اسمُ النّاسِخِ، وسُجّلَ عَلَيهَا تاريخُ النّسْخِ فقَط .
- خُلُوّهَا من الضّبطِ والشّكْلِ .
- أمّا طريقةُ الخطّ والتّرميزِ في النّسْخَةِ فتتَمَثّلُ في : **(ك)** : المكّودِي، **(ش)** : الشّارحُ ابنُ النّاظِمِ، **(ز)** : الأزهَرِي، **(المُصَ)** : ابنُ آجُرُّوم، **(دي)** : المرَادِي، (لاكِن، هَاذَا، هَاذِهِ، هاكَذَا) : لكِن، هذَا، هذِهِ، هكَذَا، (الفَاء) : نقطَة تحتَ الحرْفِ، (القَافُ) : نقطَة فوقَ الحرفِ، **(اهـ)** : انتَهَى .

وهيّ نسْخَةٌ جيّدةٌ مكتوبَةٌ بخطٍ مغْرِبِي حَسَن واضِح ومَقْرُوء، ويبلُغُ عدَدُ أوراقِهَا نحْوا مِن (74) ورقَة، ومعدّلُ عدَدِ سطُور الصّفحَةِ الواحِدَةِ (23)، ومتوسّطُ كلمَاتِ السّطرِ الواحِدِ (14) كلِمَة .

2 – **النّسْخَةُ الثّانيّة (م)** :

وهيّ حديثَةٌ مقارنةً بالنّسْخَةِ الأولَى، طُبعتْ طباعَة حجَريّة بمطبعَةِ التَقدّم العلميّة بمِصْر العام : 1324هـ. تمّ تصويرُهَا من مكتبَة زاوِيّة الرّابطَة بولَاية بُرج بوعْريريج، وهيّ نسخَةٌ لمْ تسلَمْ من التّصْحيفِ والتّحريفِ والسّقطِ، وخَاليّة منَ الضّبطِ والشّكْلِ .

تَبتَدِئُ الطبعةُ بخطْبَةِ المؤلّفِ : (حمدًا لمنْ نحَى بنا نحْوَ الرّشَادِ والهدَى، وألهَمَنا بالمنطقِ الفصِيحِ للإعْرَابِ عمّا استَكَنّ في الضّميرِ منَ الكلَامِ وهَدَى، ورفَعَ من نصّبَ نفسَهُ للعِبَادةِ ...الخ) [1] .

وتَنتَهِي بذكْرِ سنةِ الطّبعِ : (في أواخرِ شهرِ صفر الخير سنة 1324هجريّة، علَى صَاحبِهَا أفضَلُ الصّلاةِ وأزكَى السّلَام) [2] .

يليهَا مباشرة فهرست لأبوابِ الحاشِيّة .

---

(1) الصفحة الأولى من النسخة (م) .

(2) الصفحة الأخيرة من النسخة (م) .

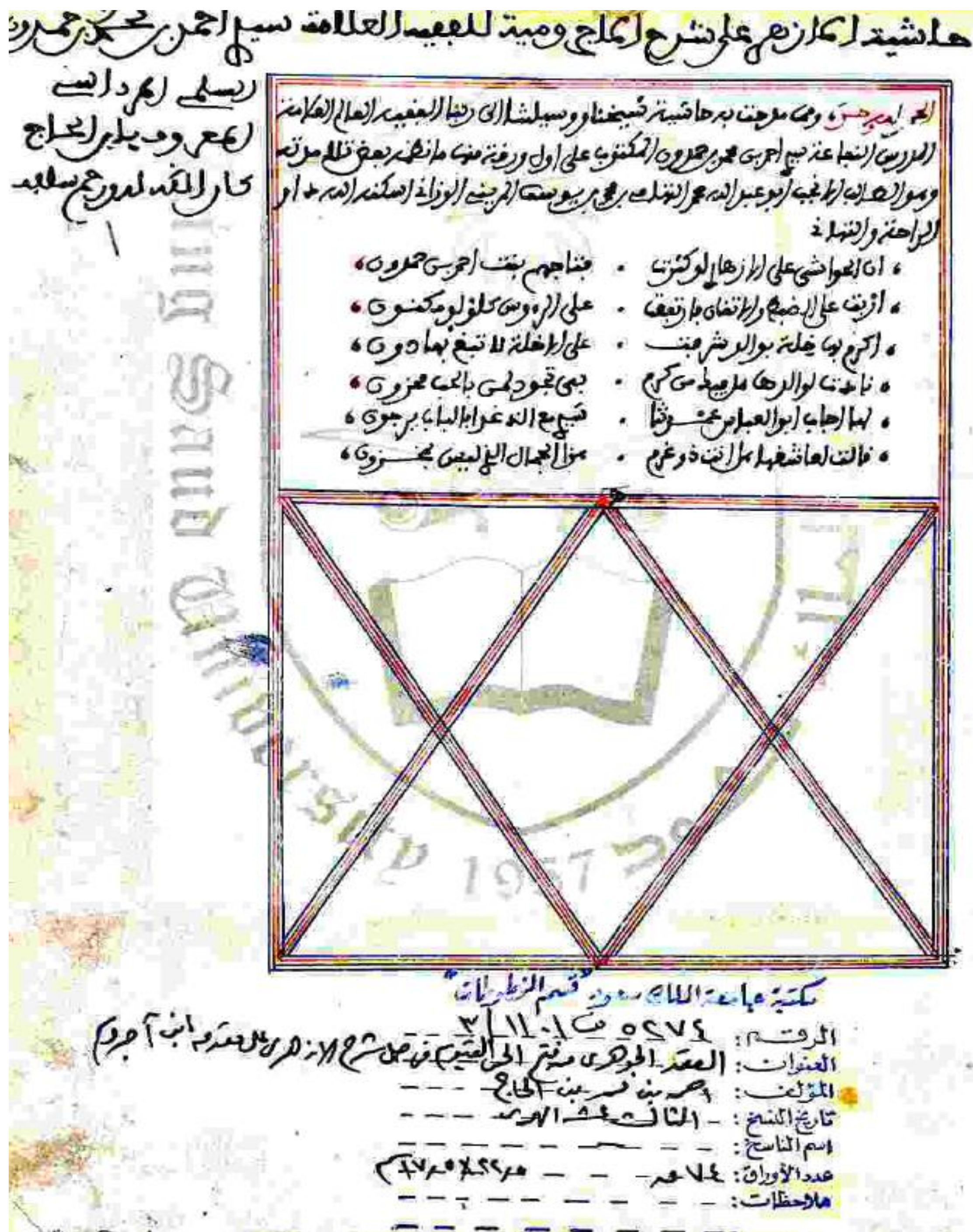
وتقَعُ هذِهِ الحاشِيّة في (95) صَفحَة، معَ ملاحَظَة وجُود خَتْم المطبَعَة عليْهَا، وبهامِشِ هَذِه الحاشيّة يُوجَدُ شَرحُ الشّيخ خَالد الأزهَرِي .

وقد استَعَنتُ بها وجعَلتُهَا مُسَاعدة للنّسْخَةِ الأصْل – وإن كَانَتَا تنْبُعَانِ من مِشْكَاةٍ واحِدَة – خَاصّة إذَا استَشْكَلَ عَليّ لفْظٌ، أو اشْتَبهَم عَلِيّ تركيبٌ .

هذَا إضَافةً إلى طبعَة أخْرَى حَدِيثَة غيرُ محقّقة مليئَة بالأخْطَاءِ ومفتَقِرَة لقواعِدِ تحقِيقِ النّصُوصِ ونشْرِهَا كمَا أقَرّ بذلِكَ أهلُ الاخْتِصَاصِ .

وفيمَا يلِي نماذِج منْ هذِهِ النّسَخِ تظهِرُ صُورةَ لَوْحةِ الغلَافِ، والوَرَقَة الأولَى والأخِيرَة منْ كلّ نسْخَةٍ .

– نماذج من الكتاب المحقّق :



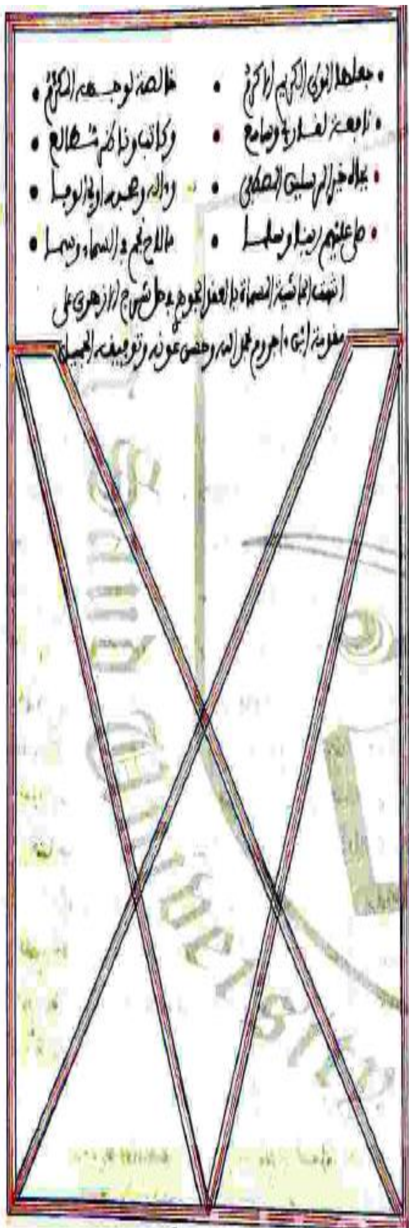
صفحَة الغِلَافِ منَ النّسْخَةِ (س)

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

حمدًا لمن نحى بنا نحو الرشاد والهدى، وألهمنا بالنطق الفصيح للإعراب عما اشتكى
الضمير من الكلام وبدا، ورفع من نصب نفسه للعبادة، وخفض بالتواضع والخروج
عن المألوف والعادة، سبحانه من إله منزه قبل الأكوان بلا ابتداء مخبرا بأن الأسماء لا
ينفع من العذاب اعتذار، لا إله إلا هو فصيح بالشرع الأحرف، في البساط الرفيع الأ
حرف، بكل شرع مضى وسبق، ومن أنبه من شاء، فيفضله مجاز السبق، أرسل رسوله
محمدا المصطفى، أفضل خلق الله وأكرم مقتفى، بامتثال الأوامر واجتناب النواهي
والزواجر، المنعوت بصفات الجمال، ونعوت الكمال، العاطف على أمته عطفا نسق
وبيان، المبدل العسر باليسر، وشاهد العيان، صلى الله عليه وسلم الماضي والحال
والمآل، وعلى آله وأصحابه أكرم صحب وآل، وبعد فيقول أفقر العبيد إلى مولاه
الفتاح، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي الرداني المعروف بابن الحاج، قد طلب مني بعض نجباء
الطلاب، ممن حاز من كل فن غاية الآراب، وضع حاشية لطيفة على شرح الشيخ خالد الأزهري
على الآجرومية، ذات الفتوحات الربانية، فأجبت سؤاله لذلك، وإن كنت لست ممن
يجول في مثل ذلك، لاعترافي بكمال العقول القاصرة، سيما بلا من الله الصعبة جدا من
الكلام من المقصور، وسميتها بالعقد الجوهري، من فتح الحي القيوم في حل
شرح الأزهري، على مقدمة ابن آجروم، مرتبا غالبا لها على بعض متن الخلاصة، لتجويز
الكتاب من نفعها بلا اختصاص، فجعلها الله من العمل المقبول، وحلاها بحلية القبول
وهو المسؤول أن يختم لنا بالحسنى، ويجعل مأوانا الفردوس الأسنى. بسم الله الرحمن الرحيم

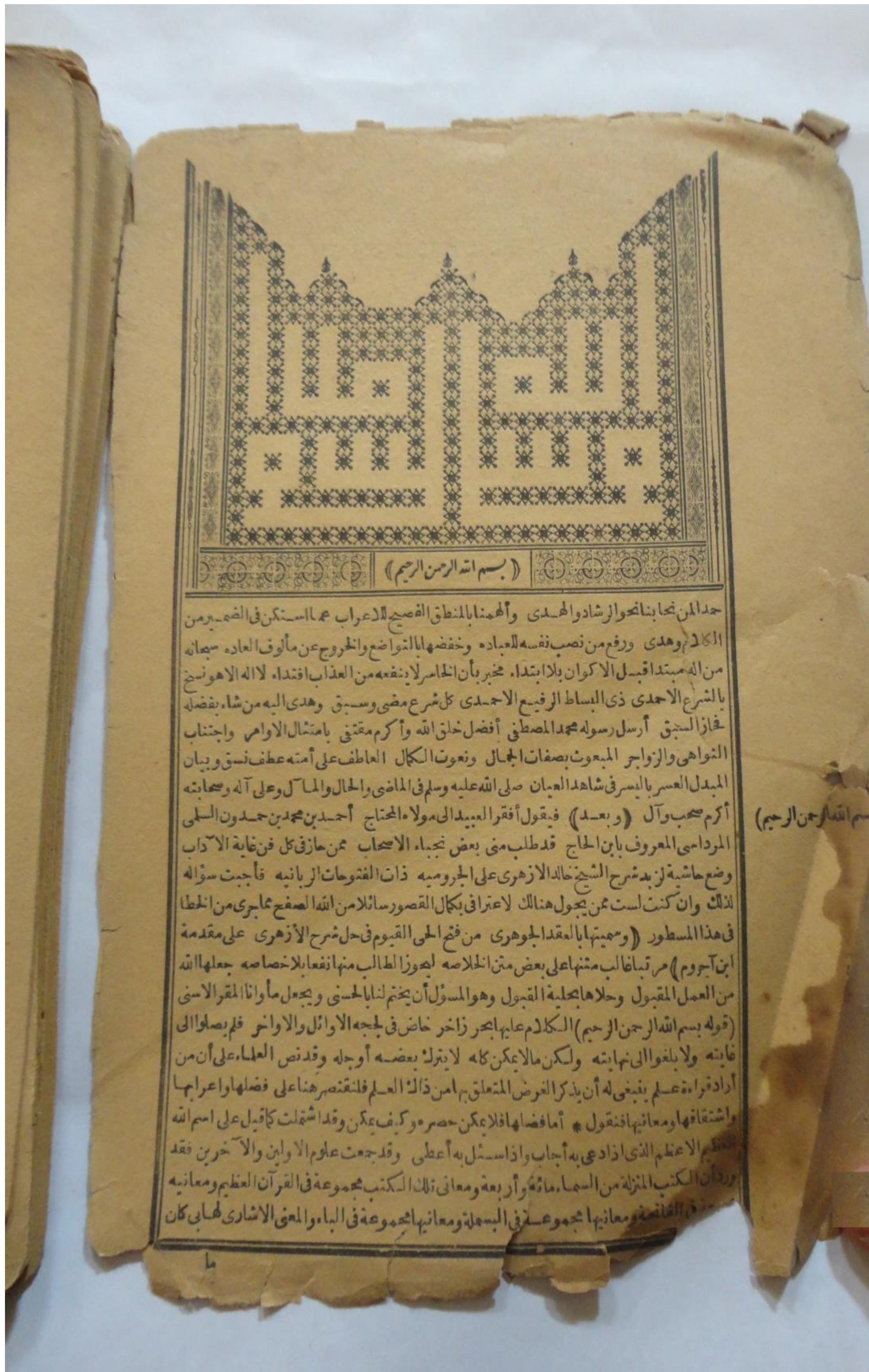
الكلام

الصّفحَةُ الأُولَى منَ النّسْخَةِ (س)





الصّفحتَانِ الأخيرتَانِ منَ النّسْخَةِ (س)


(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمدا لمن نحا بنا نحو الرشاد والهدى وألهمنا بالمنطق الفصيح للاعراب عما استكن في الضمير من الكلام وهدى ورفع من نصب نفسه للعباده وخفضها بالتواضع والخروج عن مألوف العاده سبحانه من اله مبتدا قبل الاكوان بلا ابتداء مخبر بأن الخاسر لا ينفعه من العذاب افتداء لا اله الا هو نسخ بالشرع الاحمدى ذى البساط الرفيع الاحمدى كل شرع مضى وسبق وهدى اليه من شاء بفضله فحاز السبق أرسل رسوله محمد المصطفى أفضل خلق الله وأكرم مقتفى بامتثال الاوامر واجتناب النواهى والزواجر المبعوث بصفات الجمال ونعوت الكمال العاطف على أمته عطف نسق وبيان المبدل العسر باليسر فى شاهد العيان صلى الله عليه وسلم فى الماضى والحال والمآل وعلى آله وصحابته أكرم صحب وآل (وبعد) فيقول أفقر العبيد الى مولاه المحتاج أحمد بن محمد بن حمدون السلمى المرداسى المعروف بابن الحاج قد طلب منى بعض نجباء الاصحاب ممن حاز فى كل فن غاية الآداب وضع حاشية لزبد شرح الشيخ خالد الازهرى على الجروميه ذات الفتوحات الربانيه فأجبت سؤاله لذلك وان كنت لست ممن يجول هنالك لاعترافى بكمال القصور سائلا من الله الصفح عما جرى من الخطا فى هذا المسطور (وسميتها بالعقد الجوهرى من فتح الحى القيوم فى حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم) مرتبا غالب متنها على بعض متن الخلاصه ليحوز الطالب منها نفعا بلا خصاصه جعلها الله من العمل المقبول وحلاها بحلية القبول وهو المسؤل أن يختم لنا بالحسنى ويجعل مأوانا المقر الاسنى (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) الكلام عليها بحر زاخر خاض فى لججه الاوائل والاواخر فلم يصلوا الى غايته ولا بلغوا الى نهايته ولكن ما لا يمكن كله لا يترك بعضه أو جله وقد نص العلماء على أن من اراد قراءة علم ينبغى له أن يذكر الغرض المتعلق بها من ذاك العلم فلنقتصر هنا على فضلها واعرابها واشتقاقها ومعانيها فنقول * أما فضلها فلا يمكن حصره وكيف يمكن وقد اشتملت كما قيل على اسم الله العظيم الاعظم الذى اذا دعى به أجاب واذا سئل به أعطى وقد جمعت علوم الاولين والآخرين فقد ورد أن الكتب المنزلة من السماء مائة وأربعة ومعانى تلك الكتب مجموعة فى القرآن العظيم ومعانيه فى الفاتحة ومعانيها مجموعة فى البسملة ومعانيها مجموعة فى الباء والمعنى الاشارى لها بى كان

ما

الصفحَةُ الأولَى مِنَ النّسْخَةِ (م) – طِبَاعَة حَجَرِيّة –



٩٤

كفضل القمر على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء ولا يرثون منهم لا دينارا ولا درهما وانما يرثون منهم العلم الى غير ذلك مما لا يحصى (وقد ورد) في الختم آثار منها ما رواه الترمذي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جلس أحد في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوءا فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا أنت الا غفر الله له ما فعل في مجلسه وعن علي من أراد أن يكتال بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه اذا قام من مجلسه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (وكان الفراغ) من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومائتين وألف وفي الختم قلت

قد لاح مسك من ختام حاشيه * لسر شرح الأزهري حاشيه
فيها الأماني والتهاني والمنى * فيها الوفا والشفا والهنا
قطوفها لمجتني لا تمتنع * ثمارها عن مقتن لا ترتفع
جعلها المولى الكريم الأكرم * خالصة بها الثواب نغتنم
نافعة لقارئ وسامع * وكاتب وناظر مطالع
بجاه خير المرسلين المصطفى * وآله وصحبه أولي الوفا
صلى عليهم ربنا وسلما * ما لاح نجم في السماء وسما

(انتهت بحمد الله وعونه)

٩٥

(يقول راجي عفو الباري علي بن أحمد الشهير بالهواري)

حمدا لمن رفع قدر من سلك سبيل الرشاد وفتح أبواب فضله لمن اختار من عباده وبلغه المنى والمراد وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الذي هو في نعوته الكاملة المفرد العلم وكيف لا وهو المخصوص بمدحة ذي الجلال في (ن والقلم) وعلى آله وأصحابه الذين أعربوا عن أحكام الدين بجمعهم الكافية الشافية وبينوا مفردات عقائدهم وبنوها على القواعد المتينة والأصول الوافية والتابعين لهم باحسان ما تعاقب الليل والنهار وفاح شذا الأقحوان وبهار (أما بعد) فقد تم طبع الحاشية الجليلة ذات التدقيقات النبيلة والتحقيقات الجليلة الموسومة (بالعقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم) للعلامة المحقق الفهامة المدقق المشروح من حلل المعارف بأبهج تاج الامام أبي العباس أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج على شرح الامام الكامل الشيخ خالد الأزهري على متن الاجرومية في أصول العربية وذلك بمطبعة التقدم العلمية التي مركزها بدرب الدليل بمصر المحمية ادارة (حضرة الفاضل السيد محمد عبد الواحد بك الطوبي وأخيه) ولاح بدر كماله وفاح مسك ختامه في أواخر شهر صفر الخير سنة ١٣٢٤ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

مطبعة التقدم العلمية بمصر

الصّفْحَتَانِ الأخيرتَانِ من النّسْخَةِ (م) – طِبَاعَة حَجَرِيّة –

12 – المَنْهَجُ المتّبَعُ في التّحْقِيق :

الهدفُ من تَحقيق النُّصُوصِ وإخْراجِها هوّ تقديمُ الكتَاب المحقَّقِ للقَارئ مَضْبُوطاً دقيقاً كمَا أرَاده صَاحبُه، وقدْ نَهجتُ في تَحقيقِ هذا الكتَاب النَّهجَ الّذي يقْفوهُ كلُّ مُحقّق أمينٍ، والْتزمتُ بخدْمَةِ النَّصِ وفكِّ غَامضِهِ، وتَوضِيح مُبهمِهِ، لَعلَّي بذلِكَ أَقتربُ من الأصْل الّذي أرادَه المصنّفُ، فَجاءَ ذلك العملُ علَى النّحو التَّالي :

1 – حَافظتُ على النّصِ المحقّقِ، ولم أتدَخّل فيهِ إلّا بالقَدْرِ الّذي يقْتَضِيهِ السّياقُ، ولا يمسّ بجوهَرِ الكتَابِ، وكلّ تقويمٍ أو تَهْذِيبٍ قمتُ بِهِ أشرتُ إليهِ في الهَامِشِ، حِرصًا على أمَانَةِ النّص العِلْميّة .

2 – أثبتُّ صَفَحَاتِ كُل نسْخَة داخِلَ المتنِ، ورمزْتُ لكلّ منهَا برمزٍ مغايرٍ .

3 – أثبتُّ الفرُوقَ الموجودَةَ بينَ النُّسخِ المعتمَدَةِ في التّحقيقِ علَى الهامِشِ، حتّى وإنْ كانَتْ ضَئِيلةً .

4 – وثّقتُ الآراءَ النّحْويّة الّتي نقلهَا ابنُ الحاجّ من كُتُبِ أصحَابَها إن وُجدَتْ، وإلّا فَمِن أمّهَاتِ الكُتُبِ .

5 – عَمدْتُ إلى التّمثيلِ لبعضِ القواعِدِ والآراءِ النّحوية الّتي أقرّها ابنُ الحاجّ، أملًا في توْضِيحِ بعضِ الغوامِضِ، وأثبَتُّ في الهامِشِ تلْكَ التّمثِيلَات مَعْزوّة إلى مَصَادِرِهَا .

6 – خرّجتُ الشّواهدَ الشّعريّة في الهامِشِ، بتتْمِيمِهَا، وذكْرِ أصحَابِهَا، و الإشَارةِ إلى البُحُورِ الّتي نظمَتْ على مِنْوَالِهَا – إن أمْكَنَ – ، ثمّ أحَلْتُ علَى الدّيوانِ، إن كانَ للشّاعرِ ديوَانٌ مطبوعٌ، ثمّ أحلتُ علَى كتُبِ العربيّةِ إن كانَ منْ شواهِدِهَا .

7 – وثّقتُ الآيّاتِ القرآنيّة، وذَلكَ بذكرِ اسمِ السّورَةِ، ورقمِ الآيّةِ .

8 – لجأتُ إلى كُتُبِ القِراءاتِ القرآنيّة لتَخريجِ القراءَاتِ، ونسْبتِهَا إلى أصْحَابِهَا .

9 – خرّجتُ الأحَاديثَ النبويّة منْ مصَادرِهَا .

10– خرّجْتُ الأمثَالَ العربيّة منْ مصَادِرِهَا .

11 – ضَبَطتُ النّص أمنًا للّبسِ، وعنيتُ بشكْلٍ خاصٍ بضبْطِ الآيّاتِ القرآنيّة، والأحَادِيثِ النّبويّة، وشوَاهِدِ الشّعرِ .

12 – ترجمتُ للأعلَامِ الوارِدَةِ أسماؤُهَا في الكتَابِ، وقمْتُ بضَبْطِها ما أمكنني ذلِكَ مستعِينًا بكتبِ التّراجُمِ المشهُورَةِ، ولمـّا كانت هذِهِ الأسماءُ تتكرّرُ مرّاتٍ عديدةٍ، فقدْ اقتصَرْتُ علَى ترجمَةِ الاسْمِ حينَ ورودِهِ لأوّلِ مرّة فقَط، ويُستثْنَى من ذلِكَ بعضُ أسمَاءِ الأعلَامِ ممّنْ أغنتْ شهرتُهُمْ عنِ التّعريفِ بهِم .

13- قمتُ بتعريفِ بعضِ المصْطَلَحَاتِ الّتي يصْعُبُ فهْمُ المرادِ منهَا .

14- عرّفتُ أسماءَ الأمَاكِنِ والقبَائلِ، معتمدًا علَى بعضِ المعاجِمِ،.كمعْجَمِ البلدَانِ، وأثبتّ ذلِكَ في الهامِشِ .

15 – اعتَنَيْتُ بعلامَاتِ الترّقيمِ، وتوزيعِ الفِقَر في البدْءِ والإنتهَاءِ، ووضْعِ عناوِين فرعِيّة تسْهِيلًا للبَحْثِ في الكِتَابِ .

16- وضعتُ فَهارسَ فنيَّة مفَصَّلة احتَوت عَلَى : الآيَات القُرآنية، والآحَاديثِ النَّبويّة الشَّريفَة، والشّعر، وأقوَالِ العَربِ، والأعلاَمِ، والأماكن، والكُتُبِ الوارِدَةِ في الشّرحِ، ومصادِرِ التَّحقيقِ، ومَوضوعَات الكتَابِ .

وقد استعْمَلتُ الأقواسَ والعَلَاماتِ علَى الشّكلِ التّالي :

1 – ﴿ ﴾ للآيّات القرآنيّة، مع تحبِير الآيَةِ باللّونِ الأسودِ .

2 – ( ) للعِبَارَاتِ المقتَبَسَةِ، والأقوالِ المأثُورَةِ، والألْفَاظِ .

3 - (( )) للأحَادِيثِ النّبويّةِ .

4 – **[رقم]** للدّلَالَةِ علَى نهَايَةِ صفْحَةٍ منَ النّسخَةِ الأصْلِيّة (س) .

5 – **[(رقم)]** لِلدّلَالَةِ عَلَى نهايَة صفْحَة منَ النّسْخَةِ الثّانية (م) .

5 - [ ] لكلّ إضَافةٍ، أو زيّادَةٍ سقطَتْ من إحْدَى النّسْخَتَينِ، أو لسَدّ نقصٍ يقتَضِيهِ السيّاقُ، أو لزيّادَةِ عناوينَ فرعيّة .

الفصل الثّاني : التّحقيق .

1 – النّص المحقّق .

2 – الفهارس الفنّية .

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاء

لَمّا فَرَغَ مِنَ الأفْعَالِ وَ أَقْسَامِهَا شَرَعَ فِي الأَسْمَاءِ وَأَقْسَامِهَا الثّلَاثَةِ : المَرْفُوعَات و المَنْصُوبَات والمخْفُوضَات، وَقَدّمَ المرْفوعَاتِ لِأَنهَا عُمَدٌ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا عُمْدَةً [1] : (أَنّهُ لَا يُمْكِنُ خُلُوّ كَلَامٍ مِنْ مَرْفُوعٍ)[2]، وَأَتَى بَعْدَهَا بِالمنْصُوبَاتِ لِأَنّ المجْرُورَاتِ مَنْصُوبَةُ المحَلِّ، فَهِيّ دُونَ المنْصُوبَاتِ لَفْظًا .

وَإِضَافَةُ (مَرْفُوعَات) إِلَى (الأَسْمَاء) مِنْ إِضَافَةِ الصّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ. أَيْ : الأَسْمَاءُ المرْفُوعَاتُ، أَوْ الإِضَافَةُ لِلْبَيَانِ، وتَقْدِيرُهَا : المرْفُوعَات[3] الّتِي هِيَّ الأَسْمَاء، أَوْ الإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى : (مِن)، أَيْ : مِنَ الأَسْمَاءِ .

وَعَلَى كُلٍّ فَقَدْ اِحْتَرَزَ عَنْ مَرْفُوعَاتِ الأَفْعَالِ،[فَإِنّهَا][4] قَدْ تَقَدَّمَتْ فِي قَوْلِهِ : (وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا الخ) [5] .

وجَمَعَ (مَرْفُوعَات) هُنَا، وَ(مَنْصُوبَات) وَ(مَخْفُوضَات) فِيمَا يَأْتِي بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ[6]، مَعَ أَنَّ مُفْرَدَهَا مُذَكَّرٌ، وَهُوّ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَخْفُوضٌ عَلَى الحَقِّ، لِأَنّ هَذهِ الثّلَاثَةَ صِفَةُ مَا لَا يَعْقِل، وَهُوّ لَفْظُ وَصِفَةُ مَالَا يَعْقِلْ يَجُوزُ فِيهَا ذَلِكَ بِقِيّاسٍ[7] قال تــعالى: ﴿ **الحَــجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَات** ﴾[8]

---

(1) في (م) عمدا .

(2) العمدة : (عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام، إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وجُعِلَ إعرابُهُ الرفعُ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،بيروت، دط، 1992م، ج2،ص03.

(3) في (س) مرفوعات.

(4) ساقط من (س) .

(5) في (س) مرفوعات، إشارة إلى قول ابن آجروم : (والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد التي يجمعها قولك : (أنيت)، وهو مرفوع أبدًا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم). متن الآجُرُومية : 10 .

(6) وهو جمع المؤنث السالم .

(7) الأصل في كلام العرب أن يُجمع ما يعقل من الصفات والأسماء بالواو والنون في حالة الرفع، وبالياء والنون في حالــتي النصب الجر، فنقول مثلا : جاء الطلاب المجتهدون، أما جمع ما لا يعقل فالأصل فيه أن يُجمع بالألف والتاء كجمع المؤنث السالم، تقول : في السماء نجوم سابحات، وهلم جرا .

– وهذا الوجه واحد من الأوجه التي يقاس عليها جمع المؤنث، ينظر : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011م، ص : 79– 80 .

(8) ﴿ الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ سورة البقرة، الآية : 197 .

جَمْعُ (مَعْلُومٍ) صِفَةٌ لِمُذَكّرٍ غَيْر عَاقِلٍ[1]، وَهُوَّ (أشهُرٌ) : جَمْعُ شَهْرٍ، قَالَهُ **ابن هشام**[2] .

(**الفَاعِلُ**)، قَدَّمَهُ بِنَاءً عَلَى أَنّهُ أَصْلُ المرْفُوعَاتِ[3]، وقِيلَ : المبْتَدَأُ هُوّ الأَصْلُ [4]، وَوَجْهُ الأَوّلِ بِأَنَّ عَامِلَهُ لَفْظِي، وعَامِلُ [41] المبْتَدَأ مَعْنَوِي، وَمَا كَانَ عَامِلُهُ لَفْظِيا أَقْوَى، وَوَجْهُ الثَّانِي بِأَنّ إبْتِدَائِيّتَهُ [5] ثابِتَةٌ تَقدّمَ أَوْ تَأَخّرَ، وَالفَاعِلُ إنْ تَقَدَّمَ بَطلَ كَونُهُ فَاعِلاً اِصْطِلَاحًا .

وَلَمّا رَأَى بَعْضُهُم أَنَ حُجّةَ كُلٍّ مِنَ القَوْلَيْنِ قَوِيّةٌ قَالَ : كُلٌّ مِنْهُمَا أَصْلٌ [6]، وَإِلَى الأَقْوَالِ الثّلَاثَةِ أَشَارَ **السّيوطِي**[7] فِي **الفَرِيدَةِ** [8]بِقَوْلِهِ :

وَاخْتــلَفُوا فِيْمَا لَهُ التأَصــلُ ... فِي الرفْعِ هَــــــلْ مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلُ

وَوَجْهُ كُــــــلٍ لِاتّجَاهٍ يَجْلُو ... مِــن ثَمَّ قَالَّ البَعْــضُ كُلٌّ أَصْلُ[9]

وَأَتَى بَعْدَهُ بِنَائِبِهِ لِأَنّهُ عِوضٌ مِنْهُ [10]، ثُمّ بِالمبْتَدَإِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنًى، ثُمَّ بِالخَبَرِ لِاحْتِيَاجِ المبْتَدَإِ إِلَيْهِ غالِبًا، ثُمَّ اسْم (كَانَ) لِأَنهُ مُبْتَدَأٌ فِي الأَصْلِ، ثُم خَبَر (إِنّ) لِأَنّ أَصْلَهُ خَبَرُ المبْتَدَإِ، وَأَخّرَ التَّوَابِعَ لِأَنّهَا لَا تَكُونُ إِلّا بَعْدَ المتْبُوعِ .

---

(1) الجامع الصغير في النحو، ابن هشام، تحقيق : أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م، ص : 14 .

(2) ابن هشام الأنصاري : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، المعروف بابن هشام، ولد العام : 708هـ، أتقن العربية وفاق الأقران بل الشيوخ، من مصنفاته : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، والتوضيح على الألفية، و شرح القطر، و شذور الذهب وشرحه وغيرهما، توفي العام: 761 هـ . ينظر : الأعلام : 147/4، وبغية الوعاة : 68/2–69 ،الدرر الكامنة : 308/2 .

(3) ويعزى هذا الرأي إلى الخليل، ينظر : الكتاب: 278/1، وابن يعيش في شرح المفصل : 74/1، والزمخشري في الأنموذج في النحو : 16 .

(4) قال بهذا الرأي سيبويه ، ينظر : الكتاب: 27/1 ، و همع الهوامع : 04/2 .

(5) في (م) ابتدائية المبتدأ ثابتة .

(6) قال بذلك الأخفش، وابن السراج، ينظر : همع الهوامع : 04/2، وشرح الرضي على الكافيّة : 62، وابن السراج في الأصول : 19/1 .

(7) السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي نسبة إلى مدينة أسيوط في صعيد مصر، والتي ولد بها العام : 849هـ، عالم موسوعي في الحديث والتفسير واللغة والتاريخ والأدب والفقه وغيرها من العلوم، رحل إلى الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب، ثم عاد إلى مصر فاستقر بها، من أشهر مصنّفاته : الجامع الكبير، الجامع الصغير، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الفريدة، همع الهوامع. توفي العام : 911هـ. شذرات الذهب : 51/8، الضوء اللّامع : 65/4 .

(8) وهي ألفية نحوية لجلال الدين السيوطي يقول فيها : (هذه الألفية لخصت فيها ما في ألفية ابن مالك في ستمائة بيت، وزدتها أربعمائة فيها من القواعد والزوائد ما لا يستغني طالب العلم عنه). الفريدة، الجلال السيوطي، مطبعة الترقي، مصر، 1332هـ، ص : 01 .

(9) الفريدة : 13 – 14 .

(10) وقد ذهب بعض النحويين إلى إلحاقه بباب الفاعل، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت، ج1، ص : 74 .

(**وَهُوّ**) [1]، أَيْ : التَّابِع، لَا يُفِيدُ كَوْنَهُ تَابِعَ المرْفُوعِ .

(**أَرْبعَةُ أَشْيَاءٍ**)، يَجْعَلُ عَطْفَ البَيَانِ دَاخِلًا فِي البَدَلِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ **الرَضِيّ** [2] : إنّ عَطْفَ البَيَانِ، وَبَدَل الكُلِّ مِنَ الكُلّ مُتَرَادِفَانِ دَائِمًا [3]، وَمَذْهَبُ **الجُمْهُورِ** : أَنّهُمَا مُتَرَادِفَانِ إلّا فِي مَوْضِعَيْنِ، وَهَذَا الأَخِيرُ هُوّ المشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الأَلْفِيّةِ :

وَصَالِحًا لِبَدَلِيّـــةٍ يُــــــرَى فِـي غَيْرِ نَحْوِ: يَا غُلَامُ يَعْمُرَا
وَنَحْوِ بِشْـــــرٍ تَابِعِ البَكْرِي وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَـــــرْضِيِّ [4]

ودَلِيلُ حَصْرِ التَّوَابِعِ فِيمَا ذَكَرَ : أَنّ التَّابِعَ لَا يَخْلُو إمّا أَنْ يَكُونَ بِحُرُوفٍ مَخْصُوصَةٍ أَمْ لَا، الأَوَّلُ عَطْفُ النّسَقِ، وَالثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِأَلْفَاظٍ مَخْصُوصَةٍ أَمْ لَا، الأَوَّلُ : التّوْكِيدُ، وَالثّانِي : إمّا أَنْ يَكُونَ مَقْصُوداً بِالحُكْمِ أَمْ لَا، الأَوَّلُ : البَدَلُ، وَالثَّانِي : إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا أَمْ لَا، الأَوَّلُ : النّعْتُ، وَالثّانِي : عَطْفُ البَيَانِ .

قول ز : (**عَلَى هَذاَ التّرْتِيبِ**)، بِأَنْ قَدّمَ **المُصَ** الفَاعِلَ، ثُمّ المفْعُول الّذِي لَمْ يُسَمّ فَاعِلُهُ، وَهَكَذَا .

ثُمّ إنّ **المُصَ** رَتّبَ التّوَابِعَ عَلَى حَسْبِ ما ظَهرَ لَهُ، وَإِلّا فَإِن اجْتَمَعَتْ التّوَابِعُ فِي تَرْكِيبٍ، فَيجِبُ [5] تَقْدِيمُ النّعْتِ[(48)]، ثُمَّ عَطْف البَيَانِ، ثُمّ التّوْكِيد، ثُمَّ البَدَل، ثُمّ عَطْف النّسَقِ، والمِثَالُ الجَامِعُ لَهَا عَلَى تَرْتِيبِهَا : جَاءَ الرّجُلُ العَاقِلُ أَبُو بَكْرٍ نَفْسُهُ أَخُوكَ وعَمرُو، وَلَمْ يُرَتّبْهَا أَيْضًا فِي الأَلْفِيَّةِ، لَا فِي الأَبْوَابِ، وَلَا فِي قَوْلِهِ :

---

(1) إشارة إلى قول ابن آجروم في باب مرفوعات الأسماء : (المرفوعات سبعة وهي : الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتّابع للمرفوع، وَهُو أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ : النّعتُ، والعطف، والتّوكيد، والبدلُ) متن الآجرومية : 11 .

(2) الرضي : هوّ رضيّ الدّين محمد بن الحسن الإستراباذي، عالم بالعربية وله مع النّحاة مذاهب ينفرد بها عنهم، من مصنّفاته : شرح الكافيّة لابن الحاجب، وشرح شافيّة ابن الحاجب، توفي العام : 686 هـ . بغية الوعاة : 567/1–568، وهديّة العارفين : 134/2، والأعلام : 86/6، ومعجم المؤلفين : 183/9 .

(3) حيث يقول : (وَأَنَا إِلَى الآن لَمْ يَظْهَرْ لِي فرقٌ جَلِيٌ بَيْنَ بَدَل الكل مِنَ الكُلِ وبَيْنَ عَطْفِ البَيَانِ، بَلْ لَا أَرَى عَطْفَ البَيَانِ إلَا البَدَلَ). ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، سلسلة نشر الرسائل الجامعية السعودية، ط1، 1993م، ج1، ص: 1073.
– ويذهب فاضل السامرائي في كتابه معاني النحو إلى القول : (والحقُ فيمَا أرى أن هذا ضربٌ من التعسفِ ولا أَرَى عطفَ البيانِ إلا البدلَ ولا داعي لإدعاء الفروق بينهما). معاني النحو، السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2000م، ج3،ص : 214 .

(4) متن الألفية، ابن مالك، ضبطها : عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 2006م، ص : 35.

(5) في (م) فإنه يجب.

.... نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ [1]

وقوله : (**مُقدِّمًا**[2]) [3]، الأَوْلَى أَنّهُ بِكَسْرِ الدّالِ : اِسْمُ فَاعِلٍ حَالٌ مِنَ المصَنَّفِ المعْلُومِ، وَيَكُونُ قوله : (الأَوّلَ) بِالنّصْبِ مَفْعُولهُ، وَهَذَا الكَلَام مُسْتَغْنَى بِمَا قَبْلَهُ، [وَاللهُ أَعْلَمْ] [4] .

---

(1) صَدْرُهُ : يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ، متن الألفية –باب النعت–البيت (506) : 33 .

(2) في النسخة (م) زيادة الخ.

(3) إشارة إلى قول الأزهري عن المرفوعات والتوابع : (وسيأتي تفصيلها في أبوابها متفرّقة على إثر هذا التّرتيب بعينه مقدِّمًا الأوَّل فالأوّل). حاشية أبي النجا: 52 .

(4) ساقط من (م) .

بابُ الفَـاعِل

قول ز : (**رَسَمَهُ بِبَعْضِ الخ**)[1]، الرّسْمُ : هُوَّ التّعْرِيفُ بِالأَمْرِ الخَارِجِ عَنِ الماهِيّةِ[2]،وَلَا شَكَّ أَنَّ كَوْنَهُ مَرْفُوعًا خَارِجٌ عَنِ الماهِيّةِ، لَا يُقَالُ: الرّفْعُ لَيْسَ خَاصَةً لِلْفَاعِلِ،لِأَنّهُ يَشْمُلُ جَمِيعَ المرْفُوعَات ، وَكَذَلِكَ تَقْدِيمُ الفِعْلِ عَلَيْهِ، لِأَنّهُ يَشْملُ اِسْمَ (كَانَ)، لأَنَّا نَقُولُ الخَاصَّةُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ :

- مَا يَخْتَصّ بِالشَّيْءِ وَلَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ ، كَ(الضَّاحِكِ) لِلإِنسَانِ .
- وَمَا يَخْتَصُّ بِالشّيْءِ لِخُرُوجِ بَعْضِ الأَشْيَاءِ دُونَ بَعْضٍ، كَ(الماشِي) لِلْإِنْسَانِ. فَالمشْيُ لَا يَخْتَصُ بِهِ لَكِنَّهُ يُخْرِجُ مَا لَا يَمْشِي[3]، وَهَذَا الثّانِي هُوَّ المرَادُ هُنَا، فَتَكُونُ الخَاصَّةُ الّتِي هِيَّ الرَفْعُ وَالتَّقْدِيمُ إِضَافِيّةً لِخُرُوجِ شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ .

وَالتّعْرِيفُ بِالخَاصَّةِ الإِضَافِيَّةِ صَوَّبَهُ **السّيد**[4]، وَ بِهِ يَسْقُط اِعْتِرَاضُ مَنْ اِعْتَرَضَ عَلَى (**ز**) فِي قَوْلِهِ : (خَوَاصِّهِ)، وَلَوْ أَرَادَ **المُصَ** حَدّهُ بِالذَاتِيّاتِ لَقَالَ : اِسْمٌ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ أَسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ، عَلَى طَرِيقَةِ فِعْلٍ أَوْ فَاعِلٍ .

(**هُوَّ الاِسْمُ**)، أَطْلَقَ فِيهِ، فَيَشْمُلُ الاِسْمَ الصّرِيحَ نحو : قَامَ زَيْدٌ، وَالمؤَوَّلَ [5] نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **أَلَـمْ يَانِ لِلّـذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ** ﴾[6]، ﴿ **أَوَلَمْ يَكْـفِهِمْ أَنَّا أَنْـزَلْنَـا** ﴾[7]،

---

(1) إشارة إلى تعريف ابن آجروم للفاعل بالقول : (الفاعل : هوّ الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، وهوّ على قسمين : ظاهرٌ ومضمر). متن الآجرّومية : 11 .

(2) وأمّا أنّه (رسم)، فلأنّ رسم الدّار بمعنى : أثرها، ولمّا كان تعريفًا بالخارج اللّازم – الذي هو أثر من آثار الشيء فيكون تعريفًا بالأثر، ينظر: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرّسالة الشمسية : 214، فالتعريف بالرسم : هو التعريف بالخاصة التي لا تميز النوع عن الأنواع الأخرى تمييزا حقيقيا، وإنما تميزه تمييزًا عرضيًا .

(3) ينظر: حاشية السّيد الشريف على تحرير القواعد المنطقية على متن الشمسية في المنطق، القزويني، منشورات بيدار، قم، ط2، 1384هـ، ج 1، ص :339–340، ونشر الطّوالع، أبي بكر المرعشي، تحقيق : محمد يوسف إدريس : دار النور المبين للدراسات والنشر: 51 .

(4) السّيد : هو أبو الحسن علي بن محمّد بن علي الجرجاني، ولد عام : 740هـ بجرجان، ويعرف بالّسيّد الشّريف، كان فهّامة عصره وعلّامة دهره، وكان بينه وبين سعد الدّين التفتازاني محاورات، له تصانيف في شتى العلوم منها : شرح المواقف للعضد، وحاشية المطوّل والمختصر، وحاشية الكشاف، والتعريفات، وحاشية على شرح الشمسية، توفي العام : 816هـ في شيراز . الأعلام : 159/5، معجم المؤلفين : 216/7 .

(5) ويكون من جملة مسبوقة بـ (أَنَ، أَنْ، مَا) المصدريات. ينظر : شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، قدم له ووضع حواشيه : فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص : 93 .

(6) سورة الحديد، الآية : 16 .

(7) ﴿ أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون ﴾ سورة العنكبوت، الآية :51 .

فَيُؤَوّلُ(أَنْ تَخْشَعَ) بـ (خُشُوعُ)، وَ(أَنَّا أَنْزَلْنَا) [1] بـ(إِنْزَالُنَا) .

(**المَرْفُوعُ**)،[أَيْ] [2] : لَفْظًا، أو تقديرًا، أو محَلًا، مِثالُ الأَوّلِ : قَامَ زَيْدٌ، وَمِثَالُ الثّانِي : قَامَ الفَتَى، وَالقَاضِي، وَغُلَامِي، وَمِنَ المقَدّرِ : الفَاعِلُ المجْرُورُ في اللّفْظِ بـ (مِنْ) الزَّائِدَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ** ﴾ [3]، و بـ (البَاءِ) الزّائِدَةِ نَحْو : ﴿ **وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا** ﴾ [4]، فـَ (بَشِيرٍ)، وَ لَفْظُ (اللهِ) كِلَاهُمَا مجْرُورٌ لَفْظًا، وفِي التَّقدِيرِ هُمَا فَاعِلَانِ مَرْفُوعَانِ بِضَمَّةٍ مُقَدّرَةٍ فِي آخرِهِمَا المانِعُ [مِنْ ظُهُورِهَا][5] اشْتِغَالُ المحَلِّ بِحَرَكَةِ الحَرْفِ[6] الزّائِدِ، وَهُوّ (مِنْ) فِي الأُولَى، و(البَاءُ) فِي الثّانِيّةِ، وَمِثَالُ المحَلِّي : وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ الفَاعِلُ مَبْنِيًّا، كَمَا إِذَا كَانَ اسْمَ إِشَارَةٍ أَوْ مَوْصُولًا نحو : [جَاءَ][7] هَذَا، وَجَاءَ الّذِي جَارِيَّتُهُ ذَاهِبَةٌ، وَرُفِعَ الفَاعِلُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المفْعُولِ، وخُصّ الفَاعِلُ بِالرّفْعِ لِأَنّ الرّفْعَ أَوّل لِأَنّهُ عُمْدَةٌ، والفَاعِلُ أَوّل لِأَنّ رُتْبَتَهُ سَابِقَةٌ عَلَى رُتْبَةِ المفْعُولِ [8]، فَأُعْطِيَّ الأَوّلُ لِلْأَوّلِ .

وَقَدْ يُنْصَبُ الفاعِلُ وَيُرْفَعُ المفْعُولُ لَفْظاً كَقَولِكَ : خَرَقَ الثّوْبُ المِسْمَارَ، وَكَسَرَ الزّجَاجُ الحَجَرَ، مِنْ بَابِ القَلْبِ .

وَأَبْهَمَ **المُص** رَافِعَهُ لِيَكُونَ كَلَامُهُ جَارِيًّا عَلَى الأَقْوَالِ فِي رَافِعِهِ، فقال **هِشَام** : الإِسْنَادُ [9]، وَقَالَ **خَلَف** [10] : كَوْنُهُ فَاعِلاً فِي المعْنَى [11] .

---

(1) في (م) وأنزلنا .

(2) ساقط من (س) .

(3) ﴿ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ سورة المائدة، الآية : 19 .

(4) ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ سورة الفتح، الآية : 28 .

(5) ساقط من (س) .

(6) في (س) بحركة حرف الزّائد .

(7) ساقط من (س) .

(8) على أنه يجوز تقديم المفعول به على الفاعل إذا أمن اللبس، وإلا وجب الإبقاء على الأصل. ينظر: معاني النحو : 54 .

(9) وهو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، توفي : 209هـ . ينظر: الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1997م، ج1، ص : 520 .

(10) خلف : هو خلف بن حيان الأحمر، مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، يكنى أبا محرز، راوية عالم بالأدب والشعر، من أهل البصرة توفي حوالي العام : 180هـ . طبقات النحويين واللغويين : 161 ، الأعلام : 310/2 .

(11) فالعامل فيه معنى الفاعلية، ينظر : الأشباه والنظائر : 520/1، وارتشاف الضرب : 180/2، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق : محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، السعودي، ج1، ص : 386 .

وَالصّوَابُ أَنَّ رَافِعَهُ : الفِعْلُ ومَا أَشْبَهَهُ [1]. مِنْ اِسْمِ الفِعْلِ، وَاسْمِ الفَاعِلِ، وَأَمْثِلَةِ المبَالَغَةِ، وَالصّفَة المشَبَّهَةِ، وَاسْم التّفْضِيلِ، والمصْدَر واسْمِهِ، والظّرْفِ، وَالجَارِّ وَالمجْرُور المعْتَمدين [2] .

فَقَولُ ز: (**بِفِعْلِهِ**) [3]، الأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ أَوْ مَا أَشبَهَهُ، والعُذْرُ لَهُ أَنّهُ خَصّ الفِعْلَ لِكَوْنِهِ الأَصْلَ، وَلِاقْتِصَارِ **المُصَ** عَلَيْهِ فِي قَولِهِ : (المذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ)، كَوْنُ [4] الفِعْلِ مَذْكُورًا إِمّا حَقِيقَةً كـ : قَامَ زَيْدٌ، أَوْ حُكْمًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجَارَكَ** ﴾ [5]، فـ(أَحَدٌ) فَاعِل بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسرُهُ (اِسْتَجَارَكَ)، فَالفِعْلُ لَيْسَ مَذْكُورًا لِأَنّهُ عِوَضٌ مِنْهُ (اِسْتَجَارَكَ)، وَالمعَوّضُ مِنْهُ غَيْرُهُ كَالمذْكُورِ، ويَخْرُجُ بِـ(الاسْمِ) : الفِعْلُ والحَرْفُ، وبِـ(المرْفُوع) : المنْصُوبُ وَالمجْرُورُ، وَ بِـ(المذْكُورِ قَبْلَهُ فعلُهُ) : غَالِبُ المرْفُوعَاتِ .

فَإِنْ **قُلْتَ** : هَذَا الرّسْمُ غَيْرُ مَانِعٍ، لِأَنّهُ يَشْملُ اِسْمَ (كانَ)، وَتَابِع المرْفُوعِ بِالفِعْلِ نحو : قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ .

قُلْتُ : هَذَا الحَدُّ إِنَّمَا هُوّ لِلتّقْرِيبِ عَلَى المبْتَدِئ [6]، كَمَا قَال (ز) والشّيخُ المعَلّم هُوّ الّذِي يُبَيّنُ لَهُ .

قَوْلُ ز: (**الصادِرُ مِنْهُ[الخ]**)، الصّادِرُ [7] مِنْهُ إِمّا حَقيقَةً أو حُكْمًا، لِأَنّ الفَاعِلَ أَقْسَامٌ ثَلَاثَةٌ:

- فَاعِلٌ مَعْنًى واصْطِلَاحًا كـ : قامَ زيدٌ .
- وَفَاعِلٌ [42] فِي الاصْطِلَاحِ فَقَطْ نحو : مَاتَ زيدٌ، ومَا قَامَ زيدٌ .

---

(1) وهو ما ذهب إليه السيوطي : (ورد ذلك بأن العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه). الأشباه والنظائر : 520/1، وقد أُستدرك على هامش (س) هذه الأبيات :

[وَنَظَمَ بَعْضُهُمْ رَافِعَ الفَاعِلِ بِقَوْلِهِ :

يُرْفَعُ فَاعِلٌ بِفِعْلٍ وَاسْـمِهِ ... وَبِاسْـمِ فَاعِلٍ وَمَا فِي حُكْمِهِ

وَمَصْـدَرٍ وَاسْمِهِ وَالتَّفْضِيلِ ... وَظَـرْف اعْتُمِـد وَالتَعْدِيلِ

ونَحْو : مَكِيّ ونحو سَهْل ... وَاسْمٌ أَحــلَهُ مَحَلَ الفِعْلِ]

(2) وذهب بعض الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل، ينظر : الأشباه والنظائر : 520/1 .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (نحو : قام زيد، فزيد فاعل، وهو اِسْمٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ الصادر منه، وهو قام، وقام مذكور قبل زيد).حاشية أبي النجا : 53 .

(4) في (م) ثم كونه .

(5) ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ سورة التوبة، الآية : 06 .

(6) يقصد بها : التسهيل على المبتدأ في علم النحو .

(7) في (م) صدوره منه .

- وفَاعِلٌ فِي المعْنَى دُونَ اللّفْظِ نحو : ﴿ **مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ** ﴾ [1]، لِأَنّ (بَشِيرٍ) فَاعِلٌ مَعْنىً، وَفِي اللّفْظِ مَجْرُورٌ بـ (مِنْ) الزّائِدَةِ، قَالَهُ غَيْرُ وَاحِد [2] .

وَقَوْلُهُ : (**فَعُلِمَ مِنهُ**) [3]، أَيْ : مِنْ تَعْرِيفِ الفَاعِلِ المشَارِ إِلَى تَعْرِيفِهِ بِجِنْسِ المِثَالِ فِي الأَلْفِيّةِ بقَوْلِهِ :

الفَاعِلُ الّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى [4]

واحْتَرَزَ (ز) بقولِهِ : (مَعَ الفِعلِ) منْ كَوْنِهِ مَعَ غَيْرِ الفِعْلِ كَالمصْدَرِ، فقدْ يَكُونُ مَجْرُورًا كَقَولِهِ تعالى: ﴿ **وَلَولَا دِفَاعُ اللهِ النّاسَ** ﴾ [5]، فَ(دِفَاعُ) مَصْدرٌ مُضَافٌ إِلَى الفَاعِلِ وَهُوّ (اللهُ) .

وقوله : (**وَلَا يَكونُ إلا مُؤَخَّرًا**) [6]، إِلَى هَذَا أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بقَوْلِهِ :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ........ .... [7]

(**ظَاهِرٌ**) [8]، يَصِحّ جَرّهُ بَدَلاً مِمَّا قَبْلَهُ، وَيَصِحُّ رَفْعُهُ عَلَى أَنّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَإٍ [(49)] مَحْذوفٍ تَقْدِيرُه : أَحَدُهُمَا ظَاهِرٌ، والظّاهِرُ : هُوَّ الّذِي لَمْ يَدُلّ عَلَى تَكَلّمٍ وَلَا خِطَابٍ وَلَا غَيْبَةٍ .

(**ومُضْمَرٌ**) : وَهُوّ الّذِي دَلَّ عَلَى تَكَلّمٍ أَوْ خِطَابٍ أَوْ غَيْبَةٍ .

(**فَالظَّاهِرُ**)، **قَوْلُ** ز : (**يَرْفَعْهُ المَاضِي الخ**)، لَيْسَ المرَادُ أن كُلَّ مَاضٍ يَرْفَعُ الظّاهِرَ، بَلْ (أَفْعل) فِي التّعَجُّبِ [9]، و(خَلا وعَدَا وحَاشَا) فِي الاسْتِثْنَاءِ لاَ تَرْفَعُ إلّا الضَّمِيرَ المسْتتِرَ [10]، وليسَ المرَادُ أنّ كُل مُضَارِعٍ يَرفعُ الظّاهِرَ، بلْ لاَ يَكُونُ فِي قَولِكَ : قَام القومُ لَا يَكُونُ زَيْدًا، لَا يَرْفعُ إلّا الضَّمِيرَ المسْتَتِرَ .

---

(1) سورة المائدة، الآية : **19** .

(2) ينظر : شرح السنهوري على الآجرومية :**48/1**، والتصريح على التوضيح : **411/1** .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (فعلم منه أنّ الفاعل لا يكون إلّا اسما، ولا يكون مع الفعل إلّا مرفوعا، ولا يكون إلّا مؤخرا عن الفعل). حاشية أبي النجا : **53** .

(4) متن الألفية –باب الفاعل–البيت (**225**) : **15** .

(5) سورة البقرة، الآية : **251**. ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ ﴾ والحج : **40** .

(6) في النسخة (م) الخ .

(7) تَمَامهُ : فَإِنْ ظَهَرَ فَهْوَ، وَإِلَا فَضَمِيرٌ اسْتَتِرْ، متن الألفية –باب الفاعل–البيت (**226**) : **15** .

(8) إشارة إلى قول ابن آجروم : (وَهُوَ – أيْ الفَاعِلُ – عَلَى قِسْمَيْنِ : ظاهر ومضمر). متن الآجرومية : **11** .

(9) مثل قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَ أَبْصِرْ ﴾. سورة مريم، الآية : **38** .

(10) نحو : يمُوتُ النَاسُ خَلَا العُظَمَاءَ .

وقَولُه : (**وَلَا يَرْفَعْهُ الأمرُ**)[1]، أَيْ : اسْتِقْلَالًا، وَأَمّا تَبَعًا فَيَرْفَعُهُ نَحو قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ** ﴾[2]، فَـ (زَوْجُكَ) اِسْمٌ ظَاهِرٌ مَعْطوفٌ عَلَى الضّمِيرِ المسْتَتِرِ فِي (أُسْكُنْ)، وَالعَامِلُ فِي المعْطُوفِ – وَهوّ(زَوجُكَ) – هُوّ العَامِلُ فِي المعْطُوفِ عَلَيهِ المسْتَتِرِ، وَ(أَنْتَ) تَوْكِيدٌ لَهُ .

(**قَامَ الزّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيدَانِ الخ**) [3]، جَرّدَ الفِعْلَ مِنْ عَلَامَةِ التّثنِيَةِ والجَمْعِ عَلَى اللّغَةِ الفُصْحَى المشَارِ إِليهَا بقولِ الأَلْفِيَّةِ :

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنِدَا ⁂ لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كفَازَ الشُّهَدَا [4]

وَهُنَاكَ لُغَةٌ أَخَرى تُلْحِقُ الفِعْلَ المسْنَدَ لِلْمُثَنى (الأَلِفَ) عَلَامَةً عَلَى التَّثْنِيةِ، وَالمسْنَدَ لِلْجَمْعِ عَلَامَةَ الجَمْعِ، وَهُوَّ [5] الوَاوُ وَالنُونُ [6]، وهَذِهِ اللّغَةُ يُسَمِّيهَا النّحَاةُ (**لُغَةَ أَكَلُونِي البَرَاغِيث**) [7]، أَوْ[8] : لُغَةُ قَوْمٍ منَ العَرَبِ يَقُولُونَ ذَلِكَ [9]، وَإِلَيْهَا الإشَارَةُ بقولِ الأَلْفِيّةِ :

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَ سَعِدُوا ⁂ وَالفِعْلُ لِلظاهِرِ– بَعْدُ – مُسْنَدُ [10]

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (فالفاعل على قسمين، ظاهر ومضمر، فالظاهر يرفعه الماضي والمضارع إذا أسند إلى غائب، ولا يرفعه الأمر). حاشية أبي النجا : 53 .

(2) ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾سورة الأعراف، الآية : 19 .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (ثم الظاهر على عشرة أقسام، الأول المفرد المذكر نحو قولك قام زيد، ويقوم زيد، والثاني المثنى المذكر نحو قولك : قام الزيدان، ويقوم الزيدان، الثالث جمع المذكر السالم، نحو قولك : قام الزيدون، ويقوم الزيدون، والرابع جمع المذكر المكسر نحو قولك : قام الرجال، ويقوم الرجال،...الخ) حاشية أبي النجا : 53 .

(4) متن الألفية –باب الفاعل–البيت (227) : 15 .

(5) الصّواب : وَهِيَّ .

(6) كما قولهم : ضَرَبُوني قَوْمُكَ، وَ ضَرَبْنَني نِسْوَتُكَ، وَ ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ، والصحيح عند سيبوية أنّ الألف والواو والنون أحرف دلّو بها على التّثنية، حيث نص على ذلك بالقول : (واعلم أنّ من العرب من يقول : ضَرَبُوني قَوْمُكَ، فشبّهوا هذه بالتّاء التي يظهرونها في : قَالَت فُلَانةُ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنّث علامةً). الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1983م، ج2، ص : 40 .

(7) أول من أطلقها هو سيبويه في الكتاب : 19/1، واختار ابن مالك لهذه اللغة اسمًا آخر وهو: (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) ، وهي تسميّة مأخوذة من حديثٍ للرسول في الموطأ (132)، وصحيح البخاري : 45/1 – 46، و ينظر : همع الهوامع : 160/1، ومن هذه اللغة قوله تعالى : ﴿ لا يَمْلِكُونَ الشّفاعَةَ إلاّ مَنِ اتّخَذَ عند الرّحْمَنِ عهدًا ﴾. سورة مريم، الآية : 87 .

– وقد اختلف في إعراب علامة التثنية والجمع فقيل : هي الفاعل والاسم الظاهر بعدها بدلٌ، وقيل : هي علامات للتثنية والجمع لا محل لها من الإعراب، والاسم بعدها فاعل .

(8) في (س) أَيْ .

(9) حكى البصريون على أنّها لغةُ طيء، وبعضهم عن أُزد – أسد شَنُوءة – بفتح الشّين وضمّ النّون و فتح الهمزة). ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تعليق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج2، ص : 98 .

(10) متن الألفية –باب الفاعل–البيت (228) : 15 .

قَوْلُ ز : (**نَحْو: قَامَتْ هِنْدٌ الخ**) [1]، بِلَحَاقِ تَاءِ التّأنِيثِ : دَالّةٌ عَلَى تَأنِيثِ فَاعِلِهِ، وإليهَا الإشَارَةُ بِقَوْلِ الأَلْفِيَّةِ :

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إذَا كَانَ لِأُنْثَى.............. [2]

وتَلزمُ هذهِ التّاءُ فِي مَوْضِعَيْنِ :

– **أَحَدُهُمَا** : إذَا كَانَ الفَاعِلُ حَقِيقِيَّ التّأْنِيثِ [3] مُفردًا كَانَ نَحو : قَامتْ هِندٌ، أَوْ مُثَنّى نحو : قَامَت الهِندَانِ، عَلَى مَا هُوَّ الحَقُّ فِي المثَنّى .

– **ثَانِيهِمَا** : أَنْ يكُونَ الفَاعِلُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا عَائِداً عَلَى مُؤَنّثٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَونِهِ عَائدًا عَلَى حَقِيقِي التّأْنِيثِ نحو : هِندٌ قَامَتْ، أو مَجَازِيّ التأْنِيثِ نحو : الشّمْسُ طَلَعَتْ، وإلى لُزُومِ التّاءِ فِي الموضِعَينِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَولِهِ :

وَإنّمَا تـــــلْزَمُ فِعْــلَ مُضْـمَرِ مُتَــصِلٍ أَوْ مُفْـــهِمٍ ذَاتَ حِرِ [4]

وَإِنْ كَانَ الفَاعِلُ مَجَازِيَّ التّأنيثِ[5] نحو : طَلَعَتِ الشّمْسُ، أو كَانَ الفَاعلُ جَمْعَ مُؤنّثٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، جازَ فيهِ وَجْهَانِ عَمَلًا بقولِ الأَلْفَيّةِ :

وَالتَّاءُ– مَعَ جَمْعِ سِوَى السالِمِ مِنْ مُذَكَرٍ– كَالتَّاءِ مَعَ إحْدىَ اللَبِنْ [6]

وَأَمّا مَعَ جَمْعِ المذَكّرِ السّالِمِ فَيَتَعَيّنُ التّجْرِيدُ [7] .

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (والخامس المفرد المؤنث نحو قولك : قامت هند، وتقوم هند). حاشية أبي النجا : 54 .

(2) تَمَامُهُ : كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى، متنَ الألفية –باب الفاعل–البيت (230) : 15 .

(3) يقصد بحقيقي التأنيث : (هو ما كان له مذكر من جنسه، أو كما يقول النحاة : هو ما كان له فرجٌ، ويكون في الإنسَان والحيوان). معاني النحو : 2/ 59 .

(4) متن الألفية –باب الفاعل–البيت (231) : 15 .

(5) يراد به : (ما لا يلد ولا يتناسل). سواء أكان لفظه مختوما بعلامة تأنيث ظاهرة ك : ورقة وسفينة، أو مقدرة مثل : دار و شمس، ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازي إلا من طريق السماع الوارد عن العرب، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازا إلا من هذا الطريق اللغوي. ينظر : معجم مصطلحات النحو : 55 .

(6) متن الألفية –باب الفاعل– البيت (235) : 16 .

(7) أي : وجوب تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، خلافا للكوفيين فقد أجازوا الوجهين .ينظر : الكتاب : 38/2 ، وأوضح المسالك : 117/2 .

وقوله : (**والعَاشِرُ الخ**) [1]. يرادُ بِهِ الاسْمُ الّذِي يَكُونُ رَكنًا أسَاسِيًّا فِي الجُمْلَةِ، جَعَلَهَا عَشَرَة تَقْرِيبًا [2]، وإلّا فَأَقْسَامُ الظّاهِرِ لا تَنْحَصِرُ فِي العَشَرَةِ ،.لِأَنّ المرادَ [أَنّهُ][3] إمّا أنْ يُضَافَ أَوْ لَا، وَإِنْ أُضيفَ فتارةً يُضافُ إلى ضَميرِ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطبٍ، أَوْ غَائِبٍ مُفْرَدٍ، أَوْ مُثَنّى أَوْ مَجْمُوعٍ، وَإِلَى ظَاهِرٍ كَذَلِكَ قَالَهُ **الفِيشِي** [4] .

(**والمُضْمَرُ**)، **قول ز** : (**اخْتِصَارًا**) [5]، بَيَانُهُ : أَنّ أَكْثَرَ مَا وُضعَ عَلَيْهِ الضّمِيرُ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ، وَأَقلّهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وأقلُ مَا وضعَ عَلَيهِ الظّاهِرُ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ، وَأَكثَرُهُ سَبْعَةٌ [6] .

وقوله : (**اثْنَا عَشَرَ قِسمًا**)، بِجَعْلِ المثَنى قِسْمًا وَاحدًا، لَا فَرْقَ بينَ كَوْنِهِ لِمُذَكّرٍ أَوْ لِمُؤنّثٍ .

وقوله : (**وَمَجْمُوعُهَا**)، أَيْ : الأَقْسَام، وَفِي بَعْضِ النّسَخِ (وَمَجْمُوعُهُمَا)، بِضَمِيرِ التّثْنِيَةِ العَائِدِ عَلَى الحَاصِلينِ مِنْ ضَرْبِ قِسْمَي المتّصِلِ وَالمنْفَصِلِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ (أَقْسَامُ الضّمِيرِ) .

(**فَالمُتّصِلُ**)، **قول ز** : (**هُوَ الّذِي لَا يُبْتَدَأُ بِهِ الخ**)، أَيْ : لَا يَصِحّ جَعْلُهُ مُبْتَدَأً، فَيَخْرُجُ بِهِ ضَمِيرُ الرّفْعِ المنْفَصِلِ، وَتَبْقَى ضَمَائِرُ النّصْبِ المنْفَصِلَةِ نحو: (إِيّايَ)، لِأَنّهَا لَا يُبْتَدَأُ بِهَا أَيْضًا، فَأَخْرَجَهَا بقوله : (وَلَا يَلِي"إِلّا" الخ)، فَلَا يُغْنِي الأَوّلُ عَنِ الثّانِي، نَعَمْ الثّانِي يُغْنِي عَنِ الأَوّلِ وَلَا يَضُرّ، وَلَيْسَ المرَادُ بِالِابْتِدَاءِ : وُقُوعُهُ فِي أَوّلِ الكَلَامِ لَا يسْتَغْنِي بِالأَوّلِ عَنِ الثّانِي، وبِهِ يَسْقُط اِعْتِرَاضُ **الفيشي**، وَإِلَى حَقِيقَةِ المتّصِلِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَذُو اتّصَـــالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْـتَدَا وَلَا يَلــِي إِلّا اخْتِيَـــارًا أَبَــدَا [7]

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (.والتاسع المفرد المضاف المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة، نحو قولك : قام، ويقوم أخوك، والعاشر المضاف إلى ياء المتكلم، نحو قولك : قام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه ذلك). حاشية أبي النجا:54.

(2) فأقسام الظاهر عنده : المفرد المذكر، والمثنى المذكر، وجمع المذكر السالم، وجمع المذكر المكسر، والمفرد المؤنث، والمثنى المؤنث، وجمع المؤنث السالم ، وجمع المؤنث المكسر، والمفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة، والمضاف لياء المتكلم، وقد مثل الأزهري لكل ذلك، ينظر : المصدر نفسه : 54 .

(3) زيادة يقتضيها السّيّاق .

(4) الفيشي : يوسف بن حسام الدّين الفيشي المالكي، نسبة إلى مكان ولادته فيشة بمصر، من كبار مشايخ الأزهر الملازمين للتدريس، من مصنفاته : حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام، وحاشية على شرح شذور الذهب، وحاشية على الأزهرية، توفي العام : 1051هـ، على خلاف. هدية العارفين : 566/2، والأعلام : 252/8، ومعجم المؤلفين : 315/13 .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (المضمر ما كني به عن الظاهر اختصارا، وهو قسمان : متّصل ومنفصل، وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال اثنا عشر قسمًا، ومجموعها أربعة وعشرون). حاشية أبي النجا : 54 .

(6) ينقسم الاسم إلى مجرّد من الزّوائد، وأقلّه الثّلاثي كـ : رجل، وغايته الخماسي نحو: سَفَرْجَلْ، وإلى مزيدٍ فيه وأقلّه أربعة كـ : قِتَالٍ، وغايته سبعة كـ : استخراج . ينظر : أوضح المسالك : 360/4، والتصريح على التوضيح : 656/2 .

(7) متن الألفية –باب النكرة والمعرفة–البيت (55) : 04 .

وَاحْتَرَزَ بِ (فِي الِاخْتِيَّارِ) [1] مِنَ الِاضْطِرَارِ [2]، فَقَدْ يَلِي المتَّصِل (إلّا) فِيهِ، كقولِ الشّاعِرِ [3] :

ومَا نُبالِي إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَناَ أَنْ لاَ يُجَـــاوِرَنَا إِلَّاكِ ديَـــــّارُ

وقوله : (**وَيَرْفَعهُ المَاضِي**)، أَيْ : يرْفَعُ محَلّهُ لِأَنّ الضّمَائِرَ مَبْنِيّةٌ كَمَا يَأْتِي [4]، وَلَيْسَ المرَادُ أنهُ لَا يَرْفعهُ إِلَّا مَا ذَكَرَ، بَلْ [(50)] كَذَلِكَ يَرْفَعهُ الصّفَات كـ(ضَارِبٌ)، وَمَثّلَ **المُص** لِلْمَاضِي [5]، وَسَيُمَثِّلُ [(ز)] [6] لِلْمُضَارِعِ وَالأَمْرِ آخِرَ البَابِ [7] .

وقوله : (**وَكَانَ غَيْرَ أَلِفٍ الخ**) [8]، يَشْمُلُ غَيْرَ الأَلِفِ مَا إِذَا كَانَ صَحِيحًا نحو : ضَرَبْنَا، وَمَا إِذَا كَانَ مُعْتَلًا بِغَيرِ أَلِفٍ نحو : غَزَوْناَ وَرَمَيْنَا، وَمَفْهُومُهُ أَنّهُ إِذَا كَانَ أَلِفًا نحو : دَعَانَا زَيْدٌ، وَرَمَانَا عَمْرُو، فَـ(النّونُ) فِي محَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَبَقِيّ عَلَى (**ز**) قَيْدٌ آخَر. وَهُوَ : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ النّونِ مِنْ أَصْلِ الكَلِمَةِ اِحْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ قولهِ تَعَالى : ﴿ **شَغَلَتنا أَمْوَالُنَا** ﴾ [9]، فَالنُّونُ فِي (شَغَلَتْنَا) مَفْعُولَةٌ لِأَنّ مَا قَبْلَهَا – وَهُو تَاءُ التأْنِيثِ – وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا لَكِنّهُ لَيْسَ مِنْ أُصُولِ الكَلِمَةِ .

(**وَضَرَبْتِ**)، **قول ز** : (**بِكَسْرِ التّاءِ الخ**)، إِنَّمَا ضُمّتِ التّاءُ مَعَ المتَكَلمِّ مُنَاسَبَةً لحِرَكَةِ الفاعِلِ المعْرَب [10]، وفُتِحَتْ فِي خِطابِ المفْرَدِ المذَكّرِ، وكُسِرَتْ فِي خِطَابِ المفْرَدَةِ المؤنَّثَةِ فَرْقاً بينَ المتَكَلّمِ والمخَاطبِ، وخَصّوا المذَكّرَ بِالفَتْحِ طَلَباً لِلتّخْفِيفِ، لِأنّ خِطَابَ المذَكَّرِ أَكْثَرُ مِنْ خِطَابِ المؤَنّث [43]، وَلِأَنّ المذَكَّرَ أَشْرَفُ مِنَ المؤَنَّثِ، وَالفَتْح أَشْرَفُ مِنَ الكَسْرِ، فَأُعْطِيَ الأَشْرَفُ لِلأَشْرَفِ .

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به، ولا يلي (إلا) في الاختيار ويرفعه الماضي والمضارع والأمر نحو قولك : ضربت...، وضربْنَا،..وضَرَبتَ،...وضَربتِ،...). حاشية أبي النجا: **54** .

(2) وقد أجاز ابن الأنباري وقوع الضمير بعد إلا مطلقا. ينظر : التصريح على التوضيح : **98/1** .

(3) البيت من بحر البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر : **2/ 129**، وخزانة الأدب : **5/ 278**، والخصائص : **1/ 307**، وشرح ابن الناظم : **34**، وشرح شواهد المغني : **844**، وشرح ابن عقيل : **52**، وشرح المفصل : **101/3**، ومغني اللبيب : **2/ 441**، والمقاصد النحوية **1** :/ **253**، وهمع الهوامع :**1/ 57** .

(4) ينظر : الصفحتان (**99**، **137**) من التحقيق .

(5) مثاله : ضَرَبْتُ .

(6) ساقط من (م) .

(7) مثاله في المضارع : أَضْرِبُ في حالة الاتصال، و : مَا يَضْرِبُ إِلَا أَنَا في حالة الانفصال، ومثاله في الأمر – ولا يكون إلا متصلا – : اِضْرِبْ،اضْرِبَا، اِضْرِبُوا، اِضْرِبِي، اضربنَ .

(8) إشارة إلى تعليق الأزهري عن النّون في (ضَرَبْنَا) : (وهذا حيث سكّن ما قبلها، وكان غير ألفٍ فإنّها فاعلة، وإن انفتح ما قبلهَا فهيّ مفعولة نحو : ضَرَبَنَا زَيْدٌ) حاشية أبي النجا : **55** .

(9) ﴿ سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا ﴾. سورة الفتح، الآية : **11** .

(10) في (م) المفرد، وهوّ الصواب .

(وضَرَبتُمَا)، **قول ز** : (**والأَلِفُ وَالمِيمُ**[1] **الخ**)، فيهِ مُسَامَحَةٌ. لِأَنَّ الّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيةِ إنمَّا هُوَّ الأَلِفُ، وَزِيدَتِ المِيُم فِي المثَنّى لِئَلَا يَلْتَبِسَ بِخِطَابِ المفَرد المذَكّرِ، إذْ حَرَكَةُ التّاءِ فِيهِ – وَهِيّ الفَتحَةُ – قَد تُشبَعُ فَينشَأُ عَنْهَا أَلِفٌ، وَزِيدَتِ الميمُ في خِطَابِ جَمْعِ المذَكّرِ الآتِي، وَلَمْ يُؤتَ بالوَاوِ لئلَّا يَلْتَبِسَ بِ(ضَرَبْتُ) الموضُوعُ لِلمُتكلِّمِ وَحْدَهُ، إذْ حَرَكَةُ التّاءِ فِيهِ – وَهِيّ الضّمَّةُ – قَد تُشبَعُ فَيَنشَأُ عنهَا الوَاو، وزِيدَتِ النّونُ المشدّدَةُ في جَمْعِ المؤنّثِ مُقَابَلَةً لِلْميمِ فِي جَمْعِ المذَكَّرِ، قَالَ جَمِيعَ ذَلِكَ **الرّضِي** [2] .

وقوله : (**حُرُوفٌ دَالّةٌ عَلَى التَّثْنِيةِ وَالجَمْعِ الخ**) [3]، هَذِهِ النّسْخَةُ هِيّ الصّوَابُ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ دَالةٌ عَلَى التّذْكِيرِ والتّأْنِيثِ والتَّثْنِيةِ ... الخ، [بِزِيَادَةِ التّذْكِيرِ وَالتّأْنِيثِ][4]، وَهِيّ غَيْرُ صَوَابٍ لِأَنّهُ لَيْسَ هُنَاكَ حَرْفٌ بَعْدَ التّاءِ فِي خِطَابِ غَيْرِ المثَنّى والجَمْعِ، وَإِنّمَا يُفَرّقُ فِيهِ بَيْنَ خِطَابِ المفْرَدِ المذَكّرِ وَ المؤَنّثِ بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا .

(وَضَرَبَ)، **قول ز** : (**تَقْدِيرُهُ : هُوّ**) [5]، اِعْلَمْ أَنّ المسْتَتِرِ مَا لَهُ صُورَةٌ فِي الذّهَنِ، وَلَا يُمْكِنُ النّطْقُ بِهِ، وَالمفْرَدُ [6] يُمْكِنُ النّطْقُ بِهِ، إِذَا عَلِمْتَ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا ظَهَرَ لَكَ أَن (ز) أَطْلَقَ الاسْتِتَارَ فِي قَوْلِهِ : (مَسْتَتِرٍ)، وَأَرَادَ بِهِ التّقْدِيرَ بِدَلِيلِ قوله: (تَقدِيرُهُ)، ومِثلُ هَذَا يُقَالُ فِي : هِنْدٌ ضَرَبَتْ، المذْكُورُ بَعْدُ .

(وضَرَبَا) [7]، **وقول ز** : (**وهَذَا المِثَالُ سَاقِطٌ الخ**)، وَجْهُ سقُوطِهِ مَا مَرّ مِنْ أَنّ الأَقْسَامَ اِثْنَا عَشَرَ، بِجَعْلِ المثَنّى المذَكّرِ [8] وَالمؤنّثِ قِسْمًا وَاحِدًا .

(وَضَرَبُوا)، **قول ز** : (**وَالأَلِفُ زَائِدَةٌ**)، أَيْ : فِي الخَطِّ بَعْدَ الوَاوِ لتَطَرّفِهَا، وَإِنّمَا تُزادُ بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ : أَنْ تَكُونَ بَعدَ وَاوِ الجَمْعِ، مُتَطَرِّفَةً، مَعَ الفِعْلِ، فَخَرَجَ بِالأَوّلِ نحو : يَغْزُو ويَدْعُو، وَبِالثّانِي

---

(1) في (م) الميم والألف، وهو إشارة إلى قول الأزهري : (وضربتما بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا،مذكرا كان أم مؤنثا، فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب، والميم والألف حرفان دالان على التثنية). حاشية أبي النجا : 55 .

(2) شرح الرضي على الكافيّة : 124/2 .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (وما ذكره من أنّ التّاء في الجميع هي الفاعل، وما اتصل بها من حروف دالة على التثنية والجمع هو الصّحيح) حاشية أبي النجا : 54 .

(4) ساقطة من (م) .

(5)من قول الأزهري :((ضَرَبَ) ففي ضربَ ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)عائد على(زيد) محله رفع على أنه فاعل) .نفسه 54.

(6) لعلّه قصد به الضّمير البارز، وهو الذي يظهر في النطق والكتابة .

(7) الصواب : ضَرَبَتَا، وهو من قول الأزهري : (وضربتا،...وهذا المثال ساقط من أصل المصنف) . حاشية أبي النجا : 55 .

(8) في (س) للمذكر، والصواب ما ورد في المتن .

نحو : ضَرَبُوكَ، وبالثّالِثِ نحو : الزيْدُونَ ضَارِبُونَ، وَلَا يُقَالُ إنّهَا غَيْرُ مُتطَرّفَةٍ، لِأَنّا نَقُولُ : النُّونُ مُنَزّلَةٌ مَنزلَةَ التّنْوِينِ، فَ(الوَاوُ) وَقَعَتْ آخرًا، فَلَا تَلْحَقُ الأَلِف هَذِهِ الثّلَاثَة .

وقوله : (**أَوْ فِي مَا مَعْنَاهَا**) [1]، الّذِي فِي مَعْنَاهَا هُوَّ : إِنّمَا .

وقوله : (**مَا ضَرَبَ إِلّا أَنَا الخ**)، إعْرَابُ هَذَا المِثَالِ – كَمَا بَعْدَهُ – [2] أَنْ نَقُولَ : (مَا) نَافِيَة، و(ضَرَبَ) فِعْلٌ مَاضِي، وَ(إِلّا) أَدَاةُ [3] اِسْتِثْنَاءٍ، وَيُقَالُ : فِيهَا حَرْف إِيجَابٍ [4]، وَيُقَالُ لَهَا : إِبْطَال لِلنّفْيِ السّابِقِ، وَ(أَنَا) فَاعِل، وَكَذَلِكَ (نَحْنُ) وَهَكَذَا .

هَذَا هُوّ الجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ المعربِينَ، وَفِي الحَقِيقَةِ أَنّ الضّمِيرَ المُنْفَصِلَ الوَاقِعَ بَعْدَ (إلا) بَدَلٌ مِنْ مُقَدرٍ تَقْدِيرُهُ : مَا قامَ أَحَدٌ إِلّا أنَا، وَهَذَا هُوّ الاسْتِثْنَاءُ المفَرّغُ الآتِي [5]، المشَارُ إِليهِ بِقَوْلِ الأَلفِيّةِ :

وَإِنْ يُفـرّغْ سَابِقُ (إِلّا) لِمَا   بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلّا) عُـدِمَا [6]

وقوله : (**وتَقُولِ في المُضَارِعِ [مَعَ الاتّصَالِ]**[7]: **اضْرِبُ وَنَضْرِبُ إِلَى آخرِهَا**)، تَمَامُهُ : تَضْرِبُ وتَضْرِبِينَ وتَضْرِبَانِ وتَضْرِبُونَ وَ تَضْرِبنَ، وَفِي الغَائِبِ [8] يَضْرِبُ وتَضْرِبُ، والتّاءُ لِلتّأنِيثِ، ويَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَيَضْرِبْنَ [(51)] .

وقوله : (**وَ مَعَ الأَمْرِ، وَلَا[يَكُونُ]**[9] **الخ**) [10]، لَيْسَ المرَادُ أنّ الأَمْرَ يَرفَعُ كُلّ ضَمِيرٍ مُتّصِلٍ، كَانَ لِمُتَكَلّمٍ أو لِمُخَاطبٍ [11] أَوْ غَائِبٍ،

---

(1) إشارةً إلى (إلّا) في قول الأزهري : (وَأَمَا الفَاعِلُ المُضْمَر المنْفَصِلُ فَهُوَ مَا يَقَع بَعْدَ إلَا أو ما في معناها، نحو قولك : ما ضرب إلّا أنا). حاشية أبي النجا: 55 .

(2) أي : مَا ضَرَبَ إِلَا نَحْنُ، مَا ضَرَبَ إِلَا أَنْتَ...الخ .

(3) في (س) أدات، والصواب ما ورد في المتن .

(4) ينظر : الأمالي لابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، تحقيق : محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م، ج3، ص 174 .

(5) الاستثناء المفرغ هو : (الاستثناء المنفي الذي لم يذكر فيه المستثنى منه مثل : ما حضر إلا علي، وسمي مفرغا : لأن العامل الذي قبل "إلا" تفرغ للعمل فيما بعدها) .ينظر : المصطلحات النحوية :70 . وينظر : الصفحة (211) من التحقيق .

(6) متن الألفية –باب الاستثناء–البيت (319) : 21 .

(7) ساقط من (س) .

(8) في (م) وفي الغالب، والصواب ما ورد في المتن .

(9) ساقط من (س) .

(10) إشارة إلى قول الأزهري : (ومع الأمر ولا يكون –الفاعل– إلا متّصِلاً، اضرب، اضربا،..وما أشبه ذلك). حاشية أبي النجا : 56 .

(11) في (م) مخاطب .

بَلْ [لَا] [1] يَرْفَعُ إِلّا الّذِي لِلْمُخَاطب مُسْتَتِرًا أَوْ بَارِزًا، وَلِذَلِكَ خَصّصَهُ (ز) بِالأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ الّتِي لِلْمُخَاطَبِ [2] .

(1) ساقط من (س) .

(2) أمثلته : اضرب، اضربا، اضربوا، اضربي، اضربن .

بَابُ المَفْعُولِ الّذي لَمْ يُسَمّ فَاعِلُه

هَذِهِ عِبَارَةُ المَتَقدِّمِينَ [(1)] وَتَبعَهُم **أبُو حَيّانٍ** [(2)]، وتَبِعَهُ تِلْمِيذه **ابنُ آجرّوم** [(3)]، وَعَبّرَ **ابن مَالِكٍ** [(4)] بالنّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ [(5)]، وعِبَارَتُه أَحسَنُ مِن وُجُوهٍ مِنْهَا :

– أَنَّهَا أَخْصَرُ مِنْ عِبَارَتِهِم .

– وَمِنهَا : أَنّهَا جَامِعَةٌ لِكلِّ مَا يَنُوبُ، وَعِبَارَتُهُم غَيْرُ جَامِعَةٍ لِأَنّهَا تَقْتَضِي أَنّ النَّائِبَ لَا يَكُوْنُ إِلّا مَفْعُولاً بِهِ، مَعَ أَنّهُ يَكُونُ غَيْرَ مَفْعُولٍ بهِ [(6)]، بِأَن يَكُونَ وَاحِدًا مِمّا أَشَارَ لَهُ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

وَقَابِلٌ مِن ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَــرْفِ جَرٍ بِنِيّــابَةٍ حَــرِيْ [(7)]

– وَمِنْهَا أَنّ عِبَارتَه مَانِعَةٌ، وَعِبَارَتَهُم غَيْرُ مَانِعَةٍ، لِأَنّهَا تَشْملُ المَفْعُولَ الثّانِي مِن نحو : أَعْطِيَّ زَيدٌ دِرْهَمًا، مَعَ أَنّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ، وإنْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنّ الكلَامَ فِي المَرْفُوعَاتِ .

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، ج2، ص : 184 .

(2) أبو حيّان : محمّد بن يوسف بن علي بن حيّان الغرناطي الأندلسي الجيّاني الشافعي المصري، ولد العام : 654 هـ، نحوي و مقرئٌ ومفسرٌ، تنقل بين مصر ومكة، ودرّسَ التفسير في الجامع الطولوني، من مصنفاته : اللّمحة البدريّة، وتحفة الأريب، البحر المحيط، وارتشاف الضرب، توفي العام : 745 هـ. هديّة العارفين : 2/152–153، وبغية الوعاة :1/280، وإشارة التّعيين : 290، والأعلام : 7/153 .

(3) سبق ترجمته .

(4) ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، ولد بجيان سنة : 598هـ، وبها تلقى دراسته، ثم هاجر إلى الشام وعرج على مصر، ومنها إلى البقاع المقدسة، وفي دمشق ألقى عصا الترحال وتصدى للتدريس، كان كثير الاطلاع سريع الحفظ، له مؤلفات كثيرة، أبرزها: الخلاصة المعروف بالألفية، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، شرح الكافية الشافية، توفي العام: 672هـ . بغية الوعاة : 1/130، الأعلام : 6/233 .

(5) متن الألفية –النائب عن الفاعل– : 16 .

– وقال الخضري في حاشيته على الألفية : (هَذِهِ التَرْجَمَةُ مُصْطَلَحُ المُصَنِفِ، وَهي أَوْلَى و أَخْصَرْ). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص : 167 .

(6) إذ الأصل في نائب الفاعل أن يكون واحدا من أربعة : مفعولا به، أو جارا ومجرور نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِم ﴾. الأعراف /149، أو مصدرا مختصا – غير مبهم – نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُورِ نَفْخَةٌ وَاحِدةٌ ﴾. الحاقة، الآية : 13، وظرفٌ مختَصٌ نحو : صِيمَ رَمَضَانُ، وَ جُلِسَ أَمَامَ الأَمِيرِ. ينظر تفصيل ذلك في : أوضح المسالك : 2/147 – 149 .

(7) متن الألفية – النائب عن الفاعل–البيت (250) : 17 .

قول ز: (**الّذِي صَدَرَ مِنْهُ الفِعْلُ الخ**) [1]، الّذي صَدَرَ مِنْهُ الفِعْلُ هُوَّ الذّاتُ، وَلَيْسَتْ مُرَادَةً، بَلِ المرَادُ الّلفْظُ الّذي يُقَالُ لَهُ فَاعِلٌ فِي الاصْطِلَاحِ، وَلَمَّا كَانَ الّلفْظُ وَاقِعًا على الذّاتِ صَحّ ذَلِكَ، والمرَادُ بِالصُّدُورِ مُطْلَقُ التّعَلّقِ، فَيَصْدُقُ بِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ كَ : ضُرِبَ زَيدٌ، ونحو : مَا ضُرِبَ زَيْدٌ .

وقوله : (**وَرَسَمَهُ بِبَعْضِ خَوَاصِّهِ الخ**)، يَأْتِي [هُنَا] [2]مَا مَرّ فِي الفَاعِلِ [3] .

(**وَهُوَ الاِسْمُ**)، أَطْلَقَ فِي الاِسْمِ فيَشْملُ الصّرِيحَ نَحْو : ضُرِبَ زَيْدٌ، وَالمؤَوّل بِهِ نحو : ﴿ **قُل أُوْحِي إِلَيَّ أَنّهُ اسْتَمَعَ** ﴾ [4]، فيُؤَوّلُ (أَنَّهُ اسْتَمَعَ) بـ (اِسْتِمَاعُ) .

(**المَرْفُوعُ**)، أَطْلَقَ فِيهِ فيَشْمُلُ المرْفُوعَ لَفظاً كَ: ضُرِبَ زَيْدٌ،أَوْ تقْدِيرًا كَ: ضُرِبَ مُوسَى، أَوْ مَحَلاً فِي المبْنِي كَ: ضُرِبَ هَذَا.(**الّذِي لَمْ يُذكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ**)،بِأَنْ ترك وَلَمْ يَقْصِدِ الآنَ لَا لَفْظاً وَلَا تَقْدِيرًا.

فَيَخْرُجُ بِ(الاِسْمِ) : الجُمْلَةُ وَالفِعْلُ وَالحَرْفُ، إِلّا إِنْ قَصَدَ لَفْظاً وَاحِدً مِنْ هَذِهِ الثلَاثَةِ نحو : كُتِبَ قَامَ زَيْدُ، أَوْ كُتِبَ ضَرَبَ، أَوْ كُتِبَ فِي، وَالأَصْلُ : كَتِبَ : قَامَ زَيْدٌ،.أَيْ : هَذَا الّلفْظ، ثُمّ حُذِفَ الفَاعِلُ، وَأُقِيمَ المفْعُولُ مَقَامَهُ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ جَعَلْتَ الثّلَاثَةَ أَعْلَامًا، فَيَصِحُّ نِيَّابَتهَا لِصَيْرُورَتِهَا أَسْمَاءً حِينَئِذٍ، وَيَخْرُجُ بِ(المرْفُوعِ) : المنْصُوبُ والمجْرُورُ، وَأَمَّا الجَّار وَالمجْرُورُ الوَاقِعُ نَائِبًا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **وَلَمّا سُقِطَ فِي أَيدِيهِم** ﴾[5]، فَهُوَّ فِي مَحَلِ رَفْعٍ، وَيَخْرُجُ بِ (الذِّي لَمْ يُذْكَرْ الخ) سَائِرُ المرْفُوعَاتِ .

قول ز : (**لِقِيّامِهِ مَقَامَهُ الخ**) [6]، لَوْ قَالَ : (لِقِيَّامِهِ مَقَامَهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ) لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَشْمَلَ ، لِأَنّ الأَحْكَامَ لَا تَنْحَصِرُ فِي مَا ذَكَرَ، بَلْ أَحْكَامُهَا سَبْعَة [7].

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (باب المفعول الذي لم يسم فاعله، أي الذي لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل). حاشية أبي النجا : 56 .

(2) ساقط من (س) .

(3) ينظر : الصفحة (75) من التحقيق .

(4) سورة الجن، الآية : 01 .

(5) ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فَي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُم قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لنَا... ﴾ سورة الأعراف، الآية : 149 .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (هو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله، لقيامه مقام الفاعل في : رفعه، و عمديّته، ووجوب تأخيره عن الفعل، وتأنيث الفعل لتأنيثه نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ، والأصلُ : ضَرَبَ عَمرُ زَيْدًا، فحذف"عمر" لغرض من الأغراض). حاشية أبي النجا : 56 .

(7) إضافة إلى الأحكام الأربعة السابقة أضاف ابن هشام : (وَاسْتِحْقَاقُهُ للاتصال بِهِ)، كقولك : كُوفِئْتُ عَلَى اِجْتِهَادِي، ينظر : أوضح المسالك : 137/2، (وإغنائه عَنِ الخَبَرِ في نَحْو : أَمَضْرُوبٌ العَبْدَانِ، وتَجْرِيدِ العَامِلِ مِنْ عَلَامَةِ التَثْنِيَةِ والجَمْعِ عَلَى اللغَةِ الفُصْحَى). ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية،ج2، ص : 88 .

وَإِلَى هَذَا العُمُومِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ   فِيمَا لَهُ .... [1]

وقوله : (**وَالأَصْلُ الخ**)، أَشَارَ بِهِ إِلَى أَن صِيغَةَ المبْنِي لِلْفَاعِلِ أَصْلٌ لِصِيغَةِ المبْنِي لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَّ **مَذْهَبُ البَصْرِيِيّنَ**[2]، وَقَالَ **الكُوفِيّونَ** : كُلّ مِنْهُمَا أَصْلٌ [3]، ونُسِبَ **لِسِيبَوَيه** [4] .

وقوله : (**لِغَرَضٍ مِنَ الأَغْرَاضِ[44]الخ**)، كَالخَوْفِ علَى الفَاعِلِ أَوْ مِنْهُ [5]، وَالأَغْرَاضُ أَحَدَ عَشَرَ جَمَعَهَا **أبو حيّانٍ** فِي قَوْلِهِ :

وَحَذْفُهُ لِلْخَـوْفِ والإِبْهَـامِ   وَالوَزْنِ وَالتحْقِيرِ وَ الإِعْظَـامِ
وَالعِلْمِ وَالجَهْلِ وَالاِخْتِصَارِ   وَالسَجْـعِ وَالوِفَاقِ وَالإِيْثَـــار[6]

انْظرْ حَاشِيَّتَنَا عَلَى **المَكُّودِي** [7] تَسْتَفِدْ [8] .

(1) تمامه : كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ، متن الألفية –نائب الفاعل– البيت (242) : 16 .

(2) ينظر : شرح جمل الزّجاجي : 567/1 ، والتصريح على التوضيح : 440/1، 663/2 .

(3) وإليه ذهب المبرد، وابن الطرّاوة، وفي شرح الكافية عن سيبويه والمازني. ينظر : شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م، ج4، ص : 2014، والتَصريح على التوضيح : 263/2 .

(4) ومذهب سيبويه : (أنّ فعل ما لم يسمّ فاعله أصْلٌ أيضًا). شرح الكافية الشافية : 2014/4، ونقل عن سيبويه نفسه أن المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل . ينظر : الكتاب : 42/1 .

– وسيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين، يلقب سيبويه، ومعناه : رائحة التفاح، نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل ويونس وغيرهما، برع في العربية وعلومها ، ينسب إليه (الكتاب)، وهو أول أثر باق في النحو، ويذكر أن المبرد كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه : هل ركبت البحر؟ تعظيما واستصعابا لما فيه . توفي بشيراز العام : 180 هـ على اختلاف. طبقات النحويين : 66–72، مراتب النحويين : 64، و إنباه الروّاة : 346/2، وبغية الوعاة : 366–367 .

(5) كقولنا مثلا : قُتِلَ الأَمِيرُ .

(6) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم،دمشق،ج6،ص:227 .

(7) المكّودي : أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودي، عالم بالعربية، وإمام النحاة في عصره ولد في فاس، ولقب بسيبويه فاس، نسبته إلى(بني مكود)،. قبيلة قرب فاس، من مؤلفاته: شرح ألفية ابن مالك، وشرح المقصور والممدود لابن مالك، والبسط والتعريف في علم التصريف، توفي العام : 807 هـ. بغية الوعاة : 83/2 ،والضوء اللّامع : 97/4 .

(8) ينظر : الفتح الودودي على المكودي لابن الحاج بن حمدون – مخطوط – : 88 .

وقوله : (**فِي الإسْنَادِ إلَيْهِ الخ**) [1]، الأَوْلَى فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ لَا فِي خُصُوصِ الإِسْنَادِ كَمَا ذكرَ مِثْلهُ، إِلَا أَنَّ الإِسْنَادَ فِيهِمَا مُخْتَلِفٌ، لِأَن الإِسْنَادَ لِلْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ صُدُورِ الفِعْلِ مِنْهُ أَوْ قِيامِهِ بِهِ، وَإِلَى النَّائِبِ مِنْ جِهَةِ وُقُوعِهِ علَيْهِ أَوْ فِيهِ .

وقوله : (**فَالتَبَسَ الخ**)، تَوْطِئةٌ لِقَوْلِ **المُص** :(فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِيًا الخ) .

وقوله : (**فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ الخ**)، أَخَصّ [2] رَافِعَ النّائِبِ بِالفِعْلِ تَبَعًا **للمص**، وَإِلَّا فَكَمَا يَرْفَعُهُ[الفِعْلُ يَرْفَعُهُ][3] اِسْمُ المفْعُولِ نحو: عَبْدُهُ، مِنْ نَحْو : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ، وفِي الأَلْفِيَّةِ :

فَهُوَ– أَيْ اسْمُ المفْعُولِ– **كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاه**................[4]

أيْ : وَعَمَله .

(**فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِيًّا**)، **قول ز** : (**أَوْ تقْدِيرًا**) [5]، رَاجِعٌ لِلضَّمِ وَالكَسْرِ بِالنِّسْبَةِ لـ (قِيلَ، وَبِيعَ)، لِأَنّ كُلًّا مِنْهُمَا مُقَدّرٌ فِيهِمَا، وَرَاجِعٌ لِلْكَسْرِ فَقَطْ بِالنّسْبَةِ لِـ (شَدّ)، لِأَنّ الضَمّ مَلْفُوظٌ بِهِ، وَأَصْلُ (قِيلَ) : (قُوِلَ) بِضَمِّ القَافِ وَكَسْرِ الوَاوِ، وَتَقُولُ : اسْتُثْقِلَتِ الكَسْرَةُ تَحْتَ الوَاوِ، فَنُقِلَتْ إِلَى القَافِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، ثُمّ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وكسْرِ مَا قَبْلَهَا، وَأَصْلُ (بِيعَ) : بُيِعَ، بِضَمِّ البَاءِ وَكَسْرِ اليَاءِ، فنُقِلَتِ الكَسْرَةُ لِلْبَاءِ بَعْدَ كَسْرِ حَرَكَتِهَا، وَبَقِيّتِ اليَاءُ سَاكِنَةً .

وَاعْلَمْ أَنّ فِي فَاءِ الفِعْلِ الثّلَاثِي المعْتَلِ العِينِ [6] المبْنِي لِلْمَفْعُولِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ :

[الأولى][7] : إِخْلَاصُ الكَسْرِ فِي الفَاءِ [8] .

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (فبقي الفعل محتاجًا إلى ما يسند إليه، فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الإسناد إليه، فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، فالتبس بالفاعل صورة، فاحتاج إلى تمييز أحدهما عن الآخر، فأبقى الفعل مع الفاعل على أصله، وغير مع نائبه في الماضي والمضارع). حاشية أبي النجا : 56 .

(2) في (م) خَصَّ .

(3) ساقط من (س) .

(4) تمامه : مَعْنَاهُ كَالمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي، متن الألفية –باب إعمال اسم الفاعل واسم المفعول–البيت (438) : 29 .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (فإن كان الفعل ماضيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وكُسِرَ آخره تحقيقا ك: ضرب، أو تقديرًا ك :قيل، وبيع، وشَدّ،وإن كان مضارعًا ضُم أوله وفُتح ماقبل آخره تحقيقا نحو: يُضربُ، أو تقديرا نحو: يُقَالُ، ويُباعُ، ويُشَدُ). حاشية أبي النجا : 56 .

(6) نحو : قَالَ، بَاعَ .

(7) زيادة يقتضيها السياق .

(8) وهي لغة قريش، ينظر : التصريح على التوضيح : 437 .

[الثّانية][1] : وَالإِشْمَامُ [2] فِيهَا والعَمَلُ فِي الفِعْلِ فِيمَا مَرّ [3] .

الثَّالِثَةُ : إِخْلَاصُ الضمِّ [4]، فَنَقُولُ فِي (قُولَ، وَبُيعَ) : اسْتُثْقِلَتِ الكَسْرَةُ تَحْتَ العِينِ فِيهِمَا فَحُذِفَتِ الكَسْرَةُ، وَبَقِيّتِ الوَاوُ سَاكِنَةً فِي الأَوّلِ، وَقُلِبَتِ اليَاءُ وَاوًا فِي الثّانِي فَصَارَ (بُوعَ) [5]، وَإِلَى اللّغَاتِ [(52)] الثّلَاثِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثلاثِيٍّ أُعِلَّ   عَيْنًا وَضَمُّ جَا كَ(بُوعَ) فَاحْتُمِلْ [6]

وَأَصْلُ (شُدَّ) : (شُدِدَ) بِضَمِّ الشِّينِ وَكَسْرِ الدَّالِ الأُولَى، اِجْتَمَعَ مثلَانِ فِي كَلِمَةٍ، وَأُدغِمَ [7] أَحَدُ المثَلَينِ فِي الآخَر .

(وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا)، قول ز : (أَوْ تَقْدِيرًا)، هَذَا رَاجِعٌ لِلْفَتْحِ فَقَطْ، وَإِلّا فَالضّمُّ مَلْفوظٌ بِه، وَأَصْلُ (يُقَالُ)، و(يُبَاعُ) : يُقْوَل ويُبْيَعُ، بِضَمّ الأَوّلِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ فِيهِمَا، ثُمّ قل[8] : تَحَرّكَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ فِي الأَصْلِ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا فِي الحَالةِ الرّاهِنَةِ بَعْدَ النَقْلِ، وَ(يُشَـــدُّ)

---

(1) زيادة يقتضيها السياق .

(2) الإشمام : ضمّ الشفتين بعيد إسكان الحرف كمن يريد النطق بالضمّة من غير أن يظهر أثر ذلك في نطقه، أو هو الإتيان بالفم بحركة بين الضمّ والكسر، ولا يظهر هذا إلّا في اللفظ دون الكتابة، والغرض من الإشمام في نحو : قيل، وبيع الإيذان بأنّ الأصل الضّم في أوائل هذه الأفعال . ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : 211 .

(3) وهي لغة كثير من قيس، وأكثر بني أسد، ينظر: التصريح على التوضيح : 437، والجمهور وهشام و الكسائي بإخلاص الكسر، ووافقهم ابن ذكوان في قوله تعالى : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُم ﴾ سورة سبأ، الآية :54، ﴿ وَسِيقَ الذينَ كَفَرُوا ﴾ سورة الزمر، الآية :73 .

– وهيّ لغة قيسٍ و عقيلٍ ومن جاورهم وعامة بني أسد، وقسط الضمة أقل، وقسط الكسرة أكثر، ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، تحقيق : شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت،ط1، 1987م،ج1، ص:378، والنشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري، تصحيح : محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت : 208/2 .

(4) وهي لغة جماعة من العرب منهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل، ينظر : أوضح المسالك : 156/2، وإعراب القرآن للنحاس : 188/1، وهي لغة لبني هذيل وبني دبير وفقعس و بعض تميم، البحر المحيط : 191/1 .

(5) ومنه قول رؤبة بن العجاج (من الرجز) :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ   لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

– والبيت في ملحق ديوانه : 171، وشرح التصريح على التوضيح : 1/ 295، وشرح شواهد المغني : 3/ 819، والمقاصد النحوية : 524/2، وهمع الهوامع 1/ 248 .

(6) متن الألفية – النائب عن الفاعل–البيت (237) : 16 .

(7) الإدغام : هو التقاء حرفين لفظهما واحد، الأوّل منهما ساكن، والثّاني متحرّك ، وإنّه لا حركة تفصل بينهما فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ترفع اللسان عليه رفعةً واحدةً، أو هو :(اللّفظ بحرفين حرفًا واحدًا). مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات : 19 .

(8) في (م) تقول .

أَصْلُهُ : يُشْدَدُ بِضَمِّ اليَاءِ وَفَتْحِ الدّالِ الأُولَى، فَأَدْغَمْنَا [1] أَحَدَ المثلَيْنِ فِي الآخَرِ وُجُوبًا، وَإِلَى هَذَا الحُكْمِ فِي الماضِي وَالمضَارِعِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بقوله :

وَأَوَّلَ الفِعْلِ اُضْمُمَنْ وَالمُتَّصِل بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍ كَوُصِلْ [2]

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا .... [3]

وقوله : (**لِأَنّهُ لَا يُبنَى لِلمَفعُولِ الخ**) [4]، عِلَّةُ عَدَمِ صِحّةِ بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ أَمْرَانِ :

- أَحَدُهُمَا : فَسَادُ اللّفْظِ بِوُقُوعِهِ [5] فِي اللّبْسِ، وَذَلِكَ نحو: (أَكْرِمْ) أَمْرٌ مِنْ (أَكْرَمَ)، لَوْ بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ ضَمَمْتَ الأَوّلَ، فَإِن كُسِرَ [6] مَا قَبْلَ الآخِرِ اِلْتَبَسَ بِالماضِي، وَإِنْ فَتَحْتَه اِلْتَبَسَ بِالمضَارِعِ .
- ثَانِيهِمَا : فَسَادُ المعْنَى، وَ ذَلِكَ أَنّ الأَمْرَ يَدُلُّ عَلَى الإِنْشَاءِ، وَالمبْنِيّ لِلْمَفْعُولِ يدلُّ عَلَى الخَبَرِ، وهُمَا مُتَنَافِيّانِ .

(**نحو قولك : ضُرِبَ زَيدٌ**) [7]، **قول ز** : (**وَإِعْرَابُهُ**)، أَيْ : تَطْبِيقُ المثَالِ عَلَى القَوَاعِدِ الكُلِّيةِ الّتِي لَا تَخْتَلِفُ، وَإِلّا فَـ(ضُرِبَ) لَا إِعْرَابَ فِيهِ .

(**ويُضْرَبُ زَيدٌ**)، **قول ز** : (**أَوْ لِلمَجهُولِ الخ**)[*]، أَيْ : لِمَجْهُولٍ فَاعِلُهُ، ثُمّ إِنّ هَذِهِ التّسْمِيةَ غَيْرُ مُطَّرِدَةٍ [8]، لِأَنّ الفَاعِلَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَجْهُولٍ، وَأُجِيب : بِأَنّ المرَادَ بِالمجْهُولِ مَا يُمْكِنُ

---

(1) في (م) فأدغم .

(2) متن الألفية –النائب عن الفاعل–البيت (243) : 16 .

(3) تمامه : كَ(يَنْتَحِي) المَقُولِ فيهِ (يُنْتَحَى). متن الألفية، البيت (244) : 16 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (وَسَكَتَ عَنْ فِعْلِ الأَمْرِ لأنه لا يبنى للمفعول). حاشية أبي النجا : 57 .

(5) في (م) لإيقاعه .

(6) في (م) كسرت، وهو الصواب .

(7) إشارة إلى قول ابن آجرّوم : (وهوّ – نائب الفاعل – على قسمين ظاهر ومضمر، فالظاهر نحو قولك : ضُربَ زيدٌ، ويضرب زيد، والمضمر اثنا عشر نحو قولك : ضُرِبْتُ، وضُربنَا، وضُرِبتَ، وضُرِبتِ، وضُرِبتُمَا، وضُرِبتُم،وضُربتُن، وضُرِبَ، وضُرِبَت، وضُرِبَا، وضُرِبُا، وضُرِبنَ). متن الآجرومية : 13 .

(*) إشارة إلى قول الأزهري : (يُضرَبُ: بضم أوله وفتح ما قبل آخره، وإعرابه : فعل مضارع لما لم يسم فاعله، وإن شئت قلت : مبني للمفعول أو للمجهول). حاشية أبي النجا : 57 .

(8) الاطّراد : تتابعٌ من الكلامِ، وجريٌ على قواعد النحو والصرف، قال ابن جني : (فجعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطّردا). الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق : محمّد علي النجّار، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت، ج1، ص : 97 .

فِيهِ الجَهْلُ ، جُهِلَ أَمْ لَا .

قولك : (**ضُرِبْتُ**)، أَصْلُهُ : ضَرَبَنِي فُلَانٌ، ثم حُذِفَ - فُلَانٌ - الفَاعِلُ، وَأُقِيمَ المفْعُولُ - وَهِيَّ (اليَاءُ) — مَقَامَهُ، وَهيَّ لَا تَصْلحُ لِأَن تَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، فَأَتَيْنَا بِضَمِيرٍ مُرَادِفٍ لَهَا فِي المعْنَى يَكُونُ فِي مَحَلِ رَفْعٍ وَهُوّ (التَّاءُ)، ثُمّ غُيِّرَتِ الصِّيغَة .

(**وضُرِبْنَا**)، أَصْلُهُ : ضَرَبَنَا فلُانٌ، فَحُذِفَ - فُلَانٌ - الفَاعِلُ، وَأُقِيمَ - (نَا) - مَقَامَهُ بَعْدَ تَسْكِينِ مَا قَبْلَهُ، لِأَنّ - (نَا) - يَصْلُحُ لِلرّفْعِ وَالنّصْبِ وَالجرِّ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

لِلرَفْعِ وَالنّصْبِ وَجَر(نَا) صَلَحْ .... [1]

وَلَا يَكُونُ فِي مَحَلّ رَفْعٍ إِلّا إِنْ سُكِّنَ مَا قَبْلَهُ .

(**وضُرِبْتَ**)، أَصْلُهُ : ضَرَبَكَ - بِفَتْحِ الكَافِ — فُلَانٌ .

(**وضُرِبْتِ**)، أَصْلُهُ : ضَرَبَكِ فلانٌ - بِكَسْرِ الكَافِ - .

(**وضُرِبْتُمَا**)، أصْلُهُ : ضَرَبَكُمَا فُلَانٌ .

(**وضُرِبْتُم**)، أَصْلُهُ : ضَرَبَكُم فُلَانُ .

[(**وَضُرِبْتُنَ**)، أَصْلُهُ : ضَرَبَكُنّ فُلَانٌ] [2] .

قول ز : (**وَمُنَاسَبَةُ كُلٍ بِمَا اختَصَّ بِهِ الخ**) [3]، قَدْ مَرّ ذَلِكَ فِي بَابِ الفَاعِلِ بِعِبَارَةٍ قَرِيبَةٍ، لِأَنّ المنَاسِبَ ذِكْرُهُ هُنَالِكَ .

(**وضُرِبَ**)، أَصْلُه : زَيْدٌ ضَرَبَهُ فُلَانٌ .

(**وضُرِبَتْ**)[(53)]، أَصْلُهُ : هِنْدٌ ضَرَبَهَا فُلَانٌ .

(**وضُرِبَا**)، أَصْلُهُ : الزّيْدَانِ ضَرَبَهُمَا عَمْرُو.

قول ز : (**وَأَخَلَّ بِضُرِبَتَا الخ**)، قَالَ **الفيشي** : فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنّ الأَلِفَ هِيّ الضّمِيرُ، وَأَمّا التّاءُ فَهِيّ لِلتأْنِيثِ، وضُرِبْتُمَا [4] مِثْلُ (ضُرِبَا)، وَأَصْلُهُ : الهِنْدَانِ ضَرَبَهُمَا عَمْرُو .

(**وضُرِبُوا**)، أَصلُهُ : الزيْدُون ضَرَبَهُمْ عَمْرُو .

---

(1) تمامه : كَأَعْرِفْ بِنَا فَإِنَنَا نِلْنَا المِنَحْ ، متن الألفية –النكرة والمعرفة–البيت (58) : 04 .

(2) تم استدراكه على هامش (س) .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (والحاصل أنّ الفعل في الجميع مضموم الأوّل مكسور ما قبل الآخر، وأنّ "التّاء" في الجميع مفعول لما لم يسمّ فاعله، فضمّوها في المتكلّم، وفتحوها في المخاطب المذكر، وكسروها في المخاطبة المؤنثة...، ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطوّلات). حاشية أبي النجا : 57 .

(4) في (م) وضربنا .

(وَضُرِبْنَ)، أَصْلُهُ : الهِنْداتُ ضَرَبَهُنَ عَمْرُو .

فَفَعَل بِجَمِيعِ ما مَرّ – عَدَا ضُرِبْنَا الثّانِي – مَا فَعَلَ بـ (ضَرَبْتُ) الأَوَّل مِنْ حَذْفِ ضَمِيرِ النّصْبِ، وَالإِتيانِ بِمَا يُرَادُ بِهِ مِنْ ضَمَائِرِ الرّفْعِ .

وقوله [1] : **(مَا ضُرِبَ إِلّا أَنَا الخ)** [2]، أَصْلُهُ : مَا ضَرَبَ فُلَانٌ إِلّا إِيَّايَ، ثمَّ حُذِفَ – فُلَانٌ – الفَاعِلُ، وَأُنِيبَ الضّمِيرُ المنْصُوبُ مَنابَهُ، وَهُوّ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، فيُؤتَى بِضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مُرَادِفٍ لَهُ فِي المعنَى، وَهُوَّ (أَنَا)، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي جَمِيعِ الضّمَائِرِ المنْفَصِلَةِ .

وقوله : (وقِس عَلَى ذَلِكَ مَا أَمْكَنَكَ [الخ][3]) ، لَيْسَ المرَادُ أَن بَعْضَهَا يُمكِنُ فِي المضَارِعِ وَبَعْضُهَا لَا يُمْكِنُ، بَلْ كُلـّهَا مُمكِنَةٌ، بَلِ المرَادُ قِسْ مَا أَمْكَنَكَ اِسْتِحْضَارُهُ، واللّهُ [سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى] [4] أَعْلَم .

---

(1) في (م) قول الأزهري .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (وتقول في المنفصل: ما ضُرِبَ إلا أنا، ومَا ضُرِبَ إلا نحن...الخ، وكذا تقول: إنما ضُرِبَ أنَا، وإنمَا ضُرِبَ نحن، إلى آخرها، والفعل في الجميع مضموم الأوّل، مكسور ما قبل الآخر، وقس عليه ما أمكن في المضارع، فلا نطوّل بذكره). حاشية أبي النجا : 58 .

(3) ساقط من (م) .

(4) ساقط من (س) .

بَابُ المُبْتَدَأِ وَالخَبَر

جَمَعَهُمَا في بَابٍ وَاحدٍ لِأَنّ الخَبَرَ لَازِمٌ لِلْمُبْتَدأِ، وَإِن كَانَ المُبْتَدَأُ لَا يَلْزَمُ الخَبَرَ، لِأَنّ المبْتَدَأَ عَلَى قِسْمَيْنِ : رَافِعٌ لِلْخبرِ، وَوَصْفٌ رَافِعٌ لِمُكْتفِي بِهِ عَن الخَبَر نحو : أَقَائمٌ الزيْدَانِ ؟ فَ (قَائِمٌ) مُبْتَدأٌ، وَ(الزيْدَانِ) فَاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الخَبَرِ، وَفِي الأَلْفِيّةِ :

وَأَوّلٌ مُبْـــــتَدَأٌ، والثَـــّانِــي فَاعِلٌ أَغْنَى[45] فِي أَسَارٍ ذَانِ [1]

وسُمّيَ الجُزءُ الأَوّلُ مُبْتَدَأً، لِأَنّ الجُمْلَةَ ابتدأَتْ بِهِ لَفْظاً، أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ رُتبَةً إن تَأخّرَ[2]، لِأَنّ رُتْبَتَهُ التّقْدِيمُ، وَسُمّيَ الجزءُ الثّانِي خبَرًا مِنْ تَسْمِيَةِ الجُزْءِ بِاسْمِ الكُلِّ، إِذْ مَجْمُوعُهُمَا هُوّ الخَبَرُ الّذِي حَصَلَتْ بِهِ الفَائدَةُ، أَوْ لِأَنّهُ هُوّ الجُزْءُ المسْتَفَادُ مِنَ الجُمْلَةِ .

قول ز : (**وَهُوّ** [3]، أَيْ : مَا ذكرَ [مِنَ المبْتَدَأِ وَالخَبَرِ، وَمَا ذكرَ] [4] يَصْدُقُ بَالمثَنّى، فَلِذَلِكَ صَحَّ عَودُهُ عَلَى المثَنّى، وَهُمَا المبْتَدَأُ وَالخَبَرُ، وَالإِخْبَارُ عَنْهُ بِالمثَنّى، وَهُمَا الثّالِثُ وَالرّابِعُ [5] .

وقوله : (**الصّرِيحُ**)، هُوّ الّذِي لَا يَحْتَاجُ فِي كَوْنِهِ اِسْماً إِلَى تأويلٍ، فَيَصْدُقُ بِالظّاهِرِ نَحو : زَيدٌ، والمضمَرِ نَحْو: أَنْتَ، وَ(**المُؤوَّلُ**) هُوّ الّذي يَحتَاجُ فِي كَوْنِهِ اِسْمًا إِلَى تَأْوِيلٍ،وَسَيُمثِّلُ (**ز**) لَهُمَا مَعًا[6].

وقوله : (**لَفْظاً أَوْ مَحَلاً**)، أَطْلَقَ اللّفْظَ عَلَى مَا يَشْملُ المقَدّرَ نحو : مُوسَى قَائِمٌ، بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهِ بِالمحلِ، والفرقُ بَينَ التّقْدِيرِي والمحَلِّي[7] :

– أَنّ الأَوّلَ الكَلِمَةُ [مَعَهُ] [8] مُعْرَبَةٌ وَلَا مُوجبَ لبِنَائِهَا، أَوْ المانِعُ مِن ظهُورِ الإعْرَابِ فيهَا كونُ الحَرْفِ الأَخِيرِ الّذي يَكُونُ الإعْرَابُ عَلَيْهِ لَا يَقْبَلُ الحَرَكَةَ أَصْلاً لِكَوْنِهِ ألفًا كــ : مُـــوسَـــى

(1) متن الألفية –الابتداء– البيت (114) : 08 .

(2) فمن تقدمه في الرّتبة وتأخّره في الّلفظ : مَتَى السَفَرُ ؟

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (وهو الثالث والرابع من المرفوعات، والمبتدأ: هو الاسم الصريح أو المؤول المرفوع لفظًا، أو محلًا بالابتداء، العاري: أي المجرد عن العوامل اللفظية، غير الزائدة وما أشبهها،فخرج بالاسم...). حاشية أبي النجا : 58 .

(4) ساقط من (س) .

(5) لورودهما بعد الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله .

(6) مثاله للاسم الصريح الواقع مبتدأ : زيد قائم، ومثاله للاسم المؤول الواقع مبتدأ : قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم ﴾ سورة البقرة، الآية : 184، والتقدير : صومكم خير لكم .

(7) الإعراب المحلي : وهو ألا تكون العلامة الإعرابية ظاهرة ولا مقدرة، لأن الموقع الإعرابي شغلته كلمة مبنية، أو جملة فيأخذ كل واحد منهما الحكم الإعرابي للموقع الذي حل به، نحو : أنتم تساعدون هؤلاء. ينظر: المصطلحات النحوية : 209 .

(8) ساقط من (س) .

يَخشَى، أوْ يَقْبَلُهَا وَلَكِنهَّا ثَقِيلَةٌ لِكَونِهَا يَاءً نحو : يَأْتِي القَاضِي، أَوْ واوًا ك : يَدْعُو، كَمَا مَرّ [1].

– وَأَنّ الثّانِي المحَلّي المانِعُ فِيهِ قَائِمٌ بجُمْلةِ الكَلِمَةِ، وَهُوّ المبنِي نَحو : هذا .

وقوله : (**بِالإِبْتِدَاءِ**)، سَيُعَرِّفُهُ (**ز**) بعدُ [2]، وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى القَوْلِ الصَّحِيحِ مِنْ أَنّ رَافِعَ المبتَدَأِ الإِبْتَداءُ، ورافِعَ الخَبَرِ المبْتَدَأُ كَمَا سَيَذْكُرُهُ، وَإِلَى ذَلِك أشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بقوله :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالإِبْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَا [3]

وَهَذَا مَذْهَبُ **سيبويه** [4]، وَقِيلَ : إِنَ المبْتَدأَ رَفعَ الخَبَرَ، والخَبرَ رَفَعَ المبتَدَأَ [5]، وقِيلَ : الابتداءُ رَفَعَ المبْتَدأَ، وَالإِبْتِداءُ وَالمبْتَدَأُ رَفَعَا الخَبَرَ [6]، وَقِيلَ : الابْتِدَاءُ رَفَعَهُمَا مَعًا [7]، فَهَذِه أَقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ، وَأَبْهَمَ **المُصَ** رَافِعَهُ لِيَكُونَ كَلامُهُ جَارِيًا عَلَى الأَقْوَالِ الأَرْبَعةِ .

وقوله : (**أَيْ : المُجَرَّدُ**)، لَيْسَ المرَادُ أَنّ العَوَامِلَ كَانَتْ فِيهِ ثمّ أُزِيلَتْ، كَمَا يقْتَضِيهِ التّعبِيرُ بِالمُجَرّد، بَلِ المرادُ أنّهُ خَالٍ مِنْهَا، فَعِبَارَةُ **المُصَ** بِـ (العَارِي) أَحْسَنُ مِنْ تَفْسِيرِ (**ز**) لهُ بـ (المجَرّدِ)، لِأنّهَا لَا إِبْهَامَ فيهَا .

وقوله : (**غَيرُ الزَّائدَةِ الخ**)، هَذَا مُخْرِجٌ مِنَ اللّفْظِيَّةِ فَلَا يَضرُّ وُجُودُهُ، ثُمّ إِنّ [هَذَا][8] القَيْدَ يَحْتَمِلُ [أَنْ يَكُون بَيَانًا لِمُرَادِ **المُصَ** بِنَاءً عَلَى جَعْلِ (الْ) فِي(العَوَامِلِ) لِلكمَالِ، لأنّ الزَّائِدَ غيرُ

---

(1) أو لوجود علامة أخرى غير العلامة الإعرابية، كما في الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم نحو : كتابي جديد، والأسماء المجرورة بحرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد نحو: ليست الشمس بطالعة، ورب رجل كريم لقيته، والأسماء والجمل المحكية نحو : رأيتُ جَادَ الحَق، ينظر : معجم مصطلحات النحو : 84 – 209 .

(2) عرفه بالقول : (الابتداءَ عبارةٌ عنِ الاهتمامِ بالشيءِ، وجعله أولاً لثان، بحيث يكون الثاني خبرًا عن الأول)، حاشية أبي النجا : 59 .

(3) متن الألفية –الابتداء– البيت (117) : 08 .

(4) الكتاب : 278/1، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق،ط1، 1995م، ج1، ص : 130/125 .

(5) وقد قال بذلك ابن جني في الخصائص : 18/1، وأبو حيان في ارتشاف الضرب : 397/1، وهو مذهب الكوفيين، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق : جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002م، ج1، ص : 30 .

(6) (وهو رأي قوم من البصريين إذ أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر وقد عمل في المبتدئ، فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ). أوضح المسالك : 194/1 .

(7) وهو رأي ابن السراج في أوضح المسالك : 194/1، والرماني في التذييل والتكميل في شرح التسهيل : 259/3 .

(8) ساقط من (م) .

كَامِلٍ، وَيحْتملُ] [1] أنْ يَكُونَ اِعْتِرَاضًا عَلَيهِ، بِنَاءً عَلَى جَعْلِ (الْ) لِلاْسْتِغْرَاقِ [2]، والحَرْفُ الزّائِدُ أو شَبَهه : هُوَّ الّذِي لا يَتَعَلّقُ بِشَيءٍ، وَقَد مَثّلَ (ز) لِلزَّائِدِ بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ [3]، فَـ (حَسْبِكَ) في اللّفظِ مَجْرُورٌ بِالبَاءِ، وَفِي التَّقْدِيرِ : مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ وعَلَامة رَفعِهِ ضَمّةٌ مُقَدَرَةٌ في آخِرِه مَنَعَ مِن ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ المحَلِ بِحَرَكةِ الحَرْفِ الزّائِدِ، و(دِرْهَمٌ) خَبَرُهُ .

وقال **السّيوطي** تَبَعًا لِشَيْخِهِ : الصّوَابُ أَنّ (دِرْهَمٌ) مُبْتَدَأ، و(حَسْبُكَ) خَبَرٌ [4]، لأنّ (دِرْهَمٌ) هوّ المخبَرُ عَنْهُ فِي المعنَى بِالكِفَايَةِ، وَمِثلُ شبه الزَّائِدِ :

.... لَعَلّ أَبِي المِغْوَار مِنْكَ قَرِيبٌ [5]

فـ(لَعَلّ) حَرْفُ تَرَجٍّ وَ جَرٍّ، وَ(أَبِي) مَجْرُورٌ فِي اللفْظِ بِـ (لَعَلَ) باليَاء [6] النّائبَةِ عنِ الكَسْرَةِ، وَفِي التّقْدِيرِ : مُبْتَدأٌ مَرْفوعٌ وعَلَامةُ رَفْعِهِ الواوُ النّائِبَةُ عَنِ [(54)] الضّمّةِ المقْلُوبَةِ يَاءً لأجْلِ الحَرْفِ الشّبِيهِ بِالزّائِدِ وَهُوّ :(لَعَلّ)، و(قَرِيبٌ) – بالرّفْعِ – خَبَرُ المبتَدأِ، وَلَيسَتْ (لَعَلَ) مَنْ أَخَوَاتِ (إِنّ)، وَ إِلَا لَقَالَ : (لَعَلَّ أبَا بِالألِفِ)، وَالفَرقُ بَينَ الزَّائِدِ وَشبهِهِ – وَإِنْ كَانَ كُلّ مِنْهُمَا لَا يَتَعَلّقُ – : – أَنّ الزَّائِدَ لَا تَتَوقَّفُ المعْنَى عَلَيْهِ [7]، فَوُجُودُهُ وَعَدَمُهُ سِيّانٌ [8] .

---

(1) ساقط من (س) .

(2) معنى (ال) الاستغراق : وهي التي يمكن أن يحل محلها (كل) حقيقة، كقوله تعالى : ﴿ وخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ سورة النساء، الآية : 28، أي : وخلق كل إنسان ضعيفا، أو مجازا نحو : عبد الله الرجل علمًا، أي الكامل في هذه الصفة. ينظر : همع الهوامع : 1/79 – 80، ومعجم مصطلحات النحو : 50 .

(3) ينظر : التصريح على التوضيح : 190 .

(4) الصّواب غير ذلك، فقد ذكر السيوطي في شرح الفريدة أن (حَسْبُكَ) هو المبتدأ، ينظر: المطالع الفريدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق : نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م، ص : 253 .

(5) هذا عجز بيت، وصدره :

فَقُلْتُ اُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَوْتَ جَهْرَةً

– والبيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات : 96، وخزانة الأدب : 10/426 –430، وشرح شواهد المغني : 691، والمقاصد النحوية : 3/ 247، وبلا نسبة في التصريح على التوضيح : 1/ 213، ومغني اللبيب : 286–441، وهمع الهوامع : 2/ 33 .

(6) في (م) بالباء، والصواب ما ورد في المتن .

(7) في (م) لا يتوقف عليه المعنى .

(8) نحو قوله تعالى : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾، سورة المائدة، الآية : 19، وتكون زيادته للتوكيد فقط .

– وشبهُ الزّائدِ تَتَوَقَّفُ [1] المعنَى عَلَيهِ، أَلَا تَرَى أَنّ (لَعَلّ) في المِثَالِ السّابقِ تُفِيدُ التّرَجِّي، فالقُرْبُ إلى الآنَ لَمْ يَقَعْ، فلَوْ حَذَفْتَهَا وَقُلْتَ : أَبَوُ المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ، لَتُوُهِّمَ أَنّ القُرْبَ وَقَعَ مَعَ أَنّهُ إِلَى الآنَ لَمْ يَقَع، فَيَخْتَلُّ المعنَى بِحَذْفِهَا .

وقول ز : (**فَخَرَجَ بِالاسْمِ الفِعْلُ الخ**)، مَحَلُّ خُرُوجِهِمَا إِذَا بَقيَا عَلَى مَعنَاهُمَا وَلَمْ يُنْسَبْ [2] إِلَيْهِمَا، وَإِلاّ بِأَنْ نَسَبْتَ إِلَيْهِمَا نحو : (قَامَ فِعْلٌ مَاضٍ)، و(مِنْ حَرْفُ جَرٍّ)، فهُمَا حِينَئذٍ اِسْمَانِ فَتعربُ (قَامَ) أو (مِنْ) مُبْتَدَأ، وَلَكَ فيه وَجْهَانِ :

– إِمّا أنَ تقُولَ أَنّهُ مَحْكِيّ قَصْدَ لَفْظِهِ .

– وإِمّا أَنْ تعْرِبَهُ بِالضّمَةِ المقَدّرَةِ [في] [3] آخِرِه مَنَع مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ المَحَلِّ بِحَرَكَةِ أو سُكُونِ الحِكَايةِ، لَا الضّمَةُ الظَّاهِرَةُ، خِلَافاً لِبَعْضِهِم، وفِي الكَافِيَّةِ :

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْـمًا فَاحْكِ أَوْ أَعْرِب وَاجْعَلْنَهَا اِسْمًا [4]

ومَا بَعدَهُ خَبَرٌ .

وقوله : (**الفَاعِلُ**) [5]، كَمَا يَخْرُجُ الفَاعِلُ يَخْرُجُ النّائِبُ، وَخَبَرُ (إنّ)، وسَائرُ المرْفُوعَاتِ .

وقوله : (**والِابْتِدَاءُ عِبَارَةٌ**)، أي : مُعَبّرٌ بِهِ، فَهُوَّ مِن إِطلَاقِ المصْدَرِ وإِرَادَةِ اِسْمِ المفعُول، ثمَّ فَسّرَ مَعْنَى (الِاهْتِمَام) بِقَولِهِ : (وَجَعْلِهِ أَوّلًا لِثَانٍ)، فَيَكونُ (وجَعْلِهِ) بِالجرِّ عَطْفًا عَلَى (الاهْتِمَامِ) عَطْفَ تَفْسِيرٍ، وَلَا [تَلْتَفِت إِلَى مَا فِي **الفِيشِي** وَغَيرِهِ، وَالمرَادُ بـ(الشّيْءِ) فِي قَوْلِهِ] [6] : (عَنِ الاهْتِمَامِ بِالشّيْءِ وَجَعْلِهِ أَوّلاً) : المبْتَدَأ، وَبِالثّانِي فِي (لِثَانٍ): الخَبَرُ .

وَقَوْلُهُ : (**بِحيثُ يَكُونُ الثّانِي خَبَرًا عَنِ الأَوّلِ الخ**)، مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ (خَبَرًا) : مُخْبَرٌ بِهِ، وَلَوْ حُكْمًا، لِيَدْخُلَ الفَاعِلُ الّذِي سَدّ مَسَدّ الخَبَرِ فِيمَا إِذَا كَانَ المبْتَدَأُ وَصْفًا كَمَا مَرّ، فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَى (ز) بِأَنّ تَعْرِيفَهُ لِلْابْتِدَاءِ غَيْرُ جَامِعٍ، لقُصُورِهِ عَلَى المبْتَدَأِ الّذِي لَهُ خَبَر .

---

(1) في (م) يتوقف .

(2) في (م) لم ننسب .

(3) ساقط من (س) .

(4) شرح الكافية الشّافية : 1716/4 .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (وخرج بالعاري عن العوامل اللفظية الفاعل، واسم كان، وأخواتها، لكون عاملها لفظيًا، وهو الفعل) حاشية أبي النجا : 58 .

(6) تم استدراكها في هامش (س) .

وقوله:(**والتّقديرُ:صَوْمُكُم الخ**)،أَوْ صِيّامُكُمْ، ثُمَّ لَا فَرْقَ أَنْ يَكُونَ السَّابِكُ مَلْفُوظًا بِهِ كَالآيَةِ ، أَوْ مُقَدرًا نحو:(تَسمَعَ بِالمعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَن تَرَاهُ) [1]، فَ (تَسْمَعَ) مَنْصُوبٌ بـ (أَنْ) مُضْمَرَة مُؤَوّل بِالمصْدَرْ أَيْ : سَماعُكَ [2]، و(خَيْرٌ) خَبَرُهُ،وأشارَ فِي الأَلْفيّةِ إلى تَعْرِيفِ المبْتَدَأ بِالمثالِ حَيْثُ قَالَ :

مُبْتَـدَأٌ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَبَـرْ إِنْ قُلتَ : زيدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ [3]

(**والخَبَرُ**)، **قول ز** : (**الأَصْلِي**) [4]، وهُوَّ المفْرَدُ، **فإنْ قُلْتَ** : الخَبَرُ كَمَا يَكُونُ مُفْرَدًا يَكُونُ جُمْلَةً كمَا يَأتِيْ، فَلِمَ خَصّهُ الأزهري بالمفْردِ ؟

قُلْتُ : حَمَلهُ عَلَى خُصُوصِ المفْرَدِ لِأَجْلِ قَوْلِ **المص** : (هُو الِاسْمُ)، لِأَنّهُ لَا يَصْدُقُ حَقِيقةً إلّا بِالمفْرَدِ، وَيَكُونُ **المص** عَلَى هَذَا الحَمْلِ سَاكِتًا عنْ تَعْرِيفِ الخَبَرِ الوَاقِعِ جُمْلةً، والصّوَابُ حَذْفُ قولِهِ : (الأَصْلِي) لِيَكُونَ كلامُ **المص** شَامِلاً لِلخَبَرِ المفْردِ ولِلْجُمْلةِ، ويكونُ قولُ **المص** : (الِاسْمُ) شَامِلاً لِلاسْمِ حَقِيقَةً وَهُوّ المفرَدُ، والِاسْم تَأْوِيلاً وَهُوَّ الجُمْلَة، والظّرْفُ والجَارُ والمجْرُورُ إنْ تَعَلّقاَ باسْمٍ، فَهُمَا مِنْ قَبِيلِ المفْرَدِ [5]، وإنْ تَعَلّقَا بِفِعْلٍ فَهُمَا مِنْ قَبِيلِ الجُمْلَةِ [6].

(**المَرفُوعُ**)، [أَيْ] [7] لَفْظًا أو تَقْدِيرًا أو مَحَلًّا، وَتَدْخُلُ [الجُمْلَةُ] [8] فِي المحَلّ .

(**المُسْنَدُ إِلَيْهِ**) [46]، أيْ : المسْنَدُ هُوّ الخَبَرُ إِلَى المبْتَدَأِ، وَخَرَجَ بِهِ جَمِيعُ المرْفُوعَاتِ، وَإِلَى تَعْرِيفِ الخَبَرِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بقولِهِ :

والخَبَرُ الجُزْءُ المُتَمِّم الفَائِدَة .... [9]

---

(1) هذا مثل يضرب لمن كان خبره والحديث عنه خيرًا من منظره، وأول من قاله النّعمان لشقة بن ضمرة في خبر طويل، والمثل في جمهرة الأمثال: 266/1،وفصل المقال: 135، ومجاني الأدب: 63/5، وهو من شواهد التصريح على التوضيح :190/1 .

(2) في النسخة (م) بمصدر مبتدأ سماعك .

(3) متن الألفية –الابتداء–البيت (113) : 07 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (والخبر الأصلي، هو الاسم المرفوع بالمبتدأ، المسند إليه، أي المبتدأ) حاشية أبي النجا : 59 .

(5) فيكون المتعلق به لفظ (كائن أو مستقر)، وهو مذهب الأخفش وينسب إلى سيبويه، ينظر : شرح ابن عقيل : 211/1 .

(6) ويكون المتعلق به حينها لفظ (كان أو استقر)، قال بذلك الفارسي والزمخشري، ينظر: التصريح على التوضيح :1/ 206، وذهب فريق ثالث إلى أن هذا القسم قائم برأسه ولا يتعلق بشيء، ينظر : شرح ابن عقيل : 211/1، النكت الحسان : 58 .

(7) ساقط من (س) .

(8) ساقط من (س) .

(9) تَمَامُهُ : كاللهُ بَرٌ وَالأَيَادِي شَاهِدَة، متن الألفية–الابتداء–البيت (118) : 08 .

(والمُبْتَدَأُ)،قولُ ز: (مِنْ حَيْثُ هُوّ)[1]، أَيْ : لا يُفيدُ كَونهُ ظَاهِرًا وَلَا مُضْمَرًا، وَإِنْ اعْتَبَرْتَ أَحَدهُمَا لَزِمَ تَقْسِيمُ الشّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ. (وَهِيّ [2] : أَنَا) حَاصِلُ الضَّمَائِرِ المَرْفوعَةِ المَنْفَصِلةِ اثنا عَشَرَ : الإثْنَانِ الأَوَّلَانِ للمُتَكَلّمِ، وَخَمْسَةٌ بَعْدَهُمَا لِلمُخَاطبِ، والخَمسَةُ الأخيرةُ لِلْغَائِبِ .

ويُؤخذُ مِنَ **المص**، حَيْثُ ذَكَرَ الظّاهِرَ مَعْرِفَةً، [والضّميرُ] [3] لَا يَكُونُ إِلّا مَعْرِفَةً،[وَ][4] أَنّ المُبْتَدَأَ لَا يَكُونُ إِلا مَعْرِفَةً، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَكِرةً إلا بِمُسَوّغٍ [5]، وفِي الأَلْفِيّةِ :

وَلَا يَجُوزُ الاِبْتِدَاءُ بِالنّكِرَةِ [(55)] مَا لَمْ تُفِدْ............. الخ [6]

وقوله : (**بِمَا يُطَابِقُهَا الخ**) [7]، أَيْ : يُسَاوِيهَا فِي المعْنَى تَذْكِيرًا و تَأْنِيثًا، إِفْرَادًا وَتَثْنِيّةً وَجَمْعًا، وَمِنْ غَيْرِ الغَالب أَنْ لَا تَقعَ مُطَابَقَةٌ كَمَا إِذَا أُخْبِرَ عَنِ المبْتَدَأِ بِاسْمِ التّفْضِيلِ مُضَافًا إِلَى نَكِرَةٍ نحو: أَنْتِ - بكسْرِ التّاءِ - أَفْضَلُ اِمْرَأَةٍ، وَأَنْتُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَأَنْتُمْ أفْضَلُ رِجَالٍ، وَأَنْتُن أَفْضَلُ نِسْوَةٍ، أَوْ كَانَ مُجَرّدًا من (ال) وَالإِضَافَةِ نحو : أَنْتِ - بكسْرِ التّاءِ - أَفْضَلُ، وأنتُمَا أَفْضَلُ، وأَنْتُمْ أفْضَلُ، وَأَنْتُن أفْضَلُ، فَيَلْزَمُ فِي اسْمِ التّفْضِيلِ فِي الوَجْهَيْنِ عَدَمُ المطَابَقَةِ عَمَلاً بِقَوْلِ الأَلْفِيّةِ :

وَإِنْ[لِمَذْكُور][8] يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْــزِمَ تَذْكِيــرًا وَإِنْ يُــوَحّــدَا [9]

وكَمَا إِذَا أَخْبَرتَ بِمَصْدَرٍ لَهُ نحو : أَنْتَ عَدْلٌ، وَأَنْتُمَا [عَدْلٌ] [10]، وَأَنْتُمْ عَدْلٌ، وَأَنْتُن عَدْلٌ .

وقوله : (مَبْنِي)، سَيَأْتِي فِي بَابِ النّعْتِ وَجْهُ بِنَاءِ الضّمَائِرِ مِنْ حَيْثُ هِيّ .

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (والمبتدأ من حيث هو قسمان: قسم ظاهر وقسم مضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره من نحو: زيد قائم، والمضمر اثنا عشر، وهي : أنَا، نحنُ..). حاشية أبي النجا : 59 .

(2) في (س) وهو، والصواب ما ورد في المتن .

(3) في (م) والظاهر، والصواب ما ورد في المتن .

(4) زيادة يقتضيها السِّيَاق .

(5) ينظر هذه المسوغات عند ابن هشام في : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق : عبد اللطيف محمد الخطيب ، السلسلة التراثية (21) مطابع دار السياسة، الكويت، ج،5 ص: 439، والسيوطي في الأشباه والنظائر : 109/2 .

(6) تَمَامُه : كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةْ ، متن الألفية – الابتداء– البيت (125) : 08 .

(7) إشارة إلى قول الأزهري عن الضمائر : (والغالب فيها إذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى نحو قولك : أنا قائم، ونحن قائمون...، فالمبتدأ في هده الأمثلة كلها مضمر، مبني لا يدخله إعراب). حاشية أبي النجا : 59 .

(8) في (م) لِمَنْكُورٍ، وهو الصّواب .

(9) متن الألفية – أفعل التفضيل–البيت (499) : 32 .

(10) ساقط من (س) .

وقوله : (هُوَّ أَنْ فَقَطْ) [1]، والأَلِفُ زَائِدَةٌ فِي (أَنَا) لِلإِشْبَاعِ، وَإِنَّمَّا حُرِّكَتِ النّونُ فَرْقًا بَيْنَ (أَنْ) الضّمِير و النّاصِبَةِ، و(أَنْ) المخَفَّفةِ وَالزّائِدَةِ [2]، وَقَال **الكُوفِيّونَ** : الجَمِيعُ هُوَّ الضّمِيرُ [3]، وَأَمَا (نَحْنُ) فَالجَمِيعُ ضَمِيرٌ اِتّفَاقًا [4]، وَأَمّا (هُوّ) وَمَا بَعْدَهُ فَالمخْتَارُ أَنّ الضّمِيرَ هُوَ (الهَاءُ) فِي الجَمِيعِ [5] ، وَقِيلَ : الجَمِيعُ أَيْضًا [6] .

(قِسْمَانِ :[7] **مُفْرَد)** [8]، إِلَى هَذَا التّقْسِيمِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بقوله :

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً .... [9]

قول ز : (هُنَا)، احْتِرَازًا مِنَ المفْرَدِ فِي بَابِ الإِعْرَابِ وَمِنْهُ فِي المنَادَى واسْمُ (لَا)، وَقَدْ تَقدَّمَ جَمِيع ذَلِكَ، ثُمَّ المفْرَدُ قِسْمَانِ : مُشْتَقٌ، وَجَامِدٌ .

- فالمشْتَق : مَا تَحَمّلَ ضَمِيرًا يَعُودُ على المبْتَدَأِ كَمِثَالِ **المص**[10]، وَمِثَالَيْ (ز) [11] .
- والجَامِدُ : فَارِغٌ مِنَ الضّمِيرِ نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ، إِلّا إِنْ أَوّلَ بالمشْتَقِّ فَيَتَحَمّلُ ضَمِيرًا نحو : زَيْدٌ تَمِيمِيٌّ [12]، أَيْ : مَنْسُوبٌ [إِلَى تَمِيمٍ] [13] .

وَإِلَى قِسْمَي المفْرَدِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بقوله :

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري: (والصحيح في أنا، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، أن الضمير هو (أَن) فقط).حاشية أبي النجا : 59.

(2) وهو مذهب البصريين، حيث قالوا: إن الاسم هو الألف والنون، وأما الألف بعدها فزائدة بدليل حذفها في الوصل نحو : أَنَا فَعَلْتُ، وإِنَمَا تزاد للوقف كزيادة هاء السكت.ينظر: الكتاب :164/4، وشرح المفصل : 93/3، شرح جمل الزجاجي :22/2.

(3) والذي عليه ابن مالك في شرح التسهيل : 141/1 .

(4) ينظر : التذييل والتكميل : 198/2 .

(5) والواو والياء مزيدتان للتكثير، وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان. ينظر : شرح المفصل : 96/3، شرج جمل الزجاجي : 22/1– 23، والتصريح على التوضيح : 104 .

(6) وهو مذهب البصريين. ينظر : الإنصاف : 677، شرح المفصل : 96/3، وشرح جمل الزجاجي : 22/2– 23 .

(7) زيادة (غيرُ) في (م).

(8) إشارة إلى قول ابن آجروم : (والخبر قسمان : مفرد ، وغير مفرد، فالمفرد نحو: زيد قائم، وغير المفرد أربعة أشياء : الجار والمجرور، والظّرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره).متن الآجرومية : 14 .

(9) تمامه : حَاوِيَةً مَعْنَى الذِي سِيقَتْ لهُ، متن الألفية – الابتداء–البيت (119) : 08 .

(10) مثاله : زَيْدٌ قَائِمٌ .

(11) هما : الزَيْدَانِ قَائِمَانِ، والزيْدُونَ قَائِمُونَ .

(12) تميم : قبيلة عدنانية، كانت منازل أهلها بأرض نجد ،امتازت بتاريخها الحربي في الجاهلية والإسلام. ينظر: تاريخ الطبري : 86/4 .

(13) ساقط من (س) .

وَالمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ [1]

(**وَغَيْرُ المفْرَدِ**)، **قول ز** : (**وَهُوّ الجُمْلَةُ الخ**) [2]، فِي إِشَارَةٍ إِلَى أَنّ الأَوْلَى **لِلْمُص** أَنْ يَقُولَ شَيْئَانِ بَدَلَ أَشْيَاءٍ أَرْبَعَةٍ [3]، وَالعُذْرُ **للمُص** أَنّ الجُمْلَةَ لمَا كَانَتْ شَامِلَةً لِلْاِسْمِيّةِ وَالفِعْلِيةِ، وَشَبَهِهَا قِسْمَانِ أيضًا، صَحَّ ذَلِكَ .

(**الجَارّ والمَجْرُورُ**)، **قول ز** : (**التَّامَّانِ الخ**)، التَّام مِنْهُمَا : هُوَّ الّذِي تَتِمّ بِهِ الفَائِدَةُ مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَة المتَعَلّقِ بِهِ المقَدّر، بِأَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقهُ المحْذُوفُ كَوْنًا عَامًّا [4]، وَالنَّاقِصُ : هُوّ الّذِي لَا تَتِمُ بِهِ الفَائِدَةُ إِلَّا مَعَ مُلَاحَظَةِ المتَعَلّقِ بِهِ المقَدّر، فَلَا يَجُوزُ الإِخْبَارُ بِالنّاقِصِ نَحو : زَيْدٌ بِكَ، أَوْ زَيْدٌ مَكَانًا، وَلَمْ يُقَيّدْهُمَا **المُص** لِأَنّـهُمَا إِذَا أُطْلِقَا لَا يَنْصَرِفَانِ إِلا لِلتّامِ [5].

(**مَعَ فَاعِلِهِ**)، الأَوْلَى أَنْ يَقُولَ (مَعَ مَرْفُوعِهِ) لِيَشْمُلَ النّائِبَ عَنِ الفَاعِلِ نحو : زَيْدٌ يُضْرَبُ أَبُوهُ، واسم (كَانَ) نحو : زَيْدٌ كَانَ أَبُوهُ قَائِمًا، **وَيُجَابُ** بِأَنّهُ يُطْلَقُ علَيْهِمَا فَاعِلٌ مجَازًا .

قول ز : (**الظّاهِرُ**)، مثاله : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ .

وقوله : (**وَ**[6] **المُضْمَرُ**)، نحو : زَيْدٌ قَامَ .

(**مَعَ خَبَرِهِ**)، الأَوْلَى أَيْضًا أَنْ يَقُولَ (مَعَ مَرْفُوعِهِ) لِيَشْمُلَ الخَبَرَ، وَيَشْمُلَ الفَاعِلَ الّذِي أَغْنَى عَنِ الخَبَرِ نحو : عَمْرُو ضَارِبُهُ الزّيْدَانِ، فَ(عَمْرُو) مُبْتَدَأٌ أَوّلٌ، وَ(ضَارِبُهُ) مُبْتَدَأٌ ثَانِي، وَ (الزّيْدَانِ) فَاعِلٌ بالثّانِي أَغْنَى عن الخَبَرِ، والثّانِي وَفَاعِلُهُ خَبَرٌ عَنِ المبْتَدَأِ الأَوّلِ .

ثُمّ الجُمْلَةُ الوَاقِعَةُ خَبَرًا لَا بُد لَهَا مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بِالمبْتَدَأِ، وَ**الرّوَابِطُ** قِيلَ : أُمُورٌ عَشْرَةٌ [7] غَالِبُهَا الضّمِيرُ كَمَا فِي مِثَالَي **المُص** [8] .

---

(1) متن الألفية –الابتداء– البيت (121) : 08 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : وغير المفرد هو الجملة وشبهها، ومجموع دلك أربعة أشياء، شيئان في الجملة، وشيئان في شبهها، فالشيئان في شبه الجملة (الجار والمجرور، والظرف) التامان، والشيئان في الجملة هما (الفعل مع فاعله) الظاهر والمضمر، والمبتدأ مع خبره، المفرد أو غيره). حاشية أبي النجا : 60 .

(3) في (م) أربعة أشياء .

(4) كمثال المصنف : زَيْدٌ في الدارِ .

(5) في (م) للتمام .

(6) في (م) أو .

(7) تحدث عنها ومثل لها السيوطي في الأشباه والنظائر : 2/ 117– 119 .وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي : 1/ 327 –329 .

(8) مثل بـ: زيدٌ قَامَ أَبُوهُ، زَيْدٌ جَارِيتُهُ ذَاهِبَةٌ .

وَمِنْهَا اِسْمُ الإِشَارَةِ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَلِبَاسُ التّقوَى ذَلِكَ خَيْرٌ** ﴾ [(1)]، وَمِنْهَا تِكْرَارُ المبْتَدَأِ بِعَيْنِهِ نحو : ﴿ **الحَاقّةُ مَا الحَاقّةُ** ﴾ [(2)] .

وَمَحَلُّ كَوْنِ الجُمْلَةِ تَحْتَاجُ إِلَى الرّابِطِ : إِذَا لَمْ تَكُنْ نَفْس المبْتَدَإِ فِي المعْنَى، وَإِلّا فَلَا تَحْتَاجُ نحو : مَنْطُوقِي اللهُ حَسْبِي، فـ(مَنْطُوقِي) مُبْتَدَأٌ أَول، و(اللهُ) مُبْتَدَأٌ ثَانِي، و(حَسْبِي) خَبَرٌ منَ الثّانِي، وَالجُمْلَةُ مِنَ الثّانِي وَخَبَرِهِ : خَبَرٌ عَنِ الأَوّلِ، وَلَا تَحْتَاجُ لِرَابِطٍ لِأَنّهَا نَفْسُ المبْتَدَأِ فِي المعْنَى، وَإِلَى احْتِياجِ الجُمْلَةِ لِرَابِطٍ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

.... حاوِيَةً مَعْنَى الذِي سِيقَتْ لَهُ [(3)]

وَقَالَ (مَعْنَى)، وَلَمْ يَقُلْ ضَمِيرًا لِيَشْمُلَ الرّبْطَ [(4)] بِجَمِيعِ مَا يَكُونُ الرَابِطُ بِهِ، وَإِلَى كَوْنِ الجُمْلَةِ الّتِي هِيّ نَفْسُ المبْتَدَأِ فِي المعْنَى لَا تَحْتَاجُ لِرَابِطٍ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

وَإِنْ تَكُنْ إِياهُ مَعْنًى اكْتَفِي بِهَا..................... [(5)]

وَيُشْتَرَطُ فِي الجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ خَبَرِيّةً، وَالإِنْشَائِيّةُ نحو : اِضْرِبْهُ، لَا تَقَعُ خَبَرًا عَلَى مَذْهَبِ الجُمْهُورِ، وَإِنْ وَرَدَتْ فَتُؤَوّلُ بِحَذْفِ القَوْلِ [(6)] [(56)] .

وقوله : (لَا هُمَا) [(7)] ، أَيْ : وَحْدَهُمَا أَوْ مَعَ المتَعَلِّقِ، وَفِي [(8)] المسْأَلَةِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ أَصَحُّهَا مَا قَالَهُ (ز)، وَلَا يَنْبَنِي عَلَى هَذَا الخِلَافِ شَيْءٌ، لِأَنّ المقَدّرَ لَا بُدَّ مِنْ اِعْتِبَارِهِ عَلَى كُلٍّ .

وقوله : (وَأَنّ تَقْدِيرَهُ الخ)، مَعْطوفٌ عَلَى (أَنّ الخَبَرَ) مَدْخُولٌ لَا صَحِيح [(9)]، لَكِنْ يَجِبُ تَأْوِيلُ الصّحِيحِ فِي هَذَا الأَخِيرِ بِالأرْجَحِ، لِأَن تَقْدِيرَهُ فِعْلًا وَاسْمًا [(10)] كُلٌّ مِنْهُمَا مُتَفَّقٌ عَلَيْهِ، وَالخِلَافُ إِنّمَا هُوَّ فِي المخْتَارِ، وَإِنْ أُبْقِيَتِ العِبَارَةُ على ظَاهِرِهَا اِقْتَضَتْ أنهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهُ فِعْلًا،

---

(1) ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْر ﴾ سورة الأعراف، الآية : 26 .

(2) سورة الحاقة، الآية : 1–2 .

(3) متن الألفية – الابتداء–البيت (119) : 08 .

(4) في (م) الرابط .

(5) تمامه : كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى، متن الألفية –الابتداء–البيت (120) : 08 .

(6) لا يصحُ ورود جملة الخبر إنشائية، فإن وردت في نحو : زَيْدٌ اِضْرِبْهُ، و زَيْدٌ لَا تَضْرِبْهُ، فَتُحْمل على إِضْمَار القول والتقدير : زَيْدٌ أَقُولُ لَكَ : اضْرِبْهُ، أو أقولُ لَكَ : لاَ تَضْرِبْهُ. ينظر : شرح الجمل : 329/1 .

(7) إشارة إلى قول الأزهري : (والصحيح أنّ الخبر متعلّق الجار والمجرور والظّرف المحذوف لا هما، وأن تقديره كائن أو مستقر ، لا كان أو استقر). حاشية أبي النجا : 61 .

(8) في (م) ففي .

(9) في (س) للصحيح .

(10) في (م) فعلا وإِسْمًا أَوْ كُلّ منْهُمَا .

وَليسَ كَذَلِكَ، وَإِلَى كَوْنِ الخَبَرِ مُتَعَلقُّ الظَّرْفِ وَالجَّارِ والمجْرُورِ، واخْتِيَّارِ تَقْدِيرِهِ مُفْرَدًا أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَولِهِ :

وَأَخْـبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرِّ   نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اِسْتَقَرْ [1]

فلَمَّا قَدّمَ [كَائنٌ] [2] عَلَى (اسْتَقَرَ)، عَلِمْنَا أنّ المخْتَارَ تَقْدِيرُهُ مُفْرَدًا، وَ(كَائِنٌ) المقَدر : اِسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (كَانَ) التَّامَةِ [47]، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَة لِأَنّهُ يَكُونُ الجَّار والمجْرُورُ وَالظّرْفُ خَبَرهَا، وَيَتَعَلّقُ بـ (كَائِنٍ) آخرَ، وَيَلْزَمُ التّسَلْسُلُ .

فَإِنْ **قُلْتَ** : مَا فَائِدَةُ إِفْرَادِ الجَار وَالمجْرُورِ وَالظّرْفِ بِالذِّكْرِ، مَعَ أَنّهُ إِنْ قدّرَ عَامِلهُمَا اِسْمًا كَانَا مِنْ قَبِيلِ الإِخْبَارِ بِالمفْرَدِ، وَإِنْ قُدّرَ [3] عَامِلهُمَا فعلاً، كَانَا مِن قَبِيلِ الإِخْبَارِ بِالجُمْلَةِ كَمَا مَرّ .

قُلْتُ : لَمَّا لَمْ يَتَمَحَّضَا لجِهَةٍ وَاحِدَةٍ أُفْرِدَا بِالذّكْرِ، وَسُمِّيَا بِشِبْهِ الجُمْلَةِ .

(**زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ**)، **قول ز** : (**وَالمُضَافُ إِلَيْهِ الخ**) [4]، يَقتَضِي أنّ المضَافَ إِلَيْهِ لهُ مَدْخَلٌ فِي الخَبَرِيّةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، والعُذْرُ لَهُ أنّهُ لَمّا كَانَ رَابِطًا صَحَّ أَنْ يُعَدَّ مِنْ جُمْلةِ الخَبَرِ، والمخْتَارُ عِنْدَ **النّحْويّينَ** فِي نحو : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، أَنّ الخَبَرَ إِنّمَا هُوَّ الفِعْلُ والفَاعِلُ، وَأَمّا المفْعُولُ وَسَائِرُ المنْصُوبَاتِ، فَإِنّمَا هِيَّ مِنْ تَتِمّاتِ الفِعْلِ، وَاللهُ [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى] [5] أَعْلَمُ .

(1) متن الألفية –الابتداء– البيت (123) : 08 .

(2) في (س) كان، والصواب ما ورد في المتن .

(3) في (م) وإن كان قدر عاملهما فعلا .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (زيد قام أبوه، فزيد مبتدأ، وجملة قام أبوه، من الفعل والفاعل والمضاف إليه، في موضع رفع خبر عن زيد، والرابط بينهما (الهاء) من : أبوه). حاشية أبي النجا : 61 .

(5) ساقط من (س) .

بَابُ العَوَامِلِ الدّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَأِ وَالخبَر

لَمّا عَلِمْتَ أَنّ المبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالإِبْتِدَاءِ، والخَبَرَ مَرْفُوعٌ بالمبْتَدَأِ، أَرَادَ أنْ يُبَيّنَ لَكَ بَعْضَ العَوَامِلِ اللّفْظِيّةِ – المحْتَرَز عَنْهَا فِيمَا مَرّ- الّتي تَدْخلُ على المبْتَدأِ والخَبَرِ، فَتُزِيلُ عَمَلَ الابْتِدَاءِ وَالمبْتَدَأِ، وَيَصِيرُ العَمَلُ لَهَا .

قول ز : (وَتُسَمّى النّوَاسِخُ الخ) [1]، جَمْعُ نَاسِخٍ مَأْخُوذٌ مِنَ النّسْخِ الّذي هُوَّ : الإِزَالةُ، يُقَالُ : نَسَخَتِ الشّمْسُ الظِّلّ إِذَا أَزَالَتْهُ عن مَكَانِهِ [2]، وَتَسْمِيَّتُهَا بِذَلِكَ ظَاهِرَةٌ لأِنّهَا أَزَالَتْ عَمَلَ الاِبْتِدَاءِ وَالمبْتَدَأِ، وَإِنّما أَزَالَتْهُ لِأَنّهَا عَامِلٌ لَفْظِيٌ، وَالابْتِدَاءُ مَعْنَوِيٌ، واللّفْظِيّ أقْوَى مِنَ المعْنَوِيّ .

وقوله : (هُناَ)، أيْ : فِي هَذاَ الكِتَابِ .

قِيلَ : لَا حَاجَةَ إليهِ لأنّهَا فِي كُلّ كِتَابٍ ثَلَاثَةٌ، وَأَمّا مَا ذُكِرَ فِي غَيْرِ هَذَا الكِتَابِ مِن أفْعَالِ المقَارَبَةِ، ومِنْ (مَا، ولَا، وَ لَاتَ، وإِنْ) المشَبّهَات بِلَيْسَ، فَهُوّ دَاخِلٌ فِي أَخَوَاتِ (كان) .

قُلْتُ : يُجَابُ عن (ز) بِأَنّهُ جَعَلَ ما يَتَعَدى إلى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ ك (أَعْلَمَ وَأَرَى) قِسْمًا رَابعًا[3] فَيَكُونُ عنهُ اِحْتِرَزَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكَوْنُهَا ثَلَاثَةٌ بِاعْتِبَارِ عَمَلِهَا [4] ، وأَمّا بِاعْتِبَارِ ذَاتِهَا فَهِيّ قِسْمَانِ:

– أَفْعَالٌ، وهِيّ : كَانَ وَظَنّ وَأَخَوَاتُهُمَا .

– وَحُرُوفٌ، وَهِيّ : إِنّ وَأَخَوَاتُهَا .

وَقَدّمَ (كَانَ) وَأَخَوَاتَهَا لِأَنّهَا أَفْعَالٌ، وَالأَصْلُ فِي العَمَلِ لِلأَفْعَالِ، وقال : (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)، وَلَمْ يَقُلْ : (أَمْسَى) وَأَخَوَاتَهَا مَثَلًا، لِأَنّ (كانَ) هِيّ أُمّ البَابِ [5]، وَلِذَلِكَ اِخْتَصّتْ بِأُمُورٍ مِنْهَا مَا أشارَ إليهِ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (وتسمى النّواسخ، وهي هنا ثلاثة أشياء، الأول :كان وأخواتها، والثاني : إن وأخواتها، والثالث: ظننت وأخواتها). حاشية أبي النجا : 61 .

(2) ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق : علي هلالي، مؤسسة الكويت للتقدم، ط1 ،2001م، ج33، (نسخ).

(3) ينظر : التصريح على التوضيح : 1/ 385 .

(4) فمنها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو (كان وأخواتها)، ومنها ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو (إن و أخواتها)، ومنها ما ينصب المبتدأ والخبر معية، وهو (ظن وأخواتها) .

(5) جعلوها أم الباب لكونها تمتاز عن أخواتها ب : (سعة أقسامها،كثرة استعمالها، أن بقية أخواتها تصلح أن تقع أخبارا لها ...الخ). ينظر : الأشباه والنظائر : 136/2، و أيضًا : (حذفها مع بقاء عملها، زيادتها بين متلازمين...الخ) ينظر : التصريح على التوضيح : 251– 260 .

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ .... [1] الخ

وَقَدّمَ (إِنّ) وَأَخَوَاتِهَا عَلَى (ظَنّ)، وَإِن كَانَتْ أفْعَالًا، لِأَنّ أَحَدَ الجُزْأَينِ معَ (إنّ) مَرْفُوعٌ، وَإِنْ كَانَ الرّفْعُ جَدِيدًا، وَأَمّا (ظَنّ) فَالجُزْآنِ معًا مَنْصُوبَانِ، فَخَرَجَا معًا عَنْ أَصْلِهِمَا .

(1) تمامه : كَ : مَا –كَانَ – أَصَحَ عِلْمَ مَنْ تَقَدَمَا، متن الألفية –كان وأخواتها –البيت (154) : 10 .

[فَصْلُ كَانَ وَأَخَوَاتهَا]

وقوله : (**أَيْ : المُبْتَدَأ**) [1]، أَيْ : الّذي كَانَ قَبْلَ دُخُولِهَا يُسَمّى مُبْتَدَأً، وَيُؤخَذ منهُ أَنّ الرّفْعَ جَدِيدٌ، فَهُوّ غَيْرُ الرّفْعِ الّذِي كَانَ حَيْثُ كَانَ مُبْتَدَأً، هَذا مَذْهَبُ **البَصْرِيّينَ** [2]، وَقَالَ **الكوفيّونَ** : إنَّ المُبْتَدَأَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ، وَهُوّ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قَبْلَ دُخُولِ (كَانَ) [3]، و(كَانَ) غَيْرُ عَامِلَةٍ [فيهِ][4]، وَرُدَّ باتِّصَالِ الضّمِيرِ بهَا نحو : كُنْتُهُ، والضّميرُ لَا يَتّصِلُ إلَا بِعَامِلِهِ .

قوله : (**ويُسَمّى اسْمَهَا**)، أي : يُسَمِّي النّحَاةُ المَرْفُوعَ بَهَا اِسْمَهَا حَقِيقَةً، ويُسَمّى فَاعِلَهَا مَجَازًا، كَمَا أَنّ المنْصُوبَ يُسَمّونَهُ خَبَرًا حَقِيقَةً، وَمَفْعُولًا مجَازًا [5]، والتّسْمِيةُ فِي كُلٍّ اصْطِلَاحِيّةٌ خَالِيّةٌ مِنَ المعْنَى، وَإِلَّا فَـ (زَيْدٌ) مِنْ قولك : كَانَ زيدٌ قَائِمًا، وضَعَهُ الواضعُ اسْمًا لِلذّاتِ لَا لِـ(كان)، لأنّ اِسمَ كانَ اللّفْظ المخْصُوصُ، وهوّ الكَافُ وَالوَاوُ [وَالنُّونُ] [6]، لأنّ أَصْلَهُ (كَوْنٌ)، وَ(قَائِمًا) لَيْسَ خَبَرًا فِي المعْنَى عَنْ (كَانَ)، لِأَنّ (كَانَ) فِعْلٌ، وَالأَفْعَالُ لَا يُخْبَرُ عَنْهَا، فالإضَافةُ فِي كُلٍّ لأَدْنَى مُلَابَسَةٍ، وَهِيّ كَوْنُهَا تَعْمَلُ فِيهِ، وَإِلَى عَمَلِ كَانَ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَأَ اِسْمًا وَالخَبَرَ تَنْصِبُهُ................ [7]

وقوله : (**وَإِنّمَا لَمْ [يُسَمّوا]**[8] **المَرْفُوعُ بِهَا فَاعِلًا**)، أَيْ : اصْطِلَاحًا، وَإِلّا فَيُسَمّى فَاعِلاً مجَازًا [(57)]، كَمَا أَنّ المنْصُوبَ بِهَا يُسَمّى مَفْعُولًا مجَازًا كَمَا عَلِمْتَ .

وقوله : (**تجَرّدَتْ الخ**)، بَيَانُهُ : أنّ كُلَّ فِعْلٍ تَامٍ لَهُ مَدْلُولَانِ : الحَدَثُ وَالزّمَانُ، كَـ(ضَرَبَ) فِي قولكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ [9] عَمْرًا، فإنّهُ يَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ، وهُو الضّرْبُ الصّادِرُ مِنَ الفَاعِلِ ووَقعَ

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (فأما كان وأخواتها، فإنها ترفع الاسم، أي : المبتدأ، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر أي : ويسمى خبرها، وإنما لم يسموا الاسم المرفوع فاعلا، والمنصوب مفعولا لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل، ويقع على المفعول، فصارت كالروابط، ومن ثم سماها الزجاجي حروفًا). حاشية أبي النجا : 62 .

(2) ينظر : همع الهوامع : 111/1 .

(3) ينظر : الإنصاف : 821/2، و التصريح على التوضيح : 233 .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

(5) يعني كأنهم يشبهونها بالفعل المتعدي لواحد نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ عُمَرًا .

(6) وردت في هامش (س) .

(7) تمَامُهُ : ككَانَ سَيِدًا عُمَرْ، متن الألفية –كان وأخواتها–البيت (143) : 10 .

(8) في (س) لم يسمى الاسم المرفوع .

(9) في (م) زيدا، والصواب ما ورد في المتن .

عَلَى المفْعُولِ، وَيَدُلُّ عَلَى الزّمَانِ الماضِي، وهَذِهِ إنّمَا دَلّتْ علَى الزّمَانِ دُونَ الحَدَثِ، فلذَلِكَ قِيلَ لَهَا نَوَاقِصْ، وَهَذَا الّذِي قَالَهُ (ز) هُو قَوْلُ **سيبويهِ** وأكثرُ **البَصْرِيّينَ**[1]، وَرَدّهُ **ابن مالك** فِي شَرْحِ **التّسهيل** بِوُجُوهٍ عَشرةٍ [2]، وقَالَ : الصّوَابُ أَنّهَا دالةٌ عَلَى الحَدَث العامّ، وَمَعْنَى نُقْصَانِهَا حِينئِذٍ : أنّهَا لَا تَكْتَفِي بالمرْفوعِ، وهُوّ الّذِي تَقْتَضِيهِ عبارتُهُ فِي الألفيّة إذْ قَالَ :

.... وذُو تَمَــامٍ مَا بِرَفْــعٍ يَكْتَــفِي [3]

وقوله : (**فَصَارَتْ كَالرّوَابِطِ**)، أيْ : من حيثُ كَوْنُهَا تَجْمَعُ بَيْنَ مَعْمُولَيْنِ، كَمَا أنّ الحَرْفَ يَرْبِطُ اللّازِمَ ويوصِلُهُ إِلَى المعْمُولِ .

قوله : (**وَمِنْ ثَمّ**)، بفتْحِ التّاءِ المثَلّثَةِ بِمَعْنَى : هُنَالِكَ، أيْ : لأجلِ كونِهَا مُجَرّدَةً عَنِ الحَدَثِ، وصَيْرُورَتِهَا كالحُرُوفِ الرّابِطَةِ والموصِلَةِ [لِمَعَانِي] [4] الأفْعَالِ إِلَى الأَسْمَاءِ (سَمّاهَا الخ)، والصّوَابُ : أنّهَا أفعالٌ كَمَا عَلِمْتَ .

وقوله : (**هُنَا**) [5]، أيْ : فِي هَذِهِ المقَدّمَةِ، وَإِلا فَفِي غَيْرِهَا مِنَ المطَوّلَاتِ أَكْثَرُ [6]. ولمْ يَذْكُرْ فِي الأَلْفِيّةِ فِي بَابِ (كَانَ) إلا مَا ذَكَرَ **المصَ** هُنَا، نَعَمْ زَادَ فِي الأَلْفِيّةِ : (مَا، ولَا، وَلَاتَ، وَإِنْ) المشبّهات بِلَيْسَ، وأفعال المقَارَبَةِ [7] .

(**كَانَ**) **قَولُ ز** : (**وَهِيّ لِاتّصَافِ الخ**)، حاصلُ مَا حَقَقُوهُ هنا : أَنَّ كَانَ مِنْ قَوْلِكَ : كانَ زَيْدٌ قَائِمًا، تَدُلّ عَلَى زَمنٍ مَعَيّنٍ وهُوّ الماضِي، وَعَلَى حَدَثٍ مبهمٍ وهوّ (الكَوْنُ)، وَوَجْهُ إِبْهَامِهِ صِدْقُهُ بِالقِيّامِ والقُعُودِ، والأكلِ والشّرْبِ مثلًا، وَقَدْ عَيّنَهُ الخبرُ الّذي هُوّ (قَائمًا)، و(قَائمًا) يدلُّ

---

(1) ومنهم : ابن جني وابن برهان والجرجاني، ينظر : شرح التسهيل : 320/1 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 323/321/1 .

(3) صدره : وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفِي، متن الألفية –كان وأخواتها–البيت (150) : 10 .

(4) في (س) معاني .

(5) إشارة إلى قول الأزهري: (وهي ثلاث عشر فعلا على ما ذكره هنا، و إلا فهي أكثر من دلك، الأول(كان)، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي، إما مع الدوام والاستمرار، نحو : وكان الله غفورًا رحيمًا، وإما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شابًا). حاشية أبي النجا : 62 .

(6) المتفق على عددها هو ثلاثة عشر، ينظر : همع الهوامع :354/1، وقد ذكر سيبويه من هذه الأفعال : كان – صار – مادام – ليس– ثم قال : (وما كان نحوهن مما لا يستغنى عن الخبر)، ثم ذكر أن (أصبح وأمسى) مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة استيقظوا وناموا، ينظر : الكتاب : 45/1 وقد زاد الفراء : أسحر، وأفجر، وأظهر. ينظر : همع الهوامع : 395/1 .

– وقد اتفق ابن الحاجب مع الزمخشري في كل الأفعال التي ذكرها، إلا في فعل واحد هو الفعل " ما انفك "، فلم يذكره ابن الحاجب في الأفعال الناقصة، ينظر : شرح الرضي على الكافية : 181/4 .

(7) ينظر : متن الألفية : 11 .

على حَدَثٍ مُعَيّنٍ وَهُوّ (القيّامُ)، وعَلَى زَمَنٍ مبهمٍ لِصدْقِهِ بالماضِي، والحَالِ، والاسْتِقْبَالِ كَمَا عَيّنَتْهُ (كَانَ)، والحَاصِلُ أنّ الحَدَثَ المبهَم فِي (كَانَ) عَيّنَهُ الخبرُ، والزّمانُ المبْهَمُ في الخَبَرِ عَيّنَتْهُ (كَانَ)، والمرَادُ بِالمخْبَرِ عنهُ : اسْمُهَا، والاتّصَافُ مِنْ جِهَةِ المعْنَى، وَكَذَا يُقَالُ فِي سَائِرِ هَذِهِ الأفعالِ، قَالَه بَعْضٌ وَتَأَمّلْهُ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ على دَلَالَةِ هذهِ الأَفْعَالِ عَلَى حدثٍ لَكِنّهُ مبهَمٌ [48]، وَهُوَّ الحَقّ كَمَا عَلِمْتَ، لكِنّهُ خِلَافُ مَا مَرّ لـ (ز) .

(وَظَلّ) **قول ز** : (**بِالظّاءِ المُشَالَةِ** [1]، أَيْ : الّتِي شِيْلَتْ شَكْلَةٌ عَلَيْهَا [2] تُشْبِهُ الألفَ لِلْفَرْقِ بينهَا و بينَ الضّادِ [3] .

(وَبَاتَ) **قول ز** : (**بَاتَ زَيْدٌ مفطرًا**)، الأَوْلَى أَنْ يُبْدِلَ (مُفْطِرًا) بنحوِ : مُصَلِّيًا، لأنّ الخَبَرَ لا فائدةَ فيهِ، لأنّ [4] مِنَ المعْلومِ أَنْ يَبِيتَ الإنسانُ مُفْطِرًا .

(وَصَارَ) **قول ز** : (**لِلانْتِقَالِ**)، عَطْفُ تَفْسِيرٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ، ثمّ تَارَةً يكون من ذَاتٍ إلى ذَاتٍ نحو : صَارَ الطّينُ إبريقًا، أو مِنْ صفةٍ [إِلَى صِفَةٍ] كمثالِ (ز) [5]، ونحو[6] : صَارَ الفقيرُ غنيًّا .

(وَلَيْسَ) **قول ز** : (**لِنَفْيِ الحَالِ**)[7]، أي : لنفيِ زَمَنِ الحَالِ وَالتّكَلُّمِ .

قوله : (**عِنْدَ الإطْلَاقِ**)، فَسّرَهُ بقوله : (وَالتَّجَرُد عَنِ القَرِينَةِ)، أيْ : بِأَنْ كَانَ التّرْكِيبُ خَاليًّا عَمّا يُفِيدُ الدّلَالة عَلَى الزّمَانِ الماضِي والمسْتقبَلِ، ومَفْهُومُهُ : أَنّهُ إِذَا كَانَ فِي التّرْكِيبِ قَرِينَةٌ تَدُلّ عَلَى الماضِي كـ (أَمْسِ)، أو تَدُلّ عَلَى الحَالِ كـ(الآنَ)، أو عَلَى المسْتَقْبَلِ كـ (غَدًا)، عَمَلَ عَلَيْهَا وَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ .

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (وظل بالظاء المشالة، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا نحو : ظل زيد صائمًا، و بات، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلًا نحو : بات زيد مفطرًا، والسابع (صار) وهي للتحول والانتقال). حاشية أبي النجا : 62 .

(2) في (م) عليها شكلة .

(3) الفرق بين الضاد والظاء : أن الأولى (الضاد)، ينطق بها بوضع حافة اللسان على أصل الثنايا العليا، أو أصل الأسنان من الجانب الأيسر، وأما الثانية (الظاء)، فتنطق بوضع حافة الثنايا في وسط اللسان، ولكل منهما موضع استعمال مختلف عن الأخرى، وقد أُلّفت في ذلك كتبٌ خاصّةٌ؛ ككتابِ زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء لأبي البركات الأنباري : (513 – 577هـ)، وكتاب الغُنية في الضاد والظاء لابن الدهان البغدادي : (494 – 569هـ) .

(4) في (م) لأنه .

(5) مثاله: صارَ السعرُ رَخِيصًا .

(6) في (م) نحوه .

(7) إشارة إلى قول الأزهري : (والثامن ليس : وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرّد عن القرينة نحو : ليسَ زَيْدٌ قائما، أي : الآن). حاشية أبي النجا : 62 .

(وَمَا زَالَ)، **قول ز : ([بِمَا]** [1] **النّافِيَة)** [2]، ليسَ الشّرطُ تَقدّمُ (مَا) خُصُوصًا كمَا يُوهِمُهُ، بَلِ الشّرْطُ : تَقدُّمُ النّفْيِ بـ (مَا) أو غَيْرِهَا، بلْ لَا فرقَ بينَ أَنْ يَكُونَ النّفْيُ بالحَرْفِ كَمَا مثّل[3]، أو بِالاسْمِ نحو : غَيْر مُنْفَكٍ زَيْدٌ عَنِ القِيّامِ، فـ(مُنْفَكٍ) اسم فاعل من (اِنْفَكَ)، و(زَيْدٌ) اسْمُهَا، و(عَنِ القِيّامِ) خَبَرُهَا، أو بِالفِعْلِ نحو : ليسَ يَنْفكُّ زَيْدٌ جَالسًا .

وَالنَّافِي إمّا مَلْفُوظٌ به كَمَا ذكرَ، أو مُقَدّرٌ كقوله تعالى : ﴿ **تَاللهِ تفْتَؤُا** ﴾ [4]، أَيْ : لَا تَفْتَؤا، لَكِنْ لَا يُحْذَفُ إِلَا بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ :

- كونُ الفِعْلِ مُضَارِعًا.
- فِي جَوابِ قسمٍ .
- والنّافِي (لَا) .

ومِثْلُ تَقَدّمِ النفْيِ تقَدَّم شِبْهِهِ، وَهُوَ : النّهْيُ وَالدُّعَاءُ، فمثال النّهْي :

صَاحِ شَـمّرْ وَلَا تَـزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْـــيَانُهُ ظَلَالٌ مُبِينٌ [5]

فـ(صَاحِ) مُنَادَى، مُرَخّمُ (صَاحِب) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، لأنّ تَرْخِيمَ الخَالِي مِنَ التَّاءِ شَرَطُوا لَهُ أَرْبَعَةَ شرُوطٍ [6] ، مِنْ جُمْلَتِهَا : العَلَمِيّةُ، و(صَاحِبُ) ليسَ بِعَلَمٍ، وَإِنّمَا هُو صِفَةٌ، وَ(لَا) ناهِيّةٌ، وَ (تَزَلْ) مُضَارِعُ (زَالَ) مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ)، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتترٌ اِسْمُهَا، وَ(ذَاكِرَ)[7] بِالنّصْبِ خَبَرُهَا، وَمِثَالُ الدّعَاءِ :

---

(1) في (س) ما النافية .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (والتاسع ... والثاني عشر: مازال وما نفك، وما فتئ وما برح، مقرونة بما النافية، أو شبهها كالنهي والدعاء، وهذه الأفعال الأربعة لملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال). حاشية أبي النجا : 63 .

(3) مثل بـ : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا، مَا نْفَك عُمَرٌ جَالِسًا، مَا فَتِئَ بَكْرٌ مُحْسِنًا، مَا بَرِحَ مُحَمَدٌ كَرِيمًا .

(4) ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ سورة يوسف، الآية : 85 .

(5) البيت من بحر (الخفيف) وهو بلا نسبة في أوضح المسالك : 1/ 234، والتصريح على التّوضيح : 1/ 185، وشرح ابن عقيل : 136، والمقاصد النحوية : 2/ 14، وهمع الهوامع : 1/ 111 .

(6) ومنها : أن يكون اسم علم، زائد على ثلاثة أحرف، وأن يكون مبنيا على الضم (مفرد)، فلا يصح ترخيم يا محمدان أو يا محمدون، وأن لا يكون مركبا تركيب إضافة ولا تركيب إسناد. ينظر : أوضح المسالك : 61/4 .

(7) في (م) ذَاكِرًا .

.... وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ [1]

فـ(لَا) حَرْفُ دُعَاءٍ، وَ(زَالَ) مِن أَخَوَاتِ كَانَ، و(القَطْرُ) اِسْمُهَا، وَ(مُنْهَلًا) مِنْ اِنْهَلّ المطَرُ ،. إِذَا نَزَلَ : خَبَرُهَا، وَهُوّ دُعَاءٌ لِلْمَحْبُوبَةِ بِدَوَامِ المطَرِ الّذِي يَدُومُ مَعَهُ الخَيْرُ .

وقوله : (**وهَذِهِ الخ**)، مُبْتدأٌ، و(الأفعالُ) بالرّفعِ نَعتٌ أَوْ بدلٌ [2]، وَ(الأَرْبَعَةُ) نَعْتٌ لِلْأَفْعَالِ، و(لِمُلَازَمَةِ) [3] مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرُ (هَذِهِ) [4] .

وقوله : (**عَلَى حَسبِ مَا يَقْتَضِيهِ الحَالُ**)، فإِنْ اقْتَضَى الحَالُ [أَنّ خَبَرَهَا ثَابِتٌ لِاسْمِهَا دَائِمًا ، فَهِي لِلدّوَامِ نَحو : مَا زَالَ زَيْدٌ حَيًّا، وَإِنْ اقْتَضَى الحَالُ][5] ثُبُوتَ مَدْلُولِ [(58)] خبرهَا لاسْمِهَا فِي بعضِ الأزمنةِ دُونَ بعضٍ، فَعَلَى بَعْضِ مَا اقْتَضَتْهُ نحو : مَا زَالَ زَيْدٌ عَالما ،. أَيْ : مُنْذ صَلحَ لِلْعِلمِ، ولَيْسَ ذَلكَ عَلَى سَبيلِ الدّوَامِ، فَالحَالُ تَشْهَدُ بأنّهُ قَبْلَ قُبُولِهِ لِلعِلمِ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا .

(**وَمَا دَامَ**) **قول ز** : (**لِنِيَّابَتِهَا عَنِ الظّرْفِ**) [6]، وَالظّرْفُ الّذِي نَابَتْ عَنْهُ هُوّ : مُدّةَ، ومَعنَى نِيَابَتِهَا عَنْهُ : أَنّهَا استُعْمِلَتْ فِي مَوْضِعٍ يُستعمَلُ فيهِ الظرفُ، وأشارَ (ز) بِهذَا إلى دَفْعِ مَا قَدْ يُقَالُ: إنّ (مَا) حَرْفٌ، والظّرْفُ لَا يَكُونُ إِلّا اسْمًا، و حَاصِلُهُ : أَنّهَا ليستْ ظَرْفًا بِنَفْسِهَا، وإِنّمَا أُسْتُعْمِلَتْ فِي مَوْضِعِهِ .

وقوله : (**لتَأوِيلِهَا مَعَ الخ**)، فيهِ مُسَامَحَةٌ، لأنّ المؤوّلَ هُوّ مَا بَعْدَهَا، لَكِنّهَا لَمّا كَانَتْ آلَةً لِلسّبْكِ صَحّ إِسْنَادُ التّأْوِيلِ لَهَا مَجَازًا، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ قَبْلَهَا (مَا) فَهِيّ تَامّةٌ، بِمَعْنَى (بَقِيّ)، وَالمنْصُوبُ

---

(1) صدر البيت : أَلَا يَاسْلَمِي يَا دَارَ مَيّ عَلَى البِلَى

تم استدراكه في هامش (س)، وساقط من (م) .

– البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرمة غيلان بن عقبة بن بهيش، يكنى أبا الحارث، قاله في صاحبته مية، وهو من شواهد : التصريح على التوضيح : 1/ 185، وشرح ابن عقيل : 266/1/62، والأمالي لابن الشجري : 2/ 151، وهمع الهوامع : 1/ 111، ومغني اللبيب : 440/ 320 .

(2) لأن الاسم المعرف بـ(ال) والواقع بعد اسم الإشارة يصح أن يعرب بدلا، أو عطف بيان أو صفة، وإن كان مشتقا فالأحسن أن يكون نعتا –كما في هذا المثال – وإن كان جامدا فالأحسن أن يكون بدلا، أو عطف بيان .

(3) في النسخة (س) وملازمة، والصواب ما في المتن .

(4) في (م) هذا، والصواب ما ورد في المتن .

(5) ساقط من (م) .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (والثالث عشر (ما دام) مقرونة بما الظرفية المصدرية، وهي لاستمرار الخبر نحو: لا أصحبك مادام محمد مترددًا إليك، وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف، ومصدرية لتأويلها مع صلتها بمصدر، والتقدير : مدة دوام زيد مترددًا إليك) . حاشية أبي النجا : 63 .

بَعْدَهَا حَالٌ نَحو : دُمْتَ صَحِيحًا، وكذلك يُعْرَبُ المنصوبُ حَالًا إِنْ تقدمتها [1] (مَا)، وَكَانَتْ مَصْدَرِيّةً غَيرَ ظَرْفيّةٍ نَحو : تُعْجِبُنِي مَا دُمْتَ صَحِيحًا [2]، أَيْ : دَوَامُكَ صَحِيحًا، وَأَمّا كَوْنُهَا ظَرفِيّةً غيرَ مَصْدَرِيّةٍ، فَلَا يُمكِنُ .

فَتَحْصُلُ مِمّا ذكِرَ أَنّ هَذِهِ الأفعالَ ثَلَاثَةُ أقسامٍ :

– مِنْهَا مَا يَعْمَلُ بِدُونِ شَرْطٍ، وهِي ثَمَانِيّةٌ : كَانَ وَلَيْسَ وَ مَا بَيْنَهُمَا [3] .

– وَمِنْهَا مَا يَعْمَلُ بشرطِ تَقَدّمِ نَفْيٍ أَوْ شَبهِهِ، وَهُو أَرْبَعةٌ : زَالَ وَبَرِحَ وَفَتِئَ وَانْفَكَ .

– وَمِنْهَا مَا يَعْمَلُ بِشَرْطِ تَقَدّمِ **(مَا)** الظّرْفِيةِ المصْدَرِيّةِ، وَهِيّ (دَام) خَاصَّةً .

وإلى تِعْدَادِ هَذِهِ [الأفعال] [4]، وَتَقْسِيمِهَا لِلأَقسَامِ الثّلاثة أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بقولهِ :

كَكَانَ ظَلّ بَاتَ[أَضْحَى أَصْبَحَا][5]– الأَبْيَاتُ الثّلَاثةُ – [6]

(وَمَا تَصَرّفَ مِنْهَا)[*]، لَمّا ذَكَرَ هَذِهِ الأفعالَ بِلَفْظِ الماضِي، وَكَانَ غَيْرُ الماضِي يَعْمَلُ عَمَلَ الماضِي نَبّهَ عَلَيْهِ بقوله : (وَمَا الخ)، و(مَا) معطوفةٌ عَلَى (كَانَ)، وَيَصحُّ أَنْ تكُونَ[7] مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ تَقْدِيرُهُ : كَذَلكِ، وَمَعْنَى التّصَرُّفُ هُنَا [8]– وفِي بَابِ المصْدَرِ – : تَحَوّلُ الفِعْلِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مختلفةٍ، وَلَيْسَ المرادُ بِهِ الاشْتِقَاقُ [9]، لأنّ المخْتَارَ أَنّ أَصْلَ المشْتَقّاتِ المصْدَرُ [10] ، وَفِي الأَلفِيّةِ :

---

(1) في (م) تقدمها .

(2) ينظر : التصريح على التوضيح : 238/1 .

(3) وهي :كان، أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار، ليس .

(4) في (س) الحروف، والصواب ما ورد في المتن .

(5) ساقط من (س) .

(6) ينظر : متن الألفية –كان وأخواتها–الأبيات (146،145،144) : 10 .

(*) إشارة إلى قول ابن آجروم : (وما تصرف منها نحو: كان ويكون وكن، وأصبح ويصبح وأصبح، تقول: كان زيد قائمًا، وليس عمرو شاخصًا،) . متن الآجرومية : 15 .

(7) في (س) يكون، والصواب في المتن .

(8) إشارة إلى أن للتّصرف تعريفات متعددة منها : (تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك المعنى دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم (قوال) إلى (قال)، ويشمل ذلك الإعلال والإبدال والنقل)، المقرب : 78/2 – 79، ومنها : (هو العلم بأحكام بينية الكلمة، وبما لأحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال وشبه ذلك). إيجاز التعريف في علم التصريف: 06 .

(9) الاشتقاق : هو أخذُ لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة مثل : أكل، آكل، مأكول، أكول، مأكل. ينظر : معجم مصطلحات النحو والصرف : 175 .

(10) وهو مذهب البصريين، وقد استدلوا على ذلك بسبعة أوجه، وقال الكوفيون : إن أصل المشتقات هو الفعل، واستدلوا على ذلك بثلاثة أوجه، ينظر ذلك في : أسرار العربية، عبد الرحمن بن عبيد الأنباري، تحقيق : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1997م، ص : 104/103. وينظر : الخلاف بين المدرستين في: الإنصاف في مسائل الخلاف : 192 .

.... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتخب [1]

قول ز : (**والّذي [لَا]**[2] **يَتَصَرّفُ مِنْهَا الخ**)، اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الأفْعَالَ بِاعْتِبَارِ التَّصَرّفِ وَعَدَمِهِ أَقْسَامٌ ثَلَاثَةٌ :

– منهَا مَا لا يَتَصَرّفُ أَصْلًا، وَهُوّ : لَيْسَ – اِتفاقًا [3]–، وَدَامَ عَلَى الأَصَحِّ [4] .

– وَمِنْهَا مَا يَتَصَرّفُ تَصَرّفًا نَاقِصًا، وَهُوّ : زَالَ وَأَخَوَاتُهُ، لِأَنّهُ لَيْس [لَهُ][5] أَمْرٌ وَلَا مَصْدَر .

– وَمِنْهَا مَا يَتَصَرّفُ تَصَرّفاً تَامًا، وَهُوّ البَاقِي، فَيُسْتَعْمَلُ مِنْهُ جَمِيعُ التّصَارِيفِ إلا اِسمُ المفْعُولِ، لِأَنّهُ إنمَّا يُصَاغُ مِنَ التّامِ، وَقَدْ مَثّلَ **المص** لِلْمَاضي[6]، وَمَثّل **(ز)** لِلْمُضَارِعِ والأَمْر[7]، وَمِثَالُ المصْدَرِ[8] : يُعْجِبُنِي كَوْنُ زَيْدٌ قَائِمًا، فَ(كَوْنُ) مَصْدَرُ (كَانَ) الناقِصَة، و(زَيْدٌ) اِسْمُهَا، وَ(قَائِمًا) خَبَرُهَا، وَمِثَالُ اِسْمِ الفَاعِلِ :

وَمَا كُلّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً أَخاكَ................ [9]

فَ(كَائِنًا) اِسْمُ فَاعِلٍ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى (مَنْ) اسْمُهَا، وَ(أَخَاكَ) خَبَرُهَا، وَمَنْ أَرَادَ اِسْتِيفَاءَ مَصَادِرِ هَذِهِ الأَفْعَالِ فَعَلَيْهِ **بالشّرِيف**[10] فِي هَذَا المحَلِ[11]، فَقَدْ بَيّنَهَا مَعَ مُثُلِهَا، وَإِلَى عَمَلِ غَيْرِ الماضِي أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

.... **وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا** [12]

---

(1) صدره : بمثله أو فعلٍ أو وصف نصب، متن الألفية –المفعول المطلق– البيت (287) : 19 .

(2) ساقط من (م)، من قول الأزهري :(والذي لا يتصرف منها : دام وليس، تقول : لا أكلمك مادام زيد قائمًا).أبي النجا: 63 .

(3) لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها، إلا بذكر متعلقها، ينظر : التصريح على التوضيح : 239/1 .

(4) قال بذلك الفراء وكثير من المتأخرين، ومنهم ابن مالك، ينظر : شرح التسهيل : 343/1، و همع الهوامع : 114/1 .

(5) زيادة يقتضيها السياق .

(6) ومثاله : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا .

(7) مثاله مع المضارع : يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا، ومع الأمر: كُنْ قَائِمًا.

(8) (وفي مجيء المصدر للناقص خلاف، وبعضهم يخص هذا الخلاف بكان)، شرح الآجرومية للسنهوري : 277/1.

(9) تمامه : إذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

تم استدراكه على هامش (س)، وساقط من (م).

– والبيت من بحر (الطويل)، مجهول القائل، وهو من شواهد شرح ابن عقيل : 63/ 26 ، وشرح الأشموني : 182/ 1/ 112، وهمع الهوامع : 1/ 114 .

(10) لم أقف له على ترجمة .

(11) فمصدر كان : الكون والكينونة، ومصدر أضحى، وأمسى، و أصبح : الإضحاء، والإمساء، والإصباح، ومصدر صار : الصير والصيرورة، ومصدر بات : البيات و البيتوتة، ومصدر ظل : الظلول، ينظر : التصريح على التوضيح : 239/1 .

(12) تَمَامهُ : إنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا ، متن الألفية –كان وأخواتها–البيت (147) : 10 .

وَهَذِهِ الأَفْعَالُ تُسْتَعْمَلُ تَامّةً مُكْتَفِيّةً بِالمرْفُوعِ (1)، إِلّا ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلّا نَاقِصَةً، وَهِيّ : فَتِئَ وَلَيْسَ وَ زَالَ (2)، وَإِلَى القِسْمَيْنِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَولِهِ :

.... وذُو تَــمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَـفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنقْصُ فِي فَتِــئَ لَيْـسَ زَالَ دَائِمًا قُـفِي (3)

(**شَاخِصًا**)*، مَعْنَاهُ : ذَاهِبٌ أَوْ حَاضِرٌ (4)، فَإِنّ الشّخُوصَ يَكُونُ بِمَعْنَى الذّهَاب وَبِمَعْنَى الحُضُور .

---

(1) وحينها يكون معناها معنى فعل لازم .. ف(كان) تكون بمعنى : حصل، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ سورة البقرة، الآية :280، و (أمسى) بمعنى : دخل في المساء، و(أصبح) بمعنى : دخل في المساء، نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَبْحَانَ الَلهِ حِيْنَ تصْبِحُونَ وَحِينَ تمْسُونَ ﴾ سورة الروم، الآية :17، و(دام) بمعنى : بقي نحو قوله تعالى : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ والأرضُ﴾، سورة هود، الآية : 107، و(بات) بمعنى : عرس،.وهو النزول ليلا ، نحو قول عمر رضي الله عنه : (أمَّا رسُولُ اللهِ صلى اللهُ علَيْهِ وسَلَمَ فَقَدْ بَاتَ بِمِنَى) ، و(ظل) بمعنى : دام واستمر ، نحو : ظَلَ اليَوْمُ ، و(أضحى) بمعنى : دخل في الضُّحى، نحو : أضحينا، و(صار) بمعنى : انتقل أو رجع نحو : صَارَ الأَمْرُ إِلَيْكَ ،ونحو قوله تعالى : ﴿ ألا إِلَى الَلهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾، سورة الشورى، الآية : 53، و (برح) بمعنى : ذهب، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرح﴾، سورة الكهف، الآية : 60، و(انفك) بمعنى : انفصل، نحو : فككت الخاتم فانفك، وقد تأتي هذه الأفعال لمعاني أخرى، ينظر : حاشية الصبان : 356/1 .

(2) على خلاف في ذلك، ينظر : النكت الحسان : 69، والتصريح على التوضيح : 250/1 .

(3) ينظر : متن الألفية –كان وأخواتها–البيتان (150–151) : 10 .

* إشارة إلى قول ابن آجروم : (...تقول : كان زيد قائمًا، وليسَ عمرٌو شَاخصًا، وما أشبه دلك) . متن الآجرومية : 15 .

(4) في (م) :مَعْنَاهُ : حَاضِرًا ،أَوْ ذَاهِبًا .

[فَصْلُ إِنّ وَأَخَوَاتِهَا]

(**وَتَرْفَعُ الخبَرَ**)، يَأْتِي في تَسْمِيّةِ الِاسْمِ اِسْمًا والخَبَرِ خبرًا مَا مَرّ فِي كَان، [49]، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنّ الخبرَ مَرْفُوعٌ بِهَا هُوّ مَذْهَبُ **البَصْرِيّين** [1]، وقَالَ **الكُوفيّونَ** : (هُوَّ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا) [2]، وَاسْتَدَلّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنّهَا أَضْعَفُ مِنَ الأَفْعَالِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي مَنْصُوبٍ وَمَرْفُوعٍ، وَإِلَى عَمَلِ (إنّ) وَأَخَوَاتِهَا، أَشَارَ فِي الأَلفِيّةِ بقوله :

لِإنّ أَنّ لَيْـــتَ لَكِــنّ لَعَــلّ   كَأَنّ عَكْــسَ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ [3]

وقوله : (**لَا بُدّ أَنْ يَطْلُبَهَا عَامِلٌ الخ**) [4]، يَجِبُ تَقْيِيدُ العَامِلِ بِغَيْرِ القَوْلِ، فإِنْ كَانَ العَامِلُ قولًا وَجَبَ الكسرُ[5] [(59)]، وإلى مَا تفتحُ فيهِ همزةُ إنّ وَ [ما][6] تُكْسَرُ فيهِ، أشَارَ في الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

وَهَمـزَ[ةُ] إنَّ اِفْتَحْ لِسَـــدِّ مَصْــدَرٍ   مَسَــدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ
فَاكْسِرْ فِي الاِبْتِدَا وَفِي بَدْءِ [صِلَةِ][7]   وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِـــينٍ مُكْــمِلَهْ [8]
أَوْ حُكِيتْ بِالقَوْلِ أَوْ حَلّتْ مَحلّ   حَــالٍ[كَزُرْتُهُ وَإِنِّـــي ذُو أَمَلِ] [9]

---

(1) ينظر : أسرار العربية : 94، والإنصاف : 153، والبسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1986م، ص : 768 .

(2) ينظر : التصريح على التوضيح :293/1 .

(3) متن الألفية – إن وأخواتها–البيت (174) : 12 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (وتمتاز أنّ المفتوحة بكونها لا بد أن يطلبها عامل، بخلاف إنّ المكسورة).حاشية أبي النجا : 64.

(5) نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ ﴾. سورة مريم، الآية : 30 .

(6) ساقط من (م) .

(7) في (س) الصلة .

(8) متن الألفية –إن وأخواتها–الأبيات (177، 178، 179) : 12 .

(9) ساقط من (س) .

وقوله : (**وَإِعْرَابُهَا عَلَى وَزْنِ[مَا تَقَدَّمَ]**[1] **الخ**) [2]، نَعَمْ يَجِبُ تَقْدِيمُ الاسمِ وتأخيرُ الخبرِ، إِلّا إنْ [3] كَانَ الخبرُ ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، فَيَجُوزُ التّقديمُ نحو : ﴿ **إِنَّ لَدَينَا أَنْكَالًا** ﴾[4]، ﴿ **إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً** ﴾ [5]، وَإِلَى ذَلكِ الإشَارة بِقَوْلِ الألْفِيّةِ :

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا – أَوْ هُنَا – غَيرَ البَذِي [6]

وَقوله : (**لِاخْتِلَافِ أَلْفَاظِهَا الخ**)، (اللّامُ) لَيْسَتْ لِلتّعْلِيلِ، لأنّ العِلّةَ تَدُورُ مَعَ المعْلُولِ وُجُودًا أَوْ عَدَمًا [7]، فَيَقْتَضِي أَنّهُ مَهْمَا اخْتَلَفَ اللّفْظ إلّا وَيَخْتَلِفُ المعْنَى، وَلَيْس كَذَلِكَ، إِذِ الغَالِبُ اِخْتِلَافُ المعْنَى لِاخْتِلَافِ اللّفْظِ نحو : إنّ، وَلَكِنّ [8]، وَقَدْ يَخْتَلِفُ اللّفْظُ وَلَا يَخْتَلِفُ المعْنَى كَمَا فِي (إِنّ) وَ (أَنّ) بِاعْتِبَارِ فَتْحِ الهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا.

وَالأَوْلَى أَنّهَا ظَرْفِيّةٌ بِمَعْنَى : وَقْت، كَأَنّهُ قَالَ : وَإِنّمَا يَخْتَلِفُ المعْنى وَقْتَ اختِلَافِ اللّفْظِ، فيُؤْخَذُ مِنْهُ : أَنّهُ مَهْمَا اخْتَلَفَ المعْنَى، إِلّا وَيَخْتَلِفُ اللّفْظُ، وَلَا عَكْسَ، وَهُوّ المرَادُ .

وقوله : (**وَإِنّمَا عَمِلَتْ الخ**)، هَذَا جَوَابٌ عَنْ سُؤالٍ مُقَدَّرٍ بَأَنْ **يُقَالَ** : الأَصْلُ فِي الحَرْفِ إِذَا اِخْتَصّ بالاسْمُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا خَاصًّا، وَهُوَّ الجرّ، فَلِمَ عَمِلَتْ هَذِهِ الأَحْرُفُ الرّفْعَ وَالنّصْبَ ؟

فَأَجَابَ بقوله : (**وإنّما عَمِلَتْ الخ**)، وَقَدّمَ مَنْصُوبَهَا عَلَى مَرْفُوعِهَا لِيُعْلِمَ أَنَّهَا فَرْعٌ فِي العَمَلِ، عَلَى عَكْسِ الأَفْعَالِ المتَعَدّيَةِ [9] .

---

(1) ساقط من (س) .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (وتمتاز أن المفتوحة الهمز بكونها لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا، بخلاف المكسورة...، وإعرابها على وزن ما تقدم لا يختلف عملها، وإنما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها، وإنما عملت هدا العمل لشبهها بالفعل الماضي نحو (كان) في البناء على الفتح، ودلالتها على المعاني). حاشية أبي النجا : **64** .

(3) في (م) إذا .

(4) ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا ﴾ سورة المزمل، الآية : **12** .

(5) ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَاء بَنَاهَا ﴾ سورة النازعات، الآية : **26** . .

(6) متن الألفية –إن وأخواتها–البيت(**176**) : **12** .

(7) (العِلَةَ تَدُورُ مَعَ المَعْلُولِ وُجُودًا أَوْ عَدَمًا فإذا زالت العِلَّةُ زالَ المعلولُ)، وهذه قاعدة أصولية عند الفقهاء، ويَحسُنُ استخدامها فيما عدا الفقه، ومعناها أنَّ عِلَّةَ أيِّ حُكمٍ هي أساس إسقاطه على الواقع، فإنْ انتفت (ذهبت) العِلَّةُ انتفى انطباقُ الحُكم .

(8) فالأولى تفيد التوكيد والثانية تفيد الاستدراك .

(9) فهي تعمل النصب في اسمها فقط، بينما خبرها يكون مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل دخولها – على مذهب الكوفيين – ولو أننا أعملناها في الخبر أيضا لأدى ذلك إلى التسوية بينها (كفروع)، وبين الأفعال المتعدية (كأصول)، ينظر : الإنصاف : **153** .

وقوله : (**وَدَلَالَتِهَا عَلَى المَعَانِي**)، أَيْ : الآتِيّة، لَا مَعْنى (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، فَوَجْهُ الشَّبَهِ كَوْنُ كُلٍّ مِنْهُمَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى، لَكِنّهُ [1] غَيْرُ المعْنَى الّذِي دَلّ عَلَيْهِ الآخَرُ، وَذَلِكَ بَيّنَهُ (**ز**) بِقَوْلِهِ : (فَمَعْنَى [إِنّ][2]الخ) .

(**لِلتوْكِيدِ**)[3] لَامُ الجرّ هُنَا، وَفِي الأَلْفَاظِ المذْكُورَةِ بَعْدُ زَائِدَة فِي الخَبَرِ قَطْعًا، وَلَا مَعْنَى لِجَوابِ بَعْضٍ بِقَوْلِهِ : لِلتَّوْكِيدِ خَبَرٌ مُتَعَلِّقٌ بِخَاصٍ تَقْدِيرُهُ : مَصْرُوفٌ لِلتّوْكِيدِ، لِأنّهُ يَقْتَضِي أَنّ الأَصْلَ فِيهِمَا غَيْرُ التّوْكِيدِ، ثُم اسْتُعْمِلَا فِي التّوْكِيدِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

وَالتوْكِيدُ : تَقْوِيَّةُ الحُكْمِ عِنْدَ المخاطبِ إِيجَابًا نَحو : إِنّ زَيْدًا قَائِمٌ، أَوْ نَفْيًا نحو : إِنّ زَيْدًا لَيْسَ بِقَائِمٍ، وَقَدْ مَرّ فِي الكَلَامِ عَلَى الخُطْبَةِ أَنّ السّامِعَ إِنْ كَانَ خَالِيّ الذّهْنِ يُلْقَى إِلَيهِ الكَلَامُ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ، وَإِنْ كَانِ شَاكّا فِي النّسْبَةِ فَالأحْسَنُ التَّأْكِيدُ، وَإِنْ كَانَ مُنْكِرًا فَيَجِبُ التّأكِيدُ [4].

(**لِلْاسْتِدْرَاكِ**)، **قول ز** : (**وَهُوَ [تَعْقِيبُ]**[5] **الكَلَامِ الخ**)، أَيْ : الإِتْيَانُ بِهَا عَقِبَ كَلَامٍ تَامٍ، مُغَايِرٍ لِمَا بَعْدَهَا إِيجَابًا أَوْ نَفْيًا، وَهِيّ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَهُمَا .

وقوله : (**بِرَفْعِ مَا يُتَوَهّم ثبُوتُهُ الخ**)، أَيْ : مِنَ الكَلَامِ الوَاقِعِ قَبْلَهَا كَمَا إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ شُجَاعٌ، فَيَتَوَهّمُ [6] المتَوَهِّمُ أَنّهُ كَرِيمٌ، لِأَنّ مَنْ جَادَ بِنَفْسِهِ يَجُودُ غَالِبًا بِمَالِهِ مِنْ بَابٍ أَحْرَى، فَإِذَا أَرَدْتَ رَفْعَ ذلِكَ التّوَهُّمِ قُلْتَ بَعْدَ ذلِكَ الكَلَامِ : لَكِنّهُ بَخِيلٌ .

وقوله : (**أَوْ نَفيِهِ**)، اِعْتَرَضَ بأنّهُ لَمْ يُوجَدْ مِثالٌ يَخْتَص بِهِ، بَلْ كُلّ مِثَالٍ لهُ هُوّ دَاخِلٌ فِيمَا قبلهُ، وَهُوَّ كَذلِكَ، فإِذَا قُلْتَ : مَا زَيْدٌ بِكَرِيمٍ، لَتُوهِّمَ أَنّهُ غَيْرُ شُجَاعٍ، لأنّ الجُبْنَ وَالبُخْلَ مُتَلَازِمَانِ غَالِبًا، فَإِذَا أَرَدْتَ رَفْعَ ذَلِكَ التّوهّم قُلْتَ : لَكِنّهُ شُجَاعٌ، فَيُقَالُ لِهَذَا رَفْعٌ لِلْجُبْنِ الّذِي تُوُهِّم ثبُوتُهُ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : ثُبُوتٌ لِلشّجَاعَةِ الّتِي تُوُهِمَّ نَفْيُهَا، فَالأَوَّلُ يُغْنِي عَنِ الثَّانِي، وَانْظرْ مَا مَعْنَى كَلَامِ **الفيشي** هُنَا .

---

(1) في (س) لاكنه .

(2) في (س) كَانَ، والصواب ما ورد في المتن .

(3) إشارة إلى قول الأزهري: (ومعنى(إن) المكسورة، و(أن)المفتوحة للتوكيد، أي تأكيد النسبة، ومعنى(لكن) للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه،ومعنى (كأن) للتشبيه، وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى). حاشية أبي النجا : 64.

(4) ينظر : الصفحة (09) من المخطوط .

(5) ساقط من (م) .

(6) في (م) فتوهّم، يقال توهّم الشيء : تخيّله وتمثله كان في الوجود وهو لم يكن، ويقال : توهمت في كذا وأوهمت الشيء أغفلته، ينظر : لسان العرب، ابن منظور، تحقيق : نخبة من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة، (وهم) :4934/55 .

(للتّشْبِيهِ)، **قول ز : (وَهُوّ الدّلَالَةُ الخ)**، هُوّ تَفْسِيرٌ لِلتّشْبِيهِ، وَاعْتُرِضَ بِأنّ التّشبِيهَ مِنْ فِعْلِ المتَكَلّمِ، وَ(الدَّلَالَةُ) : وَصْفُ اللّفظِ [1] الدَّالِ عَلَى التَّشْبِيهِ كَ (الكَافِ)، وَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسّرَ فِعْلُ المتَكَلمِ – وَهُوّ التّشْبِيهُ – بِوَصْفِ اللّفْظِ وَهُوّ الدَّلَالَةُ، وَلَا العَكْسُ .

وأجيب : بأنّ فِي الكَلَامِ حَذْفًا، والتّقدِيرُ : وَهُوّ الحُكْمُ بالدّلالَةِ، وَلَاَ شكَّ أنّ الحُكْمَ مِنْ فِعْلِ المتَكَلّمِ، ولا بُدّ مِنْ زِيَادَةٍ [2] فِي التّعْرِيفِ بالكَافِ وَ نَحْوِهَا لِإخْرَاجِ نحو: عَمْرُو مِنْ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، فَإِنّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ مُشَارَكَةُ أَمْرٍ لِأَمرٍ فِي مَعْنى، وهوّ : المجِيءُ والإِخْرَاجُ، نحو: قَابَلَ زَيْدٌ عَمْرًا .

(لِلتّمَني)، **قول ز : (وَهُو طَلَبُ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ الخ)**، أَيْ: أَصْلًا، وَلَا يُمْكُنُ وُجُودُهُ، وَهُوَّ المسْتَحِيلُ كَقَوْلِهِ :

أَلَا لَيْتَ الشَّــبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْــبِرَهُ بِمَــا فَعَــلَ المَشــِيبُ [3]

وقوله : (أَوْ مَا فِيهِ عُسْرٌ الخ)[4]، أيْ : يُمْكِنُ وُجُودُهُ لكَنّهُ عَسِيرٌ كَقَوْلِ الفَقِيرِ : لَيْتَ لِي قِنْطَارًا مِنْ ذَهَبٍ، فَوُجُودُ الفَقِيرِ لِلْقِنْطَارِ[5] عَسِيرٌ وَلَيْسَ بِمُحَالٍ عَقْلًا، وَيمتَنعُ طَلَبُ الوَاجِبِ لِذَاتِهِ كقولك : لَيْتَ [(60)] غَدًا يَجِئُ .

(لَلترَجّي)، **قول ز : (بالإِشْفَاقِ فِي المَكْرُوهِ)**، أَيْ : الخَوْفُ منَ الْوُقُوعِ فِي المكْرُوهِ، وَقِيلَ : التَوقّعُ أَعَمُّ مِنَ المحْبُوبِ والمكْرُوهِ، وَلَكِنّ المحْبُوبَ يُسَمّى تَرَجّيًا [6]، والمكْرُوهَ إِشْفَاقًا [7]، ثمّ إنّ التَّرَجِّي أَخَصُّ منَ التّمَني، لأنّ التَّمَنِي يَكُونُ فِي المسْتَحِيلِ والممْكنِ، والتّرَجي لاَ يَكُونُ إِلّا فِي المْمْكِنِ ولا يَكُونُ في المستَحِيلِ، فَلَا يُقَالُ : لَعَلّ الشَّبَابَ عَائِدٌ، وَأَمَّا قَوْلُ فِرعَون : ﴿ **لَعَلِيَّ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ** ﴾ [سورة غافر : 36]، وَبلُوغُهُ لأسْبَابِ السّمَاوَاتِ مُحَالٌ، فَهُو جَهْلٌ مِنْهُ .

---

(1) في (م) للفظ .

(2) في (م) أن يزاد .

(3) وقد استدرك عل هامش (س) البيتان : عَرَيْتُ مِنَ الشّبَابِ وَكُنْتُ غَضًا كَمَا يُعْرَى عَنِ الوَرَقِ القَضِيبُ
بَكَيْتُ عَلَى الشّبَاب بِكُلِّ دَمْعٍ فَمَا نَفَعَ البُكَاءُ وَلَا النَّحِيبُ

– والأبيات من ديوان أبو العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، 1986م، ص : 46 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري :(وليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر، ولعل للترجي، وهو طلب الأمر المحبوب، والتوقع وهو المعبر عنه عند قوم بالإشفاق في المكروه نحو: لعل زيدًا هالكٌ..)، حاشية أبي النجا: 64 .

(5) في (م) فوجد، والصواب : فإيجاد الفقير لقنطار من الذهب .

(6) نحو : لَعَل الله يَرْحَمْنِي .

(7) نحو : لعل زيدًا هالِكٌ .

[فَصْلُ ظَن وَأَخَوَاتِهَا]

(عَلَى أَنّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا)[1]، هَذَا مَذْهَبُ **البَصْرِيّينَ**[2]، وَقَالَ **الكُوفِيّونَ** : (الثّاني مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ) [3]، وَإِلَى عَمَلِ ظَنّ وَ أَخَوَاتِهَا وَعَدَدِهَا، أَشَارَ فِي الأَلفِيّةِ بقوله :

اِنْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَيْ إبْتِدَا .... [4]

أَعْنِي رَأَى .... **الخ** .

قول ز : (**حَيْثُ لَا مَانِعَ**)*، المانِعُ عِنْدَهُمْ أَمْرَانِ : إِلْغَاءٌ وَتَعْلِيقٌ [50] .

فَالإِلْغَاءِ : تَرك العَمَلِ جَوَازًا لِغَيْرِ مُوجِبٍ لَفْظِيّ، لَفْظاً وَمَحَلًا لِضُعْفِ العَامِلِ، إمّا بِتَوَسُّطِهِ نحو : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ، وَإِمّا بِتَأَخُّرِهِ نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ، فَيَجُوزُ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا العَمَلُ وَالإِلْغَاءُ، إِلّا أَنّ المتَوَسّطَ يَجُوزُ فيهِ العَمَل وَالإِلْغَاء عَلَى حَدِ [السَّوَاءِ][5] ، وَقِيلَ : العَمَلُ أَقْوَى، وَالإِلْغَاءُ فِي التّأَخُرِ أَقْوَى [6]، وَإِنْ تَقَدّمَ العَامِلُ فِي كُلّ شَيءٍ فَلَا يَجُوزُ إِلْغَاؤُهُ نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا [7]، وإِنْ تَقَدّمَ عَلى المعْمُولَيْنِ وَتَقَدّمَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ نحو : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا ؟ فَفِي جَوَازِ الإِلْغَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ خِلَافٌ [8]، وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الأَلْفِيّةِ كَمَا قَال (**ك**) [9] : جَوَاُز الإِلْغَاءِ في هذهِ الصّورَةِ أيضًا[10]، حَيْثُ قَالَ مشيرًا لِجَمِيعِ الصُّوَّرِ :

---

(1) إشارة إلى قول ابن آجُرُوم : (وأما ظن وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها). متن الآجرومية : 16 .

(2) والذي عليه الجمهور، ينظر : المساعد: 352/1، والتصريح على التوضيح :358/1، والأشباه والنظائر : 157/2، وأوضح المسالك : 30/2 .

(3) ينظر : الإنصاف : 129،وذهب الفّراء إلى أن المفعول به الثاني منصوب على التشبيه بالحال. ارتشاف الضرب : 56/3.

(4) تمامه : أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا، متن الألفية –ظن وأخواتها–البيت (206) : 14 .

* إشارة إلى قول الأزهري : (تنصبهما على أنهما مفعولان لها حيث لا مانع، وذكر عشرة أفعال...الخ) حاشية أبي النجا: 65 .

(5) في (س) سواء .

(6) ينظر : التصريح على التوضيح : 370/1 .

(7) هذا على مذهب البصريين، أما الكوفيون ومعهم الأخفش فيجيزون الإلغاء مع ترجيح الإعمال، ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 560/1، وأجازه صاحب التسهيل بقبح، التسهيل : 71 .

(8) ينظر الخلاف في : ارتشاف الضرب : 2113/3 .

(9) في (م) المكودي .

(10) ينظر : شرح المكودي على الألفية، لأبي زيد عبد الرحمن المكودي، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، 1993م، ج1، ص : 254 .

وَجَوِّز[1] الإِلْغَاءَ لَا فِي الابْتِدَا .... [2]

والتّعلِيقُ [3] : تَرْكُ العَمَلِ لَفْظًا لَا محَلًا، لِتَوَسُّطِ وَاحِدٍ ممَّا لَهُ الصّدَارَةُ بَيْنَ العَامِلِ والمعْمُولَيْنِ، أَوْ أَحَدِهِمَا، وَالأشياءُ الّتي تَعلقُ أشارَ إليهَا في [4] الأَلْفِيَّةِ :

.... وَالْتـَزِمِ التّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْـيِ مَـا [5]

وَإِنْ وَلَا لَامُ اِبْتِـدَاءٍ أَوْ قَسَـمْ كَذَا وَالِاسْتِفْهَـام ذا لَـهُ انْحَتَم [6]

نحو: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ، فَجُمْلَةُ (لَزَيْدٌ قَائِمٌ) فِي محَلّ نَصْبٍ سَدّ [7] مَسَدَّ مَفْعُولَيْ (عَلِمَ)، كَذَا عَمّمَ بَعْضُهُمْ فِي المانِعِ فِي كَلَامِ (ز)، والظّاهِرُ تَخْصِيصُ المانِعِ فِي كَلَامِهِ بالإِلْغَاءِ لِأَنّ العَمَلَ مَعَهُ مَتْرُوكٌ لَفْظاً وَ محَلًا، فَهُوّ الّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُعَدّ مَانِعًا، وَأَمّا التّعْلِيقُ فَالعَمَلُ فِي المحَلّي مَوْجُودٌ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدّ مَانِعًا .

وقوله : (وَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ عَشْرَةَ الخ)، أَشَارَ بِهَذا الكَلَامِ إِلَى أَنّ **المص** لَمْ يَسْتَوفِ جَمِيعَ أَخَوَاتِ ظَنّ [8]، وَهُوّ كَذَلِكِ، فَقَدْ بَقِيّ عَلَيْهِ مِنَ الثلاثَة عَشَرَ المذْكُورَةِ فِي **الأَلْفِيّةِ** خَمْسَةٌ : (عَدَا)[9]، وَحَجَا، وَ(دَرَى) [10]، وَهَبْ، وَتَعَلّمْ، وَزَادَ هُنَا عَلَى مَا فِي الأَلْفِيّةِ : سَمِعْتُ، وَأَمّا (اِتّخَذْتُ)، فَلَيْسَ مِنْ زِيَادَتِهِ عَلَى الأَلْفِيّةِ، لِأَنّهَا مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ، فَهِيّ دَاخِلةٌ فِي قَوْلِهِ :

..............وَالّتِي كَصَيَّرَا أَيْضًـا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدَأً وَخَبَرَا [11]

---

(1) في (م) جواز .

(2) تمامه : وَانْوِ ضَمِيرَ الشَأْنِ أَوْ لَامَ ابْتِدَا، متن الألفية–ظن وأخواتها–البيت (211) : 14 .

(3) التعليق : إبطال عمل ظن وأخواتها في اللفظ دون المحل لعارض يحول بينها وبين العمل فيما بعدها نحو : ظَنَنْتُ لَمُحَمَدٌ مُسَافِرٌ، ينظر معجم مصطلحات النحو : 215، (وسمي بِذَلِكَ تَسْبِيهًا بِالمَرْأَةِ التِي هِيَ لَا مُزَوَجَةٌ وَلَا مُطَلَقَةٌ، وهي التي أَسَاءَ زَوْجُهَا عِشْرَتَهَا). حاشية أبو النجا : 65 .

– والأشياء التي تعلق : لام الابتداء كالمثال السابق، ولام القسم، وما النافية، ولا و إن النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به، والاستفهام، ينظر : التصريح على التوضيح :370/1 – 373، وشرح المكودي على الألفية : 255/1 – 256 .

(4) في (م) بقوله في .

(5) صَدره : فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَمَا .

(6) متن الألفية –ظن وأخواتها–البيتان (212–213) : 14 .

(7) في (م) سدت .

(8)العشرة التي ذكرها هي : (ظَننتُ، حسِبتُ، زعَمتُ، خِلتُ، رأَيْتُ، عَلِمْتُ، وَجَدْتُ، اتَخَذْتُ، جَعلْتُ، سَمِعْتُ)، متن الآجرومية : 16 .

(9) في (س) عدى .

(10) في (س) درا .

(11) صدره : هَبْ تَعَلَمْ، والتِي كَصَيَرَا، متن الألفية –ظن وأخواتها–البيت (208) : 14 .

وقوله : (**أَيْ تُفِيدُ تَرْجِيحَ الخ**) [1]، بِمَعْنَى أَنّهَا تَدُلّ عَلَى رُجْحَانِ وُقُوعِ المفْعُولِ الثّانِي غَالبًا .

وَمَحلُّ كَوْنِ (ظَنّ) تَتَعَدَى لِمَفْعُولَيْنِ إذَا لمْ تكُنْ بِمَعْنَى : اِتّهَمَ، وَإِلّا تَعَدّتْ لِوَاحِدٍ فَقَطْ نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَلَى المالِ، أَيْ : اِتّهَمْتُهُ، وَيَأْتِي نَصُّ الأَلفيِّةِ .

(**وَرَأَيْتُ**) [2]، كَوْنُ (رَأَى) [3] لليَقِينِ غَالِبٌ، وَمِنْ غَيْرِ الغَالِبِ إِفَادَتُهَا الظَّنَّ، وَقَدْ اِجْتَمَعَا في قوله تعالى : ﴿ **إِنّهُم يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَراهُ قَرِيبًا** ﴾ [4] أَيْ : يَظُنّونَ يَوْمَ القِيّامَةِ بَعِيدًا وَنَعْلَمُهُ قَرِيباً، وتُقَيّد (رَأَى) بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى : ذَهَبَ، وإِلّا تَعَدّتْ لواحِدٍ فقطْ نحو : رَأَى أَبُو حَنِيفَةَ حِلْيَةَ كَذَا [5]، وَرَأَى الشّافِعِيّ حُرْمَتَهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : أَبْصَرَ، نحو : رَأَيْتُ الهِلَالَ، أَيْ : أَبْصَرْتُهُ .

(**وَعَلِمْتُ**)، كَوْنُهَا لِلْيَقِينِ غَالِبٌ، وَمِنْ غَيْرِ الغَالِبِ إِفَادَتُهَا الظَنّ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُن مُؤمِنَاتٍ** ﴾ [6] أَيْ : ظَنَنْتُمُوهُنّ، لِأَنّ الإِيمَانَ مَحَلُّهُ القَلْب، فَلَا يُمْكِنُ فِيهِ إِلَّا الظَنّ، وَمَحَلُّ تَعْدِيَّتِهَا لِمَفْعُولَيْنِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى : عَرَفَ، وَإِلَّا تَعَدّتْ لِوَاحِدٍ نحو : عَلِمْتَ الحَقَّ، بِمَعْنَى : عَرَفْتهُ، وَإِلَى [كَوْنِ][7] (عَلِمَ) بِمَعْنَى : عَرَفَ، وَ (ظَنّ) بِمَعْنَى : اِتّهَمَ المتَقَدّمَةِ أشارَ في الألفيّةِ بقوله:

لِعِــلْمِ عِــرْفَانٍ وَظَــنَّ تُهَمَــةْ تَعْــدِيَةُ لِوَاحِــدٍ مُلْتــــزَمَةْ [8]

(**وَوَجَدْتُ**) [9]، مَحَلّ تَعَدّي (وَجَدَ) لِمَفْعُولَيْنِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى : أَصَابَ، وَإِلّا تَعَدّتْ لِوَاحِدٍ نحو : وَجَدَ زَيْدٌ ضَالَّتَهُ، أَيْ : أَصَابَهَا، وَمَحلّ كَوْنِهَا مَتَعَدِّيَةً : إِذَا لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى : حَزِنَ، وَإِلَّا كَانَتْ لَازِمَةً نحو : وَجَدَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرُو، بِمَعْنَى : حَزِنَ عَلَيْهِ .

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (وذكر من ذلك عشرة أفعال، أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثّاني وهي: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت). حاشية أبي النجا: 65 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (وثلاثة منها تفيد وقوع المفعول الثاني، وهي : رأيت، وعلمت، ووجدت). حاشية أبي النجا : 65.

(3) في (س) رءا، والصواب ما ذكر في المتن .

(4) سورة المعارج، الآية : 06–07 .

(5) وهذا المثال ذكره ابن هشام بالقول : رَأَى أَبُو حَنِيفَةَ حِلَ كَذَا، ينظر : أوضح المسالك : 48/2، والتصريح على التوضيح : 364/1 .

(6) ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ سورة الممتحنة، الآية : 10 .

(7) ساقط من (س) .

(8) متن الألفية –ظن وأخواتها–البيت (214) : 14 .

(9) تم استدراكها في هامش (س) .

[**وقوله** : (**حُصُوُل النِّسْبَةِ**) [1]، أَيْ : اِسْتِقْرَارُهَا فِي السّمْعِ] [2] .

وقوله : (**إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَا لَا يُسْمَعُ**) [3]، أَيْ : وَكَانَ [(61)] مَا بَعْدَهَا يَسْمَعُ كَمَا فِي المِثَالِ المذْكُورِ[4]، فَإِنّ ذَاتَ النَّبِي لَا تُسْمَع، والقَوْلُ المذْكُورُ بَعْدَ[ه][5] يُسْمَعُ، فَلَو كَانَ الأَوّلُ مِمَّا يُسْمَعُ نحو : سَمِعْتُ النَّبِي ﷺ ، تَعَدَّتْ لِوَاحِدٍ اِتفاقًا، وَكَذلِكَ إِنْ كَانَ الأَوَّلُ وَالثّانِي مِمَّا لَا يُمْكِنُ سَمَاعُهُمَا نحو : سَمِعْتُ النَّبِيَ ﷺ يَأْكُلُ أَوْ يَذْهَبُ، لِأَنّ التّقْدِيرَ : سَمِعْتُ قَوْلَ النّبِي [ﷺ] [6] فِي حَالِ أَكْلِهِ أَوْ ذَهَابِهِ، تَعَدَّتْ لِوَاحِدٍ أَيْضًا .

وقوله : (**بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا**) [7]، وَهِيَّ الفَتْحَةُ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ اليَاءُ وَاللَّامُ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ لِرَفْعِ التِقَاءِ السّاكِنَيْنِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي كَلِّ مُعْتَلِّ العِينِ مَهْمَا أُسْنِدَ إِلَى (التَّاءِ) أَوْ (نَا) نحو : بِعْتُ وَبِعْنَا، وَقُلْتُ وَقُلْنَا، لَكِنْ بَعْدَ نَقْلِ هذَا الأَخِيرِ مِنْ فِعْلِ المفْتُوحِ [8] العِينِ إِلَى فِعْلِ المضْمُومِ .

وقوله : (**لَيْسَ دَاخِلاً**) [9]، أَيْ : لَيْسَ مِنْهَا، فَيُقَالُ حِينَئذٍ : مَا وَجْهُ ذِكْرِهِ فِيهَا ؟

فأَجَابَ بِأَنّهُ ذَكَرَهُ فِيهَا اِسْتِطْرَادًا [10] لِتَمَامِ النَّوَاسِخِ .

---

(1) إشارة إِلَى قول الأزهري : (واثنان منها يفيدان التصيير والانتقال من حالة إلى أخرى، وهما اتخذت، وجعلت، وواحد يفيد حصول النّسبة في السّمع وهوّ (سمعت) نحو : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول). حاشية أبي النجا : 66 .

(2) العبارة تم تداركها في هامش (س) .

(3) إشارة إلى قول الأزهري :(سمعت النبي –صلى الله عليه وسلم – يقول، فالنبي مفعول أول، والجملة (يقول) مفعول ثان، هذا على رأي أبي علي الفارسي، في قوله : إن (سمعت) إذا دخلت على ما لا يَسمعُ تعدت لمفعولين، والجمهور على أن جملة يقول ونحوها في محل نصب على الحال من المفعول، لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد. حاشية أبي النجا: 66

(4) مثال الأزهري : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول .

(5) إضافة يقتضيها السياق .

(6) إضافة يقتضيها السيّاق .

(7) إشارة إلى قول الأزهري : (وَأَصْلُ خِلْتُ : خَيِلْتُ، بِكَسْرِ اليَاءِ، نقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركتها، ثمّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين). حاشية أبي النجا : 66 .

(8) في (م) مفتوح .

(9) إشارةٌ إلى قول الأزهري : (وهذا القسم – أعني ظنّ وأخواتها – دخيل في المرفوعات، وحقّه أن يُذكر في المنصوبات، ولكنّهُ ذكر استطرادً لتتميم بقية النّواسخ). حاشية أبي النجا : 66 .

(10) الاستطراد : عرّفه الجرجاني بالقول: (هو سوق الكلام على وجه يلزم منه كلام آخر، وهو غير مقصود بالذات، بل بالعرض، فيؤتى على وجه الاستتباع). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : 156 .

وَالِاسْتِطْرَادُ : ذِكْرُ الشّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلّهِ [1]، وَمَحَلُّ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتهَا المَنْصُوبَاتُ، كَمَا أَنَّ ذِكْرَ خبَرِ (كَانَ) وَاسْم (إِنَ) اِسْتِطْرَادِي [2] تَتْمِيمًا لِعَمَلِهِمَا، وَفِي بعْضِ النُّسَخِ : (وَهَذَا القِسْمُ دَخِيلٌ فِي المَرْفُوَعِات بِالِإثْبَاتِ)، وَهِيّ صَحِيحَةٌ، وَيَكُونُ المعْنَى : وَهَذَا القِسْمُ أَدْخَلَهُ **المص** فِي المَرْفُوعَاتِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُذْكَرَ فِي المَنْصُوبَاتِ .

وَيُجَابُ بِالِاسْتِطْرَادِ كَمَا قَالَ، وَاللهُ [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى] [3] أَعْلَمْ .

---

(1) في (م) زيادة لمناسبة .

(2) في (م) زيادة أيضا .

(3) ساقط من (س) .

بـــابُ النّـــعْت

لَمَّا فَرَغَ مِنَ المَرْفُوعَاتِ [السِّتةِ][1] الّتِي تُعْرَبُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ التّبَعِيَةِ، شَرَعَ فيمَا يُعْرَبُ عَلَى وَجْهِ التّبَعِيّةِ، وَبَدَأَ مِنْهَا بِالنّعْتِ، وَتَقَدّمَ عَدَدُهَا وَوَجْهُ حَصْرِهَا، وَمَا يُقَدَّمُ مِنْهَا عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا فِي بَابِ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ [2] .

وَالنّعْتُ عِبَارَةُ **الكُوفِيِّينَ**، وَعبَارَةُ **البَصْرِيّين** الوَصْفُ وَالصِّفَةُ [3]، وَهِيَّ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ عَلَى مَا هُوَّ الحَقُّ خِلاَفًا لِمَنْ قَالَ : إنَّ النّعْتَ خَاصٌ بِمَا يَتَغَيّر، وَالوَصْفَ خَاصٌ بِمَا لَا يَتَغَيّرُ، قِيْلَ : وَلِذَا يُقَالُ أَوْصَافُ اللهِ، وَلَا يُقَالُ نُعُوتُ الله [4] .

قول ز : (**رَسَمَهُ بِبَعْضِ خَوَاصهِ الخ**)، قَالَ بَعْضٌ : الصَّوابُ أَنّ قَوْلَ **المص** : (تَابِعٌ)[5]، لَيْسَ بِرَسْمٍ وَلَا حَدٍّ، بَلْ لِبَيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِهِ .

والنّعْتُ **لُغَةً** : وَصْفُ الشَّيْءِ بِمَا هُوَّ فِيهِ [6]، **واصْطِلَاحًا** : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الأَلْفِيّةِ بقولِهِ :

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌ مَا سَبَقَ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اِعْتَلَق [7]

---

(1) ساقط من (م) .

(2) ينظر : الصفحة (73) من التحقيق .

(3) على خلاف في ذلك، يقول أبو حيان : (والتعبير به – أي : النعت – اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصّفة). همع الهوامع : 116/2 .

–إذا كان اصطلاح النعت قد انتشر وراج على أيدٍ كوفية، فإن فضل السبق لم يكن لهم، فهم في ذلك متبعون لا مبتدعون كما أقر بذلك الدكتور شوقي ضيف حين جعل من الفراء أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه، وكان سيبويه والبصريون يسمونه الصفة، ينظر : المدارس النحوية : 202 .

(4) قيل في الفرق بين النعت والصفة : هما مترادفان، وفرق بعضهم بينهما بأن الصّفة : ما كان بالحال المتنقلة كالقيام والقعود، والنعت : ما كان في خلق وخُلُقٍ كالبياض والكرم .

قال أبو هلال العسكري : (الفرق بين النعت والصفة في ما حكى أبو العلاء :– رحمه الله – : النّعت لما يتغير من الصّفات ، والصّفة لما يتغير ولما لا يتغيّر، فالصّفة أعّم من النّعت، قال : فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يَفعل ولا يُفعل، ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير). الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم ص:30.
وقال ابن الأثير: (النعت وصفُ الشيءِ بما فيهِ من حسنٍ، ولا يقالُ في القبيحِ إلا أنْ يَتَكَلَفَ مُتَكلِف فيقولُ نعتَ سُوءٍ، والوصفُ يُقَالُ في الحَسَنِ والقَبِيحِ). لسان العرب، (وصف) : 4850/53 .

(5) إشارة إلى تعريف ابن آجروم للنّعت : (النّعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره، تقول : قام زيدٌ العاقل، رأيت زيدًا العاقل، مررت بزيد العاقل). متن الآجرومية : 16 .

(6) ينظر : تاج العروس، ج33، (نعت).

(7) متن الألفية –النعت–البيت (507) : 33 .

فـ(تَابِعٌ) جِنْسٌ يَصْدُقُ بِجَمِيعِ التَّوَابِعِ، وَمَعْنَى (مُتِمٌّ) : مُكَمِّلٌ لِمَتْبُوعِهِ، وَمُوَضّحٌ لَهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً [1] كـ: زَيْدٌ العَاقِلُ، وَمُخَصِّصٌ لِلْمَنْعُوتِ [2] إِنْ كَانَ نَكِرَةً نحو : جاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ، وَ(بِوَسْمِهِ)، أَيْ : بِعَلَامَةٍ تَكُونُ فِي المَتْبُوعِ [51] نَفْسِهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ النَّعْتُ حَقِيقِيًّا نحو : جاءَ زَيْدٌ الفَاضِلُ، أَوْ بِعَلَامَةٍ تَكُونُ فِيمَا يَتَعَلّقُ بِالمَتْبُوعِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ سَبَبِيًّا نحو: جَاءَ الفَاضِلُ أَبُوهُ، فيَكونُ الحَدُّ شَامِلًا لِلحَقِيقِي وَ السَّبَبِي .

فَـ(تَابِعٌ) جِنسٌ، وَ(مُكَملٌ) مُخْرِجٌ لِعَطْفِ النّسَقِ وَ لِلْبَدَلِ، لِأَنّهُمَا لَا يُقْصَدُ بِهِمَا مُجَرَّدُ الإِيضَاحِ والتَّخْصِيصِ، بَلْ كُلّ مِنْهُمَا مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : (بِوَسْمِهِ الخ)، عَطْفُ البَيَانِ وَالتّوْكِيدِ، أَمَّا عَطْفُ البَيَانِ. فَلِأَنّ الثَّانِي عَيْنُ الأَوّلِ لَا مَعْنًى قَائِمٌ بِهِ فَقَطْ، وَكَذَلِكَ التّوْكِيدُ، فَلِأَنَّه [3] يَكُونُ بِالنَّفْسِ، وَنَفْسُ الشّيْءِ هُوَّ الشَّيْءُ لَا مَعْنى فِيهِ، وَاعْتَرَضَ **ابن هِشَامٍ** هَذَا الحَدَّ بِأَنَهُ غَيْرُ جَامِعٍ [4]، وَرُدَّ اِعْتِرَاضُهُ فِي **التَّصْرِيحِ** [5] فَانْظُرْهُمَا تَسْتَفِدْ .

(**فِي رَفْعِهِ**)، أَيْ : رَفْعِهِ المطْلَقِ لَا فِي شَخْصِهِ، لِيَشْمُلَ مَا إِذَا كَانَ رَفْعُ النّعْتِ وَالمنْعُوتِ ظَاهِرًا نحو: جَاءَ [زَيْدٌ][6] الفَاضِلُ، أَوْ مُقَدَّرًا نحو : جَاءَ يَحْيَى القَاضِي، وَيَشْمُلُ مَا إِذَا كَانَ رَفْعُ أَحَدِهِمَا ظَاهِرًا وَالآخر مُقَدّرًا نحو : جَاءَ مُوسَى العَاقِلُ، وَجَاءَ زَيْدٌ القَاضِي، وَيَشملُ مَا إِذَا كَانَ رَفْعُهُمَا مَعًا بِالحَرَكَةِ كَمَا مَثَّلَ [7]، أَوْ أَحَدهُمَا بِالحَرَكَةِ وَالآخر بِالحُرُوفِ نحو : جاء أَخُوكَ العَاقِلُ، وَمَا إِذَا كَانَا مَرْفُوعَيْنِ بِالحُرُوفِ نحو : جَاءَ الزّيْدُون العَاقِلُونَ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي النّصْبِ وَالجَرِّ .

(1) موضح له،. أي : قد يكون أكثر من شخص يسمى (زيد)، فإن قلنا : العاقل، أزلنا الاشتراك وعينا المقصود .

(2) مخصص للمنعوت،. ذلك أن كلمة (رجل) عامة تشمل كل واحد من أفراد الجنس فإن قلنا : عاقل، فقد قللنا الاشتراك بإخراج غير العقلاء مثلا .

(3) في (م) فإنه .

(4) حيث قال : (وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت ، فإن النعت قد يكون لمجرد المدح كـ : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾، سورة الفاتحة، الآية : 02، أو لمجرد الذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للترحم نحو : اللهم أنا عبدك المسكين، أو للتوكيد نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ في الصُّورِ نفخَةً وَاحِدَة ﴾. سورة الحاقة : 13. ينظر : أوضح المسالك : 302/3 .

(5) أضاف الأزهري إلى الأغراض السابقة التي ذكرها ابن هشام : (وقد يكون للتعميم نحو : إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو للتفصيل نحو : مررت برجلين عربي و أعجمي، أو للإبهام نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة)، ثم استدرك على اعتراض ابن هشام قائلا : (وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له). التصريح على التوضيح : 109/2 .

(6) زيادة يقتضيها السياق .

(7) مثاله : قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ .

(وَتَعْرِيفِهِ)، أَيْ : مُطْلَقُ التّعْرِيفِ لَا فِي الشّخْصِ لِيَشْمُلَ مَا إِذَا كَانَ تَعْرِيفُ النّعْتِ وَالمَنْعُوتِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ نحو : جَاءَ الرّجُلُ الفَاضِلُ، فَكُلّ مِنَ المَنْعُوتِ وَالنّعْتِ تَعَرَّفَ بِـ (أَلْ)، وَيَشْمُلُ مَا إِذَا كَانَ تَعْرِيفُهُمَا مِنْ جِهَتَيْنِ نحو : جاء زَيْدٌ العَاقِلُ، فَالمَنْعُوتُ تَعَرَّفَ بِالعَلَمِيّةِ، وَالنَّعْتُ تَعَرَّفَ بـ(أَلْ) .

نَعَمْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المَنْعُوتُ مُسَاوِيًا لِلنّعْتِ فِي التّعْرِيفِ كَمَا فِي المِثَالِ الأَوّلِ، أَوْ يَكُونَ المَنْعُوتُ أَعْرَفَ مِنَ النّعْتِ كَمَا فِي المِثَالِ الثّانِي، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النّعْتُ أَعْرَفَ مِنَ المَنْعُوتِ، فَإِنْ وَرَدَ مَا يُوهِمُهُ وَجَبَ إِعْرَابُهُ بَدَلاً نحو : يَا زَيْدُ العَاقِلُ، لِأَنَّ الأَوَّلَ تَعَرَّفَ بِالنِّدَاءِ، وَالثَّانِي تَعَرَّفَ بِـ (أَلْ)، [والمعَرَّفُ بـ (أَلْ)] [1] أَعْرَفُ مِنَ المعَرّفِ بِالنِّدَاءِ .

قول ز : (**سَوَاءً كَانَ النّعْتُ حَقِيقِيًا الخ**)[2] حَمَلَ كَلَامَ **المص** عَلَى مَا يَشْملُ القِسْمَيْنِ: الحَقِيقِي و السَّبَبِي، وَهُوّ الصَّوَابُ، لِأَنّهُمَا يَشْتَرِكَانِ[(62)] فِي الخَمْسَةِ المذْكُورَةِ [3]، لكِنْ يَنْبَغِي **للمص** أَنْ يَأْتِيَّ بِمِثَالٍ لِلسّبَبِي .

وقوله : (**تَبِعَهُ فِي تَذْكِيرِهِ أَيْضًا** [4] **الخ**)، أَيْ : تَبِعَهُ فِي اِثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ زِيَادَةً عَلَى مَا ذَكَرَ **المُص** .

فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ بَقِيَّ على **المص** حِينَئِذٍ[5] مَا يَزِيدُ بِهِ [6] الحَقِيقِي عَلَى السَّبَبِي مِنَ الأَشْيَاءِ الخَمْسَةِ المذْكُورَةِ عِنْدَ (**ز**) .

قُلْتُ : أجِيب بِأَنَّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ تَمْثِيلِهِ، أَوْ يُقَالُ : إِنَّ المعَلِمَ نَائِبٌ عَنِ **المص**. فَهُوَّ الّذِي يُبَيِّن ذَلِكَ لِلمُتَعَلِّمِ، وَإِلَى كَوْنِ النّعْتِ يَتْبَعُ [مَنْعُوتَهُ][7] فِي التّعْرِيفِ والتّنْكِيرِ [سَوَاءً][8] كَانَ النَّعتُ حَقِيقِيًّا أَوْ سَبَبِيًّا أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بقوله :

(1) تم استدراكه في هامش (س) .

(2) إشارة إلى قول الأزهري :((و تنكيره)، إن كان المنعوت نكرة، سواءً كان النعت حقيقيًا أو سببيًا، ثم إن رفعَ النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضًا في تذكيره، وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة، ويسمى النعت حينئذ حقيقيًا).حاشية أبي النجا : 67 .

(3) وهِيَ : الرفعُ والنصْبُ والجرُ، والتَعْرِيفُ وَالتَنْكِيرُ .

(4) في (م) تبعه أيضا في تذكيره .

(5) في (م) حينئذ على المصنف .

(6) في (م) فيه .

(7) ثم استدراكها في هامش (س) .

(8) زيادة يقتضيها السياق .

وَلْيُعْطَ فِي التعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا.................. [1]

وقوله : (**وَ يَكْمُلُ لَهُ حِينَئِذٍ أَرْبَعَةٌ مِنْ عَشَرَةٍ الخ**)، وَاحِدٌ مِنَ الرّفْعِ والنَّصْبِ وَالخَفْضِ، وَوَاحِدٌ مِنَ التّعْرِيفِ والتّنْكِيرِ، وَوَاحِدٌ مِنَ التّذْكِيرِ وَالتّأْنِيثِ، وَوَاحِدٌ مِنَ الإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَّةِ وَالجَمْعِ، وَإِنَّمَا لَمْ تَكْمُلْ لَهُ جَمِيعُ العَشرَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ الإِسْمَ لَا يَكُونُ مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا مَخْفُوضًا مَرّةً وَاحِدَةً، لِمَا بَيْنَهَا مِنَ التّضَادِ، وَلَا مَعْرِفَةً نَكِرَةً كَذَلِك، وَلَا مُذَكّرًا مُؤَنثًا، وَلَا مُفْرَدًا مُثَنّى مَجْمُوعًا .

وقوله : (**وَإِنْ رَفَعَ** [2]، فَاعِلُ (رَفَعَ) [ضَمِيرٌ] [3] عَائِدٌ عَلَى النَّعْتِ، وَ(سَبَبِيّ) مَفْعُولُ (رَفَعَ)، وَ(المنْعُوتِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ(الظّاهِرَ) بِالنّصْبِ نَعْتٌ لِ(سَبَبِيّ) [4]. وَالمرَادُ بِ(الظّاهِر) فِي كَلَامِ (**ز**) : مَا قَابَلَ المسْتَتِرَ بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهِ بِهِ، فَيَدْخُل فِيهِ مَا إِذَا رَفَعَ ضَمِيرًا بَارِزًا، فَيَكُونُ مِنْ قَبيلِ النّعْتِ نحو : جَاءَ زَيْدٌ الضَّارِبُهُ أَنَا .

وقوله : (**وَتَبِعَهُ فِي اِثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ الخ**)، هِيَّ المذْكُورَةُ فِي كَلَام **المص**، وَاحِدٌ مِنَ الرّفْعِ وَالنّصْبِ وَالجرّ، وَ وَاحِدٌ مِنَ التّعْرِيفِ وَالتّنْكِيرِ .

وقوله:(**وَيُسَمَّى النَّعْتُ حِيْنَئِذٍ**)، أَيْ : حِيْنَ رَفْعِ الإِسْمِ الظّاهِرِ المتَلَبّس بِضَمِيرِ الموْصُوفِ.

وقوله : (**سَبَبِيًّا**)، نِسْبَةً إِلَى السَّبَبِ، وَالنّعْتُ السَّبَبِيُّ : هُوَّ الّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ المنْعُوتِ علَاقَةٌ كَكَوْنِهِ أَبًا لِلمَنْعُوتِ أَوْ عَبْدًا لَهُ .

وقوله : (**تَقُولُ : فِي النّعْتِ الحَقِيقِيّ الخ**)، حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ (**ز**) هُنَا : أَنّ صُوَّرَ النّعْتِ الّتِي مَثَّلَ لَهَا حَقِيقِي أَوْ سَبَبِي اِثْنَانِ [5] وَسَبْعُونَ صُورَةً، وَبَيَانُهَا إِجْمَالاً أَنْ نَقُولَ : النَّعْتُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنّى أَوْ مَجْمُوعًا، وَكُلّ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِمَّا مُذَكّر وَإِمّا مُؤَنّث، وَذَلِكَ سِتٌ، وَكُلٌّ مِنَ السِّتِّ إِمّا مَرْفُوعٌ أَوْ مَنْصُوبٌ أَوْ مَخْفُوضٌ، وَذَلِكَ ثَمَان عَشْرَةَ، وَكُل إِمَّا مَعْرِفَة أَوْ نَكِرَة، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ سِتٌ وَثَلَاثُونَ، وَكُلٌّ إِمَّا حَقِيقِي وَإِمَا سَبَبِي، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ اِثْنَانِ وَسَبْعُونَ [6]،

---

(1) تمامه : كامرر بِقَوْمٍ كُرَمَا، متن الألفية –النعت– البيت (508) : 33 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري :(وإن رفع سببي المنعوت الظاهر اقتصر فيه على ما ذكره المصنف، وتبعه في اثنين من خمسة، ويسمى النعت حينئذ سببيًا). حاشية أبي النجا : 68 .

(3) زيادة يقتضيها السياق .

(4) إعراب لقول الأزهري السابق .

(5) في (م) اثنتان وسبعون .

(6) في (م) اثنتان وسبعونَ .

وَقَدْ اِسْتَوفَى [(ز)][1] – رَحِمَهُ اللهُ – مثلها، وَكَوْنَهَا اِثْنَيْنِ[2] وَسَبْعِينَ فَقَطْ مَبْنِيّ عَلَى أَنَّ جَمْعَ المذَكَّرِ السّالِمِ مَعَ المكَسّر قِسْمٌ وَاحِدٌ، كَمَا أَنّ جَمْعَ المؤَنَّثِ وَالمكَسَّر مِنْهُ كَذَلِكَ، فِي الحَقِيقِيّ وَالسَّبَبِيّ .

وَالحَقُّ أَنَّ كُلًّا مِنَ السّالِمِ والمكَسَّر قِسْمٌ بِرَأْسِهِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ، فَتَكُونُ الصُّوَّرُ حِيْنَئِذٍ سِتًّا وَتِسْعِينَ صُورَةً، حَاصِلُهَا : أَنّ النّعْتَ إِمَّا مُذَكَّرٌ أَوْ مُؤَنَّث، وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِمّا مُفْرَدٌ أَوْ مُثَنّى أَوْ جَمْعٌ سَالمٌ أَوْ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، فَذَلِكَ ثَمَان، وَكُلٌّ مِنَ الثّمانِ إِمَّا مَعْرِفَة أَوْ نَكِرَة، وَذَلِكَ سِتَّ عَشْرَة، وَكُلٌّ مِنْهَا إِمَّا مَرْفُوعٌ أَوْ مَنْصُوبٌ أَوْ مَخْفُوضٌ، وَذَلِكَ ثَمَان[وَأَرْبَعُونَ][3] مِنْ ضَرْبِ ثَلَاث فِي سِتَّ عَشْرَةَ، وَكُلٌّ إِمَّا حَقِيقِيّ وَإِمَّا سَبَبِيّ، وَذَلِكَ سِتٌّ وَتِسْعُونَ، وَقَدْ مَثَلَ (ز) لِاثْنَيْنِ[4] وَسَبْعِينَ، وَبَقِيَّ عَلَيْهِ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ، وَسَأُبَيِّنُهَا لَكَ فِي مَوَاضِعِهَا قَرِيبَةً إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

وقوله : (**وَتَقُولُ فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ مَعَ التّنْكِيرِ الخ**)، بَقِيّ عَلَيْهِ هُنَا سِتُّ صُوَّرٍ، كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَذْكُرَهَا قَبْلَ قوله : (وتقولُ[الخ][5]) ثَلَاثٌ مِنْهَا لِجَمْعِ المذَكّرِ السَّالِمِ مَعَ التّنْكِيرِ نحو : جَاءَ زَيْدُونَ عَاقِلُونَ، وَرَأَيْتُ زَيْدِينَ عَاقِلِينَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِينَ عَاقِلِينَ، لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ العَلَمُ حَتّى يقْدرَ تَنْكِيرُهُ، وَثَلَاثُ مِنْ جَمْعِ المذَكَّرِ المكَسَّرِ مَعَ التّعْرِيفِ نحو : جَاءَ الرِّجَالُ العُقَلَاءُ، وَرَأَيْتُ الرِّجَالَ العُقَلَاءَ، وَمَرَرْتُ بِالرّجَالِ العُقَلَاءِ .

وقوله: (**[وَتَقُولُ][6]مَعَ التّنْكِيرِ: جَاءَتْ نِسَاءٌ الخ**)، الأَوْلَى أَنْ يُبْدِلَ (نِسَاءٌ) بِ(هِنْدَاتٌ)، لِأَنّ نِسَاءٌ لَيْسَ جَمْعًا، وَإِنّمَا هُوّ اِسْمُ جَمْعٍ [7] لَا مُفْرَدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَإِنّمَا لَهُ مُفْرَدٌ مِنْ مَعْنَاهُ وَهُوَّ : اِمْرَأَةٌ، وَبَقِيَّ عَلَيْهِ أَيْضًا سِتُّ صُوَّرٍ [52]، كَانَ الوَاجِبُ ذِكْرُهَا قَبْلَ قوله : (فَالنّعْتُ فِي هَذَا الخ)، ثلَاثٌ مِنْهَا لِجَمْعِ المؤَنّثِ المكَسّرِ نحو : جَاءَ الهُنُودُ الحُبْلَيَاتُ، وَرَأَيْتُ الهُنُودَ الحُبْلَيَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالهُنُودِ الحُبْلَيَاتِ، وَثَلَاثٌ لِجَمْعِ المؤَنّثِ مَعَ التَّنْكِيرِ نحو :

---

(1) ساقط من (م) .

(2) في (م) اثنتين .

(3) تم استدراكها في هامش (س) .

(4) في (م) اثنتين .

(5) ساقط من (م) .

(6) ساقط من (م) .

(7) وعرّفه الفاكهي : (هو الاسم الموضوع لمجموع الآحاد، دالا عليها مثل دلالة المفرد على مجموع مسمّاه ك: قوم، ركب). شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط2، 1993م، ص : 111 .

جَاءَتْ هُنُودٌ حُبْلَيَاتٌ، وَرأيت هُنُودًا حُبْلَيَاتٍ، وَمَرَرْتُ بِهُنُودٍ حُبْلَيَاتٍ، فَصُوَّرُ الحَقِيقِي ثَمَانٌ وَأَرْبَعُونَ، سِتٌّ وَثَلاثُونَ ذَكَرَهَا، وَبَقِيَّ عَلَيْهِ اِثْنَتَا عَشْرَةَ قَدْ عَلِمْتَهَا .

وقوله : (**وَتَقُولُ فِي جَمْعِ المُذَكّرِ مَعَ التّعْرِيفِ الخ**)[1]، بَقِيّ عَلَيْهِ سِتُّ صُوَّرٍ كَانَ الوَاجِبُ ذكرها [(63)] قَبْلَ قَوْلِهِ : (وتَقول ثَلَاثٌ مِنْهَا لِجَمْعِ المذَكّرِ مَعَ التّعْرِيفِ) نحو : جَاءَ الزّيْدُونُ القَائِمُ آبَاؤُهُم، وَرَأَيْتُ الزّيْدِينَ القَائِمِ آبَاؤُهُم، وَمَرَرْتُ بِالزّيْدِينَ القَائِمِ آبَاؤُهُم، وَثَلَاثٌ فِيهِ أَيْضًا مَعَ التّنْكِيرِ نحو : جَاءَ زَيْدُونَ قَائِمٌ آبَاؤُهُم، وَرَأَيْتُ زَيْدِينَ قَائِمًا آبَاؤُهُم، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِينَ قَائِمٍ آبَاؤُهُم .

وقوله : (**مَعَ التّنْكِيرِ: جَاءَتْ نِسَاءٌ الخ**) [2]، يَأْتِي فِيهِ مَا مَرّ فِي الحَقِيقِيّ، وَبَقِيَّ عَلَيْهِ سِتُّ صُوَّرٍ كَانَ الوَاجِبُ ذِكْرُهَا قَبْلَ قوله : (فَالنعْتُ فِي هَذَا...الخ)، ثَلَاثٌ مِنْهَا لِجَمْعِ المؤَنّثِ المكَسّر مَعَ التّعْرِيفِ نحو : جَاءَتِ الهُنُودُ القَائِمُ آبَاؤُهَن، وَرَأَيْتُ الهُنُودَ القَائِمَ آبَاؤُهُنَ، وَمَرَرْتُ بِالهُنُودِ القَائِمِ آبَاؤُهُنَّ ،وَثَلَاثٌ فِيهِ أَيْضًا مَعَ التّنْكِيرِ نحو: جَاءَتْ هُنُودٌ قَائِمٌ آبَاؤُهُنَ، وَرَأَيْتُ هُنُودًا قَائِمًا آبَاؤُهُن، وَمَرَرْتُ بِهُنُودٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُنَّ، فَصُوَّرُ السَّبَبِي ثَمَان وَأَرْبَعُونَ، ذَكَرَ[4] مِنْهَا سِتًا وَثَلَاثِينَ، وَبَقِيَّ عَلَيْهِ اِثْنَتَا عَشْرَةَ كَمَا عَلِمْتَ، فَصوَّر الحَقِيقِيّ وَالسَّبَبِي مِنْ حَيْثُ هُمَا سِتٌ وَتِسْعُونَ.

هَذَا إِنْ كَانَ النّعْتُ بِاسْمِ الفَاعِلِ، فَإِنْ كَانَ بِاسْمِ المفْعُولِ بِأَنْ تَجْعَلَ (المضْرُوب) بَدَلَ (العَاقِلِ)، أَوْ (القَائِم) فِيمَا [مَرَّ] [5]، أَوْ بِالصِّفَةِ المشَبَّهَةِ بِأَنْ تَجْعَلَ (الحُسْنَ) بَدَلًا مِنَ (العَاقِلِ) أَوِ (القَائِمِ)، بَلَغَتِ الصُوَّرُ مِائَتَيْنِ وَ ثَمَانًا وَثَمَانِينَ .

وقوله : (**فَالنَّعْتُ في هَذَا القِسْمِ**) [6]، أَعْنِي : السَّبَبِي يَلْزَمُهُ الإِفْرَادُ، أَيْ : وَلَوْ كَانَ المنْعُوتُ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ الإِفْرَادُ لِأَنّ النَّعْتَ الرَّافِعَ لِلاِسْمِ الظَّاهِرِ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ الفِعْلِ

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (وتقول في جمع المذكر مع التعريف : جاء الزيدون العاقلون، ورأيت الزيدين العاقلين). حاشية أبي النجا : 68 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (ومع التنكير : جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساءً عاقلات، ومررت بنساء عاقلات). حاشية أبي النجا : 68 .

(4) في (م) الأزهري .

(5) تم استدراكه في هامش (س) .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (فالنعت في هذا القسم يلزمه الإفراد والتذكير دائمًا مع غير الجمع، وأما مع الجمع فيختار تكسيره على إفراده، نحو : مررت برجال قائم آباؤهم، ، ويضعف تصحيحه، هذا إذا نعت باسم الفاعل). حاشية أبي النجا : 68.

الرَّافِعِ لِلظَّاهِرِ أَيْضًا، فَكَمَا أَنّ الفِعْلَ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى مُثَنى أَوْ مَجْمُوعٍ يُجَرّدُ مِنْ عَلَامَةِ التَّثْنِيَّةِ وَالجَمْعِ، فَكَذَلِكَ الوَصْفُ، وَهَذَا عَلَى اللُّغَةِ المشْهُورَةِ المشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الأَلْفِيَّةِ :

وَجَــرّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِـدَا لِاثْنَـيْنِ أَوْ جَـمْعٍ[كَفَازَ الشُّهَدَا] [1]

وَأَمَّا عَلَى اللُّغَةِ الّتِي تُلْحِقُ الفِعْلَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ نحو : قَامَا الزّيْدَانِ، أَوْ عَلَامَةَ الجَمْعِ نحو : قَامُوا الزَّيْدُونَ المشَارُ إِلَيْهَا بقَوْلِهِ :

وَقدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا .... [2]

فَيُقَالُ عَلَيْهَا هُنَا : جَاءَ الزّيْدَانِ العَاقِلَانِ أَبواهُمَا، وَجَاءَ الزّيْدُونُ العَاقِلُونَ آبَاؤُهُمْ، فَتَكُونُ (الأَلِفُ) حَرْفًا دَالًّا عَلَى التَّثْنِيَّةِ، وَ(الوَاوُ) حَرْف دَالٌ عَلَى الجَمْعِ .

وقوله : (**وَالتَّذْكِيرُ**)، أَيْ : إِذَا كَانَ الفَاعِلُ مُذَكَّرًا، وَلَوْ كَانَ المنْعُوتُ مُؤَنّثًا كَقَوْلِكَ : جَاءتْ هِنْدُ القَائِمِ أَبُوهَا، وسَائِرُ أَمْثِلَةِ المؤَنَّثِ السَّابِقَةِ، وَإِذَا كَانَ الفَاعِلُ مُؤَنَّثًا أَنِّثِ الوَصْفَ وَلَوْ كَانَ المنْعُوتُ مُذَكَّرًا نحو : جَاءَ زَيْدٌ العَاقِلَةُ أُمُّهُ، لِأَنَّ الوَصْفَ تَابِعٌ لِلْفِعْلِ، وَحُكْمُ الفِعْلِ أَنّهُ إِنْ أُسْنِدَ لِمُذَكَّرٍ ذُكِّرَ، وَإِنْ أُسْنِدَ لِمُؤَنّثٍ أُنِّثَ، وَإِلَى كَوْنِ النَّعْتِ الحَقِيقِيّ يُطَابِقُ مَنْعُوتَهُ فِي الإِفْرَادِ والتَّذْكِيرِ وفُرُوعِهِمَا، وَالسَّبَبِي لَا يُطَابِقُ فِيمَا ذكِرَ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَهُوَّ لَدَى التّوْحِيدِ والتَّذْكِيرِ أَوْ سِواهُمَا كَالفِعْلِ [فَاقْفُ مَاقَفُوا] [3]

فَ(سِوَى التَّذْكِير) هُوَّ التَّأْنِيث، و(سِوَى التَّوْحِيدِ) [هُوَّ] [4] التَّثْنِيَةُ والجَمْعُ، وَأَحَالَ فِي ذَلِكَ عَلَى الفِعْلِ، فَعلِمَ أَنَّ الحَقِيقِي يُطَابِقُ المنْعُوتَ فِي الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا، وَالسّبَبِي لَا يُطَابِقُ المنْعُوتَ فِيمَا ذكِرَ .

وقوله : (**مَعَ غَيْرِ الجَمْعِ**)، غَيْرُ الجَمْعِ هُوَّ المفْرَدُ وَالمثَنَّى .

وقوله : (**وَيَضْعُفُ تَصْحِيحُه الخ**)، أيْ : جَمْعُهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ نحو : جَاءَ رِجَالٌ قَائِمُونَ آبَاؤُهُمْ، وَوَجْـــهُ ضُعْفِهِ أَنّـــهُ تَابِعٌ لِلْفِعـــلِ وَالفِعْـــلُ يُجَـــرَّدُ عَلَى الُّلـــغَةِ الفُـــصْحَى[5]،

(1) ساقط من (س)، متن الألفية –الفاعل–البيت (227) : 15 .

(2) تمت الإشارة إليه باب الفاعل، وينظر: متن الألفية–باب الفاعل–البيت (228) : 15 .

(3) ساقط من (س)، متن الألفية–النعت–البيت (509) : 33 .

(4) تم استدراكه في هامش (س) .

(5) في (س) الفصحا، والصواب ما ورد في المتن .

فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ وَهُوَّ الوَصْفُ كَمَا مَرَّ، فَتَحْصُلُ أَنَّ الوَصْفَ مَعَ الجَمْعِ يُخْتَارُ تَكْسِيرُهُ (1)، ثُمَّ إِفْرَادُهُ ثُمَّ جَمْعُهُ جَمْعَ تَصْحِيحٍ (2) .

وقوله:(**هَذَا إِذَا نُعِتَ الخ**)، الإِشَارَةُ عَائِدَةٌ عَلَى لُزُومِ الإِفْرَادِ فِي السَّبَبِي مَعَ غَيْرِ الجَمْعِ(3).

وقوله : (**هَذَا الِاسْتِعْمَالُ**) (4)، هُوَّ رَفْعُهُ لِلاِسْمِ الظّاهِرِ، وَلُزُوم إِفْرَادِهِ فِي السّبَبِي، وَأَمَّا إِذَا كَانَ النّعْتُ بِهِمَا حَقِيقِيًّا، فَتَلْزَمُ مُطَابَقَتُهُمَا كَاسْمِ الفَاعِلِ (5) مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ .

وقوله :(**عَنِ السّبَبِي الظَّاهِرِ**)، وَهُوّ : (العَبْدُ) وَ(الوَجْهُ) فِي المِثَالَيْنِ بَعْدُ، وَالمنَاسبُ تَقْدِيمُهُمَا هُنَا لِيَتَنَزّلَ مَا ذكرَ عَلَيْهِمَا، وَيبَيّنَ (6) أَصْلَهُمَا، وَحَاصِلُ ذَلَكَ أَنّ أَصْلَهُمَا : جَاءَ زَيْدٌ المضْرُوبُ عَبْدُهُ، وَالحَسَنُ وَجْهُهُ، فَ(المضْرُوبُ) وَ (الحَسَنُ) نَعْتَانِ لِـ(زَيْد)، وَ(عَبْدُهُ) مَرْفُوعٌ عَلَى النِّيَابَةِ عَنِ الفَاعِلِ بِـ(مَضْرُوب) [(64)]، وَ(وَجْهُهُ) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنّهُ فَاعِلٌ بِـ (الْحَسَنُ) .

فَالنّعْتُ فِيهِمَا سَبَبِي لِرَفْعِهِمَا الِاسْمَ الظَّاهِرَ المتَلَبّسَ بِضَمِيرِ المْوْصُوفِ، ثُمَّ حوّلَ الإِسْنَاد عَنِ الظَّاهِرِ الّذِي هُوَّ (العَبْدُ) وَ (الوَجْه) إِلَى المضَافِ إِلَيْهِ الّذِي هُوَّ (الهَاءُ) العَائِدَةُ عَلَى المْوْصُوفِ، وَصَارَ(الضّرْبُ) مُسْنَدًا عَلَى ضَمِير (زَيْدٍ) مجَازًا، وَكَذَلِكَ (الحسنُ) لِأَنَّ مَنْ ضُرَبَ عَبْدَهُ أَوْ حَسُنَ وَجْهُهُ، صَحَّ أَنْ يُسْنَدَ الضّرْبُ إِلَيْهِ أو الحُسْنُ مجَازًا، ثُمَ انْتَصَبَ الِاسْمُ الظّاهِرُ الّذِي كَانَ مَرْفُوعًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمفْعُولِ بِهِ، فَوَقَعَ هُنَالك قُبْحُ إِجْرَاءِ الوَصْفِ المتَعَدِّي لِوَاحِدٍ مجْرَى الوَصْفِ المتَعَدِّي لِاثْنَيْنِ فِي الأَوَّلِ الّذِي هُوَّ(مَضْرُوبٌ)، فَإِنّهُ اِسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ(ضَرَبَ)، وَهُوَّ إِنّمَا يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ، وَهُنَا تَعَدَّى الوَصْفُ مِنْهُ الّذِي هُوَّ(مَضْرُوبٌ) إِلَى اثْنَيْنِ : صُورَةُ أَحَدِهِمَا النَائِّبُ عَنِ الفَاعِلِ، وَالآخَرُ المنْصُوبُ عَلَى التّشْبِيهِ بِالمفْعُولِ بِهِ، فَجَرَّ (العَبْدَ)، وَكَذَلِكَ

(1) وهو رأي سيبويه والمبرد، ينظر : الكتاب : 43/2 ، وارتشاف الضرب : 1923/4 .

(2) وقال الأبدي والشلوبين إفراد الوصف أفصح من تكسيره وهو مذهب الجمهور، واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة. ينظر : التصريح على التوضيح : 112/2 .

(3) فمن الإفراد : مررت برجلٍ قَاعِدٍ غلمانه، وبرجلين قاعد غلمانهما، ينظر : التصريح على التوضيح : 112/2 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (فإن نعت باسم المفعول أو الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال، وجاز فيه أن يحول الإسناد عن السببي الظاهر إلى ضمير المنعوت، فيستتر في النعت، وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به).حاشية أبي النجا : 68 .

(5) واسم الفاعل هو : الاسم المشتق الدال على حدث وذات موصوفة بالقيام بهذا الحدث، بمعنى التجدد والحدوث، ويكون على وزن فاعل إن كان ثلاثي، نحو : قائم، وعلى وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر إن كان الفعل زائدا عن ثلاثة أحرف نحو : مُنْطَلِقٌ، ينظر : كتاب الأفعال، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، تحقيق : حسين محمد شرف، المطابع الأميرية، القاهرة، 1975م، ج1، ص : 63 .

(6) في (م) ليتبين .

(الوَجْهَ) فِي المِثَالِ الثّانِي نُصِبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمفْعُولِ بِهِ، فَوَقَعَ فِيهِ قُبْحٌ أَيْضًا. وَهُوَّ إِجْرَاءُ الوَصْفِ القَاصِرِ الّذِي هُوَّ (الحُسْنُ) لِأَنّهُ مِنْ [53](حَسُنَ)، وَفِعْلُ المضْمُومِ لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا، فَجَرَى [مُجْرَى] (1) الوَصْف المتَعَدِّي لِوَاحِدٍ فَجَرُّوهُ بِالإِضَافَةِ، فَالجَرُّ فِيهِمَا مِنْ نَصْبٍ لَا مِنْ رَفْعٍ، لِئَلاَّ يَلْزَمَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ .

وَ(أل) فِي (العَبْدِ وَالوَجْهِ) لِتَزْيِينِ اللّفْظِ لَا غَير، وَلَيْسَتْ خَلَفًا عَنِ (الهَاءِ) المضَافِ إِلَيْهِ، لِأَنّ (الهَاءَ) لَمْ تُحْذَفْ، وَإِنّمَا هِيَّ مُسْتَتِرَةٌ فِي الوَصْفِ، وَحَيْثُ حُوِّلَ الإِسْنَاد فِيهِمَا وَجَبَ فِي النّعْتِ المطَابَقَةُ نحو : جَاءَ الزيْدَانِ المضْرُوبَانِ العَبْدَ، وجَاءَ الزّيْدُونُ الحَسَنُونَ الوَجْهَ بِنَصْبِ (العَبْدَ) و(الوَجْهَ)، أَوْ جَرِّهِمَا مَعَ حَذْفِ النُّونِ، وَ[(الأَلِفُ) فِي (المضْرُوبَانِ) فَاعِلٌ، وَكَذَلِكَ (الوَاوُ) فِي (الحَسَنُون)] (2) .

وقوله : (**فَيَسْتَتِرُ**)، أَيْ : الضّمِيرُ الّذِي كَانَ بَارِزًا مُتَّصِلاً بِالِاسْمِ الظَّاهِرِ .

وقوله : (**وَيَنْصِبُ السَّبَبِي**)، أَيْ : الّذي كَانَ سَبَبًا مُتَحَمِّلاً لِلضَّمِيرِ، وَإِلَّا فَالضَّمِيرُ الآنَ اِنْتَقَلَ لِلْوَصْفِ، وَصَارَ الوَصْفُ مُسْنَدًا لِلضّمِيرِ لَا الظَّاهِرِ، وَنَصْبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً (3)، أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً (4)، وَظَاهِرُهُ أَنّ النَّصْبَ وَالجَرَّ عَلَى حَدٍ سَوَاء(5)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الجَرُّ أَوْلَى لِرَفْعِ القُبْحِ كَمَا عَلِمْتَ .

وقوله : (**وَحِينَئِذٍ**) (6)، أَيْ : حِينَ تَحْوِيلِ الإِسْنَادِ عَنِ الظّاهِرِ إِلَى الضَّمِيرِ، وَصَيْرُورَةِ الظَّاهِرِ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا .

وقوله : (**إِلَى القِسْمِ الأَوَّلِ**)، وَهُوَّ الحَقِيقِي، ومَعْنَى رُجُوعِهِ لَهُ : أَنّهَا (7) تَتَعَيّنُ فِيهِ المطَابَقَةُ ، وَلَيْسَ المرَادُ أَنّ النَّعْتَ يَصِيرُ حِينَئِذٍ جَارِيًّا عَلَى مَنْ هُوَّ لَهُ كَالحَقِيقِي .

---

(1) ساقط من (س) .

(2) ساقط من (م) .

(3) نحو : جَاءَ زيدٌ المضروبُ الوجهَ .

(4) نحو : جَاءَ زَيْدٌ المَضْرُوبٌ وَجْهًا .

(5) في (م) حد السواء .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (أو يخفض بإضافة النعت إليه، وحينئذ يطابق منعوته في التأنيث والتثنية والجمع، ويرجع إلى القسم الأول، مثاله : جاء زيد المضروب العبد، أو الحسن الوجه، بنصب الوجه والعبد وجرهما، وكذا تفعل في كل مثال بما يناسبه). حاشية أبي النجا : 69 .

(7) في (م) أنه .

[فَصْلُ المَعْرِفَة]

(**وَالمَعْرِفَةُ**) [1]، لَمّا قَدَّمَ **المُص** فِي كَلَامِهِ ذَكَرَ التّعْرِيفَ وَالتّنْكِيرَ كَأَنّ قَائِلًا قَالَ لَهُ : مَا هِيّ المعْرِفَةُ ؟ وَمَا هِيَّ النّكِرَةُ ؟، فَشَرَعَ يُبَيِّنُهُمَا .

فَإِنْ قُلْتَ : كَمَا قَدّمَ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ، قَدَّمَ الرَّفْعَ وَالنّصْبَ والخَفْضَ، فَلِمَ تَكَلّمَ عَلَى الأَوَّلَيْنِ وَسَكَتَ عَمَّا عَدَاهُمَا ؟

قُلْتُ : اسْتَغْنَى عَنِ الكَلَامِ فِي الرَّفْعِ والنّصْبِ وَالخَفْضِ لِتَقَدُّمِ الكَلَامِ عَلَيْهَا فِي بَابِ مَعْرِفَة عَلَامَات الإِعْرَابِ [2]، ثُمّ المَناسِبُ تَقْدِيمُ النّكِرَةِ عَلَى المعْرِفَةِ لِكَوْنِ المعْرِفَةِ فَرْعًا عَنْهَا[3]، لِكَوْنِهَا تَحْتَاجُ وَالنّكِرَةُ لَا تَحْتَاجُ، وَمَا لَا يَحْتَاجُ أَصْلٌ لِمَا يَحْتَاج .

وَأُجِيب بِأَنهُ [4] : قَدَّمَهَا لِشَرَفِهَا بِدَلَالَتِهَا عَلَى شَيْءٍ مُعَيّنٍ، ثُمَّ القَاعِدَةُ [عِنْدَهُمْ][5] أَنَّ الشّيْءَ إِذَا كَانَ مَحْصُورًا بِالعَدِّ اِسْتَغْنوا عَنْ حَدِّهِ، وَلَمَّا كَانَتِ المعْرِفَةُ مَحْصُورَةً بِالعَدِّ، لَمْ يَحْتَج **المُص** لِحَدِّهَا، بَلْ قِيلَ : حَدُّهَا غَيْرُ مُمْكِنٍ، لِقَوْلِ **ابن مالك** في **شَرْحِ التّسْهِيلِ** : (مَنْ أَرَادَ أَنْ يَحُدَّ المعْرِفَةَ مِنْ دُونِ اِعْتِرَاضٍ عَلَيْهِ فَقَدْ عَجزَ عَنِ الوُصُولِ إِلَيْهَا) [6] .

قول ز : (**مِنْ حَيْثُ هِيَّ**) [7]، أَيْ : لَا بِقَيدِ كَوْنهَا ضَمِيْرًا أَوْ عَلَمًا الخ، لِئَلاَّ يَلْزَمَ [عَلَيْهِ][8] تَقْسِيمُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ، وَلَا بِقَيدِ كَوْنهَا لَا تُنْعَتُ[9]، وَلَا يُنْعَتُ بِهَا الخ،[عَلَى][10] مَا يَأْتِي لِـ (ز) .

---

(1) إشارة إلى قول ابن آجروم : (والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المضمر نحو : أنا وأنت، والاسم العلم نحو: زيد ومكّة، والاسم المبهم نحو : هذا وهذه، وهؤلاء، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرّجل والغلام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة). متن الآجرومية : 17 .

(2) ينظر : الصفحة (27) من المخطوط .

(3) ينظر : التصريح على التوضيح : 93/1، وشرح المكودي على الألفية : 113/1، وهو مذهب المحققين، ينظر : شرح المفصل : 85/5، وهذا مذهب سيبويه، ينظر : الكتاب : 22/1 .

(4) في (م) بأن .

(5) ساقط من (م) .

(6) ورد في شرح التسهيل : (ومن تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا، وعكسه، وما هو في استعمالهم على وجهين). شرح التسهيل : 114/1، على أن من النحاة من حدها بالقول : (المعرفة هي الاسم الموضوع على أن يخص معناه)، التذييل و التكميل : 110/2 .

(7) إشارةٌ إِلَى قول الأزهري :(المعرفَةِ من حيث هي خمسة أشياء، الأول : الاسم المضمر...الخ). حاشية أبي النجا : 70 .

(8) ساقط من (م) .

(9) في (س) لا يَنْعَتُ، و الصواب ما ورد في المتن .

(10) ساقط من (م) .

(**خَمْسَةٌ** [1])، الحَقُّ أَنَّهَا سَبْعَةٌ جَمَعَهَا **ابن مالك** فِي **الكَافِيَّةِ** بِقَولِهِ – مُقَدِّمًا الأَعْرَفَ فَالأَعْرَفَ :

فَمُـضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُم العَلــَـمُ وَاسْمَ إِشَارَةٍ وَمَوْصُولٌ مُتَمْ

وَذُو [أَدَاةٍ][2] أَوْ مُنَادًى عيِّنَا أَوَذُو إِضَــــافَةٍ بِهَا تَبَيّنَا [3]

وَبَقِيَّ عَلَى **المُصَ** مِنَ السَّبْعَةِ (المَوْصُولُ)، كَمَا بَقِيَّ عَلَيْهِ، وَعَلَى الأَلْفِيَّةِ فِي قَوْلِهَا :

.................كَهُمْ وَذِي وَهِنْدٌ وَابْنِي وَالغُلَامِ وَالّذِي [4]

(النّكِرَةُ المقْصُودَةُ بِالنِّدَاءِ) نحو : يَا رَجُلُ، لِمُعَيَّنٍ .

وَأُجِيب عَلَى **المُصَ** بِأَنّهُ مَرَّ عَلَى أَنَّ الموْصُولَ دَاخِلٌ فِي القِسْمِ الثَّالِثِ، وَهُوَّ المبْهَمُ،. وَوَجْهُ إِبْهَامِهِ أَنَّ (الّذِي) يَقَعُ عَلَى كَلِّ فَرْدٍ [مُذَكَّرٍ] [5] غَالبًا، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَقَعُ عَلَى اللهِ [6] [تَعَالَى] [7]، وَهُوَّ لَا يُوصَفُ بِذُكُورَةٍ وَلَا غَيْرِهَا، وَأَنّ (الّتِي) تَقَعُ عَلَى كُلِّ مُفْرَدٍ مُؤَنثٍ، [وَهَكَذَا .

وَقِيلَ : إِنَّ الموْصُولَ تَعَرَّفَ بِـ (أَلْ) الموْجُودَةِ فِي (الّذِي) وَ(الّتِي) وَتَثْنِيَّتهِمَا وَجَمْعهمَا][8]، وَالمقَدَّرَة فِيمَا عَدَاهُمَا، إِلاَّ (**أيْ**) [9]، فَهِيَّ مُعَرَّفَةٌ بِالإِضَافَةِ، وَأُجِيب عَنِ **المُصَ**، وَعَنِ الأَلْفِيَّةِ بِأَنَّ النَّكِرَةَ المقْصُودَة تَعَرَّفَتْ بِمَا تَعَرَّفَ بِهِ اِسْمُ الإِشَارَةِ وَهُوَّ [(65)] الحُضُورُ، وَقِيلَ : تَعْرِيفُهُ بِ(أَلْ) مَحْذُوفَة نَابَ عَنْهَا حَرْفُ النِّدَاءِ .

---

(1) في (م) خمسة أشياء .

(2) في (س) أدات، والصواب ما ورد في المتن .

(3) شرح الكافية الشافية : 222/1 .

(4) في (م) صدره : وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي، متن الألفية–النكرة والمعرفة–البيت (53) : 04 .

(5) تم استدراكها على هامش (س) .

(6) كقوله تعالى : ﴿ الله الذي رفع السّماوات بغيرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾. سورة الرعد، الآية : 02 .

(7) ساقطٌ من (س) .

(8) تم استدراكه في هامش (س) .

(9) في (م) أيا .

[1/ الضّمِيرُ]

(**المضْمَرُ**) [1]، بَدَأَ بِهِ لِأَنّهُ أَعْرَفُ المعَارِفِ بَعْدَ اِسْمِ الجَلَالَةِ [2]، وَقَدْ وَرَدَ أَنَ **سِيْبَوَيْه** رُيِء[3] بَعْدَ مَوْتِهِ فَقِيلَ لَهُ : مَا فَعَلَ اللهُ بِكَ، فَقَالَ : غَفَرَ لِي، فَقِيلَ لَهُ : لِمَ ؟ [4]، قَالَ : بِقَوْلِي : أَعْرَفُ المعَارِفُ الضَّمِيرُ بَعْدَ اِسْمِ الجلَالَةِ .

وَكَمَا يُقَالُ لَهُ المضْمَرُ يُقَالُ لَهُ الضَّمِيرُ [5]، وَيُسَمِّيهِ **الكُوفِيُّونَ** الكِنَايَةُ وَالمكَنَّى [6]، وَهُوَّ قِسْمَانِ : بَارِزٌ وَمُسْتَتِرٌ، فَالبَارِزُ : مَالَهُ صُورَةٌ فِي اللّفْظِ، وَالمسْتَتِرُ ضِدُّهُ [7]، وَهُوَّ قِسْمَانِ : مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا : وَهُوَّ مَالَا يَخْلُفُهُ ظَاهِرٌ، وَذَلِكَ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ :

1 / فِعْلُ أَمْرٍ لِلْوَاحِدِ المذَكَّرِ نَحْوَ : اِفْعَلْ [8].

2/ وَالمضَارِعُ المبْدُوءُ بِهَمْزَةِ المتَكَلِّمِ نحو : أُوَافِقُ .

3/ وَالمبْدُوءُ بِنُونِ المتَكَلّمِ نحو : نَغْتَبِط .

4/ وَالمبْدُوءُ بِتَاءِ الخِطَابِ نحو : تَشْكُرُ .

وَإِلَى هَذِهِ الأَرْبَعَةِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ   كَإِفْعَلْ أُوَافِقُ نَغْتَبِط إِذْ تَشْكُرُ [9]

5/ وَاسْمُ فِعْلِ الأَمْرِ لِلْوَاحِدِ المذَكَّرِ نحو : نَزَالِ .

6/ وَاسْمُ فِعْلِ المضَارِعِ نحو : وَيْ، بِمَعْنَى : أَعْجَبُ .

7/ وَالمصْدَرُ البَدَلُ مِنْ فِعْلِهِ نحو : ضَرْبًا زَيْدًا .

---

(1) في (م) الاسم المضمر .

(2) محل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع، ينظر : همع الهوامع : 55/1 .

(3) في (م) رؤي، وهو الصواب .

(4) في (م) بم ؟

(5) وهي تسمية سيبويه، ينظر : معاني القرآن : 5/1، 19، وقيل : (وهو اصطلاح بصري، والكوفية يسمونه كناية ومكنيا). التصريح على التوضيح : 97/1 .

(6) المكنى : مصطلح أطلقه الفراء، ينظر : معاني القرآن : 1/ 5، 19، همع الهوامع : 56/1 .

(7) وهو مالا صورة له في اللفظ فلا يكون إلا مرفوعا متصلا، وقد أطلق عليه ابن مالك : واجب الخفاء وجائز الخفاء. ينظر : شرح التسهيل : 118/1 .

(8) و أما قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَةَ ﴾ سورة البقرة، الآية : 35، الأعراف : 19، فالضمير البارز مؤكد للمستتر.

(9) متن الألفية –النكرة والمعرفة– البيت (60) : 04 .

8/ وَأَفْعَلَ فِي التَعَجُّبِ نَحْو : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا .

9/ وَأَفْعُل التَّفْضِيلِ نحو : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُو .

10/ وَفَاعِلُ خَلَا وَعَدَا وَ حَاشَا [1] فِي الاِسْتِثْنَاءِ [2] .

وَمُسْتَتِرٌ جَوَازًا : وَهُوَّ مَا يَخْلُفُهُ الظَّاهِرُ فِي مِثَالٍ آخَرَ نحو : زَيْدٌ قَامَ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : قَامَ زَيْدٌ فَيَخْلُفُهُ الظَّاهِرُ [3].

وَالبَارِزُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهُمَا [4].

وَأَقْسَامُ الضَّمِيرِ كَمَا مَر اِثْنَا عَشَرَ : اِثْنَان لِلْمُتَكَلِّمِ، وَخَمْسَةٌ لِلْمُخَاطَبِ، وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ، ثُمَّ المتَّصِلُ يَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَفِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَفِي مَحَلِّ خَفْضٍ، وَالمنْفَصِلُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ، وَلَا يَكُونُ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ، فَبِالضَّرُورَةِ تَعْلَمُ أَنَّ مَجْمُوعَ الضَّمَائِرِ سِتُّونَ : أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ لِلْمَرْفُوعِ، وَمِثْلُهَا لِلْمَنْصُوبِ، وَاثْنَا عَشَرَ لِلْمَخْفُوضِ .

أَمْـثِلـةٌ :

ضَمَائِرُ الرَّفْعِ المتَّصِلَةِ : ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتِ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتُنَ، ضَرَبَ ، ضَرَبَتْ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا، ضَرَبْنَ .

ضَمَائِرُ الرَّفْعِ المنْفَصِلَةِ : أَنَا، نَحْنُ، أَنْتَ، أَنْت، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ، هُوَّ، هِيّ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ .

ضَمَائِرُ النَّصْبِ المتَّصِلَةِ : أَكْرَمَنِي، أَكْرَمَنَا، أَكْرَمَكَ، أَكْرَمَكِ، أَكْرَمَكُمَا، أَكْرَمَكُمْ، أَكْرَمَكُنَّ، أَكْرَمَهُ ، أَكْرَمَهَا، أَكْرَمَهُمَا، أَكْرَمَهُمْ، أَكْرَمَهُنَّ [5] .

ضَمَائِرُ النَّصْبِ المنْفَصِلَةِ : إِيّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُما، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ [54] وَعِشْرُونَ فِي المنْصُوبِ .

ضَمَائِرُ الجَرّ : وَلَا تَكُونُ إِلَّا مُتَّصِلَةً : غُلَامِي، غُلَامُنَا، غُلَامُكَ، غُلَامُكمَا، غُلَامُكُمْ، غُلَامُكُنَّ، غُلَامُه، غُلَامُهَا، غُلَامُهُمَا، غُلَامُهُمْ، غُلَامُهُنَّ .

---

(1) في (س) حاشى، والصواب ما ورد في المتن .

(2) وفي بعض المصادر (ليس) بدل (حاشا)، ومثال ذلك : قَامَ القَوْمُ خَلا زَيْدًا، ينظر : التصريح على التوضيح : 101/1 .

(3) وهذا التقسيم للضمير إلى مستتر وجوبا وجوازا هو تقسيم ابن مالك، ينظر : شرح التسهيل :166/1، وابن يعيش في شرح المفصل : 108/3 .

(4) ينظر : الصفحة (81) من التحقيق .

(5) ينظر : التصريح على التوضيح : 105/1 .

وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ سِتُّونَ يُزَادُ عَلَيْهَا ضَمِيرُ المؤَنَّثَةِ المخَاطَبَةِ [1] نحو : تَقُومِينَ يَا هِنْدُ، فَمَجْمُوعُ الضَّمَائِرِ أحَد وَسِتُّون[2]، وَقَدْ ذَكَرَهَا **السُّودَانِي**[3] إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : (وَمَجْمُوعُهَا سَبْعَةٌ وَسِتُّونَ)[4]، وَهُوَّ تَحْرِيفٌ مِنْ نَاسِخِ المبْيَضَّةِ، وَالصَّوَابُ إِبْدَالُ (سَبْعَةٍ) بِـ(إِحْدَى) .

وَمَعْنَى التَفْرِيعُ وَالتَّأْصِيل[5] الّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا **السُّودَانِي** : أَنَّ مِنَ الضَّمَائِرِ أُصُولًا، وذَلِكَ (أَنَا) : وَلَهُ فَرْعٌ وَاحِدٌ وَهُوَّ : نَحْنُ، وَالأَصْلُ الثَّانِي (أَنْتَ) بِفَتْحِ التَّاءِ، وَلَهُ فُرُوعٌ : أَنْتِ – بِكَسْرِ التَاءِ – وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ، وَالأَصْلُ الثَّالِثُ (هُوَّ)، وَلَهُ فُرُوعٌ : هِيَّ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ .

وَ(**أَيَّايَ**) : هُوَّ الأَصْلُ، وَلَهُ فَرْعٌ وَاحِدٌ وَهُوَ (إِيَّانَا)، وَقِسْ ذَلِكَ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ : **وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِب** .... [6]

وَذَكَرَ فِي **التّسْهِيلِ** لِبِنَائِهِ أَرْبَعَةَ أَسْبَابٍ[7] أَصَحُّهَا [8] : الشَّبَهُ الوَضْعِي[9] فِي جَمِيعِهَا لِأَنّ مِنْهـــا مَـــا هُـــوَّ مَوْضُـــوعٌ عَلَـــى حَـــرْفٍ وَاحِـــدٍ فَقَـــطْ [10]،

---

(1) فهذه الستون متفق عليها، وياء المخاطبة من زيادة سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة، وخالفه الأخفش والمازني ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر، ينظر : التصريح على التوضيح : 105/1 .

(2) إحدى وستون .

(3) السوداني : أحمد بن أندغ محمد السوداني، وهو ابن قاضي تنبكت، ولد العام 991هـ، كان جامعًا للنحو وأصول الفقه وأصول الدين، كان فصيح اللسان ذا هيبة، من مؤلفاته : تعاليق على المرادي، وشرح على الآجرومية، وهو متداول بفاس، توفي سنة 1044هـ، موسوعة أعلام المغرب : 1325/3–1326 .

(4) لم أقف على شرحه على الآجرومية .

(5) وقد ورد هذا التفصيل في التصريح على التوضيح : 103/1–104 .

(6) تمامه : وَلَفْظُ مَاجُرَ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ، متن الألفية – النكرة والمعرفة–البيت (57) : 04 .

(7) وهي : (شبهه بالحرف وضعا، وافتقارا، أو جمودا أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني). التسهيل : 1/ 11، وبيان ذلك : (والافتقار : وهو كون الحرف مفتقر في إفادة معناه في الغالب إلى ضمير ، وكذلك المضمر مفتقر إلى ما يفسره ويفيد من عاد عليه إما من مشاهدة أو غيرها ، وجمودا يعني به : عدم التصرف في لفظه بوجه ما حتى بالتصغير وبأن يُوصَفَ أو يُوصَفَ بِهِ كاسم الإشارة، أو للاستغناء يعني أن المتكلم إذا تكلم عن نفسه في الرفع فبتاء مضمومة وفي غيره ياء، وفي الخطاب تاء مفتوحة في الرفع وكاف مفتوحة في غيره في التذكير، ومكسورة في التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه لحصول الامتياز في غيره). شرح التسهيل : 163/1، والتذييل و التكميل : 284/2 .

(8) في (م) أحدها .

(9) معنى الشبه الوضعي : الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فأكثر، والأصل في الحروف أن تتكون من حرف أو حرفين، ومجيء الأسماء على أقل من ثلاثة أحرف خلاف للأصل، فيكون بذلك قد أشبه الحرف في وضعه، فيأخذ حكمه في البناء، من ذلك مثلا : تاء الفاعل في قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الذِينَ أنعَمْتَ علَيهِم ﴾، سورة الفاتحة، الآية 07 .

(10) وهي ضمائر الغائب (هو، هي، هما، هم، هن). فالهاء فقط هي الضمير على رأي الكوفيين، ومذهب البصريين على أن الجميع هو الضمير، ينظر : الإنصاف : 677/2، شرح الجمل : 95/3 .

وَمِنْهَا مَا هُوَّ مَوْضُوعٌ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَطْ عَلَى الأَصَحِّ [1]، إِلَّا (نَحْنُ) فَهُوَّ مَوْضُوعٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَبُنِيَّ حَمْلًا عَلَى سَائِرِ الضَّمَائِرِ طَرْدًا لِلْبَابِ .

قول ز : (**مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ الخ**) [2]، أَيْ : وَضْعًا لِإِخْرَاجِ نَحْو قَوْلِ رَجُلٍ اِسْمُهُ زَيْدٌ : جَاءَ زَيْدٌ، يَعْنِي نَفْسَهُ، لِأَنَّ الِاسْمَ الظَّاهِرَ مَوْضُوعٌ لِلْغَيْبَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيد الخِطَابِ وَالغَيْبَةِ بِالوَضْعِ أَيْضًا .

---

(1) وهي : (أنا، أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن)، فالمختار في (أنا) أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة، وهو مذهب البصريين، ينظر : الكتاب : 194/4 ، وشرح ألفية ابن معطي : 662 .

– ومذهب الكوفيين أن الضمير هو الأحرف الثلاثة مجتمعة، ينظر : شرح المفصل : 93/3، وفي (أنت) وفروعه نفس الشيء، واللواحق حرف خطاب، وذهب الفراء إلى أن (أنتَ) بكماله هو الضمير، وابن كيسان إلى أن (التاء) هي الضمير، ينظر : التصريح على التوضيح : 104/1 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (الاسم المضمر، وهو ما دل على متكلم نحو: أنا ونحن، أو مخاطب نحو : أنت وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن، أو غائب نحو : هو هي، هما ،هم وهن) .حاشية أبي النجا : 70 .

[2/ اسْمُ العَلَم]

(**وَالِاسْمُ العَلَمُ**) [1]، بِفَتْحِ العِينِ وَاللّامِ مُشْتَقٌّ مِنَ (العِلْمِ) بِكَسْرِ العِينِ وسُكُونِ اللّامِ، لِأَنَّ (العِلْمَ) بِالكَسْرِ يَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ أَوْصَافِ المعْلُومِ، وَ(العَلَمُ) بِالفَتْحِ يَقْتَضِي الإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ أَوْصَافِ الذَّاتِ قَالَهُ **الرَّضِي**[2]، وَقِيلَ : مِنَ (العَلَمِ)– بِفَتْحَتَيْنِ– الّذِي هُوَّ : الجَبَلُ، وَهُوَّ لُغَةً : العَلَامَةُ، و**اصطِلَاحًا** : عَرَّفَهُ (ز) – بِاعْتِبَارِ شُمُولِهِ لِعلم الشّخْصِ وَلِعلَم الجِنْسِ[3] – بقوْلِهِ : (**وَهُوَّ مَا عُلِقَ الخ**) .

فَـ (مَا) بِمَعْنَى لَفْظٌ، وَ(عُلِقَ) بِمَعْنَى دَلَّ، وَهُوَّ المَوْجُودُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ بَدَل (علِقَ)، ولَمْ يُعَبّرْ بِـ (وُضِعَ) لِأَنَّ الأَعْلَام [4] قِسْمَانِ :

مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَلٌ [5]، وَلَوْ عَبَّرَ بِ(وُضِعِ) مَا [6] شَمِلَ المَنْقُولَ فَ (مَا) جِنْسٌ، وَ(عُلِقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ) مُخْرِجٌ لِلنّكِرَاتِ، وَخَرَجَ بِـ (غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ الخ)، سَائِرُ المعَانِي لِأَنَّ العَلَمَ جُزْئِيٌّ وَضْعًا وَاسْتِعْمَالا، بِمَعْنَى : أَنَّ العَرَبَ وَضَعَتِ العَلَمَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَاسْتُعْمِلَ فِي شَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَسَائِرُ المعَارِفِ وُضِعَتْ كُلِّيَات وَاسْتُعْمِلَتْ جُزْئِيَاتٍ [(66)]، أَلَا تَرَى اِسْمَ الإِشَارَةِ نَحْو : (ذَا)، فَإِنَّ

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (الاسم العلم : هو ما عُلِق على شيء بعينه غير متناول ما أشبههُ، سواءً كان علم شخص عاقل، أم غير عاقل إما لمكان نحو: عدن، أو لغيره كشدقم و هيلة، أو علم جنس إما لحيوان نحو : حضاجر وأسامة، أو لمعنى : كسبحان وبرة). حاشية أبو النجا : 71/70 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 503/2 .

(3) علم الشخص : (هو ما يخص واحدا بعينه)، وعلم الجنس : (هو ما لا يختص واحدا بعينه، وإنما يصلح للجنس كله، كقولك : هذا أسامة للأسد)، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم، ج1، ص : 114 .

(4) مذهب الأكثرين أن الأعلام مقسمة إلى منقولة ومرتجلة، وقيل : كلها منقولة، وقيل : موضوعة ثم جهل أصلها، وذهب الزجاج إلى أنها مرتجلة كلها، ينظر : همع الهوامع : 71/1 .

(5)– المرتجل : ما لم يسبق له استعمال في غير العلمية كـ(أُدَدْ) لرجلٍ(وهو أبو قبيلة في اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير، ونسب هذا القول إلى ابن دريد، ينظر : لسان العرب (أدد)، و (سُعَاد) لامرأة .

– المنقول : هو ما سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، والمنقول منه ستة أقسام : 1/ اسم ذات : كأسد، 2/ اسم معنى : كفضل ، 3/ صفة لفاعل نحو : حاتم ونائلة، أو لمفعول نحو : منصور، أو لمبالغة نحو : عبَاسْ، أو لصفة مشبهة نحو : حسنْ، 4/ فعل سواء كان ماضيا نحو : شَمَرَ و كسْعَبَ (كسعب فلان إذا مشى مشية السكران)، أو مضارع نحو : يزيد ويشكر، أو أمر : إصْمِتْ (وهو علم على فلاة)، ينظر : التصريح على التوضيح : 116/1، 5/ جملة : سواء كانت فعلية نحو : تأبط شر، وبرق نحره، أو اسمية وليس بمسموع مثل أن تسمي إنسانا : المنطلق زيد، 6/ النقل من صوت ك : (بَبَهْ)، وهو لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل، ينظر : شرح الآجرومية للسنهوري: 400/1 .

(6) في (م) لما .

الوَاضِعَ وَضَعَهُ لِكُلِّ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ فَهُوَّ كُلِّيٌّ، وَعِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ فِي الإِشَارَةِ يَتَعَيَّنُ بِهِ [1] فَرْدٌ خَاصٌ وَهَكَذَا، هَذَا هُوَّ الّذِي حَرَّرَهُ **السَّعْد** [2] وَ رَجَّحَ **السَّيِّدُ** [3] خِلَافَ هَذَا .

وقوله : (**سَوَاءً كَانَ عَلَمَ شَخْصٍ الخ**)، الفَرْقُ بَيْنَ عَلَمِ الشّخْصِ وَعَلَمِ الجِنْسِ – تَقْرِيبًا –: أَنَّ **عَلَمَ الشَّخْصِ**: اِسْمٌ يُعَيِّنُ[4] المسَمَّى ذِهْنًا وَخَارِجًا ك : زَيْدٌ،[فَإِنَّهُ][5] يُعَيِّنُ ذَاتَهُ [المسَمَّاة][6] بِهِ فِي الذِّهْنِ، وَكَذَلِكَ فِي الخَارِجِ فِي العَيَانِ[7]، ولَا يَتَنَاوَلُ (عمرًا) مَثَلًا فِي الذِّهْنِ وَلَا فِي الخَارِجِ، **وَعَلَمُ الجِنْسِ**[8] : يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ ذِهْنًا لَا خَارِجًا كَ : أسَامَة، فَإِنَّهُ يُعَيّنُ مُسَمَّاهُ الّذي هُوَّ الحَقِيقَةُ فِي الذِّهْنِ، فَلَا يَشْمُلُ فِي الذِّهْنِ حَقِيقَةَ (الفَرَسِ) مَثَلًا، وفِي الخَارِجِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِ هَذِهِ الحَقِيقَةِ، بَلْ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ [9] هَذَا الجِنْسِ لَفْظ (أُسَامَةٍ) مَثَلًا، وَعَلَمُ الجِنْسِ هُوَّ كَعَلَمِ الشّخْصِ فِي اللَّفْظِ فَتجْري عَلَيْهِ الأَحْكَامُ اللَّفْظِيَّةُ [10]، فَيَقَعُ مُبْتَدَأً نَحْو : أُسَامَةُ أَجْرَى[11] مِنْ ثُعَالَةٍ [12]، وتَأْتِي مِنْهُ الحَالُ فِي فَصِيحِ [13] الكَلَامِ نحو : هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا، وَفِي المعْنَى مَدْلُولُهُ كَالنَّكِرَةِ لِأَنّهُ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرٍ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَّ عَمْ [14]

---

(1) في (م) كل .

(2) السعد التفتازاني : مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان من بلاد خرسان حوالي العام : 712هـ ، تقدّم في الفنون واشتهر ذكره، وطار صيته، له مؤلفات كثيرة منها : شرح تلخيص المفتاح، إرشاد الهادي في النحو، شرح التصريف وغيرها. توفي سنة : 793 هـ . بغية الوعاة : 391، والأعلام : 219/7 .

(3) السيد : سبق ترجمته في باب الفاعل .

(4) فخرج بالتعيين : النكرات كرجل فإنها لا تعين مسمياتها، وكشمس وقمر، فإن لفظهما لا يعينان مدلولهما من حيث الوضع، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى، وهو الانفراد في الوجود الخارجي، التصريح على التوضيح : 123/1 .

(5) سَاقِطٌ من (س) .

(6) في (س) المسمات بالتاء المفْتُوحَة، والصواب ما ورد في المتن .

(7) في (م) في خارج العيان .

(8) في (س) علم الشخص، وتم استدراك الصواب في الهامش .

(9) في (م) من أفراد .

(10) ومنها أيضا : امتناع دخول (ال) عليه، فلا يقال : الأسامة كما لا يقال : الزيد، ويمتنع من الإضافة فلا يقال : أسامتكم، وزيدكم، والمانع اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد، وذلك مأمون بالشياع، ويمتنع من الصرف، ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال : أسامة مفترس، بل : المفترس. ينظر : التصريح على التوضيح : 138/1 .

(11)في (م) أسامة أجرأ من ثُعَالَةٍ .

(12) الثّعالة : اسم معرفة للثّعلب، ينظر: تاج العروس، ج33، مادة (ثَعَلَ) .

(13 في (م) فيصبح .

(14) متن الألفية–العلم–البيت (79) : 06 .

وَأَمَّا اِسْمُ الجِنْسِ فَهُوَّ : مَا وُضِعَ لِلْحَقِيقَةِ وَلَا يَحْصُلُ بِهِ التَّعْيِينُ لَا ذِهْنًا وَلَا خَارِجًا كَ : أَسَدٌ .

وقوله : (**نَحْو: عَدْنٌ**) [1]، اِسْمُ بَلَدٍ بِسَاحِلِ اليَمَنِ [2] .

وقوله : (**وَشَذْقَمٌ**)[3]، **الشّنْوَانِي**[4] بِالذَّالِ المعْجَمَةِ[5]، وَهُوَّ فِي **الصِّحَاحِ**، وَذَكَرَهُ **ابْنُ هِشَامٍ** أَنّهُ بِالمهْمَلَةِ : اِسْمُ جَمَلٍ كَانَ **لِلنُّعْمَانِ بن المُنْذِرِ**[6]، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الإِبِلُ الشَّدقَمِيَّةُ[7].

وقوله : (**وَ هِيلَةُ**)، اِسْمُ شَاةٍ كَانَتْ لِبَعْضِ نِسَاءِ العَرَبِ [8]، وَقِيلَ : اِسْمُ صَنَمٍ كَانَ لِبَعْضِ العَرَبِ .

وقوله : (**كَحُضَاجِرْ**) [9]، بِضَمّ الحَاءِ المهْمَلَةِ وَضَادٍ مُعْجَمَةٍ غَيْرُ مُشَالَةٍ، وَبَعْدَ الأَلِفِ جِيمٌ .

وقوله : (**كَسُبْحَانَ**)، وَهُوَّ عَلَمٌ لِجِنْسِ التَّسْبِيحِ، ثمَّ قِيلَ : مَحَلُّ كَوْنِهِ عَلَمًا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُضَافٍ، فَإِنْ أُضِيفَ كَمَا هُوَّ الغَالِبُ فِيهِ نَحْو : سُبْحَانَ اللَّهِ، فَلَا يَكُونُ عَلَمًا لِأَنَّ الأَعْلَامَ لَا تُضَافُ، وَرُدَّ بِأَنَّ الإِضَافَةَ الّتِي تُمْنَعُ فِي العَلَمِ هِيَّ الّتِي تَكُونُ لِلتَّعْرِيفِ أَوِ لِلتَّخْصِيصِ، فَإِنْ كَانَتْ لِلْبَيَانِ فَلَا تمْنَعُ كَ : فِرْعَوْن مُوسَى، وَحَاتمُ طَي، وَمِنْهُ مَا هُنَا .

---

(1) إشارة إلى اسم العلم غير العاقل الدال على المكان .

(2) معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر بيروت، 1977م، ج4، ص : 89 .

(3) علم فحل من فحول الإبل، ينظر : شرح المفصل : 34/1 .

(4) في (م) هو بالذال .

(5) ينظر : الدّرّة الشنوانية – مخطوط – : 95 .

(6) النعمان بن المنذر : هو النعمان بن المنذر بن الحارث بن جبلة الغساني، أمير بادية الشام قبيل الإسلام، شهد غدر الرومان بأبيه فتحول إلى الصحراء مع قبيلته، وجعل يغزو مراكز الرومان على أطراف سورية، حتى استفحل أمره، فجهز الرومان حملة كبيرة انتهت بأسره (593م)، توفي حوالي العام : (28 ق هـ /593م)، الأعلام : 43/8 .

(7) ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، ج5، ص : 1959 .

(8) علم لعنز بعض نساء العرب، ينظر : التصريح على التوضيح : 125/1 .

(9) الحضجر: الواسع البطن، وهو اسم للذكر والأنثى من الضباع أو لولدها، وسميت بذلك لعظمة بطنها وسعته، ينظر : تاج العروس : 293/6، ولسان العرب مادة (حضجر) .

[3/ الاسْمُ المُبْهَمُ]

(**وَالِاسْمُ المُبْهَمُ**)[1]، **قول ز** : (**وَأَرَادَ بِهِ اِسْمَ الإِشَارَةِ**)[2]، حَمَلَهُ عَلَى خُصُوصِ [اِسْمِ] [3] الإِشَارَةِ لِيُوَافِقَ أَمْثِلَةَ **المص**[4]، وَالأَوْلَى أَنَّ المرَادَ بِالمبْهَمِ : [مَا يَشْملُ][5] اِسْمَ الإِشَارَةِ وَالموْصُولِ، لَكِنْ كَانَ يَنْبَغِي **لِلْمُصَ** أَنْ يَأْتِيَّ بِمِثَالٍ لِلْمَوْصُولِ نَحْو : الّذِي .

وقوله : (**وَوَجْهُ إِبْهَامِهِ الخ**)، لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ اِسْمِ الإِشَارَةِ [6] مَعْرِفَةً وَبَيْنَ كَوْنِهِ مُبْهَمًا، لِأَنَّ تَعْرِيفَهُ حِينَ اِسْتِعْمَالِهِ فِي مُشَارٍ إِلَيْهِ مُعَيَّن، وَإِبْهَامَهُ بِاعْتِبَارِ وَضْعِهِ كَمَا مَرَّ .

وقوله: (**وَصَلَاحِيَّتُهُ**)، عَطْفُ تَفْسِيرٍ عَلَى(عُمُومهُ)، وَالصَّلَاحِيَّةُ بِاعْتِبَارِ الوَضْعِ وَقَبْلَ الِاسْتِعْمَالِ كَمَا عَلِمْتَ .

(**نَحْوَ : هَذَا**) **قول ز** : (**لِلْمُفْرَدِ المُذَكَّرِ**)[7]، أَيْ : غَالِبًا، وَ إِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِمَا [8] لَا يُوصَفُ بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ [9]، كَالبَارِي تَعَالَى كَمَا فِي [قوله تعالى] [10] : ﴿ **ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُم** ﴾ [11]، ثُمَّ اِسْمُ الإِشَارَةِ إِنَّمَا هُوَّ (ذَا)، وَأَمَّا (الهَاءُ) فَهِيَّ حَرْفُ تَنْبِيهٍ، وَإِلَى الإِشَارَةِ بِـ(ذَا) أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

بِـذَا لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّرٍ أَشِـرْ .... [12]

---

(1) مصطلح أطلقه سيبويه على أسماء الإشارة ونحو ذلك، ينظر : الكتاب :220/1، و كشاف اصطلاحات الفنون : 216/1 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (الاسم المبهم: وأراد به اسم الإشارة، ووجه إبهامه: عمومه وصلاحيّته للإشارة به إلى كلّ جنس وإلى كُلّ شخصٍ) حاشية أبي النجا : 71 .

(3) ساقط من (م) .

(4) وهي : هذا، وهذه، وهؤلاء .

(5) تم استدراكها على هامش (س) .

(6) اسم الإشارة : هو اسم يبين مسماه بإشارة حسية أو معنوية، فمثال الأولى : هذا قلم، ومثال الثانية : هذا رأي صائب، ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : 117/1 .

(7) إشارة إلى قول الأزهري عن الاسم المبهم :(وهو أقسام، فهذا للمفرد المذكر، وهذه للمفردة المؤنثة، و هذان لمثنى المذكر، وهاتان لمثنى المؤنث، بالألف رفعًا،وبالياء فيهما جرًا ونصبًا، وهؤلاء بالمد على الأفصح لجمع المذكر والمؤنث).حاشية أبي النجا : 71–72 .

(8) في (م) لمن .

(9) ثم إنّ اسم (هذا) قد يكون للعاقل نحو قوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الذِي بعَثَ اللهُ رسُولًا ﴾، سورة الفرقان، الآية : 41، وقد يكون لغير العاقل نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا يومُكُم الذِي كنتُم تُوعَدُونَ ﴾. سورة الأنبياء، الآية : 103 .

(10) زيادة يقتضيها السياق .

(11) سورة الأنعام، الآية: 102 .

(12) متن الألفية–اسم الإشارة–البيت (82) : 06 .

(**وَهَذِهِ**)، لَا يَخْتَصُّ المؤَنَّثُ بِهَذَا اللَّفْظِ، بَلْ يُشَارُ لَهُ بِأَلْفَاظٍ عَشْرَةٍ [1] : ذِي، وَ تِي، وَ ذِهِي، تِهِى، ذِهِ، و تِهِ، ذَهْ، تَهْ، وَ تَا، وَذَاتُ، وَاقْتَصَرَ فِي الأَلْفِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةٍ مِنَ العَشَرَةِ [2] أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ :

بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ .... [3]

(**وَهَؤُلَاءِ**)[4]، **قول ز** : (**بِالمَدِّ عَلَى الأَفْصَحِ الخ**)، إِلَى هَذَا أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّة بقَوْلِهِ :

وَبِــأُوْلَى أَشِــرْ لِجَمْعٍ مُطــْلَقًا .... [5]

وَالمدُّ أَوْلَى، وَبِلُغَةِ أَهْلِ **الحِجَازِ**[6] جَاءَ التَّنْزِيلُ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ **هَاأَنْتُم أُولَاءِ** ﴾[7]، وَالقَصْرُ لُغَةُ **بَنِي تَمِيمٍ** .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَرَاتِبَ الإِشَارَةِ عِنْدَ الجُمْهُورِ [8] ثَلَاثَةٌ :

– **قَرِيبَةٌ** : وَيُشَارُ إِلَيْهَا بِأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ مُجَرَّدَةً مِنَ (الكَافِ) سَوَاءً كَانَتْ مَقْرُونَةً بِ(هَاءِ) التَّنْبِيهِ نحو : هَذَا، أَوْ مُجَرَّدَةً [55] مِنْهَا نحو : ذَا .

– **وَمُتَوَسِّطَةٌ** : وَيُشَارُ إِلَيْهَا بِزِيَادَةِ (الكَافِ) عَلَى أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ دُونَ اللَّامِ .

---

(1) وكلها يجوز للعاقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة – رضي الله عنها – : (كَيْفَ تيكُم)، ينظر صحيح البخاري : كتاب المغازي، باب الإفك: 38/3، ولغير العاقل نحو قوله تعالى : ﴿ إن هَذِهِ أمتُكُم أمة واحِدَة ﴾.سورة الأنبياء، الآية : 92 .

(2) في (م) أربعة من عشرة .

(3) متن الألفية البيت (82) : 06 .

(4) والجمع أيضا يكون للعاقل ولغيره، فمن الأول قول المولى تبارك وتعالى : ﴿ أنبِئُوني بأسْمَاءِ هؤلاءِ ﴾، سورة البقرة، الآيّة : 31، ومن الثاني قول الشاعر :

ذُمَ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللوَى وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَامِ

والبيت من الكامل، وهو لجرير بن عطية في ديوانه : 99، وخزانة الأدب : 430/5، وشرح الأشموني : 63/1 ، وأوضح المسالك : 124/1 .

(5) تمامه : وَالمَدُ أَوْلَى، وَلَدَى البُعْدِ اِنْطِقَا، متن الألفية–اسم الإشارة–البيت (84) : 06 .

(6) وفي شرح ابن عقيل : 133/1، (أن المد لغة الحجازيين، وأن القصر لغة بني تميم)، وفي التّصريح عن التوضيح : 143/1، (أن المدّ لغة الحجازيين نحو : هؤلاء القوم، و هؤلاء بناتي، والقصر عند أهل نجد من تميم، وقيس وربيعة وأسد، ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن) .

– والحجاز : هوّ ما بين الجحفة وجبل طي، وإنّما سمي حجازا لأنّه يفصل بين تهامة ونجد، وقال الأصمعي الحجاز من تخوم صنعاء إلى تخوم الشّام . معجم البلدان : 2/218–219 .

(7) سورة آل عمران، الآية: 119. وفي النسخة (م) ﴿ هانتم هؤلاء ﴾. سورة آل عمران، الآية : 66 .

(8) ومنهم ابن الحاجب : (ويقال ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط، وتلك و ذانك و تانك مشددتين ...الخ)، شرح الرضي على الكافية : 92/2 .

– **وَبَعِيدَة** : وَيُشَارُ إِلَيْهَا بِ (ثَمَّ) بِفَتْحِ التَاءِ المثَلَّثَةِ، أَوْ بزِيَادَةِ اللَّامِ مَعَ (الكَافِ) نحو : ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ (الهَاءِ) وَ(اللَّامِ) [1]، وفِي الأَلْفِيَّةِ :

.... وَاللاَّمُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَة [2]

وَعِنْدَ **ابن مَالِك** اِسْمُ الإِشَارَةِ مَرْتَبَتَانِ : قَرِيبَةٌ وَبَعِيدَةٌ [3]، وَجَمِيعُ أَلْفَاظِ الإِشَارَةِ مَبْنِيَّةٌ إِلا (ذَانِ، وَتَانِ) لِلْمُثَنّى، فَهُمَا مُعْرَبَانِ بِالأَلَفِ رَفْعًا وَبِاليَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا [4]، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَى المُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اُذْكُرْ تُطِعْ [5]

---

(1) كما لا يجوز الجمع بين الكاف واللام في المثنى، فلا يقال مثلا "ذان لك"، ولا "تان لك"، كما لا يجور الجمع بينهما في الجمع على لغة من مده، ويجوز على لغة من قصره، ينظر : شرح الآجرومية للسنهوري : 408/1 .

(2) صدره : بِالكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ، متن الألفية–اسم الإشارة–البيت (85) : 06 .

(3) حيث قال : (وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين)، ودلل على صحته بأنّ اسم الإشارة شبيه بالمنادى، والمنادى له مرتبتان : نداء القريب ونداء البعيد، وأن القرآن لم يجيء فيه وسطى، ينظر : شرح التسهيل : 242/1 .

(4) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 92/2 ، وشرح كتاب حدود النحو : 343 .

(5) متن الألفية –اسم الإشارة–البيت (83) : 06 .

[4/ الاسْمُ المُعَرّفُ بالألِفِ واللّام]

([الاسم][1] الّذي فِيهِ الأَلِفِ وَاللَّام)، يُؤْخَذ مِنْهُ أَنّ الأَلِفَ وَاللّاَمَ مَعًا لِلتَّعْرِيفِ، وَهُوَّ مَذْهَبُ الخَلِيلِ وَسِيبَوَيْه [2]، إِلَّا أَنَّ الخَلِيلَ قَالَ : إِنَّ الهَمْزَةَ هَمْزَةُ قَطْعٍ وَحُذِفَت فِي الدّرج لِكُثْرَةِ الإِسْتِعْمَالِ [3]، وقَالَ سِيبَوَيه [(67)] : إِنَّ الهَمْزَة هَمْزَةُ وَصْلٍ [4]، وَقِيلَ : اللَّامُ وَحْدَهَا لِلتَّعْرِيفِ [5]، وَإِلَى الأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ [*] أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ الْلَاَّم فَقَطْ .... [6]

وَقِيلَ : الهَمْزَةُ لِلتَّعْرِيفِ، وَأَتَى بِاللَّامِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَمْزَةِ التَّعْرِيفِ وَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ [7] .

قول ز : (لِلتَّعْرِيفِ)، اِحْتِرَازًا مِنَ الزَّائِدَةِ فَلَا تُعرّف [8].

وقوله : (وَالرَّجْلَةُ) [9]، هِيَّ المَرْأَةُ الكَامِلَةُ الّتِي فِيهَا بَعْضُ أَوْصَافِ الرِّجَالِ .

---

(1) ساقط من (س)، والعبارة من قول الأزهري : (والرابع : الذي فيه الألف واللام للتعريف، نحو : الرجل والرجْلَةُ، والغلام والغُلَامَةُ) . حاشية أبي النجا : 72 .

(2) الكتاب : 325/3، و شرح ابن الناظم : 69، وشرح ابن عقيل : 177/1 .

(3) شرح التسهيل : 246/1، وحاشية الصبان : 177/1 .

(4) شرح التسهيل : 246/1، وقد عبر سيبويه بـ(أل) في الكتاب : 226/2، وعبر بالألف واللام في الكتاب أيضا :22/2. 372، وروي عنه أن اللام فقط للتعريف والألف اجتلبت توسطا للنطق بالساكن، ينظر : شرح الآجرومية للسنهوري : 432/1 .

(5) وهو رأي المازني، والهمزة عنده همزة وصل جيء بها للابتداء، وفتحت تخفيفا لكثرة دورانها، ينظر : همع الهوامع : 78/1، ونسب هذا الرأي لسيبويه كما علمت، ولبقية النحويين عدا ابن كيسان، ينظر: شرح الرضي على الكافية : 130/2، والتصريح على التوضيح : 179/1 .

(*) في (م) وإلى هذين القولين .

(6) تمامه : فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلْ فِيهِ النَمَطْ ، متن الألفية –المعرف بأداة التعريف–البيت (106) : 07 .

(7) وهذا الرأي أسقطه ابن مالك، وهو مذهب المبرد، ينظر : التصريح على التوضيح : 179/1، وشرح الرضي: 131/2 .

(8) (أل) الزائدة التي ليست للتعريف، وهي لازمة :كالتي في علم قارنتْ وضعه مثل : (أل) في السموأل، و (أل) في اللات : وهو صنم لثقيف بالطائف، و (أل) في الآن، وهو علم على الزمان الحاضر، و (أل) في الذي والتي وفروعهما، وكلها معارف بالعلمية، وعارضة : وتكون للضرورة نحو قول الشاعر :

رأيتكَ لَمَا أَنْ عَرَفْتَ وُجوهَنَا   صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو

فالنفس تمييز، والتميز لا يكون إلا نكرة خلافا للكوفيين، وسيأتي تخريج البيت في باب التمييز .

وتكون في النثر نحو : (أدخلوا الأول فالأول)، فالأولى حال، والحال واجب التنكير والثانية اسم معطوف، والأصل : أدخلوا أول فأول، وإما للمح الأصل. وأكثر وقوعه في صفة اسم الفاعل نحو : حارث ، قاسم (الحارث والقاسم)، أو الصفة المشبهة نحو : حسن و حسين ، (الحسن والحسين) ، وأمثلة المبالغة نحو : عباس ، ضحَاك ، (العباس و الضحاك) ، وأغلبها معرف بالعلمية كما رأيت و(أل) فيه زائدة، ينظر : التصريح على التوضيح : 183/1 – 186 .

(9) وهذا الاسم من الأسماء التي أضيفت إليها تاء التأنيث والتي تنقلب في الوقف هاء،ينظر: أمالي ابن الشجري: 25/3–26 .

[5/ المُضَافُ إِلَى مَا سَبَق]

(**وَمَا أُضِيفَ**) [1]، يُشْتَرَطُ فِي كَوْنِ المضَافِ يَتَعَرَّفُ بِالمضَافِ إِلَيْهِ شُرُوطٌ ثَلَاثَةٌ :

– أَنْ يَكُونَ المضَافُ غَيْرَ مُتَوَغِّلٍ فِي الإِبْهَامِ، فَإِنْ كَانَ مُتَوَغِّلا فِي الإِبْهَامِ ك : (مِثْل) وَ(غَيْر) فَلَا تُفِيدُ إِضَافَتُهُ تَعْرِيفًا .

– وَأَنْ لَا يَكُونَ وَاقِعًا مَوْقِعَ النَّكِرَةِ، وَ إِلَّا فَلَا يَتَعَرَّفُ نحو : وَحْدَهُ، مِنْ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، بِمَعْنَى (مُفْرَدًا) [2]حَالٌ، وَالحَالُ لَازِمٌ لِلتّنْكِيرِ .

– وَأَنْ تَكُونَ الإِضَافَةُ مَعْنَوِيَّةً [3]، فَإِنْ كَانَتْ لَفْظِيّةً [4] فَلَا تُفِيدُ التَّعْرِيفَ كَإِضَافَةِ الوَصْفِ نحو : ضَارِبُ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَإِنْ يُشَـــابِهِ المُضَافَ يَفْعَـلُ   وَصْـفًا فَعَنْ تَنْــكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ [5]

وَأخِذ مِنَ **المُصَ** أَنَّ المضَافَ إِلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ لَا يَتَعَرَّفُ نحو : غُلَامُ رَجُلٍ، وَهُوَّ كَذَلكَ .

قول ز : (**فَهُوَّ فِي دَرَجَةِ العَلَمِ الخ**)، إِنَّمَا قَالُوا : إِنَّهُ فِي دَرَجَةِ العَلَمِ، وَلَمْ يَقُولُوا : فِي دَرَجَةِ الضَّمِيرِ، لِأَنَّهُمْ أَطْلَقُوا فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّ الضَّمِيرَ أَعْرَفُ المعَارِفِ، وَلَوْ كَانَ مَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ فِي مَرْتَبَتِهِ لَقَالُوا : إِنَّ أَعْرَفَ المعَارِفِ شَيْئَانِ .

وقوله : (**الضَّمِيرُ لَا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ الخ**) [6]، فَلَا تَقُولُ : رَأَيْتُهُ الكَرِيمَ، بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ الضّمِيرِ، وَلَا : رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَاهُ، بِأَنْ [7] يَكُونَ (إِيَّاهُ) نَعْتًا لِزَيْدٍ، وَعِلَّةُ عَدَمِ صِحَّةِ نَعْتِهِ :

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (وما أضيف إلى واحد من هده الأربعة، فهو في درجة ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في درجة العلم) حاشية أبي النجا : 72 .

(2) في (م) منفردا .

(3) الإضافة المعنوية : وضابطها أن الفعل لا يحل فيها محل المضاف، فقولنا مثلا : هذا مفتاح خالد، لا يصح إحلال الفعل محل المضاف أي : هذا يفتح خالدا، لاختلاف المعنى و فساده .

(4) الإضافة اللفظية : وضابطها أن يحل محل المضاف فعله فلا يفسد المعنى ولا يختلف ، نحو : هذا طالب علم، يصح إحلال الفعل محل المضاف أي : هذا يطلب علما .

(5) متن الألفية– الإضافة– البيت (388) : 26 .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها تنعت وينعت بها أقسام، الأول المضمر لا ينعت ولا ينعت به، الثاني العلم ينعت ولا ينعت به، الثالث والرابع والخامس: اسم الإشارة والمعرف بالألف واللام، والمعرف بالإضافة تنعت، وينعت بها). حاشية أبي النجا : 73 .

(7) في (م) على أن .

-أَنَّ ضَمِيرَيْ المتَكَلِّمِ وَالمخَاطبِ أَعْرَفُ المعَارِفِ، وَوَصْفُ المعَارِفِ يَكُونُ لِلتَّوْضِيحِ، وَتَوْضِيحُ الوَاضِحِ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ **حَفْص سِيدِي عُمَرْ الفَاسِي** (1) :

أَضْمَرْتُ فِي القَلْبِ هَوَى شَادِنِ (2) مُشْتَـغِلٍ بِالنَّـحْوِ لَا يُنْـصِفُ

وَصَــفْتُ مَا أَضْــمَرْتُ يومًا لَهُ فَقَالَ لِي المُضْمَرُ لَا يُوصَفُ (3)

وَعِلَّةُ عَدَمِ النَّعْتِ بِهِ : أَنَّ النَّعْتَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا هُوَّ مُسَاوٍ لِلْمَنْعُوتِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ أَدْوَنُ مِنْهُ فِي التَّعْرِيفِ (4) كَمَا عَلِمْتَ، ولَا يَكُونُ النَّعْتُ أَعْرَفَ مِنَ المنْعُوتِ، وَالضَّمِيرُ أَعْرَفُ مِنَ المعَارِفِ، وَأَجَازَ **الكِسَائِي**(5) وَصْفَ ضَمِيرِ الغَائِبِ (6) في نحو قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **لَا إِلَاهَ إِلَّا هُوَّ العَزِيزُ الحَكِيمُ** ﴾ (7) فَقَالَ : إِنَّ (العَزِيزَ الحَكِيمَ) صِفَتَانِ لَهُ، **وَالجُمْهُور** يَحْمِلُونَ هَذَا عَلَى البَدَلِيِّةِ (8) .

وقوله : (**العَلَمُ يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ الخ**)، إِنَّمَا صَحَّ نَعْتُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْتَقِرُ إِلَى الإِيضَاحِ لِرَفْعِ الاِشْتِرَاكِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يُنْعَتُ بِهِ فَلِأَنَّ (9) النَّعْتَ إِنَّمَا يَكُونُ بِمُشْتَقٍ، وَالعَلَمُ فِي الغَالِبِ لَا يَكُونُ إِلَّا جَامِدًا .

---

(1) حفص سيدي عمر الفاسي : عمر بن عبد الله الفاسي، ولد بمدينة فاس، وبها تتلمذ حتى لاح نجمه، لقب بعمدة مشايخ الإسلام، وخاتمة الأعلام النحارير، وصدر الجهابذة المشاهير، توفي العام : 1188هـ. موسوعة أعلام المغرب : 2404/7 .

(2) الشّادن : يقال : شدن الصبي و الخشف، وجميع ولد الظلف والخف والحافر، يشدن شدونا، قَوِيَ وَصَلَحَ جسمُهُ، وتَرَعْرَعَ وملكَ أُمَهُ فَمَشَى معهَا، فإذا أفردتَ الشَادِنَ فهو ولد الظبية، لسان العرب (شدن) .

(3) أخطأ ابن الحاج في نسبة البيتين، و قد وردا في الأشباه والنظائر : 226/2، والبيتان لعلي بن داود القرشي الأسدي، وهو شيخ أهل دمشق ولد العام (686هـ)، لم تصلنا مصنفاته، وقيل : لم يصنف، وقال في ذلك : ولم أصنف شيئا لمؤاخذتي المصنفين، فكرهت أن أجعل نفسي غرضا لمن يأخذ علي، توفي العام (745هـ)، ينظر : بغية الوعاة : 2/ 166 .

(4) في (م) مِنْهُ فيه كَمَا عَلِمْتَ .

(5) الكسائي : أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، فارسي الأصل، إمام المدرسة الكوفية، وأحد القرّاء السبعة، عالم بالنحو والعربية والقراءات، وأيام العرب، سئل عن تلقيبه بالكسائي، فقال: لأني أحْرمتُ في كساء، وهو مؤدب الرّشيد العباسي، مات العام : 189هـ . طبقات النحويين واللغويين: 127-130،و إنباه الروّاة : 256/2 ، وبغية الوعاة : 336-337 .

(6) أجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح، كما في الآية أو ذم أو ترحمٍ، نحو : مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِين، ونحو : صَلَى اللهُ عَلَيْهِ الرَؤُوفِ المِسْكِينِ، ينظر : همع الهوامع : 176/5، وارتشاف الضرب : 1931/4 .

(7) سورة آل عمران، الآية : 06 .

(8) ينظر : ارتشاف الضرب : 1931/4، وقال ابن مالك : (وفيه تكلف) همع الهوامع : 177/5 .

(9) في (م) فإن .

وقوله :(اِسْمُ الإِشَارِة) [1] ،مِثَالُ النَّعْتِ بِهِ قوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ **إِحْدَى ابْنَتِيَّ هَاتَيْنِ** ﴾ [2]، وَمِثَالُ نَعْتِهِ قولُكَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الفَاضِلِ، وَمِثَالُ كَوْنِ المقْرُونِ بِـ (أَلْ) مَنْعُوتًا وَنَعْتًا قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ العَاقِلِ .

---

(1) هذا على رأي البصريين، وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي، والزجاج إلى أن أسماء الإشارة لا توصف ولا يوصف بها، ينظر : نتائج الفكر : 214، وارتشاف الضرب : 1933/4 .

(2) سورة القصص، الآية : 27 .

[فصْلُ النَّكِرَة]

(**والنَّكِرَةُ**) **قول ز** : (**بَلْ بِالحَدِّ**)[1]، قِيلَ : لَا يُمْكِنُ حَدُّهَا أَيْضًا لِعَدَمِ اِنْضِبَاطِ أَقْسَامِهَا[2]، وَلَكِنْ حَدَّهَا **المُصَ** تَقْرِيبًا عَلَى المبْتَدِئ[3] .

(**شَائِعٌ**)، شُيُوعُ النَّكِرَةِ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولَاتِهَا لَا بِاعْتِبَارِ لَفْظِهَا، وَإِلَّا فَـ (رَجُلٌ) مَثَلًا، لَا شُيُوعَ فِي لَفْظِهِ .

قول ز : (**الشَّامِلُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ**)، أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ المرَادَ بِالجِنْسِ : (مَا صَدَقَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ)، فَيَصْدُقُ بِالجِنْسِ المصْطَلَحُ عَلَيْهِ كَـ : حَيَوَان، وَبِالنَّوْعِ كَـ : إِنْسَان، وَبِالصِّنْفِ كَـ : عَرَبِيّ وَعَجَمِيّ .

(**لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ**)، هَذَا تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ : (شَائِعٌ فِي جِنْسِهِ) لَا قَيْد زَائِد، فَإِنَّ التَّعْرِيفَ تَمَّ بِدُونِهِ، ثُمَّ البَاءُ فِي (بِهِ) دَاخِلَةٌ عَلَى المقْصُورِ عَلَيْهِ، وَهُوَّ (وَاحِدٌ) فِي كَلَامِ **المُصَ** كَأَنَّهُ قَالَ : لَا يَخْتَصُ بِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ دُونَ آخَرٍ .

قول ز : (**مِنْ أَفْرَادِ**)، زَادَ لَفْظَ (أَفْرَاد) إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الشُّيُوعَ إِنَّمَا هُوَّ فِي أَفْرَادِ الجِنْسِ، وَأَمَّا الجِنْسُ[4] فَلَا شُيُوعَ فِيهِ، وَقَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ .

وقوله : (**عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ**)، أَيْ : يُطْلَقُ عَلَى هَذَا ثُمَّ هَذَا بَدَلُهُ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَى جَمِيعِ

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (النكرة لا تنحصر بالعد بل بالحد، وحدها :كل اسم شائع في أفراد جنسه، الشامل له ولغيره، لا يختص به واحد من أفراد جنسه دون آخر، نحو : رجل، فإنه شائع في جنس الرجال، الصادق على كل حيوان ذكر ناطق بالغ من بني آدم، لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر، بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه، على سبيل البدل، وهذا الحد فيه غموض). حاشية أبي النجا : 73 .

(2) وقد حدّها الأزهري بالقول : (عبارة عما شاع في جنسه موجود أو مقدر ك : رجل، فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا، فكل ما وجد من هذا الجنس واحد، فهذا الجنس صادق عليه). التوضيح على التصريح : 93/1 .

–والنكرة نوعان : 1/ ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف – خلافا لـ (أل) الزائدة التي أشرنا إليها سابقا–، مثل : رجل، كتاب، دار فرس،2/ ما يقع موقع (أل) المؤثرة للتعريف مثل (ذو) فهي لا تقبل (أل) ، لكنها واقعة موقع ما يقبلها، وهو : صاحب، وكذلك (من) للعاقل بمعنى : إنسان، و (ما) لغير العاقل بمعنى : شيء، و (صَهٍ) بمعنى : سكوت، ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : 81/1، شرح الآجرومية للسنهوري : 376/1 .

(3) حدها بالقول : (كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر، وتقريبه كلُ مَا صَلَحَ دخول الألف واللام عليه، نحو : الرجل، والفرس). متن الآجرومية : 17 .

(4) في (م) زيادة : نفسه .

أَفْرَادِ الجِنْسِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، فَخَرَجَ بِــ (كُلِّ اِسْمٍ) : الفِعْلُ وَالحَرْفُ فَلَا يَكُونَانِ نَكِرَتَيْنِ، وَهَـذَا مَذْهَبُ **الأُصُولِيّينَ** فِي الفِعْلِ، وَأَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِتَنْكِيرٍ وَلَا تَعْرِيفٍ، وَالَّذي لِلنُّحَاةِ أَنَّهُ نَكِرَةٌ [1]، وَقَدْ بَيَّنَا ذَلِكَ فِي **حَاشِيَّتِنَا عَلَى المَكُّودِي** [2] عِنْدَ قَوْلِ المتْنِ : (نَكِرَةٌ قَابِلٌ أَلْ الخ) .

وَخَرَجَ بِـ (شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ) : المعْرِفَةُ، فَإِنَّهَا تُفِيدُ التَّعْيِينَ، إِمَّا مِنْ أَصْلِ الوَضْعِ كَالعَلَمِ، أَوْ عِنْدَ الِاسْتِعْمَالِ كَسَائِرِ المعَارِفِ .

وقوله : (**فِيهِ غُمُوضٌ**) [3]، بِضَمِّ الغِينِ أَيْ : خَفَاءٌ .

(**صَلَحَ**)، أَيْ : لُغَةً لَا عَقْلاً، وَإِلَّا فَالعَقْلُ يُجَوِّزُ دُخُولَ (أَلْ) عَلَى كُلِّ لَفْظٍ، وَالمرَادُ صَلُح بِنَفْسِهِ أَوْ بِمُرَادِفِهِ لِيَشْمُلَ (ذُو) بِمَعْنَى (صَاحِبْ) وَنَحْوِهَا [4]، فَإِنّهَا نَكِرَةٌ وَلَا تَقْبَلُ (أَلْ) لَكِنَّهَا فِي مَوْضِعِ مَا يَقْبَلُهَا وَهُوَّ (صَاحِبْ)، فَيَكُونُ مُوَافِقًا لِقَوْلِ الأَلْفِيَّةِ [(68)] :

نَكِـــــرَةٌ قَـــابِلٌ أَلْ مُـــــؤَثِرَا أَوْ وَاقِـــعٌ مَوْقِـــعَ مَا قَدْ ذكِـرَا [5]

كَذَا قَالُوا، وَالأَوْلَى إِبْقَاءُ كَلَامِ **المُصَ** عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ المرَادَ بِهِ الدُّخُولُ بِالفِعْلِ، وَلَوْ عَمَّمْنَا لَكَانَ فِيهِ الِانْتِقَالُ مِنْ غُمُوضٍ إِلَى غُمُوضٍ، فَلَا يَكُونُ تَقْرِيبًا وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ المبتدئ لِمَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُهَا لِقِلَّتِهِ .

(**دُخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ**)، أَيْ : الّتِي لِلتَّعْرِيفِ، وَلِذَا قَالَ فِي **الأَلْفِيَّةِ** : مُؤَثِرًا، أَيْ : لِلتَّعْرِيفِ بِخِلَافِ الزَّائِدَةِ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى المعْرِفَةِ نحو : العَبَّاسُ وَالضَحّاكُ، فَ(عَبَّاسٌ)[56] وَ(ضَحَّاكٌ) هُمَا مَعْرِفَتَانِ بِالعَلَمِيَّةِ، فَ(أَلْ) الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِمَا زَائِدَةٌ لِلَمْحِ الأَصْلِ، وَتَدْخُلُ عَلَى لَازِمِ التَّنْكِيرِ نَحْوُ : وَطِبْت النَّفْسَ[6]، فَ(النَّفْسَ) تَمْيِيزُ نَكِرَةٍ، وَ(أَلْ) فِيهِ زَائِدَةٌ .

---

(1) قال السيوطي : (الأفعال نكِرات؛ لأنَّها موضوعة للخبَر، وحقيقة الخبَر أنْ يكونَ نَكِرةً؛ لأنَّه الجُزءُ المُستفاد، ولو كانَ الفِعْلُ معرفةً؛ لَمْ يَكُنْ فيه للمخاطَب فائدة؛ لأنَّ حَدَّ الكلام أنْ تبتدئَ بالاسم الَّذي يعرفه المُخاطَب كما تعرفُه أنت، ثُمَّ تأتي بالخَبَر الَّذي لا يعلمُه ليستفيده)، (أجمع النحويون كلهم من البصريين و الكوفيين على أن الأفعال نكرات)، ينظر : الأشباه والنظائر : 185/1–186، وشرح المفصل : 24/1 .

(2) ينظر : الفتح الودودي على المكودي – مخطوط – : 36 .

(3) إشارة إلى تعليق الأزهري على حدّ ابن آجروم للنكرة بقوله : (وهذا الحد فيه غموض، وتقريب حد النكرة : كل اسم صلح دخول الألف واللام عليه في فصيح الكلام، فهو نكرة نحو: رجل وفرس) .حاشية أبي النجا : 73 .

(4) مثل : (من) بمعنى إنسان، و(ما) بمعنى شيء، و(صهٍ) بمعنى سكوت .

(5) متن الألفية–النكرة والمعرفة– البيت (52) : 04 .

(6) إشارة إلى قول الشاعر : رأيتكَ لَمَا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو
– وينظر تخريج البيت في الصفحة (207) من التحقيق .

قول ز : (**فِي فَصِيحِ الكَلَامِ**)، قَيَّدَ بِهِ لِإِخْرَاجِ (أَلْ) الدَّاخِلَةِ عَلَى الفِعْلِ المضَارِعِ فِي قَوْلِـــهِ :

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التَّرَضِّي حُكُومَتُهُ .... [1]

فَ(أَلْ) فِي (التَّرَضِي) دَخَلَتْ عَلَى الفِعْلِ المضَارِعِ، وَالأَوْلَى حَذْفُ هَذَا الكَلَامِ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِي المعْرِفَةِ، وَ(أَلْ) هَذِهِ زَائِدَةٌ .

وقوله : (**رَجُلٌ وَفَرَسٌ**)، أَخْرَجَ عِبَارَةَ **المُصَ** عَنْ ظَاهِرِهَا، لِأَنَّ عِبَارَةَ **المُصَ** تَقْتَضِي أَنَّ الرَّجُلَ وَالفَرَسَ المقْرُونَيْنِ بِـ (أَلْ) تَدْخُلُ (أَلْ) أُخْرَى عَلَيْهِمَا، وَذَلِكَ لَيْسَ بِمُرَادٍ، فَأَجَابَ بِأَنَّ أَصْلَهُمَا : رَجُلٌ وَفَرَسٌ، ثُمَّ دَخَلَتْ (أَلْ) عَلَيْهِمَا، فَنَطَقَ **المُصَ** بِهِمَا عَلَى الحَالَةِ الّتِي صَارَا إِلَيْهَا، وَاللهُ [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى] [2] أَعْلَمُ .

---

(1) عجزه :

وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ .

– والبيت من بحر البسيط، وهو منسوب للفرزدق، وليس في ديوانه، ينظر : الإنصاف : 521/2، وجواهر الأدب : 319، والمقاصد النحوية :111/1، وهو بلا نسبة في الجنى الداني : 202، والمقرب : 60/1، وشرح الأشموني : 126/1 .

(2) ساقط من (س) .

بــَابُ العَـطْف

هَذَا هُوَّ الثَّانِي مِنَ التّوَابِعِ، وَالعَطْفُ **لُغَةً** : الرُجُوعُ إِلَى الشَّيْءِ بَعْدَ الِانْصِرَافِ عَنْهُ[1].

وَ**اصْطِلَاحًا** : قِسْمَانِ : عَطْفُ بَيَانٍ وَعَطْفُ نَسَقٍ .

[فصل عَطْف البَيَان]

وَلَمْ يَتَكَلَّمِ **المُصَ** عَلَى عَطْفِ البَيَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُرَادِفٌ لِلْبَدَلِ كَمَا مَرَّ [2]، وَمَنْ قَالَ إِنَّهُمَا غَيْرُ مُتَرَادِفَيْنِ عَرَّفَ عَطْفَ البَيَانِ بِتَعْرِيفٍ خَاصٍ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ ... حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةْ [3]

فَ(تَابِعٌ) جِنْسٌ، وَ(شِبْهَ الصِّفَةِ) مُخْرِجٌ لِسَائِرِ التَّوَابِعِ، فَأَمَّا التَّوْكِيدُ وَالبَدَلُ وَعَطْفُ النَّسَقِ فَهِيَّ غَيْرُ شَبِيهَةٍ بِالصِّفَةِ، وَأَمَّا النَّعْتُ فَلِأَنَّ المشَبَّهَ بِالشَّيْءِ غَيْرُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَكَأَنَهُ قَالَ : تَابِعٌ غَيْر صِفَةٍ وَ(حَقِيقَةُ القَصْدِ) لَا يُخْرِجُ بِهِ شَيْءٌ خِلَافَ مَا فِي **التَّصْرِيح** [4] وَ **المَكُّودِي**[5] ، بَلْ هُوَّ [6] لِبَيَانِ مَعْنَى (شبه الصِّفَةِ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ : شَبِيهٌ بِالصِّفَةِ فِي كَوْنِهِ يُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نحو :

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ .... [7]

فَ(عُمَر) : مَعْطُوفٌ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى (أَبُو حَفْصٍ) لِلإِيضَاحِ، وَيُخَصِّصُهُ إِنْ كَانَ نَكِرَةً نَحْو :

---

(1) ينظر : حاشية الصبان : 125/3 .

(2) ينظر : الصفحة (73) من التحقيق.

(3) متن الألفية–العطف–البيت (535) : 35 .

(4) قال الأزهري في شرح البيت : (فخرج بالمشبّه بالصّفة النّعت، لأنّ المشبه للشيء غير ذلك الشيء، فكأنه قال : تابع غير صفة، وخرج بذكر "الإيضاح والتخصيص" التوكيد والنسق والبدل). التصريح على التوضيح : 147/2 .

(5) قال المكودي : (و"حقيقة القصد" به منكشفة مخرج للنعت، فإن النعت يوضح متبوعه " بوسمه أو وسم ما به اعتلق "كما تقدم، وعطف البيان يوضحه بنفسه). شرح المكودي على الألفية : 556/2 .

(6) في (م) هما .

(7) وهو صدر بيت من بحر الرجز، و تمامه :

مَا إِنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

– والبيت لأعرابي وفد على سيدنا عمر بن الخطاب ومعه ناقة عجفاء دبراء نقباء، وطلب منه أن يحمله على ناقة تبلغه أهله، فرده وقال له : ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر، فمضى إلى ناقته وهو يقول هذه الأبيات، فناداه سيدنا عمر وأعطاه ما طلب.

– والبيت من شواهد شرح ابن عقيل : 219/3 ، وهو لرؤبة في شرح المفصل : 3/ 71، وليس في ديوانه، وخزانة الأدب : 2/ 151، 283، و شذور الذهب : 229، والمخصص لابن سيده : 1/ 113 .

﴿ **مِنْ مَاءٍصَدِيدٍ** ﴾ [1]، فـ(صَدِيدٍ) عَطْفُ بَيَانٍ، وَكَوْنُهُ لِإِيْضَاحِ المَعَارِفِ مُتَفَقٌ عَلَيْهِ [2]، وَكَوْنُهُ لِتَخْصِيصِ النَّكِرَاتِ نَفَاهُ **البَصْرِيُّونَ** [3] ، وَحَمَلُوا مَا أَوْهَمَهُ عَلَى البَدَلِيَّةِ .

وَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ كَالنَّعْتِ الحَقِيقِي، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

فَأَوْلِيَــنْهُ مِنْ وِفَـــاقِ الأَوَلِ مَا مِنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ النَـعْتُ وَلِـي [4]

[فَصْلُ عَطْفُ النَّسَق] [5]

وقوله : (**وَمُرَادُهُ عَطْفُ النَّسَقِ**)، قَرِينَةُ هَذَا المَرَاد : أَنَّ **المُصَ** لَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ مَعَ قَوْلِهِ : (وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشَرَةٌ)، **وَالنَّسقُ لُغَةً** : الجَمْعُ وَالنَّظْمُ، يُقَالُ : نَسَقْتُ العَقْدَ إِذَا جَمَعْتُ يَوَاقِيتَهُ، **وَاصْطِلَاحًا** : أَشَارَ لَهُ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبَعٍ عَطْفُ النَّسَقِ .... [6]

فَ(تَالٍ) أَيْ : تَابِعٌ،. جِنسٌ، وَبِـ(حَرْفٍ) مُخْرِجٌ لِجَمِيعِ التَّوَابِعِ مَا عَدَاهُ، لَكِنْ يُقَيِّدُ الحَرْف بِغَيْرِ (أَيْ) التَّفْسِيرِيَّةِ، وَإِلَّا فَالَمْتُبوع بِهَا كَقَوْلِكَ : عَسْجَدٌ، أَيْ : ذَهَبٌ، يُقَالُ لَهُ عَطْفُ بَيَانٍ لَا نَسَق [7]، وَذَهَبَ **الكُوفِيُّونَ** [8] إِلَى أَنَّ المعْطُوفَ بِهَا عَطْف نَسَقٍ لَا عَطْف بَيَانٍ .

(**وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشْرَةٌ**)، هَذَا غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلتَّرْجَمَةِ، وَالمنَاسِبُ تَعْرِيفُ العَطْفِ ثُمَّ ذِكْرُ [حُرُوفِهُ] [9] .

---

(1) سورة إبراهيم، الآية : **16** .

(2) وهو متفق عليه عند البصريين والكوفيين، ينظر : أوضح المسالك : **347/3** .

(3) نفى ذلك جمهور البصريين، وأثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني، وجماعة من المتأخرين منهم : الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده، ينظر : شرح التسهيل : **326/3**، والتصريح على التوضيح : **148/2** .

(4) متن الألفية–العطف–البيت (**536**): **35** .

(5) والنسق عبارة الكوفيين، وأكثر ما يقوله سيبويه : باب الشركة، والإشراك، وسمى حروف العطف (حروف الإشراك)، ينظر الكتاب :**319/1**، (والنسق اسم مصدر بمعنى اسم المفعول ويقال نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين) وقيل : النسق بمعنى الطريقة والإضافة لأدنى ملابسة أي : عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته). ينظر : حاشية الصبان : **131/3** .

(6) تمامه :كَا خْصُصْ بِوُدٍ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ، متن الألفية – عطف النسق–البيت (**540**) : **35** .

(7) وهو مذهب البصريين، وليس في العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع، ينظر : أوضح المسالك : **354/3** .

(8) فـ(أي) حرف عطف كسائر الحروف و مدخولها عندهم عطف نسق، ينظر : أوضح المسالك : **354/3** .

(9) ساقط من (م) .

وَأُجِيب بِأَنَّ فِي التَّرْجَمَةِ حَذْفُ الوَاوِ مَعَ مَا عَطَفَتْ، وَالتَّقْدِيرُ : بَابُ العَطْفِ وَحُرُوفه، وَحُرُوفُ العَطْفِ قِسْمَانِ :

1 . قِسْمٌ يُشْرك فِي اللَّفْظِ أَيْ : الإِعْرَابُ دُونَ المعْنَى (1)، وَهِيَّ ثَلَاثَةٌ : بَلْ، وَلَكِنْ، وَلَا، وَإِلَيْهَا أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبَ بَلْ وَلَا لَكِنْ.................. (2)

2 . قِسْمٌ يُشْرِكُ مَا بَعْدَهُ لِمَا قَبْلَهُ فِي اللّفْظِ وَالمعْنَى، وَهُوَّ بَاقِيهَا (3) .

وقوله : (**وَالتَّحْقِيقُ خِلَافُهُ**) (4)، أَيْ : وَالقَوْلُ الحَقُّ (5) أَنَّ العَاطِفَ إِنَّمَا هُوَّ (الوَاوُ) قَبْلَهَا لِأَنَّ (الوَاوَ) حَرْفُ عَطْفٍ، وَالعَاطِفُ لَاَ يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهَا بِمَعْنَى (أَوْ) أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، أَلَا تَرَى [إِلَى] (6) أَنَّ (**أَنْ**) مَصْدَرِيَّةٌ وَ(**مَا**) مَصْدَرِيَّة، وَالأُولَى تَنْصِبُ وَالثَّانِيَّةُ لَا تَنْصِب، وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ (إِمَّا) عَاطِفَةٌ فَـ(الوَاوُ) قَبْلَهَا زَائِدَةٌ .

وقوله : (**لِمُطْلَقِ الجَمْعِ**)، المرَادُ بِالجَمْعِ : الاِجْتِمَاعُ، أَيْ : اِجْتِمَاعُ المعْطُوفِ وَالمعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الحُكْمِ، وَلَا فَرْقَ فِي المعْنَى بَيْنَ (مُطْلَقِ الجَمْعِ) وَ(الجَمْعِ المطْلَقِ)، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا [(69)] اِصْطِلَاحٌ فِقْهِيٌ : فِي مُطْلَقِ الماءِ وَالماءِ المطْلَقِ، وَمَنْ فَرّقَ بَيْنَهُمَا هُنَا فَقَدْ خَلَطَ بَيْنَ الاِصْطِلَاحَيْنِ .

وقوله : (**مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ**)، أَيْ : بَيْنَ المعْطُوفَيْنِ أَوِ المعَاطِيفِ، فَيُحْتَمَلُ تَقَدّمُ المعْطُوفُ بِهَا وَتَأَخُّرُهُ وَمُصَاحَبَتُهُ، وَهُوَّ تَفْسِيرٌ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، فَتَعْطِفُ اللَّاحِقَ عَلَى السَّابِقِ

---

(1)– إمّا لكونه : يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله، وهو (بل) عند جميع النحويين، نحو : ما قام زيد بل عمرو، و(لكن) عند سيبويه، نحو : ما قام زيد لكن عمرو .

– وإما أنه بالعكس،. وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله، وهو (لا) عند جميع النحويين نحو : جاء زيد لا عمرو، ينظر : التصريح على التوضيح : 155/2 .

(2) تمامه : كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤًا لَكِنْ طَلَا، متن الألفية–عطف النسق–البيت (542) : 35 .

(3) وهي سبعة : الواو، والفاء، وثم، و أو، وأم، وإمَا، وحتى .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (حروف العطف عشرة على القول بأنّ إمّا المكسورة الهمزة عاطفة، والتحقيق خلافه، وهي : الواو لمطلق الجمع، على الصحيح من غير ترتيب والفاء للترتيب والتعقيب،وثم بضم المثلثة للترتيب والتراخي).حاشية أبي النجا: 74.

(5) أي : إمّا التي تدخل عليها الواو، فمذهب يونس وابن كيسان وأبي علي أنها ليست عاطفة، وأنّ العطف بالواو لا بـ(إما) في نحو : قام إما زيد وإما عمرو، ومذهب ابن مالك أنها ليست عاطفة لأنها لا تذكر إلا ومعها الواو، وثبت عطف الواو بدون إما، و عطفية (إمّا) بدون (الواو) غير ثابتة، وذهب بعض المتأخرين إلى أن الواو عطفت (إما) على (إما)، و(إما) الثانية عطفت الاسم على الاسم، ينظر : ارتشاف الضرب : 1979/5، 1982، وشرح التسهيل : 203/3 .

(6) ساقط من (م) .

نحو: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ**﴾[1]، فَـ(إِبْرَاهِيمَ) مُؤَخَّرٌ فِي الوُجُودِ وَالرِّسَالَةِ عَلَى (نُوحٍ)، وَتَعْطِفُ المصَاحِبَ نحو:﴿**فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ**﴾[2]، فَـ(أَصْحَابَ السَّفِينَةِ) مَعْطُوفٌ عَلَى(الهَاءِ) العَائِدَةِ عَلَى(نُوحٍ)، وَ(نُوح) و (أَصْحَابُ السَفِينَةِ)كَانُوا مُتَصَاحِبِينَ[3]، وَتَعْطِفُ السَّابِقَ عَلَى اللاَّحِقِ نحو: ﴿ **كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ**﴾[4]، وفي الألفيّة :

فَاعْطَفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لاَحِقًا فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا [5]

وَاخْتَارَ غَيْر وَاحِدٍ أَنَّهَا تُفِيدُ التَّرْتِيب [6] .

(**وَالفَاءُ**)، **قول ز** : (**لِلتَّرْتِيبِ الخ**)[7]، التَّرْتِيبُ هُوَّ كَوْنُ هَذَا بَعْدَ هَذَا، ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ فِي اللَّفْظِ وَالمعْنَى نحو : جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو، إِذَا كَانَ مجِيءُ (زَيْدٍ) قَبْلَ مجِيءِ (عَمْرُو)، وَتَارةً يَكُونُ فِي الذِّكْرِ دُونَ المعْنَى كقوله تعالى : ﴿ **وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ** ﴾[8] الخ، فَجُمْلَةُ (قَالَ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ (نَادَى)، وَ(الفَاءُ) لِلتَّرْتِيبِ فِي الذِّكْرِ لِأَنَّ نِدَاءَ نُوحٍ هُوَّ قَوْلُهُ : ﴿ **رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي** ﴾[9] الخ .

وقوله : (**وَالتَّعْقِيبِ**)، وَهُوَّ : وُقُوعُ المعْطُوفِ بَعْدَ المعْطُوفِ عَلَيْهِ بِلَا مُهْلَةٍ، وَالتَّعْقِيبُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسْبِهِ، تَقُولُ : تَزَوَّجَ فُلَانٌ فَولَدَ لَهُ، إِذَا لَمْ يكُنْ بَيْنَ التَّزْوِيجِ وَالوِلَادَةِ إِلَّا أَمَدُ الحَمْلِ، وَإِلَى (الفَاءِ) أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَالفَـاءُ لِلتَـرْتِيبِ بِاتِصَـالِ .... [10]

---

(1) سورة الحديد، الآية: 26 .

(2) سورة العنكبوت، الآية : 15 .

(3) والواو في الآية من جواز عطفها على المعية، ينظر : شرح الآجرومية للسنهوري : 472/2 .

(4) سورة الشورى، الآية : 03 .

(5) متن الألفية–عطف النسق–البيت (553) : 35 .

(6) الصحيح عند النحويين أنها تجمع بين متعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه، خلافا للفراء وابن هشام وثعلب من الكوفيين، و قطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب، ينظر : شرح ابن الناظم : 372، وشرح التسهيل : 208/3، ومعاني القرآن للفراء : 396/1 .

(7) وزعم الفرّاء أن ما بعد الفاء قد يكون سابقا نحو قوله تعالى : ﴿ وكَمْ مِنْ قريَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بأسُنَا ﴾، سورة الأعراف، الآية :04، فمجيء البأس سابق للهلاك، وأجيب بأن المعنى : أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري لا الوجودي، ينظر : ارتشاف الضرب : 5/ 1985 .

(8) سورة هود، الآية : 45 .

(9) سورة هود، الآية :45 .

(10) متن الألفية – عطف النسق–البيت (545) : 36 .

ثُمَّ إِنَّ التَّعْقِيبَ أَخَصُّ مِنَ التَّرْتِيبِ، لِأَنَّ التَّرْتِيبَ يَصْدُقُ بِالتَّعْقِيبِ وَبِالمهْلَةِ، فَلِذِكْرِهِ بَعْدَ التَّرْتِيبِ فَائِدَةُ التَّخْصِيصِ [1] .

(وَثمَّ) **قول ز** : (**لِلتَّرْتِيبِ والتَّرَاخِي**)، كَوْنُ (ثمَّ) لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي هُوَ الّذِي عَلَيْهِ **الجَمْهُورُ** [2]، لَكِنْ ذَلِكَ غَالِبٌ، وَمِنْ غَيْرِ الغَالِبِ كَوْنُهَا بِمَعْنَى (الوَاوِ) [3]، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي [سورة][4]الزُّمَر[57] : ﴿ **خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ[مِنْهَا زَوْجَهَا]**[5]﴾[6] لِلتَّصْرِيحِ بِ(الوَاوِ) وَمَوْضِعُهَا فِي[سورة][7] الأَعْرَاف حَيْثُ قَالَ:﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ**﴾[8]، وَالقِصَّةُ وَاحِدَةٌ، وَاعْتَرَضَ التَّرْتِيبُ بِنَحْوِ قوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِأَدَمَ** ﴾ [9]، فَإِنَّ (السُّجُودَ) سَابِقٌ عَلَى(الخَلْقِ) فَلَيْسَ هُنَاكَ تَرْتِيبٌ، **وَأُجِيب** عَنْهُ : بِأَنَّ التَّقْدِيرَ – وَاللهُ أَعْلَمُ – (وَلَقَدْ قَدَّرْنَا خَلْقَكُمْ فِي الأَزَلِ)، وَلَا شَكَ أَنَّ السُّجُودَ لِآدَمَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ تَقْدِيرِ اللَّهِ، فَالتَّرْتِيبُ مَوْجُودٌ، وَإِلَى (ثمَّ) أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَثـــمَّ لِلتـــرَّتِيبِ بِانْفِـــصَالِ [10] ....

(وَأَوْ) **قول ز** : (**لِلتَّخْيِيرِ وَ الإِبَاحَةِ**[11] **بَعْدَ الطَّلَبِ الخ**)، أُخِذَ مِنْهُ أَنَّ (أَوْ) الوَاقِعَةَ بَعْدَ الطَّلَبِ تَارَةً تَكُونُ لِلتَّخْيِيرِ، وَتَارَةً تَكُونُ لِلْإِبَاحَةِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ (أَوْ) الّتِي لِلـــتَّخْيِيرِ

---

(1) وكثيرا ما تقتضي الفاء التسبب ،كما في قوله تعالى :﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فقَضَى عَلَيْهِ ﴾، سورة القصص، الآية : **15**، فالمعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه، والوكز : أن يضرب بجمع كفه، ينظر : لسان العرب (وكز).

(2) ينظر : التصريح على التوضيح : **164/2** .

(3) وهو مذهب الفراء فيما حكاه السيرافي والأخفش عنه من أنّ (ثمّ) بمنزلة الواو لا ترتب، ينظر : ارتشاف الضرب : **1988/5**. وزعم الكوفيون والأخفش أنّ (ثم) ربما كانت زائدة فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا ذلك على قوله تعالى : ﴿ حَتَى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفسَهُمْ وَ ضَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ منَ اللهِ إِلا إِلَيْهِ ثُمَ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبوا ﴾ سورة التوبة، الآية : **118**، ينظر : حاشية الصبان : **140/3** .

(4) زيّادة يقتضيها السّيّاق .

(5) ساقط من (س) .

(6) سورة الزمر، الآية : **06** .

(7) زيّادة يقتضيها السّيّاق .

(8) سورة الأعراف، الآية : **189** .

(9) سورة الأعراف، الآية : **11** .

(10) متن الألفية –عطف النسق–البيت (**545**) : **36** .

(11) في (م) أَوْ الإِبَاحَةِ .

لايَصِحُّ الجَمْعُ بَيْنَ مَعْطُوفَيْهَا كـ : هِنْدًا وأُخْتَهَا [1]، وَالّتِي لِلإِبَاحَةِ يَصِحُّ الجَمْعُ بَيْنَ مَعْطُوفَيْهَا نحو : [جَالِسِ] [2] العُبَّادَ وَ الزُّهَادَ .

وقوله : (**نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ ﴾[3]الخ**) [4]، الشَّاهِدُ فِي (أَوْ) الأُولَى وَالثَّانِيَّةِ كَمَا **لِلدَّمَامِينِي** [5]، وَالفَرْقُ بَيْنَ الإِبْهَامِ وَالشَّكِ : أَنَّ المتَكَلِّمَ إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالحُكْمِ وَأَرَادَ أَنْ يُبْهِمَ الأَمْرَ عَلَى المخَاطِبِ، فَهِيَّ لِلإِبهَامِ كَمَا فِي هَذِهِ الآيَّة، فَإِنَّ النَّبِيَ ﷺ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَى حَقٍ وَأَنَّ الكُفَّارَ عَلَى بَاطِلٍ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُبْهِمَ الأَمْرَ عَلَيْهِمْ لِيَتَأَلّفَهُم لِلإِسْلَامِ، وَإِن كَانَ المتَكَلِّمُ شَاكًّا فِي الحُكْمِ، فَهِيَّ لِلشَّكِ كَقَوْلِ أَهْلِ الكَهْفِ : ﴿ **لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ**﴾ [6] ، لِأَنّهُمْ شَكُّوا فِي مُدَةِ بَقَائِهِم فِي الكَهْفِ هَلْ [هِيَّ] [7] يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ **وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا** ﴾[8]، وَتَكُونُ (أَوْ) لِلتَّقْسِيمِ نَحْو : الكلِمَةُ : اِسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ، وَتَكُونُ لِلإِضْرَابِ [9] نحو : ﴿ **فَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** ﴾ [10] أَيْ : بَلْ يَزِيدُونَ، وَإِلَى (أَوْ) أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

خَيـرّ، أَبِـحْ، قَـسِّمْ بِأَوْ، وَأَبْـهِمْ وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِيْ [11]

(1) من مثال الأزهري : تَزَوجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا .

(2) ساقط من (س) .

(3) تمام نص الآية : ﴿ وَإِنَا أَوْ إِيَاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ سورة سَبَأْ، الآية : 24 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (وهي – أو – للإبهام أو للّشك بعد الخبر، نحو : وإنا أو إياكم لعلى..).حاشية أبي النجا : 75 .

(5) حيث قال : (الّشاهد في الأولى والثانية، والمعنى : وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين : كونه على هدى، أو كونه في ضلال مبين، توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه). حاشية الصبان : 156/3 .

– والدماميني : محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين،المعروف بابن الدماميني المالكي، عالم بالشريعة والنحو و الأدب، ولد بالإسكندرية العام 763 هـ ، درّس العربية في الأزهر، من مصنفاته : شرح البخاري، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وتحفة الغريب، والتحفة البدرية ، والعيون الغامزة وغيرها، مات في الهند سنة : 827هـ. بغية الوعاة : 27–28، والأعلام : 57/6 ، وهدية العارفين : 185/2 .

(6) سورة الكهف، الآية : 19 .

(7) سَاقِطٌ من (س) .

(8) سورة الكهف، الآية : 25 .

(9) وهو غير متفق عليه، وقال الفراء وأبو علي تأتي للإضراب بمعنى (بل)، نحو : اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم، ينظر : شرح المكودي : 596/2، وارتشاف الضرب : 1991/5 .

(10) سورة الصافات، الآية : 147 .

(11) متن الألفية–عطف النسق–البيت (551) : 36 .

(أَمْ)، **قول ز : (لِطَلَبِ التَّعْيِينِ الخ)**، (أَمْ) العَاطِفَةُ قِسْمَانِ : مُتَّصِلَةٌ وَمُنْقَطِعَةٌ .

فَالمُتَّصِلَةُ [1] هِيَّ : الوَاقِعَةُ بَعْدَ هَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ، فَيُطْلَبُ بِهَا وَبِهَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ مَا يُطْلَبُ بِ(أَيْ) الاِسْتِفْهَامِيّةِ، وَهُوَّ : التَّعْيِينُ، وَلَا تَقَعُ (أَمْ) هَذِهِ إِلَّا بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ كَمِثَالِ (ز)[2]، وَلَا تُجَابُ إِلَّا بِتَعْيِينِ أَحَدِ المجْهُولين بِأَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ أَمْ عُمْرُو مَثَلًا، وَلَا تُجَابُ بِ(نَعَمْ) أَوْ (بَلَى) [3] لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي جَوَابِهَا بِهِمَا .

أَوْ الوَاقِعَةُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَّةِ، وَلَا يَسْتَحِقُ مَا بَعْدَهَا جَوَابًا، لِأَنَّ الكَلَامَ مَعَهَا خَبَرٌ، وَالكَثِيرُ وُقُوعُ هَذِهِ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ فِعْلِيَّتَيْنِ [4] كقولِهِ تَعَالَى : ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَانْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم** ﴾[5] فَ(ءَانْذَرْتَهُمْ) فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرْ وَهُوَّ (إِنْذَارُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(أَمْ) عَاطِفَةٌ، وَ(لَمْ تُنْذِرْهُمْ) مَعْطُوفٌ عَلَى المبْتَدَأِ، وَ(سَوَاءٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ .

وَيَسْتَوِي فِي الإِخْبَارِ بِ(سَوَاء) المفْرَدُ وَغَيْرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنْذَارُكَ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ، وَسُمِّيَتْ (أَمْ) فِي[(70)] القِسْمَيْنِ مُتَّصِلَة لِأَنَّهَا لَا يُسْتَغْنَى بِمَا قَبْلَهَا عَمَّا بَعْدَهَا وَلَا العَكْسُ، وَإِلَى قِسْمَي المتَّصِلَةِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِ مُغْنِيَهْ [6]

وَالمُنْقَطِعَةُ : هِيَّ الوَاقِعَة بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا مُسْتَقِل [7]، وَعَلَامَتُهَا : أَنْ لَا تَتَقَدَمَ عَلَيْهَا الهَمْزَتَانِ ومَعْنَاهَا مَعْنَى (بَلْ)، وهُوَّ الإِضْرَابُ [8]، مِثَالُهَا قوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ **لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾[9] أَيْ : بَلْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ، وَسُمِّيَتْ مُنْقَطِعَةً لِعَدَمِ تَوَقُّـــفِ

---

(1) وسمّيت متصلة : لأن ما بعدما وما قبلها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ينظر : التصريح على التوضيح : 170/2 .

(2) مثال الأزهري : أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو .

(3) لَعَلَّ الصَوَابَ : لَا .

(4) ومن وقوعها بين جملتين فعليتين قول الشاعر :

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا ... أَمَوْتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

– والبيت من الطويل وقائله متمم بن نويرة، ينظر : ديوانه : 105، و أوضح المسالك 368/3، ومغني اللبيب : 41/1، والتصريح على التوضيح : 168/2 .

(5) سورة البقرة، الآية : 06 .

(6) متن الألفية–عطف النسق–البيت (548) : 36 .

(7) في (م) : كُلٌ مِنْهُمَا مُسْتَقِلَةٌ.

(8) يذهب الكوفيون إلى أن (أم) المنقطعة تكون بمعنى (بل) إذا كانت الجملة مجردة من الاستفهام، والبصريون مجمعون على أنها لا تكون بمعنى (بل) إلا بتقدير همزة الاستفهام معها، ينظر : الأمالي لابن الشجري : 108/3 .

(9) سورة السجدة، الآية : 03/02 .

مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا بَعْدَهَا وَلَا العَكْسُ، وَإِلَى المنْقَطِعَةِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفتْ   إِنْ تَكُ مِمَا قُيِدَتْ بِهِ خَلَتْ (1)

(وَإِمَّا) قول ز : (**المَكْسُورَةِ الهَمْزَةِ**)، اِحْتِرَازًا مِنَ المفْتُوحَةِ فَهِيَّ حَرْفُ شَرْطٍ دَائِمًا، وَتَفْصِيلٍ غَالِبًا (2) .

وقوله : (**مِثْلَ "أَوْ" فِي مَعْنَاهَا**)، أَيْ : فِي غَالِبِ مَعَانِيهَا لَا فِي جَمِيعِهَا، لِأَنّ (أَوْ) تَكُونُ بِمَعْنَى (الوَاوِ)، وَلِلْإِضْرَابِ، وَ(إِمَّا) لَا تَكُونُ لِذَلِكَ، وَهِيَّ فِي الآيَةِ لِلتّخْيِيرِ(3)، وَتَارَةً تَكُونُ لِلإِبَاحَةِ، وَيُفَرّقُ بَيْنَهُمَا بِمَا مَرَّ فِي (أَوْ) (4)، وَتَكُونُ لِلتَّقْسِيمِ نحو : الكَلِمَةُ إِمَّا اِسْمٌ وَإِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا حَرْفٌ، وتَكُونُ لِلإِبْهَامِ أَوِ الشَّكِ ومِثَالُهُمَا : قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَا مَرّ فِي (أَوْ)(5)، وَمَذْهَبُ **الجُمْهُورِ**(6) أَنّهَا غَيْرُ عَاطِفَةٍ، وَالعَاطِفُ الوَاوُ، وَهُوَّ الّذِي فِي الأَلْفِيَّةِ:

وَمِثْلُ[أَوْ](7) **فِي القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيةُ** .... (8)

لِأَنَّ المرَادَ بِقَوْلِهِ : (فِي القَصْدِ) : فِي المعْنَى، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَهَا فِي العَطْفِ .

(وَبَلْ)، قول ز : (**لِلْإِضْرَابِ**) (9)، اِعْلَمْ أَنّ (بَل) تَارَةً تَقَعُ بَعْدَ الخَبَرِ المثْبَتِ أَوِ الأَمْرِ، وَتَارَةً تَقَعُ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ النَّهْيِ، فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الأَوَّلَيْنِ فَهِيَّ لِلإِضْرَابِ وَالاِنْتِقَالِ. أَيْ : سَلْبُ الحُكْمِ منَ الأَوَّلِ وَجَعْلُهُ لِلثَّانِي عَلَى مَا قِيلَ .

---

(1) متن الألفية–عطف النسق–البيت (550) : 36 .

(2) ينظر تفصيل ذلك في : الأمالي لابن الشجري : 3/130–131 .

(3) إشارةً إِلَى قَوْلِ الأزهري : و((إما) المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها، مثل (أو) في معناها نحو: فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَا مَنًا بَعْدُ وَإِمَا فِدَاءً (محمد (04)، وقس الباقي) . حاشية أبي النجا : 76 .

(4) فالتي للتخيير لا يصح الجمع بين معطوفيها نحو : تزوج إمّا هندًا وإمّا أختها، والتي للإباحة يصح الجمع بين معطوفيها نحو : اشتر إمّا حصانًا وإمّا حمارًا .

(5) الإبهام : إذا كان المتكلم عالما بالحكم وأراد أن يبهم على المخاطب، والشك : إن كان المتكلم شاكا في الحكم نحو : جَاءَنِي إِمَا زَيْدٌ، وَإِمَا عَمْرُو .

(6) لا خلاف بين النحاة في أن (إمّا) الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو : رأيتُ إما زيدًا وإمّا عمرًا، ينظر : التصريح على التوضيح : 2/175، وأمّا (إمّا) الثانية والتي تدخل عليها الواو ، فمذهب يونس وابن كيسان وأبي علي أنها ليست عاطفة، وأن العطف بالواو لا بـ(إما) في نحو : قام إما زيد وإما عمرو، ومذهب ابن مالك أنها ليست عاطفة لأنها لا تذكر إلا ومعها الواو، وثبت عطف الواو بدون إما، و عطفية (إما) بدون الواو غير ثابتة، وذهب بعض المتأخرين إلى أن الواو عطفت (إما) على (إما)، وإما الثانية عطفت الاسم على الاسم، ينظر : ارتشاف الضرب : 5/1982،1979، وشرح التسهيل : 3/203 .

(7) ساقط من (س) .

(8) تمامه : فِي نَحْوِ :إمَا ذِي، وَإِمَا النَائِيةْ. متن الألفية –عطف النسق–البيت (553) : 36 .

(9) وقد اشترط النحاة لعطفها : أن يكون معطوفها مفردا، إضافة إلى ما سيأتي، ينظر : التصريح على التوضيح : 2/177 .

وَمَذْهَبُ **المُحَقِّقِينَ** (1) أَنّ الأَوَّلَ يَبْقَى مَسْكُوتًا عَنْهُ .

فَمِثَالُ الخَبَرِ : قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ، وقَدْ مَثَّلَ **(ز)** لِلْأَمْرِ (2)، فَالحُكْمُ الّذِي كَانَ لِلْأَوّلِ وَهُوَّ (القِيّامُ) فِي مِثَالِنَا، وَ(الضَّرْبُ) فِي مِثَالِ (ز) نُقِلَ عَنْهُ إِلَى الثَّانِي المعْطُوف بِـ (بَل)، وَإِلَى وُقُوعِ (بَلْ) بَعْدَ الخَبَرِ المثْبَتِ وَالأَمْرِ أَشَارَ فِي الأَلفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِي حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الخَبَرِ المُثْبَتِ، وَالأَمْرِ الجَلِيْ (3)

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ فَهِيَّ كَ(لَكِنْ) فِي تَقْرِيرِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا وَجَعْلِ ضِدّهِ لِمَا بَعْدَهَا نحو : مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، فَيَكُون القِيّامُ مَنْفِيًّا عَنْ (زَيْدٍ) ثَابِتًا لِ(عَمْرُو)، وَمِثَالُ النّهْيِ: لَا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، فَ(زَيْدٌ) نَهَاكَ عَنْ ضَرْبِهِ، وَ(عَمْرُو) أَمَرَكَ بِضَرْبِهِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا .... (4)

وَمَصْحُوبَا (لَكِنْ) هُمَا : النَّفْيُ وَالنَّهْيُ .

(وَلَا)، لِلْعَطْفِ بِهَا شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ : إِفْرَادُ مَعْطُوفَيْهَا، وَ أَنْ لَا يَصْحَبَهَا عَاطِفُ آخرٌ، وَأَنْ لَا يَصدُقَ أَحَدُ مَعْطُوفَيْهَا عَلَى الآخرِ(5)، وَأَنْ تُسْبَقَ بِأَمْرٍ أَوْ إِيجَابٍ **إتفَاقًا** (6) أَوْ نِدَاءٍ عَلَى **الأَصحِّ** (7)، فَمِثَالُ الأَمْرِ : اِضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا، وَمِثَالُ الإِيجَابِ : قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، وَمِثَالُ النِّدَاءِ : يَا زَيْدُ لَا عَمْرُو، فَ(لَا) فِي هَذِهِ الأَمْثِلَةِ عَاطِفَةٌ لِأَنّ الشُّرُوطَ كُلّهَا مُتَوَفِّرَةٌ (8)، وَإِلَى العَطْفِ بِـ (لَا) أَشَارَ فِيَ الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

.....................**وَلَا نِـدَاءً أَوْ أَمْـرًا أَوْ إِثْـبَاتًا تَـلَا** (9)

---

(1) وذهب الكوفيون إلى أنه لا تكون (بل) نسقا إلا بعد نفي، وإذا زيدت (لا) بعد إيجاب أو أمر نحو : قام زيد لا بل عمرا، اِضْرِبْ زيدا لا بل عمرا، ولا زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، ينظر : ارتشاف الضرب : 1996/5 .

(2) مثال الأزهري : اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا .

(3) متن الألفية –عطف النسق– البيت (556) : 36 .

(4) تمامه : كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا، متن الألفية–عطف النسق–البيت (555) : 36 .

(5) وهذا الشرط نص عليه السهيلي بالقول : (هو أن يكون الكلام قبلها يتضمن مفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كقولك : جاءني رجل لا امرأة، ولو قلت مررت برجل لا زيد، لم يجز، وكذلك : مررت برجل لا عاقل، لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي). نتائج الفكر : 202 .

(6) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 388/3 .

(7) من زيادة سيبويه خلافا لابن سعدان في منعه ذلك، وزعمه أنه ليس من كلام العرب.ينظر: التصريح على التوضيح : 178/2.

(8) في (م) فيها .

(9) ينظر : متن الألفية –عطف النسق– البيت (554): 36 .

(**وَلَكِنْ**) **قول ز** : (**بِسُكُونِ النُونِ**)، اِحْتِرَازًا مِنْ (لَكِنَّ) المشَدَّدَة، فَقَدْ مَرَّ أَنَّهَا مِنْ أَخَوَات (إِنَّ) (1)، وَمَعْنَى (لَكِنْ) العَاطِفَةُ (2) : تَقْرِيرُ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا وَجَعْل ضِدّه لِمَا بَعْدَهَا، وَشُرُوطُ العَطْفِ بِهَا ثَلَاثَةٌ : إِفْرَادُ مَعْطُوفِيهَا، وَأَنْ تُسْبَقَ بِنَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ، وَأَنْ لَا تُقْتَرَنَ بِالوَاوِ(3)، فَمِثَالُ النَّفْيِ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو، وَمِثَالُ النَّهْيِ : لَا تَضْربْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا [58]، وَإِلَى العَطْفِ بِـ (لَكِنْ) أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا...... .... (4)

(**وَحَتَّى**) (5)، هِيَّ كَ(الوَاوِ) فَلَا تُفِيدُ التَّرْتِيبَ عَلَى **الأَصَحِّ** (6)، وَيُعْطَفُ بِ(حَتَّى) بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ (7) :

–[الشَّرْطُ الأَوَّلُ](8) : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا بَعْضًا مِمَّا قَبْلَهَا نحو : أَعْجَبَتْنِي الجَارِيّةُ حَتَّى وَجْهُهَا، أَوْ مِثْلَ بَعْضِهِ نحو : أَعْجَبَتْنِي الجَارِيَّةُ حَتَّى كَلَامُهَا، فَ(الكَلَامُ) لَيْسَ بَعْضًا، وَإِنَّمَا هُوَّ كَالبَعْضِ .

– الشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ المعْطُوفُ بِهَا غَايَةً (9) إِمَّا فِي الشَّرَفِ نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ، أَوْ عَدَمِهِ نحو : غَلَبَهُ النَّاسُ حَتَّى النِّسَاءُ .

– [الشّرط](10) الثّالِثُ : أَنْ يَكُونَ المعْطُوفُ بِهَا ظَاهِرًا، فَلَا يُقَالُ : قَامَ الناسُ حَتّى أَنَا . وَيُؤخَذُ مِنَ الشَّرْطِ الأَوَّلِ كَوْنُ المعْطُوفِ بِهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا، فَلَا حَـــاجَةَ لِعَدِّهِ شَـــرْطاً

(1) ينظر : الصفحة (114) من التحقيق .

(2) خلافا ليونس، وابن مالك في التسهيل، فقد ذكرا أنها غير عاطفة، ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية : 382، والتصريح على التوضيح : 175/2 .

(3) (زعم ابن خروف أن المعطوف بلكن لم يستعمل إلا مع الواو، ولم يمثل سيبويه العطف بها إلا بعد الواو فقال: ما مررت بصالح، ولكن بطالحٍ). شرح ابن الناظم على الألفية : 382 .

(4) متن الألفية –عطف النسق–البيت (554) : 36 .

(5) العطف بـ(حتى) قليل عند البصريين، وأما الكوفيون فينكرونه بالكلية ويحملون نحو : جاء القوم حتى أباك، على أن (حتى) فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل. ينظر : ارتشاف الضرب : 1998/5، والتصريح على التوضيح : 165/2 .

(6) وخالف ذلك الزمخشري حيث قال : (الفاء وثم، وحتى تقتضي الترتيب). ارتشاف الضرب : 2003/5 .

(7) وأضاف جمهور النحاة شرطا آخر، وهو : أن يكون المعطوف بها اسما لا فعلا، لأنها منقولة من (حتى) الجارة، وهي لا تدخل على الأفعال، ينظر : أوضح المسالك : 364/3 .

(8) زيادة يقتضيها السياق .

(9) ومعنى الغاية : النهاية،. أي أن ما بعدها غاية لما قبلها ينتهي عنده الحكم .

(10) زيّادة يقتضيها السّيّاق .

رَابِعًا [1]، وَإِلَى (حَتَّى) أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

بَعْضًا بِحَتى اِعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا   يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الّذِي تَلَا [2]

(**فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ**) [3]، قَيّدَهَا **المُص** بِذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ العَطْفَ بِهَا قَلِيلٌ، وَبَعضُ الحُرُوفِ المتقَدّمَةِ كَ(لَا) و(لَكِنْ)، وَإِنْ كَانَ إِنّمَا يُعْطَفُ بِهَا فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ أَيْضًا، لَكِنَّ العَطْفَ بِهَا كَثِيرٌ، فَهَذَا وَجْهُ تَخْصِيصِهِ (فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ) بِـ(حَتى)،وَهُنَالِكَ اِحْتِمَالٌ آخَرُ لَا تَلْتَفِتْ إِلَيْهِ .

قول ز : (**وَمَعْنَاهَا التَّدْرِيجُ والغَايَةُ**[(71)] **الخ**)، التَّدْرِيجُ : اِنْقِضَاءُ المعْطُوفِ عَلَيْهِ شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الغَايَةَ وَالمسَافَةَ بِالمعْطُوفِ كَالأَمْثِلَةِ السّابِقَةِ [4] .

وقوله : (**تَكُونُ ابْتِدَائِيّةً**)، مَعْنَى كَوْنِهَا حَرْفَ اِبْتِدَاءٍ : أَنَّ الجُمْلَةَ الوَاقِعَةَ بَعْدَهَا لَا ارْتِبَاطَ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا فِي الإِعْرَابِ، وَإِنْ كَانَتْ مُرْتَبِطَةً بِهَا مِنْ جِهَةِ المعْنَى، وَلَيْسَ المرَادُ بِكَوْنِهَا اِبْتِدَائِيّةً أَنّهَا تَدْخُلُ عَلَى المبْتَدَأِ والخَبَرِ فَقَط، بَلْ كَمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا فِي مِثْلِ : حَتَى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ، وَهُوَّ بَعْضُ بَيْتٍ وَأَصْلُهُ :

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمجُّ دِمَاءَهَا   بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دجْلَةَ أَشْكَلُ [5]

فَـ(مَا) نَافِيةٌ، وَ(زَالَ) فِعْل مَاضِي نَاقِصٌ، وَ(القَتْلَى) اِسْمُهَا، وَ(تَمُجّ) مُضَارِعُ مَجّ، وَ(دِمَاءَهَا) بِالنّصْبِ مَفْعُولُهُ، وَ(بِدجْلَةَ) [6] اِسْمُ نَهْرٍ بِبَغْدَاد [7]، وَ(حَتّى) حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، وَ(مَاءُ) مُبْتَدَأ، وَ(دجْلَةَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ مَمْنُوعٌ مِنَ الصّرْفِ لِلْعَلَمِيّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَ(أَشْكَلُ) خَبَر (مَاءُ)، وَمَعْنَى (أَشْكَلُ) : أَبْيَضُ مَخْلُوطٌ بِحُمْرَةٍ مِنْ كُثْرَةِ الدِّمَاءِ [8] .

---

(1) وقد أضاف الأزهري شرطا خامسا وهو : أن يكونا شريكين في العامل، فلا يجوز : صمت الأيامَ حتى يَوْمَ الفطْرِ، ينظر : التصريح على التوضيح : 168/2 .

(2) متن الألفية–عطف النسق–البيت (547) : 36 .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (حَتَى في بعض المواضع تكون عاطفة، ومعناها للتدريج والغاية، نحو...، وفي بعض المواضع تكون ابتدائية، وفي بعض المواضع تكون جارة نحو: حتى مطلع الفجر، فتحصل أن لحتى ثلاثة أوجه).حاشية أبي النجا : 77 .

(4) و كقولهم : أكلت السمكة حتى رأسها، فهذا يدل على أنه أكل السمكة شيئا فشيئا، وهذا هو التدرج، و(رأسها) هو الغاية .

(5) البيت من بحر الطويل، وهو لجرير في ديوانه :143، وخزانة الأدب : 9/ 477، وشرح المفصل : 8/ 18، وبلا نسبة في أسرار العربية : 267، ولسان العرب (شكل): 11/ 357، وهمع الهوامع : 1/ 248.

(6) في (م) دجلة .

(7) معجم البلدان : 440/2 .

(8) والأشكل من الإبل والغنم : الذي يخلط سواده حمرة أو غبرة، والأشكل في سائر الأشياء: بياض وحمرة قد اختلطا، ينظر : لسان العرب مادة (شكل) : 2310/26 .

تَدْخُلُ أَيْضًا عَلَى الماضِي كَقَوْلِهِ تَعَالى : ﴿ حتَّى عَفَوْ ﴾ [1]، وَتَدْخُلُ عَلَى المضَارِعِ كَقَوْلِهِ تعَالَى : ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرّسُولُ ﴾ [2] بِالرّفْعِ فِي قِرَاءَةِ **نَافِعْ** [3] .

[**وقوله : (تَكُونُ نَاصِبَةً الخ)**][4]، هَذَا عَلَى مَا مَرّ **للمُصَ** مِنْ أَنّ النَّاصِبَ هُوَّ(حَتَّى)[5]، وَالحَقُّ أَنّ النَّاصِبَ (**أَنْ**) مُضْمَرَة بَعْدَهَا [6]، و(حَتَّى) بِمَعْنَى : إِلَى،أَوْ إِلَّا،أَوْ كَيْ، كَمَا مَرَّ [7] .

وقوله : (فَحَتَى اِبْتِدَائِيَّة)[8]، أَيْ : وَ(رَأْسُهَا) مُبْتَدَأٌ، وَالخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : كَذَلِكَ .

وقوله : (فَحَتَّى)، حَرْفُ جَرٍ بِمَعْنَى (إِلَى)، وَالغَايَةُ دَاخِلَةٌ فَيَكُونُ الرَّأْسُ مَأْكُولًا [9] .

وقوله: (مَعَ اِخْتِلَافِ مَعَانِيهَا)[10]، أَيْ: غَالِبًا،وَإِلَّا فَمَعَانِي (أَوْ) وَ(إِمَّا) مُتَّحِدَانِ غَالِبًا كَمَا مَرَّ.

(فَإِنْ عَطَفْتَ) قول ز: (أَنْتَ)، رَفَعَ بِهَا مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَ التَّاءَ فِي (عَطفتَ) سَاكِنَةٌ لِلتَّأْنِيثِ عَائِدَةٌ عَلَى الأَحْرُفِ، فَيَقْتَضِي أَنّهَا هِيَّ العَامِلَةُ، وَهُوّ قَوْلٌ [11]، وَ**المَشْهُورُ** أَنَّ العَامِلَ فِي التَّابِعِ هُوَّ العَامِلُ فِي المَتْبُوعِ [12] .

---

(1) سورة الأعراف، الآية : 95 .

(2) سورة البقرة، الآية : 214 .

(3) وحجّته أنّها بمعنى (قال) الرسول على الماضي، وليس على المستقبل، وقرأ الباقون على النّصب. ينظر : حجّة القرآن، أبي زرعة عبد الرحمن، تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997م، ص : 131 .

– و نافع : هو نافع بن عبد الرحمان بن أبي نعيم، أبو الحسن ، وقيل : أبو رويم ولد سنة : 70 هـ ، أسود اللون وأصله من أصبهان، أحد القراء السبعة المشهورين وإمام القرّاء بالمدينة، توفي بها العام : 169 هـ. مشاهير علماء الأمصار : 141/1، والأعلام : 5/8، وسيّر أعلام النّبَلاء : 336/7 .

(4) هذه العبارة غير واردة في شرح الأزهري على اختلاف النسخ التي اطلعنا عليها .

(5) وهو رأي الكوفيين، والكسائي، والفراء، ينظر : شرح التسهيل : 347/3 .

(6) وهو مذهب البصريين وسيبويه : ينظر : الارتشاف : 1662/4، قال السيوطي : (وكان الأصح في حتى أنها حرف جر فقط، و أن نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة لا بها). الأشباه والنظائر : 516/1 .

(7) ينظر ذلك في : باب الأفعال الصفحة (43) من المخطوط (م) .

(8) في (م) حتى حرف ابتداء، وهي إشارة إلى قول الأزهري : (وربما تعاقبت هده الأوجه على شيء واحد، في بعض المواضع بحسب الإرادة، كما إذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها، فَإِنْ رَفَعْتَ الرَأْسَ فَـ"حَتَى" حَرْفُ اِبْتِدَاءٍ، وإن نصبته فحتى حرف عطف، وإن جررته، فحتى حرف جر)، حاشية أبي النجا : 78 .

(9) فِي حَالَةِ جَرِ (رَأْسِهَا) في المِثَالِ السَابِق .

(10) إشارة إلى قول الأزهري: (وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها في إعرابه، فإن عطفت أنت بها على مرفوع رفعت المعطوف، أو على منصوب نصبت المعطوف...الخ). حاشية أبي النجا : 78 .

(11) وقول ثاني يقول بأن العامل محذوف، ينظر : التصريح على التوضيح : 108/2 .

(12) وهو رأي جمهور النحويين ومنهم السيوطي حيث قال : (وأما حرف "لا" فإن كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف، ولا شيء منها عامل). ينظر : الأشباه والنظائر : 529/1، والتصريح على التوضيح : 108/2 .

وقوله : (**وَالمُضْمَرُ عَلَى المُضْمَر**) [1]، نَحْو : أَكْرَمَنِي وَإِيَّاهُ [2] .

وقوله : (**وَالظّاهِرُ عَلَى المُضْمَرِ**)، تَارَةً يَكُونُ الضَّمِيُر مَنْصُوبًا فَيُعْطَفُ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ نَحْوَ : رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا، وَتَارَةً يَكُونُ مَرْفُوعًا فَلَا بُدَّ مِنَ الفَصْلِ :

1- بِالمضْمَرِ المنْفَصِلِ[3] نحو : ﴿ **اُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنّةَ** ﴾ [4]، فـ (زَوْجُكَ) مَعْطُوفٌ عَلَى الضّمِيرِ المتَّصِلِ المسْتَتِرِ، وَفُصِلَ بِالضَّمِيرِ المنْفَصِلِ عَلَى مَا هُوَّ الحَقُّ فِي هَذِهِ الآيَّةِ .

فَإِنْ قُلْتَ : العَامِلُ فِي المعْطُوفِ هُوَّ العَامِلُ فِي المعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالعَامِلُ فِعْلُ أَمْرٍ [5] وَهُوَّ (أُسْكُنْ)، فَيَلْزَمُ أَنْ يَرْفَعَ فِعْلُ الأَمْرِ الاِسْمَ الظّاهِرَ[6] .

قُلْتُ : أُجِيبَ عَنْهُ: - بِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي المتْبُوعِ .

2- أَوْ فَاصِلٍ[7]، أَيَّ فَاصِلٍ كَانَ، نَحْو قوله تَعَالَى : ﴿ **جَنّاُت عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ**﴾[8]، فَ(مَنْ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى (الوَاو) وَالفَاصِلُ (هَا) [9].

3- وَقَدْ يَأْتِي العَطْفُ دُونَ فَصْلٍ [10]، وَإِلَى مَا ذُكِرَ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَافْصلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِــلَا فَصْلٍ يَرِدْ ... فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَــعْفَهُ اعْتَقِدْ [11]

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (وفهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر، والظاهر على المضمر وعكسه، والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة، والمعرفة على النكرة وعكسه..الخ). حاشية أبي النجا : 78 .

(2) وفي الرفع نقول مثلا : أنا وأنت قائمان .

(3) والذي يعرب توكيد لفظي للضمير المستتر مبني في محل رفع .

(4) سورة البقرة، الآية : 35 .

(5) في (م) والعامل هو فعل الأمر وهو اسكن .

(6) وذهب البعض ومنهم ابن مالك إلى أنه مما حذف عامله و التقدير : (اسكن أنت وليسكن زوجك)، و من ثم فـ (زوجك) مرفوع بمقدر، وهو عنده من عطف الجمل لا المفردات، ينظر : شرح التسهيل : 229/3 .

(7) في (م) أو بفاصل .

(8) سورة الرعد، الآية : 26 .

(9) وقد يكون الفاصل (لا) نحو قوله تعالى : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾، الأنعام : 148، فـ(آباؤنا) معطوف على الضمير (نا) .

(10) في (م) بدون فصل، وهو غير مستحسن ولا يكون إلا للضرورة كقول الشاعر عمر بن ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وزَهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَفنَ رَمْلَا

– والبيت من الخفيف، ينظر : ملحق ديوان عمر بن ربيعة : 498، والخصائص : 386/2، والإنصاف : 475/2 .

(11) متن الألفية –عطف النسق– البيتان (557–558) : 36 .

وَتَارَةً يَكُونُ العَطْفُ عَلَى الضّمِيرِ المجْرُورِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الخَافِضِ نحو : مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ .

وَقَدْ وَرَدَ العَطْفُ مِنْ دُونِ إِعَادَةِ الخَافِضِ كَمَا فِي **قِرَاءَةِ حَمْزَة** [(1)] : ﴿ **وَاتّقُوا اللهَ الّذِي تَسَّاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ** ﴾ [(2)] بجَرِّ (الأَرْحَامِ) عَطْفًا عَلَى الهَاءِ فِي (بِهِ) [(3)]، وَبِهَذِهِ القِرَاءَةِ مَثَّل غَيْرُ وَاحِدٍ [(4)]، وَاسْتشْكلَتْ بِأَنّ **الرّوَايَةَ أَنَّ حَمْزَةَ** يَقِفُ عَلَى الهَاءِ فِي (بِهِ)، فَيَكُونُ وَ(الأَرْحَامِ) مُسْتَأْنَفًا، وَ(الوَاوُ) حَرْفُ قَسَمٍ، و(الأَرْحَامِ) مُقْسَمٌ بِهَا، فَلَا شَاهِدَ فِيهَا إِلَّا لَوْ كَانَ لَا يَقِفُ عَلَى هَاء (بِهِ)، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَـــمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا ،إذْ قَدْ أَتَى فِي النّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا [(5)]

وقوله : (**تَطَابُقًا وَتَخَالُفًا**) [(6)]، مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ عَلَى المفْعُولِيَّةِ المطْلَقَةِ، وعَامِلُهما مَحْذُوفٌ أَيْ : وَيُطَابِقُ ذَلِكَ تَطَابُقًا وَيُخَالِفُ تَخَالُفًا، وَقِيلَ فِيهِمَا : تَمْيِيز، وَمَنْ أَرَادَ اِسْتِيفَاءَ أَمْثِلَةِ هَذِهِ الصُّور فَعَلَيْهِ **بِالشَّنْوَانِي**[(7)]، وَاللهُ [تَعَالَى] [(8)] أَعْلَمُ .

---

(1) حمزة : حمزة بن حَبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيّات، ولد سنة : 80هـ، أحد القرَّاء السبعة، مات بحلوان سنة 158هـ، وقيل سنة : 156هـ . معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار : 111/1، والأعلام : 277/2، وغاية النهاية : 261/1–263 .

(2) سورة النساء، الآية : 01 .

(3) يقول أحمد بن محمد البناء في الإتحاف : (واختلف في و (الأَرْحَامِ) فحمزة بخفض الميم عطفا على الضمير المجرور في "به" على مذهب الكوفيين، أو أعيد الجار وحذف للعلم به)، ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 501/1، النشر في القراءات العشر : 247/2، الكشاف : 452/1، والبحر المحيط : 165/3 .

(4) منهم ابن الناظم، حيث قال : (وهي قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد، وقتادة و النخعي وغيرهم)، ينظر : وشرح ابن عقيل : 2/ 240، و أوضح المسالك : 392/3، والتصريح على التوضيح : 183/2، شرح المفصل : 53/8 .

(5) متن الألفية–باب عطف النسق– البيتان (559–560) : 36 .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (وعطف المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقا وتخالفا) . حاشية أبي النجا : 78 .

(7) ينظر : الدّرة الشنوانية – مخطوط – : 107 .

(8) سَاقِط من (س) .

بَـــابُ التّــوْكِيد

هَذَا هُوَّ الثَّالِثُ مِنَ التّوَابِعِ .

قول ز : (**يُقْرَأُ بِالوَاوِ الخ**) [1]، أَشَارَ إِلَى أَنَّ فِيهِ ثَلَاث لُغَاتٍ أَفْصَحُهَا [(72)]: التَّوْكِيدُ بِالوَاوِ مِنْ (وَكّدَ)، وَهِيَّ لُغَة القُرْآنِ قال تعالى: ﴿ **بَعْدَ تَوْكِيدِهَا** ﴾[2]، ثمّ تَلِيهَا التَّأْكِيدُ بِالهَمْزِ مِنْ (أَكَّدَ) [3]، ثُمَّ التَّأْكِيدُ بِقَلْبِ الهَمْزَةِ أَلِفًا، لِأَنّ الهَمْزَةَ إِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً أُبْدِلَتْ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا [4]، والتَّوْكِيدُ **لغةً** : التَّقْوِيَةُ، **وَاصْطِلَاحًا** : قِسْمَانِ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ .

فَاللّفْظِيُّ : إِعَادَةُ الأَوَّلِ بِلَفْظِهِ [5] وَلَا يَخْتَصُ بِلَفْظٍ، وَيَكُونُ فِي الأَسْمَاءِ كقولك :

أَخَاكَ أَخَاكَ .... [6]

فَ(أَخَاكَ) الثّانِي تَوْكِيدٌ لِلْأَوّلِ، وَيَكُونُ فِي الأَفْعَالِ نحو :

.... **أَتَاكَ أَتَاكَ الْلَّاحِقُونَ اِحْبَسِ اِحْبَسِ** [7]

فَ(أَتَاكَ) الثّانِي تَوْكِيدٌ لِلْأَولِ، وَكَذَلِكِ[8] (اِحْبَسِ) الثَّانِي تَوْكِيدٌ لِلْأَولِ، وَيَكُونُ فِي الحُرُوفِ كَقَوْلِهِ:

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (يقرأ بالواو و بالهمزة وبالألف)، حاشية أبي النجا : 78 .

(2) ونص الآية : ﴿ ولا تنقُضُوا الأيمَانَ بعدَ تَوكِيدِهَا ﴾ سورة النحل، الآية : 91 .

(3) في (م) أكدتم .

(4) قال ابن يعيش : (اعلم أنَّه يقال: تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة وهما لغتان، وليس أحد الحرفين بدلا عن الآخر، لأنَّهما يتصرفان تصرفًا واحدا، ألا تراك تقول : أَكَّدَ يُؤَكِّدُ توكيدا،و وكد يوكد توكيدا، ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب، فيُجعل أصلا، فلذلك قلنا : إنَّهما لغتان)، شرح المفصل : 39/3، (وهو بالواو أكثر وهي الأصل ، والألف بدل). حاشية الصبان : 107/3 .

(5) وفي شرح التسهيل : (هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى)، نحو : صَمَتَ سَكَتَ زيدٌ، و قعدتُ جَلَسْتُ، أو قُمْتُ أَنَا، شرح التسهيل : 163/3 .

(6) مأخوذ من بيت تمامه :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَ منْ لَا أَخَا لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

–والبيت لمسكين الدارمي في ديوانه : 29، وخزانة الأدب: 65/3، وشرح أبيات سيبويه : 127/1، والمقاصد النحوية : 305/4 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك : 79/4، والخصائص : 480/2، والكتاب : 256/1 .

(7) صَدْرُ البَيْتِ :   فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَجَاةُ بِبَغْلَتِي

– والبَيْتُ بلا نسبة في ارتشاف الضرب : 2/ 616، والأشباه والنظائر : 7/ 267، و أمالي ابن الشجري : 1/ 243، وأوضح المسالك : 2/ 194، وخزانة الأدب : 5/ 158، والخصائص 3/ 103، وشرح ابن الناظم : 184، وشرح الأشموني : 1/ 201، وشرح التسهيل : 163/3، وشرح قطر الندى : 272 ، وشرح الكافية الشافية : 2/ 642، وهمع الهوامع : 2/ 111 .

(8) في (م) وكذا.

لاَ لَا أَبُـوحُ بِحُـبِّ بُثْنَةَ...... ....[1]

فَ(لَا) الثَّانِيةُ تَوْكِيدٌ لِلْأُولَى، وَيَكُونُ فِي الجُمَلِ نحو :

قُـمْ قَـائِمًا قُـمْ قَائِمـا ....[2]

وَإِلَى التّوْكِيدِ اللّفْظِي [59] أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَمَـا مِنَ التَّـوْكِيدِ لَفْظِيٌ يَجِـي مُكَـرَّرًا كَـقَوْلِكَ : أُدْرُجَ[ي] أُدْرُجِ[ي] [3]

وَالمعْنَوِيّ : تَابعٌ يُقْصَدُ بِهِ رَفْعُ احْتِمَالِ إِرَادَةِ غَيْرِ الظَّاهِرِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الأَسْمَاءِ، قِيْلَ : خُصُوصُ المعَارِفِ مِنْهَا، وَقِيلَ : مُطْلَقًا، كَمَا سَتَعْرِفُهُ، وَلَمَّا كَانَ مَحْصُورًا بِالعَدِّ لَمْ يَحْتَجْ فِي الأَلْفِيَّةِ إِلَى حَدِّه [4] .

(وَتَعْرِيفِهِ)[5]، **قول ز : (لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ الخ)** [6]، هِيَّ مَعَارِفُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الضّمِيرِ المَلْفُوظِ بِهِ فِي النَّفْسِ والعَيْنِ وَكُلّ [7] .

---

(1) و هذا صدر بيت، وعجزه :

أَخَذَتْ عَلِيَ مَوَاثِقًا وَعُهُوَدا

– وهذا البيت من بحر الكامل، وهو لجميل بن معمر العذري في ديوانه : 80، وشرح الأشموني: 02/ 411، وخزانة الأدب : 159/05، همع الهوامع: 2/ 125، والمقاصد النحوية : 114/04، وبلا نسبة في أوضح المسالك :338/03 .

(2) وهو صدر بيت، تمامه :

لَاقَيْتَ عَبْدًا نَائِمًا

– والبيت مجهول قائله، وفي المقتضب لامرأة ترقص ابنها، ينظر : المقتضب : 312/4، والخصائص : 103/3، وهمع الهوامع : 208/5، وارتشاف الضرب: 1958/4 .

(3) ساقط من النسختين، متن الألفية–التوكيد– : 34 .

(4) في (م) إلى تعريفه .

(5) إشارة إلى قول ابن آجرّوم : (التّوكيد تابع للمؤكّد في رفعه ونصبه وخفضه، وفي تعريفه، ويكون بألفاظ معلومة وهيّ: النّفس والعين وكلّ، وأجمع) متن الآجرومية : 18 .

(6) إشارة إلى قول الأزهري:(وتعريفِهِ إن كان معرفة، ولم يقل: وتنكيره كما قاله في النعت،لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون،ويكون التوكيد المعنوي بألفاظ معلومة عند العرب لا يعدل عنها إلى غيرها).حاشية أبي النجا : 78 .

(7) وجوز الكوفيون والزمخشري الاستغناء بنية الإضافة في (كل) عن التصريح بها، ومثلوا بقوله تعالى : ﴿ إنا كلا فيها ﴾، سورة غافر، الآية : 48، أي :كلنا، ينظر : همع الهوامع : 200/5 .

أَوْ المقَدَّرْ كمَا فِي (أَجْمَعَ) وَمَا بَعْدَهُ[1]، وَهَذَا مَذْهَبُ **سِيبَوَيْهِ** مِنْ أَنَّ (أَجْمَعَ) وَمَا بَعْدَهُ تُعرَّفُ بِنِيَّةِ الإِضَافَةِ[2]، وَقِيلَ تَعْرِيفُهَا كَتَعْرِيفِ عَلم الجِنْسِ نحو : أُسَامَةُ، لِأَنّ كُل مِنْهُمَا عَلَمٌ عَلَى مَعْنَى الإِحَاطَةِ، فَهِيَّ مُعَرَّفَةٌ بِالعَلَمِيَّةِ فَلَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِ الضّمِيرِ[3] .

وقوله : (**كَمَا عَلَيْهِ البَصْرِيُّونَ الخ**)، مَذْهَبُ **البَصْرِيّينَ** : (أَنَّ النَّكِرَةَ لَا تُؤَكَّدُ مُطْلَقًا [مُؤَقَّتَةً كَ : شَهْر، أَوْ غَيْرَ مُؤَقَّتَةٍ كَ : وَقْت وَحِينَ)[4]، وَقَالَ **الكُوفِيُّونَ** : (إِنَّ النَّكِرَةَ تُؤَكَّدُ مُطْلَقًا)[5]] [6]، وَقَالَ **اِبْنُ مَالِكْ** : إِنْ أَفَادَ تَوْكِيدَ النَّكِرَةِ جَازَ[7] كَمَا فِي قَوْلِ **عَائِشَةٍ** [8] رَضِيَّ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا : ((مَا صَامَ رَسُولُ الله ﷺ **شَهْرًا كُلَّهُ** إِلَّا رَمَضَانَ)) [9]، فَـ(كُلَّهُ) تَوْكِيدٌ لِـ(شَهْر)، وَفِي الأَلْفِيّةِ :

وَإِنْ يُفِــدْ تَوْكِيد مَنْــكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَ[ةِ][10] المَنْـعُ شَمِلْ[11]

(وَيَكُونُ)، قول ز : (**المَعْنَوِي**)، اِحْتِرَازًا مِنَ اللّفْظِي، فَلَا يَخْتَصُّ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ كَمَا عَلِمْتَ، ثمَّ إِنَّ أَلْفَاظَ التَّوْكِيدِ المعْنَوِيّ عَلَى قِسْمَيْنِ :

---

(1) إشارة إلى قول ابن آجروم : (وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ وَهِيَ : أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، و أَبْصَعُ، تقول : قام زيدٌ نفسه، ورأيت القوم كلّهم، ومررت بالقوم أجمعين). متن الآجرمية : 18 .

(2) أي بنية الإضافة إلى الضمير، والذي حذف للعلم به، فقولك مثلا : رأيت النساء جُمَع، أي : جميعهن، واختار هذا الرأي السهيلي وابن مالك، ينظر : همع الهوامع : 200/5 .

(3) وهذا الرأي اختاره ابن الحاجب،وصححه أبو حيان، ينظر: همع الهوامع: 200/5، 201، وارتشاف الضرب : 1951/4

(4) منع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقا، وحجتهم أن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرة، ينظر : شرح التسهيل : 158/3 .

(5) الصواب أنّ بعض الكوفيين فقط أجازوه مطلقا، بينما البعض الآخر ومعهم الأخفش يجوزون توكيدها إن كانت محدودة أي : مؤقتة، وإلا فلا، ينظر : همع الهوامع : 204/5 .

(6) تم استدراك العبارة على هامش (س) .

(7) (وهذا القول أولى بالصواب ، لصحة السماع بذلك، ولأن فيه فائدة لأن من قال : صمت شهرا، قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد). همع الهوامع : 204/5، وارتشاف الضرب : 1953/4 .

(8) عائشة : هي عائشة بنت أبي بكر الصّديق، من قريش، أفقه نساء المسلمين وأعلمهم بالدّين والأدب، كانت تكنى بأم عبد الله، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة : 02 هـ، وكانت أحبّ نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه، توفيت بالمدينة سنة : 58 هـ. الأعلام : 230/3 .

(9) وفي رواية مسلم :(ما علمته صام شهرًا كله إلا رمضان).صحيح مسلم، كتاب الصيام، رقم الحديث (1156)، ص : 513.

(10) ساقطة من (م) .

(11) متن الألفية –التوكيد–: 34 .

– مِنْهَا مَا يَكُونُ لِرَفْعِ اِحْتِمَالِ المـجَازِ [1] .

– وَمِنْهَا مَا يَكُونُ لِلإِحَاطَةِ والشُّمُولِ .

أَشَارَ [2] إِلَى الأَوَّلِ بِقَوْلِهِ : (وَهِيَّ : النَّفْسُ وَالعَيْنُ)، بِشَرْطِ اِتِّصَالِهِمَا بِضَمِيرٍ يُطَابِقُ المؤَكَّدَ بِالفَتْحِ فِي الإِفْرَادِ والتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ[3] فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

بِالنَّــفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاِسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَـــمِيرٍ طَابَــقَ المــُؤَكَّدَا [4]

فَتَقُولُ فِي الإِفْرَادِ مَعَ التَّذْكِيرِ : قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ، وَمَعَ التَّأْنِيثِ : قَامَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا، فَإِنْ كَانَ المؤَكَّدُ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا وَأَرَدْتَ تَأْكِيدَهُمَا [5]، فَاجْمَعِ النّفْسَ وَالعَيْنَ عَلَى (أَفْعُلٍ) [6] فَتَقُولُ : قَامَ الزّيْدَانِ أَوْ الهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا [7]، وَقَامَ الزَّيْدُون أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ، وَقَامَتِ الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَاجْمــَعْهُمَا بِأَفْــعُــلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْــسَ وَاحِــدًا تَكُنْ مُتَــبِعَا [8]

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ قِيلَ فِي المثَنّى : أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا بِالجَمْعِ، وَلَمْ يَقُولُوا (أَنْفُسَاهُمَا) أو (أَعْيُنَاهُمَا) بِالتّثْنِيَةِ ؟

قُلْتُ : لَوْ قِيلَ ذَلِكَ لَاجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ : الأَوَّلُ الأَلِفُ فِي (نَفْسَا وَعَيْنَا)، وَالثَّانِي (هُمَا) وَكُلّ مِنْهُمَا لِلْمُثَنَّى، وَذَلِكَ ثَقِيلٌ .

وَفَسّرَ (ز) النَّفْسَ وَالعَيْنَ بِالذَّاتِ، اِحْتِرَازًا مِمَا إِذَا أُرِيدَ بِالنَّفْسِ (الدَّمُ) نحو : أَرَقْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ. أَيْ : دَمَهُ، وَمِمَّا إِذَا أُرِيدَ بِالعَيْنِ (الجَارِحَةُ) نحو : أَصَبْتُ زَيْدًا عَيْنَهُ، فَلَا تَكُونَانِ حِينَئِذٍ لِلتّوْكِيدِ، بَلْ هُمَا بَدَلَانِ مِمَّا قَبْلَهُمَا بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ .

---

(1) فلفظ (الخليفة) في قولك مثلا : جاء الخليفة، يحتمل أن يكون القادم رسوله على سبيل المجاز، لكنك عند توكيده بلفظة (النفس) أو (العين) يزول احتمال المجاز .

(2) في (م) وقد أشار، والضمير عائد على المصنف .

(3) في (م) الإشارة .

(4) متن الألفية : 34 .

(5) في (م) تأكيدهما بهما .

(6) بضم العين، وهو جمع قلة .

(7) ومن غير الأفصح في المثنى : نفسهما، عينهما، أو نفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا، ووافقه الرضي، ينظر : شرح الرضي : 164/1 .

(8) متن الألفية : 34 .

وقوله : (لِرَفْعِ المَجَازِ) [1] ، أَيْ : لِرَفْعِ قُوَّةِ المجَازِ وَثُبُوتِ قُوَّةِ الحَقِيقَةِ، وَأَمَّا المجَازُ مِنْ أَصْلِهِ فَلَا يَرْتَفِعُ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَالأَصْلُ مَثَلًا : جَاءَ كِتَابُ زَيْدٍ نَفْسُهُ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ (نَفْسُهُ) تَوْكِيد (الكِتَاب) ثُمَّ حُذِفَ المضَافُ الّذِي هوَ : كِتَابٌ، وَأُقِيمَ المضَافُ إِلَيْهِ الّذِي هُوَ (زَيْدٌ) مَقَامَهُ، وَيُؤَيّدُهُ زِيَّادَةُ التَّوْكِيدِ، وَإِلَّا لَوْ اِرْتَفَعَ المجَازُ مِنْ أَصْلِهِ مَا احْتِيجَ لِزِيَادَةِ التَّوْكِيدِ [2]، وَقِيلَ : يَرْتَفِعُ المجَازُ مِنْ أَصْلِهِ وَهُوَّ ظَاهِرُ (ز) .

وَأَشَارَ إِلَى الثَّانِي وَهُوَّ : مَا يَكُونُ لِلإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ بقوله : (وَكُلّ وَأَجْمَع) [(73)] .

قول ز : (وَالشُّمُولُ) [3]، عَطْفُ تَفْسِيرٍ عَلَى الإِحَاطَةِ، وَالمعْنَى يُؤَكَّدُ بِهِمَا لِثُبُوتِ العُمُومِ وَنَفْيِ اِحْتِمَالِ الخُصُوصِ بِالبَعْضِ، وَإِلَى كَوْنِ (كُلّ) لِلشّمُولِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بِقَوْلِهِ :

وَكُــلًا اُذْكُــرْ فِي الشُــمُولِ... .... [4]

وَلَا يُؤَكَدُ بِـ(كُلّ وأَجْمَعُ) إِلَّا ذو أَجْزَاءٍ إِمَّا حَقِيقَةً. بِأَنْ يَصِحَّ اِنْفِصَالُ بَعْضِ الأَجْزَاءِ مِنْ بَعْضٍ كمِثَالِ (ز) بِ (القَوْمِ) [5]، فَإِنّ (القَوْمَ) عِبَارَةٌ عَنْ أَشْخَاصٍ مَجْمُوعَةٍ يَصِحُّ اِفْتِرَاقُهَا، وَإِمَّا حُكْمًا نَحْو : اِشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ، فَـ (العَبْدَ) لَيْسَ ذَا أَجْزَاءٍ حَقِيقَةً، بَلْ ذُو أَجْزَاءٍ حُكْمًا بِاعْتِبَارِ نِصْفِهِ وَثُلُثِهِ وَرُبعِهِ، فَلَا يُقَالُ : جَاءَ زَيْدٌ كُلّهُ [6] .

ثُمَّ إِنّ لَفْظَ (كُلّ) لَا يَخْتَلِفُ بِاعْتِبَارِ الإِفْرَادِ وَالجَمْعِ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ لِذَلِكَ الضَّمِيرُ المضَافُ إِلَى(كُلٍّ) العَائِدِ عَلَى المؤَكّدِ بِالفَتْحِ، وَلَا يُؤَكَّدُ بِ(كُلٍّ) المثَنَّى، اِسْتَغْنَاءً بِـ (كِلَا وَكِلْتَا) .

وَأَمَا لَفْظُ (أَجْمَعُ) فَيَخْتَلِف. فَيُؤَكّدُ المفْرَد المذَكَّر ذُو الأَجْزَاء بِـ (أَجْمَع) نحو : جَاءَ الجَيْشُ أَجْمَعُ، وَيُؤَكّدُ المفْرَد المؤَنَّث بِ(جَمْعَاءَ) نحو : جَاءَتِ القَبِيلَة جَمْعَاءُ، وَيُؤَكَّدُ جَمْعُ المذَكَرِ بِ(أَجْمَعُونَ)

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (النفس والعين يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، فإذا قلت : جاء زيد احتمل أن تكون أردت كتابه أو رسوله، فإذا قلت : جاء زيد نفسه أو عينه، ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة). حاشية أبي النجا : **79** .

(2) في (م) التأكيد .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (وكلّ وأجمع : يؤكّدُ بهما للإحاطة والشّمول، فإذا قلت: جاء القوم، احتمل أن الجائي بعضهم، وأنك عبرت بالكل عن البعض، فإذا أردت التنصيص عن الجميع قلت: جاء القوم كلهم أجمعون). حاشية أبي النجا : **79** .

(4) تمامه : وَكِلَا كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَمِيرِ مُوصَلَا، متن الألفية – التوكيد–البيت (**522**) : **34** .

(5) مثاله : جَاءَ القَوْمُ كُلُهُمْ أَجْمَعُونَ .

(6) والذي يصح افتراق أجزائه حكما : هو المفرد المتصل الأجزاء، كالعبد والدار مثلا، فهما يفترقان حكما بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع، فإنه يصح شراء بعضه دون الباقي .

فَيُقَالُ : جَاءَ الزّيْدُونُ أَجْمَعُونَ، وَيُؤَكَّدُ جَمْعُ المؤَنّثِ بِ(جُمَعُ) فيُقَالُ : جَاءَتِ الهِنْدَاتُ جُمَعُ، وَيُسْتَغْنَى أَيْضًا فِي تَوْكِيدِ التَّثْنِيَةِ عَنْ (أَجْمَعَانِ) وَ (جُمْعَاوَانِ) [1] بِ(كِلَا وَكِلْتَا)، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَاغْــنِ بِكِـلْتَا فِي مُثَنَى وَكِلَا　　عَنْ وَزْنِ فَــعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْــعَلَا [2]

(**وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ**)، ذِكْرُ تَوَابِع (أَجْمَع) مِنْ زِيَّادَةِ الآجُرّومِيَّةِ عَلَى الأَلْفِيَّةِ كَمَا مَرَّ، وَإِنَّمَا تَرَكَهَا فِي الأَلْفِيَّةِ لِأَنّ التّوْكِيدَ بِهَا قَلِيلٌ [3] .

قول ز : (**لَا تَتَقَدّمُ عَلَيْهِ**)، هَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ تَسْمِيَّتِهَا (تَوَابِع أَجْمَعَ)، كَمَا يُؤخَذَ مِنْهُ أَنّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِهَا إِلَا بَعْدَ (أَجْمَع) [4]، وَلَا يُؤَكَّدُ بِهَا اِسْتِقْلَالًا إِلَا شُذُوذًا [5] .

وقوله : (**مِنْ تَكَتّعَ**)[6]، أي : مِنْ مَصْدَرِ (تَكَتُّعٌ)، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنّ المؤَكَّدَ بِالفَتْحِ اِجْتَمَعَتْ أَجْزَاؤُهُ وَلَمْ تَفْتَرِقْ .

وقوله : (**مِنَ البَتْعِ**)، بسُكُونِ التّاءِ، وَهُوّ طُولُ العُنُقِ [7] .

فإنْ قُلْتَ : مَا مَعْنَى الاجْتِمَاعُ فِي ذَا اللّفْظِ ؟

قُلْتُ : الدَّابَةُ إِذَا طَالَ عُنُقُهَا جَمَعَتْ مَا حَوْلَهَا مِنَ المرْعَى، فَهَذَا مَعْنَى الاجْتِمَاعِ فِيهِ [8] .

وقوله : (**بِشَرْطِ تَقَدُّمِ النَّفْسِ الخ**)[9]، وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ (النَّفْسَ) مَوْضُوعَةٌ لِلذَّاتِ حَقِيقَةً، وَ(العَيْنُ) إِنَّمَا تُطْلَقُ عَلَى الذَّاتِ مجَازًا، وَالحَقِيقَةُ مُقَدّمَةٌ عَلَى المجَازِ، وَوَجَبَ تَقْدِيمُ (النَّفْسِ

---

(1) وقد أجاز الكوفيون و الأخفش ذلك، فتقول : جَاءَنِي الزّيْدَانِ أَجْمَعَانِ، و الهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ، ينظر : أوضح المسالك : 332/3، وشرح التسهيل : 155/3.

(2) متن الألفية– التوكيد–البيت (527) : 34 .

(3) وقد وضحها في شرح التسهيل : 106/3 .

(4) وهو مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون وابن كيسان. ينظر : ارتشاف الضرب : 1952/4 .

(5) كقول الراجز :　يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًا مُرْضَعَا　　تَحْمِلُنِي الذَلْفَـاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكِيتُ قَبَلـتْنِي أَرْبَعَـا　　إِذَنْ ظَلَلْتُ الدَهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

– والبيت : لأعرابي في خزانة الأدب : 168/5، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل : 563، والمقرب : 240/1، وشرح الأشموني : 406/2، وهمع الهوامع : 205/5، وأوضح المسالك : 335/3، وتاج العروس : مادة (كتع) .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (وتوابع أجمع لا تتقدم عليه، وهي : (أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع، و(أبتع) من البتع وهو طول العنق، و(أبصع) مأخوذ من البصع وهو العَرَق المجتمع). حاشية أبي النجا : 80 . – و(الكتع) من قولهم : مَرَ عَلَيْهِم حَوْلٌ كَتِيعٌ، أي : تَامٌ، والتّمام فيه معنى الاجتماع، ويقال أيضا : تكتع الجلدُ. إِذَا اجْتَمَعَ، لسان العرب (كتع) : 3820/42.

(7) والبتع : طول العنق مع شدة مغرزه، ورجل أبتع، أي: طويل، وامرأة بتعة كذلك ، ينظر : لسان العرب (بتع): 206/3 .

(8) على أن الشارح لم يشر إلى تابع آخر من توابع (أجمع) وهو : أبصع، ومعناه : العرق المجتمع .

(9) إشارة إلى قول الأزهري : (لكن بشرط تقدم النفس على العين، وكل على أجمع، وأجمع على توابعه). حاشية أبي النجا : 79 .

وَالعَيْنِ) عَلَى (كُلّ)، لِأَنَّ (كُلّ) لِلْإِحَاطَةِ، وَالإِحَاطَةُ وَصْفُ لِلنَّفْسِ، وَالشَّيْءُ مُقَدّمٌ عَلَى صِفَتِهِ، وَقَدَّمَ (كُل) عَلَى (أَجْمَعَ) لِأَنّ كُلًّا لَا يَلْزَمُ التَّوْكِيدَ، بَلْ يُسْتَعْمَلُ مُبْتَدَأ [1] بِخِلَافِ (أَجْمَعَ)، فَهُوَّ لَازِمٌ لِلتّوْكِيدِ، فَ(كُلُّ) أَشْرَفُ مِنْ (أَجْمَع)، وَقَدَّمَ (أَجْمَعَ) عَلَى تَوَابِعِهِ لِأَنّهُ يَدَلُّ عَلَى الجَمْع بِلَفْظِهِ وَمَعْنَاه، بِخِلَافِ تَوَابِعِهِ فَإِنّهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا بِمَعْنَاهَا فَقَطْ .

وَاللهُ [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى][2] أَعْلَم .

---

(1) مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ﴾، سورة آل عمران، الآية : 185 .

(2) ساقط من (س) .

بَـابُ البَـدَل

هَذَا هُوَّ الرَّابِعُ مِنَ التّوَابِعِ، وَالبَدَلُ **لُغَةً** : العِوَضُ ، قال تعالى : ﴿ **عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا** ﴾ [1] أَيْ : يُعَوِّضَنَا، **واصْطِلَاحًا** : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الأَلْفِيَّةِ بقولِهِ :

التَابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا [60] وَاسِطَةٍ هُوَّ المُسَمّى بَدَلَا [2]

فـ(التّابِعُ) جِنْسٌ، وَ(المَقْصُودُ بِالحُكْمِ) مُخْرِجٌ لِلتَّوْكِيدِ وَالبَيَانِ وَالنَّعْتِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَقْصودَةً بِالحُكْمِ وَإِنَّمَا هِيَّ مُكَمِّلَات، وَ(بِلَا وَاسِطَةٍ) أَخْرَجَ بِهِ عَطْفَ النَّسَقِ عَلَى خِلَافٍ بَيْنَ[**الش**[3] **وَ دِي**[4]] [5] مَبْسُوطٍ فِي مَحَلِّهِ [6]، وَكَمَا يُسَمَّى بِالبَدَلِ يُسَمَّى بِالتَّرجَمَة وَالتَّبْيِينِ وَالتَّكْرِيرِ [7] .

قول ز : (عَلَى المَشْهُورِ)[8]، أَتَى بِهِ لِأَمْرَينِ :

---

(1) سورة القلم، الآية : 32 .

(2) متن الألفية –البدل–البيت (565) : 37 .

(3) يقصد ب(ش) الشارح ابن الناظم، ينظر : شرح المكودي : 582/2 .

– و ابن النّاظم : هو محمد بن محمد بن مالك الطائي الدمشقي الشافعي، أبو عبد الله بدر الدين، ولد حوالي العام : 640هـ، شيخ العربية وإمام أهل اللسان، وقدوة أرباب المعاني والبيان، وهو من أهل دمشق مولدا ووفاة. الأعلام : 31/7، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : 296/5، وبغية الوعاة : 265/1 .

(4) المرادي : هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي الأصل المصري المولد، إمام في اللغة والنحو والفقه والقراءات، أخذ عن أبي حيّان، من مصنّفاته : تفسير القرآن، شرح الشّاطبية، شرح ألفية ابن مالك، والجنى الدّاني في حروف المعاني، مات يوم عيد الفطر سنة : 749 هـ. بغية الوعاة : 517/1، الأعلام : 211/2 .

(5) في (م) : (على خِلَافٍ بيْنَ الشَارِحِ وَ المُرَادِي) .

(6) أخرج الشارح ابن الناظم بعبارة (بلا واسطة) : المعطوف ببل ولكن، لأنهما مقصودان بالحكم، لكن بواسطة، ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية : 393، أمّا المرادي فعلق على ذلك قائلا : ((بلا واسطة)، مخرج لعطف النسق، وتخصيص الشارح العطف بـ (بل ولكن)كما في شرح الكافية يقتضي حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلا فلا وجه للتخصيص). توضيح المقاصد والمسالك : 1036/3 .

(7) مصطلحات كوفية لما يسمى عند البصريين بدلا، فثعلب يقول عند الكلام على قول الله عز وجل : ﴿ فَذَلكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾،سورة المدثر، الآية : 09، ف (يومئذ) مرافع، و(يوم عسير) ترجمة يومئذ. أي : بدل، ينظر: مجالس ثعلب : 20/1، وارتشاف الضرب : 619/2 .

– وفي شرح الأشموني والتصريح : (وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير). ينظر : شرح الأشموني :123/3، والتصريح على التوضيح : 155/2، و همع الهوامع : 5/ 190 .

(8) إشارة إلى قول الأزهري : (وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: على المشهور). حاشية أبي النجا : 81 .

– **[الأمر]**[1]**الأوّل** : الرَدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ : إنّ بَدَلَ البَعْضِ وَبَدَلَ الاِشْتِمَالِ يَرْجِعَانِ إِلَى بَدَلِ الكُلِّ [2]، وَقَالَ هَذَا القَائِلُ : إِنَّ العَرَبَ تَتَكَلّمُ بِالعامّ وَتُرِيدُ بِهِ الخَاصّ، وَتَحْذِفُ المضَافَ وَتَنْوِيهِ .

فَإِذَا قُلْتَ : نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، لَمْ تُرِدْ مِنْ أَوّلِ الأَمْرِ أَنَّ زَيْدًا نَفَعَكَ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، بَلْ مِنْ أَوّلِ الأَمْرِ أَرَدْتَ أَنّهُ نَفَعَكَ بِاعْتِبَارِ عِلْمِهِ، فَيَكُونُ [3] أَطْلَقْتَ العَامَّ وَأَرَدْتَ بِهِ الخَاصّ، فَيَكُونُ بَدَل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وَكَذَلكِ نَحْو : أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، لَمْ تُطْلِقْ الرَّغِيفَ أَوَّلًا عَلَى كُلِّهَا [4]، وَإِنّمَا أَطْلَقت [5] عَلَى الثّلُثِ، فَيَكُونُ (ثُلُثُهُ) بَدَل [بعْضٍ] [6] مِنْ كُلٍّ، وَالحَقُّ أَنّ أَقْسَامَ البَدَلِ أَرْبَعَةٌ كَمَا قَالَ **المُصَ**[7]، وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

مُطَابِقًا،أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ [8]

– **والأَمْرُ الثَّانِي** : الرَّدُ عَلَى مَنْ يَقُولُ إنَّهَا خَمْسَةٌ، بِزِيَّادَةِ بَدَل الكُل مِنَ البَعْضِ[9]، وَمَثّلُوا لَهُ بِنَحْو قولِهِ تَعَالَى : ﴿ **يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا جَنَات عَدْنٍ** ﴾[10]، فَجَعَلُوا (جَنَاتُ) بَدَلٌ مِنَ (الجَنَّةِ) بَدَلَ كُلٍّ مِنْ بَعْضٍ، لِأَنَّ الأَوَّلَ مُفْرَدٌ [(74)] وَالثّانِي جَمْعٌ، وَالحَقُّ أَنَّ الثّانِي بَدَلٌ مِنَ الأَوَّلِ بَدَل بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، لِأَنّ (أل) فِي (الجَنّةِ) لِلْجِنْسِ[11] .

---

(1) زيّادة يقتضيها السياق .

(2) قال بذلك السهيلي، فقد رد بدل بعض من كل، وبدل اشتمال إلى بدل موافق من موافق، قال : لأن العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص...الخ، وفي : أعْجَبَتْنِي الجَارية حُسْنُهَا، فالأصل أعجبتني صفة أو وصف الجارية، فحذفت المضاف، ثم بينت ذلك المحذوف الذي هو : حُسْنُهَا، ينظر : ارتشاف الضرب :1969/4، و نتائج الفكر : 239–240 .

(3) في (م) فَتَكُونُ .

(4) في (م) كُلِهِ .

(5) في (م) أَطْلَقْتَهُ .

(6) في (س) بدَل كُل مِنْ كُلْ، والصواب ما ورد في المتن .

(7) حيث قال : (وهو أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، نحو قولك : قام زيد أخوك، وأكلت الرغيف ثلثه، ونفعني زيد علمه، ورأيت زيدا الفرس...الخ). متن الآجرومية : 19 .

(8) متن الألفية –البدل– البيت (566) : 37 .

(9) ومنهم السيوطي حيث قال : (و المختار خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح)، واستشهد بنص الآية المثبتة في المتن، ينظر : همع الهوامع : 216/5 .

(10) سورة مريم، الآية : 60–61 .

(11) (أل) الجنسية : هيّ التي يراد بها تعريف الماهيّة،وهيّ التي لا يمكن أن تحلّ محلّها(كل) حقيقة ولا مجازًا، نحو : صَنَعْتُ تِمثَالًا منَ الطِّينِ، فلا يمكن القول :صَنَعْتُ تِمثَالًا من كُلِّ الطِّين، وعكسها (أل) التي للاستغراق، ينظر : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : 50 .

(**بَدَلُ الشّيْءِ**) **قول ز** : (**هُوَّ مُسَاوٍ لَهُ فِي المَعْنَى الخ**)[1]، بِأَنْ يُرَادَ بِالثّانِي مَا يُرَادُ بِالأَوّلِ، وَإِنْ تَغَايَرَا مِنْ جِهَةِ المفْهُومِ، كـ(زيدٌ) و(أَخٌ)، فإنّ (زَيْدًا) يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ، و(أَخٌ) يَدُلّ عَلَى الأُخُوّةِ وَ مَصْدُوقُهُمَا [2] وَاحِدٌ .

وَرَدّ (ز) **بقوله** : (**مُسَاوٍ لَهُ الخ**) .

مَا يُرَدُّ عَلَى قَوْلِ **المُصَ** : (بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ) [3] : أَنَّ جَمِيعَ أَقْسَامِ البَدَلِ يُقَالُ فِيهَا بَدَلُ الشَّيْء مِنَ الشَّيْءِ، وَحَاصِلُ جَوَابِ (**ز**) أَنَّ **المُصَ** أَرَادَ بِـ (الشَّيْءِ) : المسَاوِئ لَهُ، فَيَخْرُجُ مَا عَدَا بَدَل الكُلّ مِنَ الكلِّ .

(**وَبَدَلُ الاِشْتِمَالِ**)، **قول ز** : (**وَهُوَّ أَنْ يَشْتَمِلَ المُبْدَلُ الخ**)، هَذَا الكَلَامُ لَا يَتَنزَّلُ إِلَّا عَلَى المِثَالِ، فَإِذَا قُلْتَ : نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، فَالمبْدَلُ مِنْهُ (زيدٌ)، وَالبَدَلُ هُوَّ (عِلْمُهُ)، فَإِذَا قُلْتَ : نَفَعَنِي زَيْدٌ، وَسَكَتَّ، فَيَكُونُ المبْدَلُ مِنْهُ الّذِي هُوَّ (زَيْدٌ) اِشْتَمَلَ عَلَى البَدَلِ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّهُ يُحْتَملُ أَنَّ الّذِي نَفَعَكَ بِهِ هُوَّ : عِلْمُهُ، أَوْ جَاهُهُ، أَوْ ذَاتُهُ، أَوْ مَالُهُ أَوْ عَبْدُهُ، أَوْ دَابَتُهُ، فَهَذَا إِجْمَالٌ فَتَبْقَى النَّفْسُ مُتَشَوِّقَةً لِذِكْرِ البَدَل، فَإِذَا قُلْتَ : عِلْمُهُ، صَارَ كَأَنَّهُ مِنْ ذِكْرِ خَاصٍّ بَعْدَ عَامٍّ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ المبْدَلَ مِنْهُ الّذِي هُوَّ (زَيْدٌ) اِشْتَمَلَ عَلَى البَدَلِ بِطَرِيقِ الإِجْمَالِ، لِأَنَّهُ اِحْتَمَلَهُ وَغَيْرُهُ كَمَا عَلِمْتَ .

وقوله : (**لَا كَاشْتِمَالٍ الخ**)، لَيْسَ المرَادُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، بَلِ المرَادُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ [خُصُوصُ ذَلِكَ] [4]، بَلْ تَارَةً يَكُونُ المبْدَلُ مِنْهُ مُشْتَمِلا عَلَى البَدَلِ اِشْتِمَالَ الظَّرْفِ عَلَى المظْرُوفِ كَقَوْلِهِ تعالى : ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيْهِ** ﴾[5]، فَ(قِتَالٍ) بَدَلُ اِشْتِمَالٍ مِنَ (الشَّهْرِ)،

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (الأول : بدل الشيء من الشيء، أي بدل شيء من شيء وهو مساو له في المعنى، والثاني: بدل البعض من الكل: أي بدل الجزء من كله، قليلًا كان ذلك الجزء أم كثيرًا، أو مساويًا للجزء الآخر، والثالث: بدل الاشتمال، وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالًا بطريق الإجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف، والرابع : بدل الغلط، أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطًا). حاشية أبي النجا : 81 .

(2) في (م) وَمَاصَدَقهُمَا وَاحِدٌ .

(3) وهي تسمية بعض الأندلسيين، ويسمى بدل الكلّ من الكلّ على رأي الجمهور، و يذهب البعض إلى تسمّيته : بدل موافق من موافق، وإنّما عدل عن مصطلح الجمهور لوجود ذلك في ما لا يطلق عليه، ويندرج فيه قوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللهِ ﴾، سورة إبراهيم، الآية : 1–2، إذ لا يقال فيه بدل كلّ تأدبا مع الله، ينظر : شرح الآجرومية للسنهوري: 465/2، ارتشاف الضرب : 4/ 1964 .

(4) ساقط من (س) .

(5) سورة البقرة، الآية :217 .

وَ(الشَّهْر) المبْدَلُ مِنْهُ مُشْتَملٌ عَلَى القِتَالِ اِشْتِمَالَ الظَّرْفِ عَلَى المظْرُوفِ، وَتَارَةً لَا يَشْتَمِلُ علَيْهِ اِشْتِمَالَ الظَّرْفِ عَلَى المظْرُوفِ كَالمِثَالِ الأَوَّلِ[1] .

(**وَبَدَلُ الغَلَطِ**) [2]، هَذَا هُوَّ أَحَدُ الأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فِي بَدَلِ المبَايِن[3]، وَذَلِكَ لِأَنَّ المتَكَلِّمَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَ بِشَيْءٍ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ الإِخْبَارُ بِآخَرَ مِنْ غَيْرِ نَقْضِ الحُكْمِ عَنِ الأَوَلِ، فَيُقَالُ لَهُ بَدَلُ الإِضْرَابِ وَبَدَلُ البِدَاء [4]، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الأَوَّلَ بِالكُلِّيَةِ وَلَكِنْ سَبَقَهُ [5] لِسَانُهُ إِلَيْهِ فَبَدَلُ غَلَطٍ، وَإِنْ أَرَدْتَ [6] التَّكَلُّمَ بِالأَوَّلِ ثُمَّ تَبَيَّنَ فَسَادُ مَا قَصَدْتَ فَأَتَيْتَ بِالثَّانِي، فَيُقَالُ فِيهِ [7]: بَدَلُ نِسْيَانٍ، مِثَالُ مَا يَتَرَتَبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ قَوْلُكَ : تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالتَّصَدُّقِ بِ(دِرْهَمٍ) ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِـ (الدِّيْنَارِ) مِنْ غَيْرِ سَلْبِ الحُكْمِ عَنِ (الدِرْهَمِ)، فَبَدَلُ إِضْرَابٍ، وَإِنْ أَرَادَ الإِخْبَارَ بِـ(الدِّينَارِ) فَسَبَقَهُ لِسَانُهُ بِ(الدِّرْهَمِ) فَبَدَلُ غَلَطٍ، وَإِنْ أَرَادَ الإِخْبَارَ بِ(الدِّرْهَمِ) ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ فَسَادُ قَصْدِهِ فَأَبْدَلَ مِنْهُ (دِينَار)، فَبَدَلُ نِسْيَانٍ .

(**نحَو قَوْلِكَ**)، **قول ز** : (**بِالبَدَلِ المُطَابِق**) [8]، هَذِهِ التَّسْمِيَةُ أَوْلَى لِوُقُوعِهِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللهِ** ﴾ [9] **فِي قِرَاءَةِ** (اللهِ) بِالجَرِّ [10] بَدَلٌ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ بَدَلُ كُلٍّ، لِأَنَّ (اللهَ) لَا يُوصَفُ بِكُلِيةٍ وَلَا جُزْئِيَّةٍ .

---

(1) و هو : نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، فاشتماله عليه من حيث كونه صفة له .

(2) أنكر بعض النحاة وجود بدل الغلط، قال المبرد : (بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله، ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم)، وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر، ومنعه في الشعر. ينظر : همع الهوامع : **5/215–216** .

(3) بدل المباين : (وهو ذكرك البدل والمبدل منه من غير أن يكون الثاني مطابقا للأول في المعنى، ولا متضمنا المبدل منه بجزئه، ولا بينهما تلازم لوصفية أو غيرها، بل هما متباينان من حيث اللفظ والمعنى نحو: مررت برجل امرأة)، وهذا النوع من البدل أثبته سيبويه، ومن لم يثبت هذا البدل جعله مما حذف منه حرف العطف أي : مررت برجل، وامرأة، ينظر : ارتشاف الضرب : **4/1970** .

(4) بمعنى : سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدا .

(5) في (م) سبق لِسَانُهُ .

(6) في (م) قَصَدْتَ .

(7) في (م) فَيُقَالُ لَهُ .

(8) إشارة إلى قول الأزهري : (بدل شيء من شيء، ويسمى بَدَلُ كُلٍ مِنَ الكُلِ، وَيُسَمِيهِ ابنُ مَالِكْ بِالبَدَلِ المُطَابِقِ). حاشية أبي النجا : **81** .

(9) سورة إبراهيم، الآية: **1–2** .

(10) وهي قراءة الجمهور، وقرأ نافع (اللهُ) بالرفع، وأبو عامر، وأبو جعفر، والحسن، ينظر : حجة القراءات : **376** .

وقوله : (**وَمَنَعَ المُحَقِّقُونَ الخ**) [1]، هَذَا اِعْتِرَاضٌ عَلَى **المُص** حَيْثُ أَدْخَلَ (أَلْ) عَلَى (كُلّ وَبَعْض)، وَوَجْهُ المنْعِ : أَنَّهُمَا لَازِمَانِ لِلإِضَافَةِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَ (أَلْ) وَالإِضَافَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَجَوَّزَ دُخُولَ (أَلْ) عَلَيْهِمَا **الزَّمَخْشَرِيّ** [2] **وَالزَّجَاجُ** [3]، وَهُوَّ الجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ مُتَأَخِّرِ[ي][4] المغَارِبَةِ، وَإِيَّاهُمْ تَبِعَ **المُص** [5] .

(**فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا[مِنْهُ]**[6])، **قول ز** : (**أَيْ : عَوَّضْتَ**) [7]، أَخْرَجَ عِبَارَةَ **المُص** عَنْ ظَاهِرِهَا لِأَنَّ عِبَارَةَ **المُص** تَقْتَضِي أَنَّ (زَيْدًا) بَدَلٌ معَ أَنَّهُ مُبْدَلٌ مِنْهُ وَ(الفَرَسَ) هُوَّ البَدَلُ، وَحَاصِلُ جَوَابِ (**ز**) : أَنَّ المرَادَ بِالبَدَلِ : البَدَلُ لُغَةً، وَهُوَّ العِوَضُ، فَلِذَلِكَ قَالَ قَبْلُ : (فَجَعَلْتَ زَيْدًا مَكَانَهُ)، فَيَكُونُ المتَكَلِّم أَوَّلًا إِنَّمَا أَرَادَ النُطْقَ بِ(الفَرَسِ) فَسَبَقَهُ لِسَانُهُ إِلَى ذِكْرِ (زَيْدٍ)، ثُمَّ أَبْدَلَ الفَرَسَ مِنْهُ .

وقوله : (**وَقَالَ الشَّاطِبِي**)، أَيْ : النَحْوِي [8]، وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ لِأَنَهُمْ اِعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بِأَنَ مِنْ جُمْلَةِ أَقْسَامِ البَدَلِ : بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ وَبَدَلُ الِاشْتِمَالِ،

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري: (ومنع المحققون دخول (أل) على كل وبعض). حاشية أبي النجا : 81 .

(2) الزمخشري : محمود بن محمد بن أحمد الزمخشري، جار الله أبو القاسم، ولد في زمخشر من قرى خوارزم، واسع العلم في الأدب والدين والتفسير واللغة، له من التصانيف : الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، وأساس البلاغة، وشرح أبيات الكتاب وغيرها، توفي العام : 538هـ. بغية الوعاة : 388، والأعلام : 178/7، هديّة العارفين : 402/2 .

(3) الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، لزم المبرد وثعلب فترة، من مصنفاته : معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، وفعلت و أفعلت، وشرح أبيات سيبويه، توفي العام :207هـ، وقيل : 311هـ. طبقات النحويين واللغويين : 111–112، وبغية الوعاة : 179–180، ومعجم المؤلفين : 33/1،والأعلام : 40/1 .

(4) ساقط من (س).

(5) وقد جوز ابن الشجري دخول (أل) عليهما بالقياس على النصف، قال تعالى : ﴿ ولَهَا النصْفُ ﴾، النساء، الآية : 11، فكل وبعض مجراهما مجرى نصف، لأنه يقتضي الإضافة إلى ما هو نصف له، كما أن كلا يقتضي الإضافة إلى كل ما هو كُلٌّ له، وبعضا يقتضي الإضافة إلى ما هو بعض له، ينظر : الأمالي لابن الشجري : 1/ 234 –235 .

(6) ساقط في (س) .

(7) إشارة إلى قول الأزهري : (ومثال بدل الغلط: رأيت زيدًا الفرس،فأبدلت زيدًا منه(الفرس)، أي عوضت زيدًا من لفظ الفرس، فهده أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم، وأما في الفعل فقال الشاطبي تجري فيه الأقسام الأربعة) حاشية أبي النجا : 82 .

(8) الشاطبي النحوي : إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي الغرناطي، فقيه ولغوي و محدّث، أصولي و مفسر، من مصنّفاته : أصول النحو، شرح على الخلاصة في النحو، وكتاب الموافقات. توفي العام : 790 هـ. هدية العارفين : 13/1 .

وَلَا بُدَ فِيهِمَا مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى المُبْدَلِ مِنْهُ وَهُوَ الفِعْلُ هُنَا (1)، وَالضَّمِيرُ لَا يَعُودُ إِجْمَاعًا إِلَّا عَلَى الأَسْمَاءِ (2)، وَأَجَابَ **الشَّاطِبِي** بِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ الّذِي هُوَّ : عَوْدُ الضَّمِيرِ خَاصٌ بِبَدَلِ الِاسْمِ مِنَ الِاسْمِ .

وقوله : (فَإِنَّ [مَعْنَى](3) **مُضَاعَفَةَ العَذَابِ الخ)** (4)، **الفِيشِي** : فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ لُقْيَ الآثَامِ يَحْصُلُ بِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ العَذَابِ، وَالمضَاعَفَةُ وَالتَّكْثِيرُ لِلْعَذَابِ أَمْرٌ زَائِدٌ، فَالمضَاعَفَةُ أَخَصُّ مِنَ اللَّقْيِ .

وقوله : (إِنَّ عَلَيَّ اللهَ الخ) (5)، البَيْتُ مِنَ الرَّجْزِ، وَقَائِلُهُ رَجُلٌ تَقَاعَدَ عَنْ مُبَايَعَةِ أَمِيرٍ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ مُبَايَعَتَهُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَ(إِنَّ) حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ، وَ(عَلَيَّ) جَارٌ وَمَجْرُور خَبَرُهَا مُقَدَّمْ عَلَى اِسْمِهَا، وَ(اللهَ) مَنْصُوب [(**75**)] عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ القَسَمِ، وَ(إِنَّ) حَرْفُ نَصْبٍ وَمَصْدَر، وَ(تُبَايِعَ) مَنْصُوب بِالفَتْحَةِ، وَالأَلِفُ لِإِطْلَاقِ القَافِيَّةِ، وَفَاعِلُ (تُبَايِع) ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى نَفْسِ الشَّاعِرِ المبَايِع بِالكَسْرِ، فَهِيَّ المخَاطَبَة وَالمفْعُولُ مَحْذُوفٌ، وَ(تُبَايِعَ) مُؤَوَل بِمَصْدَر اِسْمُ (إِنَّ)، وَالتَّقْدِيرُ : إِنَّ مُبَايَعَتَكِ يَا نَفْسِي فُلَانًا وَاجِبَةٌ عَلَيَّ، ثُمَّ أَبْدَلَ مِنْ (تُبَايِع) (تُؤْخَذُ أَيُّهَا النَّفْسُ كَرْهًا) بِفَتْحِ الكَافِ ضِدّ الطَّوْعِ، وَهُوَّ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَيْ (6) : أَخْذًا كَرْهًا، أَوْ حَالٌ عَلَى التَّأْوِيلِ بِاسْمِ الفَاعِلِ أَيْ : فِي حَالِ كَوْنِهَا كَارِهَةً، أَوْ تَجِيئُ فِي حَالِ كَوْنِكِ مُطِيعَةً، وَحَذْفُ التَّاءِ حِينَئِذٍ مِنْ (طَائِعَةٍ) ضَرُورَةٌ .

(**1**) إشارة إلى تمثيل الأزهري نقلا عن الشاطبي لبدل البعض من الكل بقوله : إِنْ تُصَلِ تَسْجُدْ للَهِ يَرْحَمْكَ – لأن السّجود بعض الصلاة – وبدل الاشْتِمَالِ بقول الشاعر :

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فإن الأخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة .

– والبيت من بحر الرجز وهو : بلا نسبة في خزانة الأدب : **5/ 203** ، وشرح أبيات سيبويه : **1/ 402**، والكتاب : **156/1**، والمقاصد النحوية : **4/ 199** .

(**2**) ومن ثم أجاز النحاة في الفعل بدل الكل من الكل بلا خلاف، و ردوا بدل البعض لأن الفعل لا يتبعض، وكذلك بدل الاشتمال على خلاف بين النحاة، فذهب خلف إلى أنه لا يجوز اشتمال الفعل على الفعل، وأما بدل الغلط فجوزه سيبويه وجماعة، ينظر : همع الهوامع : **221/5** .

(**3**) ساقط من (م) .

(**4**) إشارة إلى قول الأزهري : (مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل: ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ ﴾ (الفرقان : **68**)، فإن معنى مضاعفة العذاب هو لقي الآثام) . حاشية أبي النجا : **82** .

(**5**) إشارة إلى البيت الشعري السابق .

(**6**) في (م) أو أخذا كرها .

وقوله : (**إنْ تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا الخ**) [1]، أَرَادَ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ أَنْ يَقُولَ : إِنْ تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ، فَسَبَقَهُ لِسَانُهُ إِلَى (إِنْ تَأْتِنَا)، ثُمَّ أَبْدَلَ (تَسْأَلْنَا) مِنْ (تَأْتِنَا)، فَالمبْدَلُ مِنْهُ هُوَّ الّذِي ذكِرَ غَلَطًا، وَإِلَى بَدَلِ الفِعْلِ مِنَ الفِعْلِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ [2]

وقوله : (**مِنْ جِهَةِ الحِسَابِ الخ**) [3]، أَيْ : العَقْل [4]، لَا مِنْ جِهَةِ الوُجُودِ فِي الخَارِجِ، وَإِلَّا فَهِيَّ أَقَلُّ .

وقوله : (**لِأَنَّهُمَا**)، أَيْ : المبْدَلُ مِنْهُ وَالبَدَلُ [5] مَعْرِفَتَانِ نحو : جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَمِثَالُ كَوْنِهِمَا نَكِرَتَيْنِ : جَاءَنِي رَجُلٌ شَخْصٌ صَالِحٌ، [وَمِثَالُ كَوْنِ الأَوَّلِ مَعْرِفَةً وَالثَّانِي نَكِرَةً [6]: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخٍ لَكَ] [7]، وَمِثَالُ كَوْنِ الأَوَّلِ نَكِرَةً وَالثَّانِي مَعْرِفَةً : رَأَيْتُ رَجُلاً أَخَاكَ، وَقَدْ ذَكَرَ **الشَّنْوَانِي** [8] بَعْضَ أَمْثِلَة مَا يُمْكِن منَ الصُوَّرِ [فَانْظرْهُ] [9] .

وقوله : (**وَتَفَاصِيلُهَا**) [10]، جَمْعُ تَفْصِيلٍ، وَ حَاصِلُهُ أَنَّ الظَّاهِرَ يُبْدَلُ مِنَ الظَّاهِرِ [11]، وَالمضْمَرُ لَا يُبْدَلُ مِنَ المضْمَرِ، وَأَمَّا نحو : قُمْتَ أَنْتَ، فَمِنْ قَبِيلِ التَّوْكِيدِ [12]، ولَا يُبْدَلُ

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (ومثال الغلط : إنْ تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ). حاشية أبي النجا : 82 .

(2) متن الألفية–البدل–البيت (572) : 37 .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (و أوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون، حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر – حالات البدل والمبدل منه – : وذلك لأنهما إما معرفتان أو نكرتان، أو الأول معرفة والثاني نكرة، أو بالعكس، فهذه أربعة، وكل منهما إما مضمر أو مظهر، أو مختلفا فيهما، فهده ستة عشر...الخ) حاشية أبي النجا : 82 .

(4) في (م) العقلي .

(5) في (م) زيادة إما .

(6) وقد اشترطت طائفة من النحاة وصف النكرة، ولم يشترطوا ذلك في الحالات الأخرى لأن فيها انتقالا من الخفي إلى الجلي، وهو حسن بخلاف إبدال النكرة من المعرفة، إذ لو كانت فيه النكرة بدلا من غير وصف، لكان انتقالا من الجلي إلى الخفي وهو قبيح، ينظر : شرح الآجُرومية للسنهوري : 497/2 .

(7) ساقط من (س) .

(8) ينظر : المواهب الرحمانية لطلّاب الآجرومية – مخطوط للشنواني– : 166 .

(9) ساقط من (م) .

(10) إشارة إلى قول الأزهري : (وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات). حاشية أبي النجا : 82 .

(11) باتفاق النحاة بصريين وكوفيين، ينظر : التصريح على التوضيح : 197/2 .

(12) باتفاق، وخالف البصريون في نحو : رَأَيْتُكَ إِيَاكَ، فأعْرَبُوا (إِيَاكَ) بَدَل، ورد ابن مالك بالقول : (وقول الكوفيين عندي أصح، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو : فَعَلْتَ أنتَ، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدا). شرح التسهيل : 192/3 .

مُضْمَرٌ مِنْ ظَاهِرٍ[1]، وَأَمَّا إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنَ المضْمَرِ الغَائِبِ نحو : ﴿ **وَأَسَرُوا النَّجْوَى الّذِيْنَ ظَلَمُوا** ﴾ [2] فَجَائِزٌ، فَ(الّذِينَ) بَدَلٌ مِنْ الوَاوِ فِي (أَسَرُّوا) [3]، وَأَمَّا إِبْدَالُهُ مِنَ الحَاضِرِ – وَهُوَّ ضَمِير المتَكَلِّم وَالمخَاطِب – فَفِيهِ تَفْصِيلٌ [4] نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَمِنْ ضَـــمِيرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرِ   لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَـاطَةَ جَلَا
أَوْ اِقْتَضَـى بَعْضًا، أَوْ اِشْتِمَالًا   .... [5]

وَاللهُ [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى] [6] أعلم .

---

(1) وأمّا قول بعضهم : رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَاهُ، فهو من وضع النّحويين وليس بمسموع، ولو سُمع كان توكيدا، ينظر : شرح التسهيل : 192/3.

(2) سورة الأنبياء، الآية : 03 .

(3) وهو رأي ابن الناظم، ينظر : شرح ابن الناظم : 397، وهو وجه من ثلاثة أوجه، وثانيها : (الذين) مبتدأ مؤخر، و (أسروا) خبر مقدم، وثالثها : (الذين) فاعل ل(أسروا) والواو حرف دال على الجمع، ينظر : التصريح على التوضيح : 198/2 .

(4) وذلك إذا أفاد البدل فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول، نحو : جئتم كبيركم وصغيركم، وأما بدل البعض فكقولك : إِنِي بَاطِنِي وَجِلٌ، ونحو : أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ، وأما بدل الاشتمال فنحو قول الشاعر :

بَلَغْنَا السَمَاءَ مَجْدُنَا وَجُدُودُنَا   وَإِنَا لَنَرْجُوا فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

– والبيت للنابغة الجعدي في ديوانه : 68، وخزانة الأدب : 169/3، والمقاصد النحوية : 193/4، وبلا نسبة في أوضح المسالك : 406/3 ، وشرح ابن الناظم : 398، والتصريح على التوضيح : 198/2 .

(5) تمامه : كَإِنَكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا، متن الألفية –البدل– البيتان (569–570) : 37 .

(6) ساقط من (س) .

بابُ منصوبات الأَسْمَاء

قول ز: (**وَتَقَدَّمَتْ مَنْصُوبَاتُ الأَفْعَالِ**)، أَيْ : في قوله : (حَتّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ)[1].

(**خَمْسَةَ عَشَر**) [2]، بِجَعْلِ التَّوَابِعِ قِسْمًا وَاحِدًا .

فإنْ قُلْتَ : لَمْ يذكرْ بعدُ إلَّا أربعةَ عَشَرَ، وَلَمْ يذكرِ الخَامِسَ عَشَرَ .

قُلْتُ : هوَ كَذَلِك، واخْتَلَفَ الشُّرَّاحُ في الخَامِس عَشَرَ مَا هُوَّ ؟

فالّذِي في (**ز**) أنّهُ خَبَرُ (مَا) الحِجَازِيَّة وَأَخَوَاتها، لأنّهُ قالَ فيمَا يأتِي : (وَقَدْ أَخَلَّ بِذِكْرِ خَبَرِ (مَا) الحِجَازِيَّة) [3]، خلافَ قولِ **السُّوداني** : إِنَّ المأخُوذَ مِنَ (**ز**) أنَّ الخامِسَ عشرَ هُوَّ : مفعولَا (ظَنَنْتُ)، لأنّ (**ز**) فيمَا يَأتِي أجَابَ عَن عَدَمِ ذِكْرِهِمَا بتقدُّمِهِمَا في المرفُوعَات، أَو بِدُخُولِهِمَا في المفْعُولِ به [4]، وَكَونُ الخَامِس عَشَرَ خَبَرَ (مَا) الحجازيّة [5] غيرُ ظَاهرٍ لأنَّ **المص** لم يَذكُره سَابِقًا ولَا لَاحِقًا .

وقيل : الخَامِس عَشَرَ هوَّ المخْفُوضُ بالحَرفِ الّذي هوّ أَحَدُ أقسَامِ المخْفُوضَاتِ الآتيّة، لأنّهُ وإنْ كَانَ مجْرُورًا في اللَّفظِ فَهُوّ فِي محَلِّ نَصْبٍ [6]، والحَقُّ الصَّوَابُ أَنَّ الخَامِسَ عَشَرَ : مفْعُولَا ظَنَنْتُ، وهوَّ المنَاسب لِذِكْرِ خَبَرِ (كَانَ) واسْم (إنَّ)، فَيَكُونُ **المص** نَسِيَّهُ [7] .

وقد ذَكَرَ بَعْضُ من شَرَحَ هَذِهِ المقَدّمة أنّهُ وَجَدَ الخَامِسَ عَشَرَ مفعُولَي (ظَنَنْتُ) فِي نُسْخةٍ بِخَطِّ المؤَلّف[8]، فيكُون زَادَهُ **المص** بَعْدَ أنْ نَسِيَّهُ، و[صارت][9] النُّسَخُ عَلَى إسْقَاطِهِ .

(1) ينظر : متن الآجرّومية – باب الأفعال – : 10 .

(2) إشارة إلى قول ابن آجرّوم : (المنصوبات خمسة عشر وهي : المفعول به، والمصدر، وظرف الزّمان، وظرف المكان، والحال، والتّمييز والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والتّابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء : النّعت، والعطف، والتّوكيد، والبدل) متن الآجرومية : 19–20 .

(3) ينظر : حاشية أبي النجا : 82 .

(4) المصدر نفسه : 82 .

(5) وهو الذي رجّحه المكودي، ينظر : شرح المكودي على المقدّمة الآجرّومية : 17 .

(6) والقائل بهذا الرأي هوّ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، و نحوه قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾. سورة الأعراف، الآية : 155، أي : من قومه، ينظر : حاشية الآجرومية لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم : 97 .

(7) وهو رأي الشنواني، ينظر : المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية – مخطوط – : 176 .

(8) وذهب أبو النّجا إلى أن قوله (خمسة عشر)، أي : بِعَدِّ الظّرفين واحدًا، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها واحدًا، وعَدِّ التّوابع أربعة، ينظر : حاشية أبي النّجا : 83 .

(9) في (م) وسارت، وهو الصواب .

وقوله : (**عَلَى سَبِيلِ الإجْمَالِ**)[*]، أَيْ : عَلَى طَرِيقٍ هيَّ الإجمَالُ الَّذِي هوَّ مقابلُ التَّفْصِيلِ، ولَا شَكَّ أنَّ **المص** هُنَا ذَكَرَهَا إِجْمَالًا وسَيُفَصِّلُهَا بَعْدُ، وَعَطَفَ (التّعدَادِ) على (الإجْمَالِ) عَطْفَ تَفْسيرٍ قَالَه **الشّنْوَانِي** [1] .

(**والمَصدَرُ**) **قول ز**: (**المَنْصُوبُ عَلَى المَفْعُولِيّة الخ**)، ستعلَمُ مَا قِيلَ فِي ذَلك فِي بَابهِ .

(**والُمستَثْنَى**)، **قول ز** : (**فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ**)، قيّدَ المسْتَثنَى بِذَلكِ لأنّهُ يَكُونُ مَنصُوبًا وَغَيره، وَكَلَامُنَا فِي المنْصُوبَاتِ، لَكِن يَنْبَغِي حَيثُ قَيّدَ المسْتْثنَى أنْ يقَيِّدَ المنَادَى، لأنّهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا أَيضًا في بعْضِ أحْوَالِه، وفِي بَعضِهَا يَكُونُ مَبنِيًّا عَلَى مَا يُرْفَعُ بِه .

ويُجَابُ : بأنّ المنَادَى – وإن بُنِيَّ عَلَى الضَّمِّ – أو مَا يَنُوبُ مَنَابَهُ [(76)] في اللَّفْظِ فهوّ مَنْصُوبُ المحلِّ بفعلٍ محَذُوفٍ قَامَ مقامَهُ حَرفُ النِّدَاءِ .

(**والمَفْعُول مِن أَجْلِهِ**) **قول ز** : (**نحو : جِئْتُكَ قِرَاءَة العِلم**)، هَذَا المِثَال مَبْنِيٌّ على أنَّ المفْعُولَ من أَجْلِهِ يكونُ غيرَ قلبِي، لأنَّ القِرَاءَةَ منْ أفعَالِ الجَوَارِحِ، والحَقُّ أنَّهُ لَا يكونُ إلَّا قَلْبِيًّا أيْ : مَعْنَاهُ رَاجعٌ لِلقلبِ، فالأولَى التّمثِيلُ بنحو : قَصَدْتكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ .

(**واسمُ إنَّ**)، **قول ز** : (**وخَبَرُ"مَا" الخ**)، (مَا) هَذِهِ هيَّ العَامِلَةُ عملَ (ليْسَ)، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخَبَرَ، فـ(هَذَا) في الآية [2] – عند (ز)– اسْمُهَا، و(بشرًا) خبَرُهَا، ولِعَمَلِهَا شُروطٌ أشارَ إليهَا فِي الألفيّة مَعَ عَمَلِهَا بقوله :

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ)مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ [3]

وَالمرَادُ بأَخَوَاتِهَا : (لَا)و(لَاتَ) و(إنْ) .

وقوله : (**وَقَدْ أَخَلَّ بِذِكْرِهِ**)، قَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ [4] .

وقوله : (**لتقدُّم ذِكْرِهِمَا**) [5]، بِضَمِيرِ التَّثْنِيَّةِ العائدِ على المفْعُولَيْنِ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ :

(*) إشارة إلى قول الأزهري : (المنصوبات من الأسماء خمسة عشر منصوبًا، وهي على سبيل الإجمال والتعدد: المفعول به والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة، وظرف الزمان،...الخ). حاشية أبي النجا : 82 .

(1) في (م) اهـ الشنواني ، وينظر ذلك في : المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية – مخطوط – : 176 .

(2) إشَارة إلى قول الأزهري: (وخبر ما الحجازية نحو قولِهِ تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾، وقد أخل بذكره). حاشية أبي النجا : 82 .

(3) متن الألفية –فصل في المشبهات بليس–البيت (158) : 11 .

(4) إشَارة إلى الاختلاف الحاصل بين الشرّاح في المنصوبات الخمسة عَشَرَ .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (ومفعولا ظننت وأخواتها نحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وإنّما أسقطهما لتقدُّم ذكرهما في المرفوعات، أو لكونهما داخلين في قسم المفعول به). حاشية أبي النجا : 82 .

(لتقدُّمِ ذِكْرِهَا) بضميرِ التّأنيثِ العَائِدِ عَلَى (ظَنَّ)، وَهَذا التَّعْلِيلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ لأَنَّهُ يُقَالُ عَلَيْهِ : إِنَّ خَبَرَ(كانَ)، وَاسمَ (إِنَّ)، والتّوَابع قَدْ تقدَّمَتْ فِي المرْفُوعَات أيضًا، فلم لم يَسْتَغْنِ عنْهَا ؟

وقوله : (**أوْ لِكَوْنِهِمَا الخ**)، نُسْخَتَانِ كَالَّذِي قَبْلَهُ [1]، وهذا التّعلِيلُ [أَيْضًا][2] غَيْرُ ظَاهِرٍ لِأَنَّهُ يُقَالُ عليه : المنَادَى دَاخِلٌ فِي المفْعُولِ بِهِ، فلمَ لَمْ يَسْتَغْنِ عنه ؟

وَمَا يُقَالُ أنَّ المنَادَى اِخْتَصَّ عَنِ المفْعُولِ بهِ بِأَحْكَامٍ يُقَالُ كَذَلِكَ [فِي][3] مَفعُولَا ظَنَنْتُ، وَقَدْ عَلِمْتَ أنَّ الحَقَّ أنَّ الخَامِسَ عَشَرَ هُوَّ : مَفْعُولَا ظَنَنْت، وَأَنَّ الصَّوَابَ التَّعْلِيلُ بِالنِّسْيَانِ .

وقوله : (**مُتَعَدِّدَة** [4])، بالجَرِّ نَعْتُ (أبوابٍ)، وَيَصِحُّ نَصْبُهُ حَالًا منَ الضَّمِيرِ فِي (سَتَمُرُّ) العَائِد عَلَى المنْصُوبات .

وقوله : (**بابًا بَابًا**)، قيلَ : إنَّ الأوَّلَ حَالٌ من (أبْوَابٍ) لِوَصْفِهِ بـ(مُتَعَدّدَة)، و(بَابًا) الثَّانِي صِفَةٌ للأوَّلِ على حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُه : [مفارق] [5] باب، وقيلَ : الثَّانِي تَوْكيدٌ للأوَّلِ، والحَقُّ أنَّ مَجْمُوعَهُما حَالٌ مِنْ (أَبْوَابٍ)، والتَّقدِير : حَالَ كَوْنِ الأَبْوَاب مُرَتَّبَة .

وقوله : (**عَلَى تَرْتِيبِهَا فِي التَّعَدُّد**)، أَيْ : العَدِّ، واسْتشْكلَ بِأَنَّ اسْمَ (لَا) [مُقَدَّم هُنَا][6] عَلَى المستَثْنَى، وَفِي الأَبْوَابِ المسْتَثْنَى مُقَدَّمٌ عَلَى اسْمِ (لَا)، **وأُجِيب** : بِأَنّ التَّرْتِيب غَالِبٌ .

---

(1) بالمثنى إحالةً عَلى مفعولي (ظَنَّ)، وبالمفرد المؤَنَثْ إحَالَةً عَلَى (ظَنَّ) .

(2) ساقط من (م) .

(3) زيّادة يقتَضيهَا السِّيَّاق .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (وستَمُرّ لَكَ في أبْوَابٍ متعدّدَة بَابًا بَابًا على ترتيبها في التّعَدُّدِ). حاشية أبي النجا: 82-83 .

(5) في (م) مقارب .

(6) في (م) اسم لا هنا مقدم .

بَابُ المَفْعُولِ بِه

بَدَأَ بِهِ لأنّهُ أَكْثَرُ استِعمَالًا [62] مِنْ غَيْرِهِ(1)، ولأنَّهُ أحْوَجُ لِلْإِعْرَابِ لِلْفَرْقِ بيْنَهُ وبينَ الفَاعِلِ . **وقول ز** : (**الهَاءُ فِي بِهِ الخ** (2)، وَذَلِكَ أَنَّ (أَلْ) مَوْصُول (3) وَصِلَتُهَا (مَفْعُول)، وفِي الألَفِيَّةِ :

وَصِــفَــةٌ صَرِيحَــةٌ صِـــلَةُ (أَلْ) .... (4)

وَ(بِهِ) هُوَ النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ بِمَفْعُول، و(البَاءُ) بمَعْنى : عَلَى، وَالتَّقْدِيرُ : (بَابُ الَّذِي فُعِلَ بِهِ) (5)، أَيْ : وَقَعَ الفِعْلُ عَلَيْهِ، واعْترضَ بِأَنَّ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الفعلُ أَيْ : الحَدَثُ، هُوَ الذَّاتُ، وَكَلَامُنَا لَيْسَ فِي الذَّاتِ، وَإِنَّمَا هُوَّ فِي اللَّفْظِ الوَاقِعِ اسْمًا لَهَا، **وَأُجِيْب** : بِأَنَّ فِي كَلَامِهِ حَذْفُ مُضَافٍ بَيْنَ الجَارِّ وَالمجْرُورِ، والتَّقدِيرُ : (بَابُ اللَّفْظِ الَّذِي وَقَعَ الفِعْلُ عَلَى مُسَمَّاهُ)، وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَا بُدّ مِنْهُ فِي [كَلَامِ](6) **المص** بَعْدُ .

(**وهوّ الاسِمُ**)، الاسمُ إمَّا صَرِيحٌ كَمَا مَثَّلَ **المص**(7)، أَوْ مُؤَوَّلًا نَحْو قولِهِ تَعَالَى : ﴿**وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ** ﴾(8). فَمَا بَعْدَ (أَنَّ) يُسْبَك بِمَصْدَرٍ تَقْدِيرُهَ – واللهُ أعْلَم – : تَوَدُّونَ عَدَمَ كَوْنِ ذَاتِ ... الخ .

(**المَنْصُوبُ**)، أيْ : لفظًا كَمَا مَثَّلَ **المص**، أَوْ تَقْدِيرًا نحو : ضَرَبْتُ الفَتَى، أَوْ مَحَلًّا نحو : ضَرَبْتُ هَذَا (9)، ثمَّ إِنَّ نَاصِبَهُ أَحَدُ أمورٍ أَرْبَعَةٍ :

– أَحَدُهَا الفِعْلُ المتَعَدِّي :كَمَا مَثَّلَ **المص**(10)، وَعَلَامَةُ المتَعَدِّي أَشَارَ إليهَا فِي الأَلْفِيَّةِ بقوله :

---

(1) وفاقًا لابن مالك وأتباعه، إذ ابتدأ بنائب الفاعل، ثم بالاشتغال، ثم بتعدّي الفعل ولزومه، ثمّ بالتّنازع، ثُمّ بالمفعول المطلق .التسهيل :77–78، وبدأ الزمخشري وابن الحاجب بالمفعول المطلق. ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش : 109/1 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (الهاء في به تعود على "أل" الموصولة في المفعول به). حاشية أبي النجا : 83 .

(3) في (م) "ال " اسم موصول .

(4) تمامه : وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلَّ ، متن الألفية –الموصول–البيت (98) : 07 .

(5) في (م) : "باب الفعل الذي فعل به "، والأصح ما ورد في الأصل .

(6) في (م) عبارة .

(7) إشارة إلى قول ابن آجروم :(هو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل نحو:ضَرَبْتُ زَيْدًا، وركبت الفرس) متن الآجرومية : 20.

(8) سورة الأنفال، الآية : 07 .

(9) في (م) نحو أكرمت هذا .

(10) المثالان السّابقان .

عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ:(عَمِلْ) [1]

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى كَوْنِهِ يَنْصِبُ المفْعُولَ بِهِ بقولِهِ :

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ........ .... [2]

– ثانيهما الوَصْفُ : نَحْوُ : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهُ** ﴾[3]، فَ(أَمْرَهُ) مَفْعُولُ (بَالِغٌ)، وإليهِ أشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

كَفِعْلِهِ اِسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلْ .... [4]

– ثالثها المصْدَرُ : نَحْو : ﴿ **وَلَوْلَا [دَفْعُ]**[5] **اللهِ النَّاسَ** ﴾[6]، فَ(النَّاسَ) مَفْعُولُ (دِفَاعُ)، وَإليهِ أَشَارَ فِي الألفِيَّةِ بقولِهِ : **بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أُلْحِقْ فِيْ العَمَلْ** [7]

– رابعها اسْمُ المصْدَرِ : نَحْوُ : ((مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ اِمْرَأَتَهُ الْوُضُوءُ)) [8]، فَ(قُبْلَةِ) اسمُ مصْدَرٍ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

....وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ [9]

وَأَبْهَمَ **المص** نَاصِبَهُ [10]، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ .

وقوله : **(أَيْ : عليهِ)** [11]، أَشَارَ بِهِ إلى أَنَّ (البَاءَ) بِمَعْنَى (عَلَى)، عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ : عَلَى مُسَمَّاهُ كَمَا عَلِمْتَ .

---

(1) متن الألفية –تعدي الفعل ولزومه–البيت (267) : 18 .

(2) تمامه : إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ، متن الألفية –تعدي الفعل ولزومه–البيت (268) : 18 .

(3) سورة الطلاق، الآية : 03 .

(4) تمامه : إِنْ كَانَ عَنْ مَضِيِّهِ بِمَعْزِلِ، متن الألفية –إعمال اسم الفاعل–البيت (428) : 28 .

(5) وهي قراءة الجمهور، وفي النّسخة (م) دِفَاعُ، وهي قراءة نافع . ينظر : حجة القراءات : 140 .

(6) سورة الحج، الآية : 40، والبقرة، الآية : 251 .

(7) متن الألفية –إعمال المصدر–البيت (424) : 28 .

(8) أخرجه الإمام مالك في (الموطأ)، في كتاب : الطّهارة : 44/1 ، ونصب الرّاية لأحاديث الهداية لجمال الدّين الزّيلعي : 71/1–75 .

(9) متن الألفية–إعمال المصدر– البيت (425) : 28 .

(10) اختلف النحاة في ناصب المفعول به : (فالبصريون على أنّه عامل الفاعل : الفعل أو شَبَهه، وقال هشام الضرير من الكوفيين : هوَّ الفَاعل، وقال الفرّاء : هوّ الفعل والفاعل معًا، وقال خلف : معنى المفعوليّة، أي : كونه مفعولًا، كما قال في الفاعل : إنَّ عَامله كونه فَاعِلًا). همع الهوامع : 07/3 .

(11) إشارة إلى قول الأزهري : (الاسم المنصوب الذي يقع به، أي : عليه الفعلُ الصَادِرُ مِنَ الفَاعِلِ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا، فزيدٌ : وقَعَ عَليه الفعل وهوّ الضَّرب، وهذا تعريفٌ بالرّسم كَما مَرَّ). حاشية أبي النجا : 83 .

وقوله : (**الصَّادِرُ مِنَ الفَاعِلِ**)، أشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ المرَادَ بالفِعْلِ فِي كَلَامِ **المص** اللّغَوِي وهُوَّ الحَدَثُ، ثمَّ إنَّ المرَادَ بالوُقُوعِ مُطْلَقُ التَّعَلُّقِ ليشمُلَ المتَعَلِّقَ عَلَى سَبِيلِ الثُّبُوتِ كمَا مَثَّل، أوْ الانْتِفَاءِ نَحْوُ : مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَخَرَجَ بـ (الاسْمِ) الفعلُ والحرفُ، فَلَا يَكُونَانِ مَفْعُولَيْنِ بِهِ [1]، وَلَكِنْ مَا لَمْ يحْكُم عَلَى لَفْظِهِمَا كَمَا مرَّ، وإلَّا جَازَ كَقَوْلِكَ : كَتَبْتَ قَامَ أَوْ [قَدْ][2]، وَخَرَجَ بـ(المنْصُوبِ) المرفوعُ والمجرورُ، فَإِنْ رُفِعَ المفْعُولُ[3] – بِأَنْ نَابَ عَنِ الفَاعِلِ نَحْوُ : ضُرِبَ زَيْدٌ، أَوْ جُرَّ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ[4] – لَمْ يُسَمَّ مَفْعُولًا بِهِ اصْطِلَاحًا، بَلْ يُسَمَّى الأَوَّلُ نَائِبًا عَنِ الفَاعِلِ، والثَّانِي مُضَافًا إِلَيْهِ، وَخَرَجَ (بالّذي يَقَعُ به[الخ] [5]) جَمِيعُ المنْصُوبَاتِ [(77)] .

وقوله : (**بالرَّسْمِ**)، أَيْ : بِخَاصَّةٍ مِنْ خَوَاصِّهِ، وَعَارِضٍ مِنْ عَوَارِضِهِ، وَهُوَّ النَّصْبُ .

وقوله : (**وَلَا تَقَعُ الكَافُ الخ**) [6]، قَالَ **الفيشي** : أَيْ. أصَالَةً، وَإِلَّا فَبِحَسب العَروضِ يَقعَانِ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَا فَاعِلَيْنِ بِالمصْدَرِ نَحْو : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا، أَوْ ضَرْبُهُ زَيْدًا، أَوْ نَقُولُ لَا يَقعَانِ مَرْفُوعيْنِ مَعَ الفِعْلِ، وأمَّا مَعَ الاسْمِ فَيَقَعَانِ، وَاللهُ [تَعَالَى] [7] أَعْلَم .

---

(1) في (م) فلا يكونان مفعولان بهما، والصّواب ما ورد في المتن .

(2) في (م) قعد .

(3) في (م) المفعول به .

(4) في (س) أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْداً، والصّواب ما ذكر في المتن .

(5) ساقط من (م) .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (ولا تقع الكاف والهاء المتّصلتان في موضع الرّفع أصْلًا، وإنّمَا يقعان موقع النّصب والخَفْضِ فقط) حاشية أبي النجا : 83 .

(7) ساقطة من (م) .

بَابُ المَصْدَر*

هَذَا هُوَّ الثَّانِي مِنَ المنْصُوبَات .

قول ز : (**المَنْصُوبُ عَلَى المَفْعُوليَّةِ الخ**)، يؤخذُ مِنْهُ أنَّ المصْدَرَ [1] يكونُ مفعولًا مُطْلقًا وغيرَهُ، وأَنَّ مُرَادَ **المص** هُنَا بِالمصْدرِ : المنْصُوبُ على المفْعُوليَّةِ المطْلَقَةِ لَا مُطْلَقُ المصْدَرِ [2]، وَهُوَّ كذلكَ، لأنَّ المصْدَرَ يَكُونُ مَرْفُوعًا ومَجْرُورًا فَلاَ يكُونُ مفْعُولًا مُطْلَقًا، والَّذِي يَقْتَضِيهِ قولُ الأَلفِيَّةِ [فِي التَّرْجَمَةِ] [3] المفْعُولُ المطْلَقُ، ثُمَّ فَسَّرَهُ بقَوْلِهِ :

المَصْدَرُ اِسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَي الفِعْلِ............. [4]

أَنَّهُمَا مترَادفَانِ، والحَقُّ أنَّ بيْنَ المصْدرِ والمفْعُولِ المطْلَقِ عُمُومًا وخُصُوصًا، منْ وَجْه يَجْتَمِعَانِ فِي نحو[(78)] : ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا [5]، وَيَنْفَرِدُ المفعولُ المطْلَقُ في نَحْو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا، فَ(سَوطًا) مفعولٌ مُطْلَقٌ، وليْسَ بمصْدَرٍ لأنَّهُ اسْمُ آلةٍ، وينفردُ المصْدَر في نحو : أعْجَبنِي ضَرْبُكَ، فَ(ضَرْبُكَ) فاعل، مَصْدَر غَيْر مفْعُول مُطْلَق لأنَّهُ غَيْر مَنْصُوب .

(**المَصْدَرُ : هوّ الاسْمُ**)، اعلَمْ أنَّ المصْدَرَ حَقِيقَةً من حيثُ هوّ: اسمُ الحَدَثِ المشْتَمِل عَلَى حُرُوفِ فعْلِهِ، فخرج بـ (اسم الحَدَثِ) مَا عَدَى [6] المصْدَر واسْمِهِ، وبـ(المشتملِ الخ) اسْمُ المصْدَرِ، لأنَّ المصدَرَ يَجْرِي عَلَى حُرُوفِ فِعلِهِ نحو : اغْتَسَلَ اغْتِسَالًا، وَاسْمُ المصْدَرِ : اسمُ الحَدَثِ الغَيْر الجَارِي عَلَى حُرُوفِ فِعْلِهِ نحو : اغتَسَلَ غُسْلًا، **والمص** عرَّفَهُ تقريبًا على المبتدئ.

(**المَنْصُوبُ**)، لم يبَيِّن نَاصِبَهُ، والمشْهُورُ أنَّهُ أحدُ أمورٍ ثَلَاثةٍ أشار لهَا فِي الألفيّة بقوله :

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ .... [7]

---

* عرفه ابن آجروم بأنه : (الاسم المنصوب الذي يأتي ثالثا في تصريف الفعل نحو: ضرب، يضرب، ضربًا، وهو قسمان: لفظي ومعنوي،فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي، وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي : جلست قعودًا). متن الآجرومية :21.

(1) سُمِّيَ المَصدر مصدرً لأنَّ فعله صدر عنه، أي : أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف – المسألة (28) :235/1، والتصريح على التوضيح : 491/1 .

(2) بمعنى : كل مفعول مطلق مصدر، وليس كل مصدر مفعول مطلق .

(3) تم استدراكه على هامش النّسخة (س) .

(4) تمامه : كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ، متن الألفية–المفعول المطلق–البيت (286) : 19 .

(5) في النسخة (م) ضربت ضربا .

(6) في النسخة (م) عدا، وهو الصواب .

(7) تمامه : وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتَخِبْ، متن الألفية –المفعول المطلق–البيت (287) : 19 .

فمثال نَصْبِهِ بمَصْدرٍ آخرَ مُماثِلٍ لهُ قولُهُ تَعَالَى: ﴿ **فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُم جَزَاءً مَوْفُورًا** ﴾[1] ف(جزاءً) مفعولٌ مطلقٌ عَامِله (جَزَاؤُكُمْ)، ومثال المَنْصُوبِ باسْمِ الفَاعِلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ **وَالصَّافَّاتِ صَفًّا** ﴾[2] ف(صَفًّا) مَفْعُولٌ مطلقٌ عامِلُه (الصَّافَّاتِ) [3]. جمعُ صَافَّةٍ : اسمُ فاعلٍ مِنْ صَفَّ [4] .

(**الّذِي يَجِئُ ثَالِثًا**)، **فإن قُلْتَ** : ليسَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ المصْدَرِ أن يَجِئَ ثَالثًا فِي تَصْرِيفِ الفِعْلِ، فَقَدْ يمكنُ أنْ يَأْتِيَ ثانيًا وثَالثًا ورَابعًا، وهَكَذَا بِحَسبِ مَا يريدُ النَّاطِقُ، فتقولُ : ضَرَبَ ضَرْبًا، وضَرَبَ يضْرِبُ ضَرْبًا، فَهُوَ ضَارِبٌ ضَرْبًا، وهَكَذَا .

قُلْتُ : أُجيبَ عنهُ بأنَّ أهْلَ التَّصْرِيفِ اصْطَلَحُوا عَلَى أن يجْعَلُوهُ ثَالثًا مُقَدّمًا عَلَى الأَوْصَافِ، لأنَّ العامِلَ فيهِ أكثرُ مَا يكونُ فعْلًا، لَكِنْ يقالُ : لِمَ قَدَّمُوهُ عَلَى فِعْلِ الأَمْرِ ؟

وَأُجيْبُ عَنْه بأنَّ الأمرَ مقتطَفٌ منَ المضَارِعِ، فكأَنَّهُ هُوَّ، فلذَا لَا يَذْكُرُونَهُ، وإنَّمَا يَقُولُونَ مثلا : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا، فَهُوَّ ضَارِبٌ وَمَضْرُوبٌ .

لطيـــــــفة :

قال **الرّاعي** [5] : قَدِمَ علَى الأَنْدَلُس [6] طَالِبٌ مِنْ فَاس [7] وَكَانَ كَثِيرَ الجِدَالِ، فَجَعَلَ فيه بَعضُ الطّلَبَةِ بَيْتَيْنِ [وَجَعَلَهُمَا فِي وَرَقَةٍ وألصَقَهَا أعْلَى][8] المَوْضِعِ الّذِي يَدْرُسُ فيهِ، ونَصُّ البيتين : [63]

---

(1) سورة الإسراء، الآية : 63 .

(2) سورة الصافات، الآية : 10 .

(3) الصَّافّات : هي الملائكة الصّافّات لربِّهَا في السّمَاء، وهي جمع صّافّةٍ، ينظر : تفسير الطبري : 01/23 .

(4) وقد ينصب باسم المفعول نحو : الخُبْزُ مَأْكُولٌ أَكْلًا، وأمثلة المبالغة نحو : زَيْدًا ضَرَّابٌ ضَرْبًا، ولا يصح من اسم التفضيل والصّفة المشبهة، ينظر : التّصريح على التّوضيح : 491/1 .

(5) الراعي : هو أبو عبد الله شمس الدين الراعي الأندلسي، ولد بغرناطة سنة: 782هـ، تلقى تعليمه على يد علماء عصره، ثم شد الرحال إلى القاهرة، وأخذ عن ابن حجر العسقلاني، وانصب اهتمامه بالنحو، فوضع شرحين على المقدمة الشهيرة في النحو لابن آجروم، سمى الأول (عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة)، والآخر (المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الجرومية)، كما شرح ألفية ابن مالك، وغير ذلك. توفي سنة : 853هـ . الضوء اللامع : 203 .

(6) الأندلس : جزيرة كبيرة طولها نحو الشهر، تغلب عليها المياه الجارية والشجر المثمر، وأرض الأندلس من على البحر تواجه من أرض المغرب تونس، وإلى طبرقة، إلى جزائر بني مزغنة، ثم إلى نكور، ثم إلى سبتة، ثم إلى إيزلي، ثم إلى البحر المحيط .معجم البلدان : 262/1 .

(7) فاس : مدينة مشهورة كبيرة على بر المغرب من بلاد البربر، وهي حاضرة البحر، وأجلّ مدنه قبل أن تختط مراكش . ينظر : معجم البلدان : 4/ 230 .

(8) في (م) وكتبهما في ورقة و ألزقها على .

أَتَانَا طَالِبٌ مِنْ أَهْلِ فَاس يُجَادِلُ فِي الكِتَابِ وَفِي القِيَّاسِ
وَمَا فَـاسٌ بِبَلْدَتِهِ وَلَــكِنْ فَسَا يَفْسُو فَسْوًا [1] فَهُوَّ فَاسِي

والمرَادُ بالتّصْرِيفِ هُنَا كَمَا مَرَّ : التّحْوِيلُ من صِيغَةٍ إلى صِيغَةٍ أُخْرَىَ لَا الاشْتِقَاق، وإلّا فـ(ضَربٌ) المصْدَرُ أصْلٌ باعتبارِ الاشْتِقَاقِ لـ(ضَرَبَ) الفِعل عَلَى المخْتَار [2]، وفي الألفيَّةِ :

.... **وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتَخِبْ** [3]

وقوله : (**في تَحْرِيكِ عِيْنِهِ**) [4]، أي : [في][5] مُطْلَقِ الحَرَكَةِ لاَ فِي شَخْصِهَا، لأنَّ (فَرِحَ) الفِعل مَكسُورُ العينِ، و(فَرَحًا) المصْدَرُ مَفْتُوحهَا .

وقوله : (**لأنَّ القُعُودَ والجُلُوسَ بِمَعْنَى الخ**) [6]، هذا مَذْهَبُ الجمهُورِ، وَذكرَ في **المصابيح** : أنَّ القُعُودَ يَكُونُ منَ الاضْطِجَاعِ، والجُلُوسَ يكونُ مِنْ قِيَّامٍ[7]، وقيلَ بالعكس[8] .

وقوله : (**الجِيمُ واللَّامُ الخ**)، أيْ : مُسَمَّى الجِيم وهُوَّ(ج)، ومُسَمَّى اللَّام وهُوَّ شَكل (ل) هَكَذَا، وإلَّا فالجِيمُ اسْمٌ لَا حَرْفٌ .

وقوله : (**عَلَى مَذْهَبِ المَازِنِي**) [9]،

---

(1) في (م) فساء .

(2) وهو مذهب جمهور البصريين، وحجّتهم أنّ الفرع لابدّ أن يكون فيه معنى الأصل وزيّادة، ومذهب الكوفيّين أنّ الفعل أصل المصدر ومختلف المشتقات، واستدلوا على ذلك بأنّهم يعلّون بإعلال الفعل ويصحّحان بصحّته. ينظر : الإنصاف : 435/1، والتصريح على التوضيح : 492/1 .

(3) متن الألفية – المفعول المطلق–البيت (287) : 19 .

(4) إشارة إلى المصدر اللفظي: (فهوّ أي : المصدر لفظيٌ سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو : فَرِحَ فَرَحًا، أو لا نحو : قَتَلَه قَتْلًا، فحروف قتل هي نفسها حروف قتلا بعينها، إلا أن الفعل مفتوح العين، والمصدر ساكن العين).حاشية أبي النجا : 85.

(5) ساقط من (س) .

(6) إشارة إلى حديث الأزهري عن المصدر المعنوي بقوله : (فإنّ المصدر الذي هو قعودًا موافق لفعله الذي هو جَلسَ في معناه دون لفظه، لأنّ الجلوس والقعود بمعنى واحد، وحروفهما متغايرة، فحروف جلس: الجيم واللام والسين..)حاشية أبي النجا : 85.

(7) ينظر : مشكاة المصابيح (كتاب الآداب) : 1331/3 .

(8) وممن قال بذلك أبو هلال العسكري، ينظر : الفروق اللغوية (637) : 61 .

(9) من قول الأزهري :(وهدا التقسيم الذي ذكره المصنف إنما يتماشى على مذهب المازني القائل بأن المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه) حاشية أبي النجا : 85 .

– ومذهب الجمهور أنَّ ناصبه فعل مقدّر من لفظه، والتقدير – في المثال : قَعَدْتُ جُلُوسًا – : قَعَدْتُ وجَلَسْتُ جُلُوسًا، وظاهر كلام ابن مالك أنّ المرادف منصوب بالفعل المذكور حيث قال : (فهذه وأمثالها لا يمكن أن يقدّر لها عامل من لفظها، وهذا الذي اخترته هو اختيار المبرد والسيرافي) شرح التسهيل : 111/2، والتصريح على التوضيح : 495/1 .

وكذلك **المُبَرّد** [1]، و **السّيرافي** [2]، قال **الرَّضِي** : وهوّ الأَولَى، لِأَنّ الأَصْلَ عَدَمُ التّقدِيرِ وَلَا ضَرُورَةَ تلْجأ إِلَيْهِ [3].

وقوله : (**إذْ كُل مِنْهُمَا يَجْرِي الخ**) [4]، مَثَّلَ فِي اللَّفْظِيِّ بِالمتَعَدِّي [5]، وَمِثَالُ اللّازِمِ فيهِ : قُمْتُ قِيَّامًا، ومثَّلَ فِي المعْنَويِّ بِاللاَّزِمِ [6]، ومِثَالُ المتَعَدِّي فيه : أَحْبَبْتُهُ مِقَةً [7]، أَيْ : مَحَبَّةً، وَاللهُ [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى] [8] أعلَم .

= والمازني : هو أبو عثمان بكر بن محمّد بن عثمان بن عدي بن حبي النحوي البصري ، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، كان كثير الرواية ومن مؤلفاته : كتاب التّصريف، كتاب العروض، وكتاب القوافي، توفي العام : **247** هـ .طبقات النحويين : **283** ، وإنباه الروّاة : **253/1**، وبغية الوعاة : **466/1** .

(**1**) المبرد : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، من أهل العلم في الأدب والأخبار، مولده في البصرة، صاحب كتاب المقتضب والكامل في اللغة والأدب، والمذكر والمؤنث، توفي في بغداد العام : **286**هـ، وقيل : **285** هـ. طبقات النحويين : **110/101**، وإنباه الروّاة : **241/3 –253**، و الأعلام : **144/7** .

(**2**) السيرافي : هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان بن القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، ولد قبل العام : **270**هـ ، وهو شيخ الشيوخ وإمام الأئمة ،كان معتزليًا عفيفًا لا يأكل إلّا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة من أشهر مصنّفاته : شرح كتاب سيبويه ، توفي العام : **368**هـ . طبقات النحويين : **119** ، وإنباه الروّاة : **313/1–315** ، وبغية الوعاة : **507/1** .

(**3**) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : **352/1** .

(**4**) إشارة إلى قول الأزهري : (وتمثيله في اللفظي بالمتعدّي، وفي المعنوي باللّازم للإيضاح لا للتخصيص، إذ كل منهما يجري مع المتعدّي واللّازم) . حاشية أبي النجا : **85** .

(**5**) ومثاله : الفعل (قتَلَ)، قتلَهُ قَتلًا .

(**6**) مثاله : الفعلان (جَلَسَ) و(قَعَدَ)، جَلَستُ قُعودًا، وقُمتُ وقُوفًا .

(**7**) المِقَةُ ،. بكسر الميم : مصدر (وَمَقَ) مرادف للمحبَّةِ .

(**8**) ساقطة من (س) .

بَابُ ظَرْف الزَّمَان وَظَرْفُ المَكَان

هَذَا هُوَّ الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ مِنَ المَنْصُوبَات .

والظَّرفُ **لغَةً** : الوِعَاءُ، و**اصْطِلَاحًا** يَأتِي **للمص** (1)، وَجَمَعَهُمَا فِي بابٍ واحدٍ لاشْتِرَاكِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا عَلَى مَعْنَى (في)، وَأَفْرَدَ **المص** كلَّ واحِدٍ بتعريفٍ خَاصٍ تَقْرِيبًا عَلَى المبْتَدِئ .

قول ز : (**المُسَمَّيَان** (2) **بالمَفْعُولِ الخ**)، أشَار[به] (3) إِلَى أنَّ مِنَ النُّحَاةِ مَنْ يُسَمِّيهِمَا بِظَرْفِ الزَّمَانِ والمكَانِ (4)، ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ : المفعُولُ فِيهِ، وَمُرَادُهُمَا وَاحِدٌ .

[فَصْل ظَرْف الزّمَان]

(**المَنصُوبُ**) **قول ز** : (**باللّفْظِ الدَّالِّ الخ**)، أخرَجَ عِبَارَةَ **المص** عَن ظَاهِرِهَا المقْتَضِيّة أنَّ النَّصْبَ علَى إسقَاطِ الخَافِضِ الّذِي هُوَّ (في) (5)، وَعَبَّر (**ز**) باللّفظِ لِيَشملَ مَا إذا كَانَ النَّاصِبُ فِعْلًا كَسَائرِ أمثلةِ (ز) (6)، أو غَيْرَ [الفِعلِ] (7) ممَّا يَعْمَلُ فيه كَاسْمِ [(79)] الفَاعِلِ نحو : أنَا سَائرٌ غَدًا، فالعَامِلِ فِي (غَدًا) هوّ : سَائرٌ، وَهُوَّ دلَّ عَلَى المعْنَى الوَاقِعِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَهُوَّ (السَّيْر)، والسَّيْرُ مَظْروفٌ في (غَدٍ)، فهُوَّ عَلَى مَعْنَى (فِي)، ثُمَّ إِنَّ العَامِلَ كَمَا يَكُونُ مذكوَرا -كَمَا مَثَّلَ - يكُونُ مَحْذوفًا نحو : يَومَ الجُمُعَةِ، جوابًا لِمَنْ قَالَ : مَتَى قدمْتَ (8) ؟

وَإِلَى تَقْسِيمِ الظّرْفِ إِلَى زَمَانٍ وَمَكَانٍ (9) أشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بقَوْلِهِ :

---

(1) فرّق ابن آجرّوم بين ظرف الزّمان والمكان، فعرّف الأوّل بأنّه : (ظرف الزَّمَانِ : هوّ الاسم المنصوب بتقدير (في) نحو : اليوم، واللّيلة، وغُدْوَةَ، وبُكْرةَ، وسَحَرًا، وغَدًا، وعتمةَ، وصباحًا، ومسَاءً، وأبدًا، وأَمَدًا، وحِينًا، وما أشبه ذلك) متن الآجرّومية : 22 .

(2) في (م) المسمّيين، وهو من قول الأزهري : (باب طرف الزمان والمكان المسميين بالمفعول فيه). حاشية أبي النجا : 85 .

(3) ساقط من (س) .

(4) وهو اصطلاح البصريين، ويسمونه أيضا المفعول فيه، واعترض الكوفيون بأن الظرف : هو الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات، وسماه الفراء محلا، ينظر : حاشية الصبان : 183/2 ، والتصريح على التوضيح : 515/1 .

(5) ومنهم من قال: إن ناصبه عَلى الظَّرفيّة، وذكر ابن النّاظم أنَّه منصوب على أنّه مفعول به على التّوَسُّع. ينظر : شرح الآجرومية للسنهوري : 545/2، وشرح ابن النّاظم : 200 .

(6) والتي منها : صُمْتُ اليَومَ، أو يومًا، أو يومَ الخَمِيسِ، اِعْتَكَفْتُ اللَّيْلَةَ، أَزُورُكَ غُدْوَةً ..الخ، ينظر : حاشية أبي النجا : 85 .

(7) في (م) أو غير فعل .

(8) وقد يكون العامل مقدَّرًا كما في قولك : القِتَالُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فالعامل فيها هو :كَائِنٌ أَو مُسْتَقِرٌ، وهوّ مقدّرٌ لا ملفوظٌ بِهِ. ينظر : ارتشاف الضّرب : 1389/3، وهمع الهوامع : 137/3 .

(9) في (م) وإلى تقسيم الظرف إلى زمان ومكان وتعريفهما أشار .

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مكانٌ ضُمِّنَا (فِي) بِاطِّرَادٍ كَهُنَا اُمْكُثْ أَزْمُنَا [1]

وَإِلَى نَاصِبِهِ مَذكُورًا أو مَحْذُوفًا أشارَ فِي الألفيّةِ بقولِهِ :

فَانْصِــبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَــانَ، وَإِلَّا فَـانْـوِهِ مُـقَــدَّرَا[2]

فَخَرَجَ بـ (اسمِ الزَّمَان) اسْمُ المكَانِ والحَالُ، فإنَّهُمَا – وإنْ كَانَا بِمَعْنَى (فِي) – فَلَيْسَا باسْمِ زَمَانٍ، وخَرَجَ بـ(المَنْصُوب) [3] اسمُ الزَّمَانِ المجْرُور والمرْفوع [4]، فلَا يُقَالُ لهُمَا ظَرْفُ زَمَانٍ اصْطِلَاحًا، وخَرَجَ بـ(تَقْدِير مَعْنَى : فِي) اسمُ الزَّمَانِ المنْصُوب الَّذِي لَيْسَ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ أصْلًا نحو قَوْلِه تعالى : ﴿ **وَ يَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ** ﴾ [5]، فـ(يَوْمًا) مَفْعُولٌ بهِ لَا ظَرف لِأَنّهُم لَا يَخَافُونَ شَيْئًا فِي اليَوْمِ، وَإِنَّمَا يَخَافُونَ نَفْسَ اليَوْمِ .

وقوله : (**مَعْنَى : فِي**) [6]، قَدَّرَ (ز) هَذَا المضَافَ الَّذِي هُوَّ (مَعْنَى) إِشَارَة إِلَى أَنّهُ لَا يُصَرَّحُ بِـ(فِي)، فَإِن صُرِّحَ بِهَا وَصَارَ اسْمَ زَمَانٍ [7] مَجْرُورًا خَرَجَ عَن الظَّرْفِيّة اصْطِلاحًا .

وقوله : (**الدّالّةُ عَلَى الظّرفيَّةِ**)، لبَيَانِ الوَاقِعِ، وإلَّا فَكُلّ مَا يَخْرجُ بهِ خَرَجَ بقوله : اسْمُ الزَّمَانِ، **خلافًا لِبَعضٍ** [8] .

وقوله : (**سواءً في ذَلكَ المُبْهَمُ الخ**)، أيْ : اسمُ الزَّمَانِ يُنْصَبُ علَى الظَّرْفِيَّةِ مُطْلَقًا لَا فرقَ بينَ كَوْنِهِ مبهَمًا أو مُخْتَصًا، قال **الرّضي** : (المبهَمُ من الزَّمَانِ : مَا لَا حدَّ لَهُ يَحصُرُهُ سَواءً كانَ نَكِرَةً كـ :حينَ و زَمَانَ، أو مَعْرِفَةً كـ : الحِينِ والزَّمَانِ، والمخْتَصُّ منهُ : مَالَهُ نهايَةٌ تَحْصُرُهُ، نَكِرَةً كَانَ نحو: يومٌ أو لَيْلةٌ وشهرٌ، أو مَعْرِفَةً نحو: يومُ الجُمُعَةِ ولَيْلَةُ القَدْرِ، وشَهْرُ رمَضَان)[9] .

ولِكَونِ ظَرفِ الزَّمَان يُنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أشارَ فِي الألفيّةِ بقولِهِ :

---

(1) متن الألفية –المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا–البيت (303) : 20 .

(2) المصدر السابق، البيت (304) : 20 .

(3) في (م) بالاسم المنصوب .

(4) نحو : يَوْمُ الجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، اسْتَعِدَّ لِيَوْمِ الجُمُعَةِ .

(5) سورة الإنسان، الآية : 07 .

(6) إشارة إلى تعريف الأزهري لظرف الزمان بأنه : (اسم الزمان المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير معنى "في" الدّالة على الظرفية سواء فيه المبهم والمُخْتَصَ نحو : اليوم) حاشية أبي النجا : 85 .

(7) في (م) اسم الزمان مجرورا .

(8) ينظر : التصريح على التوضيح : 518/1 .

(9) وفي شرح الكافية : (المبهم من الزّمان هوَّ الّذي لا حدَّ له يحصُرُهُ، والمؤقت ماله نهاية تحصره). شرح الرضي على الكافيّة : 579/1 .

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَكَ......   .... [1]

(**نحو : اليَومَ**) **قول ز** : (**مِنْ طُلُوعِ الفَجْرِ الخ**)، هَذَا هُوَّ اليَوْمُ فِي الشَّرْعِ ولا إشْكَال، وفي اللُّغَةِ عَلَى قَوْلٍ، وقيلَ : اليَومُ لُغَةً : من طُلُوعِ الشَّمسِ إِلَى غُرُوبِهَا، واللّيْلَةُ مِن غُرُوبِ الشَّمسِ إِلَى طُلُوعِهَا [2]، وقِيلَ : اللَّيْلَةُ مِن غرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الفَجْرِ، ومَا بَيْنَ طلوعِ الفَجْرِ و طُلُوعِ الشّمسِ لَيْسَ مِنَ اليَوْمِ وَلَا منَ اللَّيْلَةِ .

(**وَغُدْوَةً**) **قول ز** : (**وبعدمِهِ مَعَ التَّعْرِيفِ الخ**) [3]، وَيَكُونُ حينَئذٍ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ للعلميَّةِ والتَّأْنيثِ اللَّفْظِيّ، وَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ في (بُكْرَة) بعدُ الخ .

وقوله : (**وَهِيَّ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ**)، أَيْ : مِنْ وقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ .

(**وَسَحَر**) **قول ز** : (**وَبِلَا تَنْوِينٍ إِذَا الخ**) [4]، فيَكُونُ مَمْنُوعًا منَ الصَّرفِ لِلْعَلَميَّةِ والعَدْلِ عَن السَّحَرِ بالأَلِفِ واللَّامِ، وفي الألفيّة :

وَالعَــدْلُ وَالتَّعْـرِيفُ مَانِعًا سَحَرْ   إِذَا بِـهِ التَّعْـيِينُ قَصْـدًا يُعْتَـبَر [5]

وقوله : (**أو سَحَرُ يَومِ الجُمُعَةِ**)، أي : سَحَرُ ليلَةِ يومِ الجُمُعَةِ لمَا مَرَّ مِنْ أنَّ اليَومَ مِن طُلُوعِ الفَجْرِ، والسَّحَر آخِرُ اللَّيْلِ .

(**وَغَدًا**) **قول ز** : (**بَعْدَ يَوْمِكَ**)، الأَوْلَى أن يَقُولَ عَقِبَ يَوْمِكَ لأنَّ (بَعْدَ) ظَرْفٌ مُتَّسِعٌ، و(غَدًا) اسْمُ اليَوْمِ التَّالِي لِيَوْمِكَ .

(**وَأَبَدًا**) **قول ز** : (**أَبَدُ الآبِدِينَ**)، أيْ : لَا أُكَلِّمُهُ مَا دَامَ النَّاسُ مَوْجُودِينَ فِي الدَّهْرِ .

(**وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ**) **قول ز** : (**وسَاعَة**) [6]،أيْ باعتبارِ اللُّغَةِ، وأمَّا عندَ الفَلَكِيِّينَ فهيَّ مخصُوصَةٌ بقدرٍ مَعْلُومٍ فِي اللَّيْلِ مَعَ النَّهَارِ [7] منها أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ .

---

(1) متن الألفية–المفعول فيه–البيت (305) : 20 .

(2) لسان العرب (يوم) : 4974/54، و (ليل) : 4117/46 .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (وغُدْوَةً : بالتّنوين مع التّنْكير، وبعَدَمِهِ مع التّعريف، وهي من صلاة الصّبْحِ إلى طُلُوعِ الشَّمْسِ). حاشية أبي النجا : 85 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (وسَحَرًا بالتّنوينِ إذا لم تُرِد به سحَرَ يَوْمٍ بعينه، وبلا تنوين إذا أردت به ذلك وهو آخر الليل قبيل الفجر، تقول : أجيئك يوم الجمعة سحرًا، أو سحر يوم الجمعة، أو أجيئك سحرا من الأسحار). حاشية أبي النجا : 86 .

(5) متن الألفية –ما لا ينصرف–البيت (671) : 44 .

(6) إشارة إلى قول الأزهري :(وما أشبه ذلك من أسماء الزمان المبهمة نحو : وقت وساعة وأوان، والمختصّة نحو : ضُحى وَ ضحوة). حاشية أبي النجا : 86 .

(7) في (م) فالليل مع النهار .

وقوله : (**مَا هُوَّ ثَابِتُ التَّصَرُّفِ الخ**) [1]، بِأَنْ يُسْتَعْمَلَ مُبْتَدَأ، وَ خبَرًا، وَ فَاعِلًا، وَ مَفْعُولًا [2] [الخ] [3]، وإلى تَعْرِيفِ المتَصَرِّفِ مِنْهَا أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّة بقولِهِ :

وَمَـا يُـرَى ظَرْفًـا وَ غَيْرَ ظَرْفِ فَـذَاكَ ذُو تَصـرُّفٍ فِي العُـرْفِ [4]

وقوله : (**والاِنْصِرَافُ**)، هوَّ الَّذِي فيهِ تَنْوِينُ التَّمكِينِ [5] كَمَا مرَّ .

وقوله : (**مَا هُوَّ مَنْفيُّ التَّصَرُّفِ الخ**)، وهُوَّ الّذِي يلزمُ النَّصْبَ على الظَّرْفِيّة [6]، أو يَخْرُجُ عَنْهَا إِلَى حَالَةٍ تُشْبِهُهَا وهوَّ الجَرُّ بـ (مِنْ) [7]، وإليهِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بقولِهِ [(80)]:

وَغَيْــرُ ذِي التَّـصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيّـَةً أَوْ شِبْـهَهَا مِنَ الكَلـِمْ [8]

وقوله : (**نحو** : **غُدْوَة أو بُكْرَة الخ**) [9]، يؤخَذُ منهُ أَنَّ غَيرَهُمَا مَوجُود، وَهُوّ كذَلِك فمِنهَا : شَعْبَان وَرَمْضَان **خلافا** لِمنْ أَنْكَر وُجُودَ غَيْرِهِمَا [10] .

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (واعلم أنّ هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التّصرّف والانصراف كيوم وليلة، ومنها ما هو منفي التّصرّف والانصراف نحو :سحر إذا كان ظرفًا ليومٍ بعينه) حاشية أبي النجا : 86 .

(2) وأمثلة ذلك على الترتيب : يَوْمُنَا يَوْمٌ حَسَنٌ، طَابَ يَوْمُنَا، وقوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الوِلْدَانَ شِيبًا﴾. سورة المزمّل، الآية : 17 .

(3) في (م) وهكذا .

(4) متن الألفية –المفعول معه–البيت (308) : 21 .

(5) تنوين التمكين : يراد به نون ساكنة تلحق آخر الاسم المعرب لفظا لا خطًا،للدّلالة على بقاء أصالته، وتمكّنه في الاسمية، ينظر : مصطلحات النحو والصرف : 288 .

(6) ونحوُه : (قَطُّ، وعَوْضُ) تقول : مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ، وَلَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ .

(7) ونحوه : قَبْلَ، وبَعْدَ، وعِنْدَ، وَلَدُنْ كقوله تعالى :﴿ وَ ءَاتَيْنَهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدَنَا عِلْمًا ﴾. سورة الكهف، الآية : 65، وقوله أيضًا : ﴿ قَالُوا أوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾. سورة الأعراف، الآية : 129 .

(8) متن الألفية –المفعول معه–البيت (309) : 21 .

(9) إشارة إلى قول الأزهري : (ومنها ما هوّ ثابت التّصرّف منفي الانصراف نحو : غُدْوَة وبُكْرة علمين). حاشية أبي النجا : 86.

(10) ينظر : همع الهوامع : 139/3، وارتشاف الضرب : 1393/3 .

[فَصلُ ظَرْف المَكَان]

(**وَظَرْفُ المَكَانِ**) [1] **قول ز** : (**المُبْهَم الخ**)، المبْهَمُ مِنَ المكَانِ : مَا لَيسَتْ لهُ صُورَةٌ ولَا حُدُودٌ مَحْصُورَةٌ كَمَا مَثَّل **المص**، والمختَصُّ : هُوَّ مَا لَهُ صُورَة وَحُدُود مَحْصُورَة كَالدَّار، وَالبَيت والمسْجِد، وفِي تَقْيِيد (**ز**) بِالمبْهَم إشارةٌ إِلَى أَنَّهُ [64] لا يُنْصَبُ إِلَّا إِذَا كَان مُبْهَمًا، وإنْ كَانَ مُخْتَصًّا فَلَا يُنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وفِي الألفيَّة :

.......................وَمَا   يَقْــبَلُهُ المَــكَانِ إلاَّ مُبْـــهَمًا [2]

(**وَمَعَ**) **قول ز** : (**وَهُوَّ اسْمٌ لمكَانِ الاجْتِمَاعِ الخ**)، هَذَا هُوَّ الحَقُّ خِلَافًا لمنْ قَالَ : إنَّهَا تَكُونُ ظرفَ زَمَانٍ وَمَكَانٍ [3]، وَلَيْسَت حَرْفًا بِدَلِيل (مَعًا) بِالتَّنْوِينِ وَدُخُول (مِنْ) علَيْهَا [4] .

(**وَهُنَا**) **قول ز** : (**بِضَمِّ الهَاءِ الخ**)، ضَبَطَهُ بِذَلِكَ لأجْلِ قَوْلِهِ : (إشَارة [5] للمَكَانِ القَرِيبِ)، وإلَّا فيقالُ : (هُنَّا) بِضَمِّ الهَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ، ويُقَالُ : (هِنَّا) بكَسْرِ الهَاء وتشْدِيدِ النُّون أيضًا [6]، لكنَّهُمَا يُشَارُ بِهِمَا للمَكَانِ البعِيدِ، وإلى مَا يُشَارُ إليهِ للمَكَانِ القَرِيبِ مَعَ مَا يُشَارُ به لِلْمَكَانِ البَعِيدِ أشارَ فِي الألفيّةِ بِقَوْلِهِ :

وَ بِـ(هُـنَا) أَوْ(هَاهُـنَا) أَشِرْ إِلَى   دَانِـي المَكَانِ................ [7]

البَيْتَين[8]، واللهُ [سُبحَانَهُ وتَعَالَى] أعْلَم .

---

(1) عرف ابن آجُرّوم ظرف المكان بأنّه : (هوّ اسم المكان المنصوب بتقدير (في) نحو : أمام، وخلف، وقُدّامَ، ووَرَاءَ، وفَوْقَ، وتَحْتَ، وعِنْدَ، ومعَ، وإزَاءَ، وحذاء، و تلقاء، وثَمَّ، وهُنَا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) متن الآجرّوميّة : 22 .

(2) متن الألفية –المفعول فيه–البيت (305) : 20 .

(3) (وهو في الأصل ظرفُ موضوعٌ للصُّحبِةِ، وأجَازَ بعضُ الكوفيين أن يكونَ حرفًا، وذهب أبو عليٍ إلى أنَّ منْ فتَحَهُ فهُوَّ عندهُ ظرفٌ، ومنْ أسكنهُ جعلهُ حرفًا، وإنّمَا ذهب من ذهب إلى كونه حرفًا لمجِيئِهِ على حرفين ولا يعلم له أصلٌ). الأمالي لابن الشجري : 374/1 .

(4) وذلك فيما رواه البصريُ والكوفيُ في قولهم : جِئْتُ مِنْ مَعِهِمْ، وَكَانَ مَعَهَا فانْتَزَعْتُهُ مِنْ مَعِهَا، كما تقول :كَانَ عِنْدَهَا فَانْتَزَعْتُهُ مِنْ عِنْدِهَا، ينظر : الأمالي لابن الشجري : 374/1، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص : 328 .

(5) في (م) اسم الإشارة .

(6) أصلُهَا : (هِنَّنَ) بثلاث نونات، أبدلت الثالثة ألفًا لكثرة الاستعمال، وكسر الهَاء أردأ من فتحها وضمّها. ينظر : التصريح على التوضيح : 147/1 .

(7) متن الألفية–اسم الإشارة–البيت (86) : 06 .

(8) البيتان هما :   وبهنا أو هاهنا أشـــــــر إلى   داني المكان، وبه الكاف صلا

في البعد، أو ب(ثم) فه، أو (هنَا)   أو ب(هنالكَ) انطقَنْ، أو (هنا)

–متن الألفية –اسم الإشارة– : 6 .

بَابُ الحَـال

هَذَا هُوَّ الخَامِسُ مِنَ المَنْصُوبَات وقدَّمَهُ عَلَى التّمييز- وَإِن كَانَ التّمييزُ مُبَيِّنًا للذَّاتِ والحَالُ مبَيِّنٌ للْهيئَةِ، والذّاتُ وَمُبَيِّنُهَا مُقَدَّمَانِ عَلَى الهَيْئَةِ وَمُبَيِّنِهَا - لأنَّ الحَالَ قَرِيبٌ من العُمدَةِ، لِكَونِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا منْصُوبًا بِخِلَافِ التّمييزِ يَكُونُ مَنْصُوبًا وَ مَجْرُورًا .

وَهُوَّ مشْتَقٌ مِنَ التَّحَوُّلِ والإنْتِقَالِ، وتُذَكَّرُ فيقالُ : حَالٌ حَسَنٌ، وتُؤنَّثُ فيقالُ : حَالٌ حَسَنَةٌ، ثمّ الحَالُ **لغة** : هيئَةُ الإِنسَانِ الَّذِي هُوَّ عَلَيْهَا مِن خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، **واصطلاحا** : مَا ذَكَرَهُ **المص** بقوله : (**وَهُوَّ الاسْمُ**)، **فإن قلتَ** : الحالُ كَمَا يَكُونُ اسْمًا صَرِيحًا نحو : جَاءَ زيدٌ رَاكبًا، يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيّةً نحو : ﴿ **وَهُمُ أُلُوفٌ** ﴾ [1]، فجملة (وَهُم أُلُوفٌ) حَاليةٌ مِنَ الوَاو فِي (خَرَجُوا)، وَتَكُونُ فعليّةً نحو : ﴿ **وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ** ﴾ [2]، فَجُمْلَة (يَبكُونَ) حَالِيّة [مِن الوَاوِ فِي (جَاءُوا)] [3]، وقدْ يَكُونُ جَارًّا ومَجْرُورًا وَظَرفًا، فلمَ خَصَّ **المص** ذَلِك بِالاسِمِ ؟

قلت : الجُملَةُ الوَاقعةُ حَالًا فِي تَأْوِيلِ مُفرَد، وَيَدُلُّك للتَّأويلِ تَعبيرُ الأَلفِيَّة بمَوضِعِ حيْثُ قَال مُؤَلِّفُهَا :

وَمَوْضِعُ الحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ .... [4]

والظّرْفُ وَعَدِيلُهُ إنْ تَعَلّقَا بِاسمٍ فَهُمَا من قَبِيلِ الحَالِ بالاسْمِ الصَّرِيحِ، وَإِنْ تَعَلَّقَا بفِعْلٍ فَهُمَا مِنْ قَبِيلِ الجملَةِ المؤَوَّلَةِ بالمفرَدِ .

قول ز : (**الفَضْلَة**) [5]، المَرَادُ بهَا : مَا يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ بِأَن أَخَذَ الفِعْلُ فَاعِلَهُ، والمبَتَدَأُ خَبَرَهُ، كَمَا يأتِي لـ(**ز**)، ولَيْسَ المَرَادُ بِهَا مَا يستَغْنِي الكَلَامُ عنه فَلَا يَرد نحو : ﴿ **لَاعِبِينَ** ﴾ [6] مِنَ الآيَّةِ الآتِيَّةِ عند (**ز**) .

---

(1) ونص الآية : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَّارِهِمْ وَهُمُ أُلُوفٌ حَذَرَ المَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾. سورة البقرة، الآية : 243 .

(2) سورة يوسف، الآية : 16 .

(3) ساقطة من (م) .

(4) تمامه : كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَّ نَاوٍ رِحْلَهْ، متن الألفية–الحال–البيت (351) : 23 .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (الحال هو الاسم الفضلة المنصوب بالفعل وشبهه، المفسر لما انبهم من الهيئات، أي: الصفات اللاحقة للذوات العاقلة، وغيرها). حاشية أبي النجا : 87 .

(6) ونص الآية : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾. سورة الدخان، الآية : 38 .

(**المَنْصُوبُ**)، إن **قلت** : النَّصْبُ حُكمٌ أَدْخَلَهُ في الحَدِّ، وفِي **السُّلَّم** [1] :

وَعِنْــدَهُمْ مِنْ جُمْــلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تُدْخــلَ الأَحْكَــامَ فِي الحُـدُودِ [2]

قلت : المَمْنُوعُ هُوّ إدخَالُ اللَّفظِ عَلَى أنَّهُ حُكْم، وأمَّا إنْ [أدخل][3] عَلَى أنَّه جُزءٌ مِنَ الماهِيَّةِ فَلَا يمْتَنِع .

قول ز : (**وَشِبْهُهُ**)، المرادُ بهِ : اسمُ الفَاعِلِ، واسْمُ المفْعُولِ، والصّفَةُ المشَبّهَة، واسْمُ التّفضِيلِ، والمصْدَرُ واسْمُهُ [4]، لكنْ إنْ نُصِبَ بِفِعلٍ مُتَصَرِّفٍ [5] أو صِفَةٍ شَبِيهةٍ بِالمَتَصَرِّفِ [6] جازَ تقديمُهُ [7]، وإلَّا فَلَا، وفِي الألفيَّةِ :

وَالحَالُ إِنْ يُنْــصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِــفَةٍ أَشْــبَهَتِ المُصــرَّفَا [8]

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ ....

(**لِمَا انبَهَمَ**)، أي : خفيَّ واسْتَتَرَ على مَنْ لَمْ يَعْلَم تِلْكَ الهَيْئَة، واعْتَرَضَ **الشَّيْخُ الرَّاعِي** [9] تَعْبِيرَ النُّحَاةِ – التَّابع لهُم **المص** – بـ : انْبَهَمَ، بِأَنَّهُ غَيرُ مَوْجُودٍ فِي اللُّغَةِ، والمَوْجُودُ إِنَّمَا هوّ : اسْتَبْهَمَ [10] .

---

(1) السلم المرونق في المنطق للعلّامة عبد الرحمان بن الصغير الأخضري – فصل في المعرِّفَات – : **10** .

(2) ومعنى البيت : (وعندهم) أي : عند أصحاب علم المنطق، (من جملة المردود) : أي من جملة الأشياء الممتنعة التي لا تصح، (أن تدخل الأحكام في الحدود)، أي : أن يُذكَر في الحدِّ حكم المحدود، فدخول الأحكام عند المناطقة في التعاريف مردود مرفوض، ينظر : شرح القويسني على السلم المرونق للأخضري : **147** .

(3) في (م) أخذ .

(4) فمثال اسم الفاعل : أَنا رَاكِبٌ الفَرَسَ مُسْرَجًا، ومثال اسم المفعول : الفَرَسُ مَرْكُوبٌ مُسْرَجًا، ومثال المصدر : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا مَكْتُوفًا، ومثال اسم المصدر : أَعْجَبَنِي وُضُوؤُكَ جَالِسًا، ومثال اسم التفضيل : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرُو مُعَانًا .

(5) وتصرفه يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة، أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا، فالماضي ك : جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا، والمستقبل ك : قُمْ مُسْرِعًا، والحال ك : يَقُومُ زَيْدٌ مُسْرِعًا الآنَ، فيجوز تقديم الحال في كُلٍّ منهَا نحو: مُسْرِعًا جَاءَ زَيْدٌ .

(6) الصفة التي تشبه الفعل المتصرف هي التي تتضمن معنى الفعل وحروفه، وتقبل علاماته الفرعية، وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع، وسواءٌ في ذلكَ اسم الفاعل واسم المفعول والصفةُ المُشَبَّهة، نحو : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعًا، فيجوز تقديم الحال : مُسْرِعَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

(7) وهو مذهب البصريين إلّا الجرمي و الأخفش، فإنّهم لا يجيزون تقديم الحال على عاملها، ورد جمهور البصريين بالسماع في الفصيح كقوله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ ﴾ سورة القمر، الآية :**07**. ينظر : التصريح على التوضيح : **594/1** .

(8) متن الألفية–الحال–البيت (**343**) : **23** .

(9) سبق ترجمته .

(10) ينظر : عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة، الراعي الأندلسي –مخطوط– ص : **57** .

(مِنَ الهَيْئَاتِ)، جَمْعُ هيئةٍ وهيَّ الصِّفة، ثمّ إنَّ الصِّفَةَ تَكُونُ مَحْسُوسَةً مُشَاهَدَةً بِحَاسَّةِ البَصَرِ نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، أَوْ غَيْرَ مَحسُوسَةٍ نحو : مَاتَ مُؤْمِنًا، فالإيمَانُ ليْسَ بِمَحْسُوسٍ، وَإِلَى تَعْرِيفِ الحَالِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بقوله :

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمُ فِي حَالِ.................. [1]

فَخَرَجَ بـ (الاسْمِ) الفِعْلُ وَالحَرْفُ، وبِـ(الفَضْلَةِ)- الّذِي زَادَهُ (ز) - المَنْصُوبُ العُمْدَةُ كَخَبَرِ(كَان)، واسْم (إنّ)، وَخَرَجَ بِ(المَنْصُوبِ) المَرْفُوع وَالمجْرُورُ، وَ بِـ(المفَسِّر لِمَا انْبَهَمَ مِن الهَيْئَاتِ) : التّمييزُ نحو : رِطْلٌ زَيْتًا، وَكَذَلِكَ نَعتُ النَّكرةِ المنصُوبَة نحو : رَكِبتُ فَرَسًا قَصِيرًا [(81)]، فالتّمْييزُ ونَعْتُ النّكِرَةِ المنْصُوبَة قَدْ فسّرَا الذَّاتَ .

قول ز : (**مِنَ الفَاعِلِ نَصًّا**) [2]، أي : غَيْرَ مُحتملٍ مَا سِوَاهُ لأنّهُ لَمْ يُوجَدْ إلّا هوّ، وَلَا فَرْقَ بَينَ أَنْ يكُونَ الفَاعِلُ ظَاهِرًا كَمَا مَثَّلَ، أَوْ مُقَدّرًا نحو : زيدٌ جاءَ رَاكِباً، فـ (راكباً) حَال مِن الضَّمِيرِ الفَاعِلِ في (جَاءَ) .

وقوله : (**وَمِنَ المَفْعُولِ**)، قَالُوا : وَمِنهُ المنَادَى [3] لأنّهُ مفْعُولٌ بِهِ نحو : يَا ربَّنا مُنْعِمًا، وَتَأْتِي مِنَ المَفْعُول مَعَهُ نحو : سِرتُ والنّيلَ جَارِيًا، وَمِنَ المفعُولِ المطْلَقِ نحو : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ شَدِيْدًا .

وقوله : (**مُحْتَمِلَةً**)، بالنّصْبِ مَعْطوفٌ عَلَى (نَصًّا) [4]، ولَا يَصِحُّ أن تَكُونَ منهُمَا مَعًا، وإلَّا لَقَالَ : (رَاكِبَينِ) .

وقوله : (**مِنَ المُبْتَدَأ**) [5]، أي : عَلَى مَذهَبِ **الجمهور**، وأجَازَ **سيبويه** إِتيَانَهَا مِنْهُ [6]، وَتَأْتِي مِن الخَبَرِ نحو : هَذَا زَيدٌ قَائِمًا، وَفِي مَجِيئِهَا منِ اسْمِ (كَانَ) خِلَافٌ .

---

(1) تمامه : كَفَرْدًا أَذْهَبُ، متن الألفية-الحال-البيت (332) : 22 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (ويجيء الحال من الفاعل نَصًا نحو: جاء زيد راكبًا، ومن المفعول نصًا نحو: ركبت الفرس مسرجًا، ومحتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول نحو : لقيت عبد اللّه رَاكِبًا، وما أشبه ذَلك من الأمثلة)، حاشية أبي النجا : 87 .

(3) في مجيء الحال من المنادى خلاف بين النحاة فقد منعه بعضهم، وإن كان الأصحُّ كما في جامع ابن هشام الجواز، وقد مثل الصبان بنحو : يَا أَيُّهَا الرَّبْعُ مَبْكِيًّا بِسَاحَتِهِ

- ينظر : حاشية الصبّان : 268/2 .

(4) في (م) (وقوله : محتملة) بالنصب عطف على نصًا .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (ولا يجيء الحال من المبتدأ، ويجيء من الفاعل والمفعول كما تقدّم، ويجيء من المجرور بالحرف نحو: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً، ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى : ﴿ أيحِبُ أحَدُكُمُ أنْ يأكُلَ لحْمَ أخيهِ مَيْتًا﴾). حاشية أبي النجا : 86 .

(6) ونسبه للخليل بن أحمد ومثاله : فيها رَجُلٌ قَائِمًا، الكتاب : 112/2، وقال السيوطي : (وظاهر كلام سيبويه أن صاحب الحال في نحو : فيها قَائِمًا رَجُلٌ، هو المبتدأ وصحّحه ابن مالك) . همع الهوامع : 23/4 .

وقوله : (**مِنَ المَجْرُورِ بِالحَرْفِ**)، وفِي تَقْدِيمِ الحَالِ عَلَى المجْرُورِ بالحَرْفِ خلَافٌ [1]، و[صَحَّ] [2] في الألفيَّةِ الجَوَازُ، ونَصُّهَا :

وَسَـــبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَـوْ، وَلَا أَمْنَـعُـهُ فَـقَدْ وَرَدْ [3]

وقوله : (**وَمِنَ المَجْرُورِ بالمُضَافِ الخ**)، وَهُوَّ المضَافُ إِلَيْهِ بِشَرْطِ [4] :

– أنْ يَكُونَ المضَافُ يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ فِي الحَالِ نَحْو قول الله تعالى : ﴿ **إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيْعًا** ﴾[5]، فـ(جَمِيعًا) حَالٌ مِنَ الكَافِ المضَاف إِلَيْه، وَالمضَاف وَهُوَّ (مَرْجِعُ) مَصْدرٌ مِيمِيّ [6] يَصِحُّ أنْ يَعْمَلَ فِي الحَالِ .

– أوْ يَكُونُ المضَافُ جُزْء مِنَ المضَافِ إِلَيهِ كَمِثَالِ (ز)، فإنّ (اللَّحْمَ) [جُزءٌ][7]من (الأَخِ) .

– أنْ يَكُونُ كَجُزْئِهِ فِي صِحّةِ حَذْفِ المضَافِ والاسْتِغناءِ عنهُ بِالمضَافِ إليهِ نحو : ﴿**أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** ﴾ [8] ،فـ(حَنِيفًا) حَالٌ مِن (إِبْرَاهِيمَ)، ولَيْسَ المضَاف

(1) فصاحب الحال إذا كان مجرورا بالحرف، فإمّا أن يكون زائدا، وإمّا غير زائد، فإن كان زائدًا جاز تقديم الحال على صاحبها نحو : ما جَاءَنِي عَاقِلًا مِنْ أَحَدٍ، وإن كان غير زائد فمذهب البصريين أنَّهُ لا يجوز تقديمها مطلقًا، سواء كان صاحب الحال مضمرا نحو : مررت بك ضاحكًا، أو ظاهرًا، و أجاز ذلك من المتأخرين ابن كيسان والفارسي. ينظر : المساعد : 21/2، والمقتضب : 171/4، وارتشاف الضرب : 1579/3 .

– وفي شرح التسهيل : (وإن كان صاحب الحال مجرورا بحرف لم يجز عند أكثر النحويين نحو : مَرَرْتُ قَائِمَةً بِهِنْدٍ، بل الصّحِيحُ جوازه، وإنّما حكمت بالجواز لثبوته سماعًا، ولضعف دليل المنع، ومن ثبوت سماعه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً للنَّاسِ ﴾ سورة سبأ، الآية : 27)، ينظر : شرح التسهيل 252/2 .

(2) في (س) وصحح، والصواب ما ورد في المتن .

(3) متن الألفية – الحال–البيت (340) : 23 .

(4) وذهب السيوطي إلى القول : (وحقُّ صاحب الحال ألّا يكون مجرورًا بالإضافة، وجوّز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا، وخرَّجوا عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ سورة الحجر، الآية : 66، ينظر : همع الهوامع : 23/4 .

(5) سورة المائدة، الآية : 105 .

(6) المصدر الميمي : اسم الحدث الجاري على فعله، المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة، ولا يكون علما ويكون من الثلاثي على وزن (مَفْعِلْ) أو(مَفْعَل) غالباً، ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول، ومن أمثلته : معرِفة، مرجِع، مآب. ينظر : معجم مصطلحات النحو : 181 .

(7) في (م) جزءا من الأخ ، والصواب ما ورد في المتن .

(8) سورة النّحل، الآية : 123 .

الّذِي هُوَ (مِلَّةَ) جُزْءًا مِنَ (إِبْرَاهِيم)، ولَكِنَّه كَجُزْئِهِ، فيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي غَيْرِ التّنزِيلِ : وَاتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا .

وَإِلَى جَوَازِ إتيَانِ الحَالِ مِنَ المضَافِ إِلَيْهِ فِي المَوَاضِعِ الثّلَاثَةِ أَشَارَ فِي الألفيَّة بقوله :

وَلَا تُجِـزْ حَالًا مِنَ المُضَافِ لَهْ   إِلَّا إِذَا اقْتَـضَـى المُضَـافُ عَمَـلَهْ

أَوْ كَـانَ جُــزْءًا[1]مَا لَهُ أُضِـيفَا   أَوْ مِثْـلَ جُزْئِــــــهِ فَلَا تَحِيفَـا [2]

فَلَوْ كَانَ المضَافُ إليْهِ غَيرَ مَا ذُكِرَ [امتنع][3] إتيَانُ الحَالِ مِنْهُ نحو: جَاءَ غُلَامُ هِنْدٍ مُنْطَلِقةً [4].

وقوله : (وَالغَالِبُ أنَّ الحَالَ الخ) [5]، المرَادُ بالمشْتَقّ [6] منهُ : اسْمُ الفَاعِلِ، واسْمُ المفْعُولِ، والصّفَةُ المشَبّهَةُ، وَإِنّمَا كَانَ الغَالبُ فِيهَا ذَلِكَ لأنّهَا وَصفٌ لصَاحِبِهَا فِي المعْنَى، والوَصفُ لَا يَكُونُ إلّا بِالمشتَقّ أو شَبَهِه [7] .

وقوله : (مُنتقَلة)، أيْ : غَيْرُ لَازمَةٍ لِصَاحِبِهَا [8] لأنَّ الحَالَ عَرَضٌ يَطْرَأُ عَلَى الذَّوَاتِ، والأَعْرَاضُ مُنتَقِلَةٌ [9]، وَلَا فَائِدَةَ فِي الوَصْفِ[65] بالشَّيْءِ اللَّازِمِ نحو : جَاءَ زيدٌ طَوِيلًا، وإِلَى كَوْنِ الغَالِبِ فِي الحَالِ الاشْتِقَاقُ وَالانْتِقَالُ أشارَ فِي الألفيّة بقوله :

وَكَـــــوْنُهُ مُنْــتَقِلًا مُشْتــقًّا   يَغْــلِبُ لَكِنْ لَيْـــسَ مُسْتَــحَقَّا [10]

---

(1) في (م) جزء، وهو الصواب .

(2) متن الألفية–الحال–البيتان (341–342) : 23 .

(3) في (م) منع .

(4) وفي هذه الحالة – وهي كون صاحب الحال مجرورا بالإضافة – لا تتقدَّمُ الحَال على صاحبها اتفاقًا مثل : عَرَفْتُ قِيَّامَ هِنْدٍ مُسْرِعَةً، فلا يجوز تقديم (مسرعةً) على (هندٍ)، وأجاز ابن مالك تقدُّم الحال على المجرور بالإضافة، إذا كانت الإضافة غير محضة . ينظر : شرح التسهيل : 251/2 .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (والغالب أنّ الحال لا تكون إلّا مشتقة منتقلة). حاشية أبي النجا : 87 .

(6) وتأتي الحال جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل : 1– أن تدلَّ على ترتيب نحو : أُدْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا، أي : مرتبين، 2– أن تدلّ على تشبيه نحو :كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا، أي : شُجَاعًا، 3– أن تدلّ على مفاعلة نحو : كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ، أي : مشافهة، أمَّا الحال الجامدة غير المؤولة، فلها سبعة مواضع . ينظر : شرح الآجرومية للسنهوري : 569/2– 570 .

(7) في (م) بمشتق أو شبهه .

(8) فقولك مثلًا : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، فالضَّحِكُ يُزَايِلُ زَيْدًا وَيُفَارِقُهُ .

(9) ويقابل الحال المنتقلة : الحال اللّازمة. وهي التي لا تنفك عن صاحبها، وتأتي في مسائل منها : 1– أن تدُلَّ على توكيد كقوله تعالى : ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾. سورة القصص، الآية : 31، 2– أن يدُلّ عَاملها على تجدُّد صاحبها نحو : خَلَقَ الله الزّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ منْ رِجْلَيْهَا. 3– في أمثلة مسموعة كقوله تعالى : ﴿ وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾. سورة الأنعام، الآية : 26، فالاستقامة ملازمة لصراط الله تعالى. ينظر : معاني النحو : 282/2 .

(10) متن الألفية–الحال–البيت (333) : 22 .

(وَلَا يَكُونُ الحَالُ إلَّا نَكِرَةً)[1]، لأنَّ المقْصُودَ بالحَالِ بيَانُ الهَيْئَةِ، وذلِكَ حَاصِلٌ بلفْظِ التّنْكِيرِ فَلَا حَاجَةَ لتعْرِيفِهِ صَوْنًا للّفْظِ عَنِ الزّيَادَةِ والخُرُوجِ عنِ الأَصْلِ لِغَيرِ عوضٍ [2] .

(وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إلَّا مَعْرِفَةً)، لأنّه مَحْكُومٌ عَلَيْهِ وحَقُّ المحْكُومِ عليهِ أنْ يكُونَ مَعْرِفَةً، لأنّ الحُكْمَ على المجْهُولِ لا يُفِيدُ، ولا يَكُونُ صَاحِبُ الحَالِ نَكِرَةً إلَّا بِمُسَوِّغٍ منَ المسَوِّغَاتِ[3] المشَار إليهَا بِمَفْهُوم قول الأُلْفِيَّة :

وَلَمْ يُنَــكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ إنْ لَمْ يَتَــأَخَّرْ أَوْ يُخَصّصْ أَوْ يَبِــنْ
مِنْ بَعْــدِ نَفْــيٍ أَوْ مُضَــاهِـيــهِ .... [4]

وقوله : (**بِمَعْنَى : مُتَفَرِّقِينَ**)[5]، أشَارَ بهَذَا إلَى أنّهُ إنْ كَانَ غَيْرَ مُشْتَقٍّ فِي اللّفْظِ فَهُوَ مُشْتَقٌ فِي المعْنَى، و(ثُبَات) حَالٌ مِنْ الوَاوِ في : ﴿ **فَانْفِرُوا** ﴾ [6] مَنْصُوبٌ بِالكَسْرَة النّائِبَة عنِ الفَتحَةِ لأنّهُ جَمْعُ مُؤَنّثٍ سَالِمٍ، وَيَكْثُرُ الجُمودُ فِيمَا أشَارَ إِلَيْهِ فِي الأَلفِيَّةِ بقوله :

وَيَكْــثُرُ الجُــمُودُ فِي سِعْرٍ وَ فِي مُبْــدِيْ تَــأَوُّلٍ[7] بِلَا تَكَـــلُّفٍ [8]

---

(1) إشارة إلى قول ابن آجرّوم : (ولا يكون الحال إلّا نكرة، ولا يكون إلّا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبه إلّا معرفة). متن الآجرومية : 23 .

(2) وتنكير الحال هو مذهبُ الجمهور، وقد أجاز الكوفيون مجيء الحال معرفة إذا كان فيها معنى الشّرط نحو : عَبْد الله المُحْسِنَ أفضَلُ مِنْهُ المُسِيءَ، أيْ : إذَا أَحْسَنَ، وأَجَازَ ذلِكَ أيضًا يونس والبغداديُّون، ينظر : ارتشاف الضرب : 1562/3 ، همع الهوامع : 17/4 .

(3) من هذه المسوغات : أن يتقدّم الحَال على صَاحِبِهِ نحو : فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ، أو يكون صاحبها خصوصا إمّا بوصف نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾. سورة البقرة،الآية : 89، أو بإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ﴾ سورة فصّلَت، الآية : 10، أو مسبوقًا بنفي أو نهي أو استفهام نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾. سورة الحجر، الآية :04، وقد يأتي صاحب الحال نكرة دون مسوّغ، ينظر : التصريح على التوضيح : 587/1، وحاشية الآجروميّة للسنهوري : 575/2 .

(4) تمامه :كَلَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا، متن الألفية –الحال–البيتان (339–338) : 23 .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (وقد يتخلّفُ جميع ذلك ، فمن تخلُّفِ الاشتقاق قوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾. فثبات نكرة بمعنى : متفرّقينَ حال جامدة، ومن تخلّف الانتقال : ﴿ هُوَ الحقُّ مُصَدِّقًا ﴾، فمصدّقًا حَال لازمة غير متنقِلة، ومن تخلُّف التنكير : جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، فوحده حال معرفة، وهو بمعنى : منفردا). حاشية أبي النجا : 87 .

(6) ونص اللآية : ﴿ فانفروا ثبات ﴾. سورة النساء، الآية : 71 .

(7) في (س) توول، و الصواب ما وردفي المتن .

(8) متن الألفية –الحال–البيت (334) : 22 .

وقوله : (**وَهُوَّ بِمَعْنَى : مُنْفَرِدًا**)، أشَارَ بِهَذَا إِلَى أنّ الحَالَ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَهُوَّ بِمَعْنَى النَّكِرَة، وإلَيْهِ الإشَارَةُ بِقَولِ الأَلفِيّةِ :

وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفظًا فَاعْتَقِدْ   تَنْكِيرَهُ مَعْنَىً كَ:وَحْدَكَ اجْتَهِدْ [1]

وقوله : (**فَكَيْفَ: حال**) [2]، أيْ : مِنْ زَيْد، وَهِيَّ مَبْنِيّةٌ عَلَى الفَتْحِ لأَنَّهَا أشبَهَتِ الحَرْفَ فِي المعْنَى الّذِي هُوَّ الاسْتِفهامُ، وخُصَّت بِالفتحةِ لخفَّتِهَا، وَوَجَبَ تَقْدِيمُهَا لأنَّ لهَا صَدْرُ الكَلَامِ، والقَاعِدَة فيهَا أنّهَا إنْ دَخَلَتْ [(82)] عَلَى جُملةٍ مُسْتَقلةٍ كمَا هُنَا فَهِيّ حَالٌ، وإنْ دخَلَتْ عَلَى مُفْرَدٍ فَهِيّ خَبَرٌ مقدَّمٌ نحْو : كَيْفَ زيدٌ ؟

وقوله : (**ومِنْ تَخَلُّفِ تَعْرِيفِ الخ**)، أيْ : بِأَنْ يَأْتِي صَاحِبُ الحَالِ نَكِرَةً، وَهَذَا مَفْهُومٌ غَالبًا فِي قَوْلِ الألفية : (وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا الخ)، وقول **أبي حيّان** : (إنّ هَذَا الحَدِيثَ لَا شَاهِدَ فِيهِ لاحْتِمَالِ أنْ يَكُونَ مَرْوِيًّا بِالمعْنَى) بَاطِلٌ، والله [سُبْحَانهُ وتَعَالَى][3] أعْلَم .

---

(1) متن الألفية–الحال–البيت (336) : 22 .

(2) ساقط من (م)، والعبارة إشارة إلى قول الأزهري : (ومن تخلُّفِ وقوع الحال بعد تمام الكلام : كَيْفَ حَالُ زَيْدٍ؟ فـ(كَيْفَ) حال متقدِّمة على تمام الكلام..، ومن تخلف تعريف صاحب الحال نحو: وصلى وراءه رجال قيامًا). حاشية أبي النجا : 87 .

(3) ساقطة من (س) .

بَابُ التَّمْــيِيز

هَذَا هُوَّ السَّادِسُ مِنَ المنْصُوبَاتِ، وَيُقَالُ [له][1] : التّمْيِيزُ والممَيّزُ، والّتفسِيرُ والمفَسِّرُ، والتّبْيِينُ والمبَيّن [2]، وهوَّ **لغةً** : فَصْلُ الشّيْءِ مِنْ غيْرِهِ، قال تعالى : ﴿ **وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ** ﴾[3]، أي : انفَصِلُوا مِنَ المؤْمِنِينَ .

واصطلاحًا : أَشارَ إِليهِ **المص** بقولِهِ : (**هُوَّ الإِسْمُ**)[4] أيْ : الصَّرِيحُ لأنّ التّمْيِيزَ لا يَكُونُ جمْلَةً، وَهَذَا أحدُ الوُجُوهِ الّتِي خَالَفَ فيهَا التّمْيِيزُ الحَالَ .

قول ز : (**أو مِنَ النّسَب الخ**)[5]، أَشَارَ بهَذَا إِلَى أَنَّ فِي كَلَامِ **المص** حَذْفُ الوَاوِ مَعَ مَا عَطَفَتْ، وَيَدُلُّ لِهَذَا المقَدَّر التّمْثِيلُ بَعْدُ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أنَّ التّمْيِيز قِسْمَانِ : تمْيِيزُ ذَاتٍ، وَتمْيِيزُ نِسْبَةٍ، وَهُوَّ مَذْهَبُ **الجمهور**[6]، ويمكِنُ إبقَاءُ كَلَام **المص** عَلَى ظَاهِرِهِ، ويَكُونُ مَاشِيًّا عَلَى مَا **للرّضيّ**[7] مِن أَنَّ التَّمييزَ لَا يَكُونُ إِلّا تَمْيِيزَ ذَاتٍ .

والذّاتُ : إمّا مَلْفُوظٌ بهَا كقولك : رِطلٌ زيتًا، أوْ مُقَدّرةً كقولك : طَابَ مُحَمَّد نَفْسًا، والأصْلُ : طَابَ شَيْءُ محَمَّدٍ، فـ(نفسًا) تمْيِيزُ (شَيْء) المقَدَّر.

فَخَرَجَ بـ (الاسْمِ) الفِعْلُ والحَرْفُ، وبـ(المنْصُوب) المرْفُوعُ مُطْلَقًا، والمجْرُورُ إذَا لمْ يَدُلَّ عَلَى مقْدَار مِسَاحَة أوْ وَزْن أَو كَيلٍ نحو : (زيدٍ) مِنْ قولكَ : غُلَامُ زيدٍ، فهوّ غَيرُ تمْيِيزٍ قَطْعًا، وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ مِسَاحَةٍ نحو : شبرُ أَرْضٍ، أو بَعْدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الوَزْنِ نحو : رِطلُ زَيْتٍ، أو الكَيْلِ نحو : قَفِيزُ[8] بُرٍّ، فَهُوّ تمييزٌ مجرورٌ بالإضافَةِ إلى مَا قَبْلَهُ عَمَلًا بِقَولِ الألفيَّةِ :

---

(1) ساقط من (م) .

(2) ينظر في هذه المسميات : المقتضب : 32/3، وهمع الهوامع : 62/4، وارتشاف الضرب : 1621/4 .

(3) سورة يس، الآية : 59 .

(4) إشارة إلى قول ابن آجُرُوم : (التمييز هو الاسم المنصوب المفسّر لما انبهم من الذوات نحو قولك : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وتَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا، وطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا). متن الآجرومية : 23 .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (لما انبهم من الذوات أو من النسب، فالثاني نحو قولك : تصبب زيد عرقًا...، فعرقًا تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد). حاشية أبي النجا : 88 .

(6) ومنهم ابن مالك وابن الحاجب، والسيوطي وابن هشام، ينظر : همع الهوامع : 67/4، 68، وأوضح المسالك : 366/2، شرح التسهيل : 2/ 297 .

(7) ينظر موقف الرضي من التمييز في : شرح الكافية : 694/1-695 .

(8) القفيز : ستة عشر صاعًا، وقيل : (مكيال معروف وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق، ومن الأرض : قدرُ مئة وأربعة وأربعين ذراعا، وقيل هو مكيال يتواضع الناس عليه)، ينظر : تاج العروس مادة (قفز) .

وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اُجْرُرْهُ إذَا أَضَفْتَهَا................. (1)

فَالإشَارَةُ تَعُودُ إلَى الثّلاثَةِ الّتِي ذَكَرْنَا، وَيَجُوزُ نَصْبُهَا أَيْضًا، وَهُوَّ الأَصْلُ، وَقَدْ مثّل بِهَا فِي الأَلْفِيّةِ مَنْصُوبةً حَيْثُ قال :

كشـــبْرٍ أَرْضـــًا وَقَفِيــزًا بُــرًا وَمَنَـــوَيْنِ عَـسَــلاً وَتَمْــرَا (2)

وَيَجُوزُ أيْضًا جَرُّهَا بـ (مِنْ) (3) عَمَلًا بقولِ الأَلفيَّةِ :

وَاجْرُرْ بِ(مِنْ) إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِيْ العَدَدْ .... (4)

وَبِمَا قَرَّرنا تَعلَم أنّ مَفْهُومَ **المص** فِيهِ تَفْصِيل، فَلَا اعْتِرَاضَ [به] (5)، وَخَرَجَ بِـ (المفَسِّر...الخ) الحَالُ،. فإنّهُ مُفَسّر لِما انْبَهَمَ مِنَ الهَيْئَاتِ كَمَا عَلِمتَ .

ثُمَّ إنَّ هَذَا الحَدَّ غَيْرُ مَانعٍ لدُخُولِ نَعْتِ النّكرةِ المنْصُوبَةِ نحو : رَكِبتُ فَرَسًا قَصِيرًا أو طَوِيلاً، وإلَى تعْريفِ التّمْييزِ أشَارَ فِي الألفيّةِ بقوله :

اسْمٌ بِمَعْــنَى (مِنْ) مُبِــينٌ نَــكِرَهْ .... (6)

---

(1) تمامه : كَمُدٌّ حِنْطَةٍ غِذَا، متن الألفية–التمييز–البيت (358) : 24 .

(2) المصدر السابق–البيت (357) : 24 .

(3) وقد اشترط النحاة في التمييز أن يكون بمعنى (مِنْ) لأن ذلك يخرج الحال نحو : جاء زيدٌ رَاكِبًا، فإنه بمعنى : في حال كذا، لا بمعنى (مِنْ)، ينظر : التصريح على التوضيح : 617/1، وهمع الهوامع : 62/4، وارتشاف الضرب : 1922/4 .

(4) تمامه : وَ الفَاعِلِ المَعْنَى كَ(طِبْ نَفْسًا تَفَدْ)، متن الألفية–التمييز–البيت (362) : 24 .

(5) ساقط من (م) .

(6) تمامه : يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ، متن الألفية–التمييز–البيت (356) : 24 .

[فَصْلُ تَمْيِيز النِّسْبَة]

(**نحو : تَصَبَّبَ**)، أي : تَحَدَّرَ[1] وسَالَ، (وتفقأ بَكْرٌ)، بِفَتحِ البَاء، وهوَّ الفَتِيُّ و الفَصِيلُ مِنَ الإبِلِ [2]، وفسَّر (ز) (تَفَقَّأَ) بـ(امْتَلأَ) [3]، وفسّرَهُ غيرُهُ بـ(تَشَقَّق)، وكِلَاهُمَا غيرُ ظَاهِرٍ، لأنّ الأَصْلَ : تَفقَأَ شَحْمُ بَكْرٍ، فَإِنْ فسّرناه بـ(امْتَلأَ) اقتَضَى أنّ الشّحْمَ هوّ الذّاتُ المُمْتَلِئَة، والغَيْرُ هوّ الّذِي مَلأَهَا، مَعَ أنّ الأمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، لأنّ الشّحْم هوّ الّذِي مَلأَ الذّاتَ، وَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُهُ بِـ(تَشَقَّق)، لأنّ المقْصودَ بهذَا الكَلَامِ الإخبارُ عنْ سِمْنِهِ، وَمَنْ تشقّقَ شَحْمُهُ مَاتَ، قاله **الفيشي** .

وقوله : (**فَ(عَرَقًا) تَمييزٌ لإبْهَامِ نِسْبَةِ الخ**)، اعلَمْ أنّ تَمييزَ النّسْبَةِ قسْمَانِ : مُحَوَّل عَنْ أصْلٍ، وَغَيْرُ محَوَّلٍ .

– **[القسم الأول]** [4] المحَوَّلُ ، ولهُ أقْسَامٌ ثَلَاثَة :

* **[الأوّل]**[5] : مُحَوّلٌ عَنِ الفَاعِلِ كَهَذِهِ الأمْثِلَة فِي كَلَام **المص**[6]، وَقَدْ بيَّنَ (ز) أصْلَهَا وقرّره أنتَ هُنَا[7]، وَمِنه : ﴿ **واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾[8]، و الأصلُ : واشْتَعَلَ شَيبُ الرَّأْسِ، فَحَذَفَ المضَاف الّذِي هُوّ (شَيبُ)، وأُقِيمَ المضَافُ إلَيهِ الّذي هوّ (الرّأسُ) مَقَامَهُ، فَارْتَفَعَ ارتِفَاعَهُ، فَوَقَعَ هُنَالِكَ إبهَامٌ فِي نسْبَةِ الاشْتِعَالِ لِلرّأْسِ، فَأَتَى بِذَلِكِ المحْذُوفِ تَمْيِيزًا مُحَوّلًا عَنِ الفَاعِلِ .

* **الّثاني** : أنْ يَكُونَ مُحَوّلاً عَنِ المفعُولِ [9] نحو قولِ الله تَعَالَى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا**﴾[10]، الأصْلُ : وفجّرْنَا عيُونَ الأَرْضِ، حوّلَ الإِسْنَادُ عَنِ المضَافِ الّذي هوّ (عُيُونَ) إلى

---

(1) في (م) تحدَّر، وهو الصواب .

(2) في (م) وهو : ولد الناقة أو الفتي من الإبل، وفي الحديث : (استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكرا)، والبكر بالفتح الفتي من الإبل بمنزلة الغلام من الناس، ينظر : لسان العرب (بكر) : 334/5 .

(3) ينظر : حاشية أبي النجا : 89 .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

(5) زيادة يقتضيها السياق .

(6) وهي قوله : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وتَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسا، (وقد ذهب ابن الطراوة وتلميذه السهيلي إلى أن : تَصَبّبَ زَيْدٌ عَرَقًا،وتَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا انتصب على الحال لا على التمييز). ينظر: ارتشاف الضرب: 1623/4، ونتائج الفكر: 366.

(7) فأصلها : تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ، وَتَفَقَّأَ شَحْمُ زَيْدٍ، وَطَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ .

(8) سورة مريم، الآية : 04 .

(9) التمييز المحوّل عن المفعول به أنكره بعض النحاة، ولكن الجمهور على جوازه، ينظر : ارتشاف الضرب : 1623/4 .

(10) سورة القمر، الآية : 12 .

(الأَرْضِ) إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ مثْلهُ .

* **الثّالِث** : أنْ يَكُونَ مُحَوّلا عَنِ المبْتَدَأ [1] كَمِثَالِي **المص** بَعْد، كَزيدٌ أكرمُ منك أباً، وأجمَلُ مِنك وجهًا، وقد بيّنَ **(ز)** أصْلَهُمَا [2] .

– **والقسم الثّاني** : الّذِي لَا تَحْوِيلَ فيه نحو : زَيْدٌ أَكْرَمُ النّاسِ رَجُلًا، فَلَا يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ مُحَوّلا عَنْ شَيْءٍ .

[فَصْلُ تَمْيِيزِ الذّات]

وَأمّا تَمْيِيزُ الذّاتِ – وَيُقَالُ لَهُ : تَمْيِيز مُفْرَد – فَهُوّ : مَا رَفَعَ إِبْهَامًا وَاقِعًا فِي اسْمٍ قَبْلَهُ، وَيَكُونُ بَعْدَ العَدَدِ كَمِثَالِي **المص** : (اشْتَرَيتُ عِشْرِينَ الخ)، ومنهُ قَوله تعالى : ﴿ **إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** ﴾ [3]، وَبَعْدَ المقَادِيرِ مِمَّا دَلَّ عَلَى مِسَاحَةٍ أَوْ وَزنٍ أَو كَيْلٍ كَمَا مَرَّ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهَا، هَذَا حَاصِلُ التّمْييزِ مِنْ حَيثُ هوّ .

وقوله [(83)]: (**والبَاعِثُ**[66] **عَلَى ذلِكَ**) [4]، أيْ : عَلَى تَحْوِيلِ الإِسْنَادِ .

وقوله : (**أَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مُبْهَمًا الخ**)، بَيَانُهُ : أنَّكَ لَمَّا قُلتَ مَثَلا : طَابَ مُحَمَّدٌ، وَقَعَ هُنَالِكَ إبهامٌ فِي نِسبَةِ الطّيبِ لِمحَمَّدٍ، هَل مِن جِهَةِ الأبوّةِ أو البُنُوّةِ أو النّفسِ، فَتشوّق[5] النّفسَ لِمَا يَرفَعُ الإِبْهَامَ، فَأُوتِيَّ بالتّمييزِ رَافِعًا لَهُ .

وقوله : (**وَمِنهُ**) [6]، أيْ : مِنْ تَمْيِيزِ الذَّاتِ، وَقَد عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَيؤخَذُ مِن هُنَا وَمِن قَوْلِهِ بَعْد (وَالمقَادِيرُ)، حَيثُ عَطَفَهَا عَلَى (الأَعْدَاد) : أَنَّ الأَعْدَادَ لَيْسَتْ مِنَ المقَادِيرِ، وهُوَّ **مَذْهَبُ المُحَقِّقِينَ** [7] لِأَنَّ العَدَدَ لَا يُمكِنُ فِيهِ إلّا التّحْقِيقُ، فَتَقُولُ : مَلَكتُ تِسْعِينَ غُلَامًا، وَلَا تقُولُ :

---

(1) ومثله قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾. سورة الكهف، الآية : 24، وأصله : مَالِي أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ .

(2) وهو : أَبُو زَيْدٍ أَكْرَمُ مِنْكَ، وَوَجْهُهُ أَجْمَلُ مِنْكَ .

(3) سورة يوسف، الآية : 04 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (وأصل الكلام تصبب عرق زيد، وتفقأ شحم بكر، وطابت نفس محمد، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزًا، والباعث على ذلك أَنَّ ذِكْر الشَيء مبهما، ثم ذكره مفسَّرًا أوقع في النفس). حاشية أبي النجا : 89 .

(5) في (م) فتتشوق .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (لأنّ أسماء الأعداد مبهمة لكونها صالحة لكلِّ معدود، ومنه تمييز المقادير كرطلٌ زَيتًا، و قفيزٌ بُرًا، وشِبْرٌ أَرْضًا وما أشبه ذلك، والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدلّ على عدد أو مقدار). حاشية أبي النجا : 89 .

(7) لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره، حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه، والعدد ليس كذلك، ينظر : التصريح على التوضيح : 619/1 .

عندي مِقدَار تِسْعِينَ رَجُلًا [1]، بِخِلَافِ المقَادِيرِ فَإنّكَ تَقُولُ : عِندِي رِطلٌ زيتًا، أو مِقْدَارُ رِطْلٍ زيتًا، **وقوله** : (**مَا دَلَّ عَلَى عَدَدٍ الخ**)، وَهُوَّ لَفْظُ عِشْرُونَ أَو ثَلَاثُونَ مَثَلًا، وَلَفْظُ مَا دَلَّ عَلَى المقَادِيرِ كَرِطل وشِبْرٍ، وإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ فِي الأَلْفيَّةِ بقوله :

.... يُنْـصَبُ تَمْـــيِيزًا بِمَا قَـدْ فَسَّــرَهْ [2]

(**وزيدٌ أكرَمُ[منك]**[3])، **قول ز** : (**فكَانَ حَقُّهُ الخ**) [4]، قَدْ يُقَالُ إِنَّ **المص** أَخَّرَ هَذَا إِلَى هُنَا لِأنّ فِي نَصْبِهِ شَرْطًا خَاصًا بِهِ، وصَرَّحَ بِهِ (**ز**) في قوله : (وَشَرْطُ نَصْبِ التّمييزِ الخ) .

وقوله : (**أَلَا تَرَى الخ**)، هَذَا عَلَامَةٌ لِكَونِ التّمْيِيزِ فَاعِلا فِي المعنَى [5]، فَلَو لَمْ يَكُنِ التّمْيِيزُ فَاعِلًا فِي المعْنَى - بِأَنْ كَانَ لَا يَصِحُّ فيهِ مَا ذُكِرَ - فَيَجِبُ جَرُّهُ بِإِضَافَةِ (أَفْعَل) إليهِ نحو : أنتَ أَفْضَلُ رَجُلٍ، إذْ لَا يَصِحّ أن تَقُولَ : أَنْتَ [فَضْلُ][6] رَجُل، لأنّهُ لَا مَعْنَى لَهُ، وفِي الأَلفِيَّةِ :

وَالفَاعِلُ المَعْنَى اِنْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلَ........................ [7]

(**وَلَا يَكُونُ إِلّا نَكِرَةً**) [8] ، عِلّتُهُ مَا مَرّ فِي الحَالِ .

قوله : (**وَطِبتَ النَّفْسَ الخ**)[9]، هَذَا بَعضُ بَيْتٍ قَالَهُ **رَاشد اليَشْكُرِي**[10]، والبَيْتُ كُلُّهُ :

---

(1) ولا يجوز ذلك إلّا إن كان على معنى آخر، و هو : أن يكون عندك رجل يساوي تسعين رجلا قيمة وقدرًا وطاقة، ينظر : شرح قطر الندى : 225 .

(2) متن الألفية –التمييز–البيت (356) : 24 .

(3) ساقط من (س) .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (وقوله : زيدٌ أَكْرَمُ منك أبًا، وأجمل منك وجها، ليس من هذا القسم، وإنّما هذا من قسم تمييز النسبة، فكان حقُّه أن يقدّمَ على ذكر العدد، وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى كما في هذين المثالين). حاشية أبي النجا : 89 .

(5) إشارة إلى قول الأزهري : (ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلا، وجعلت التمييز فاعلا وقلت : زيد كرم أبوه، وجمل وجهه لصح). حاشية أبي النجا : 89 .

(6) ولعل الصواب : أَنْتَ أَفْضَلُ رَجُلًا .

(7) تمامه : كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا، متن الألفية–التمييز– البيت (360) : 24 .

(8) إشارة إلى قول الأزهري : (ولا يكون التمييز إلّا نكرة خلافا للكوفيين، ولا حجّةَ لَهُم في قوله : –البيت– وَطِبتَ النَّفْسَ، لإمكان حمل (أل) على الزّيادة). حاشية أبي النجا : 89 .

(9) و(النفس) في هذا البيت محمولة على زيادة (أل) للضرورة عند البصريين، وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة الذين أجازوا تعريف التمييز، ينظر : التصريح على التوضيح : 616/1 .

(10) راشدٌ اليشكري : هو راشدٌ بن شهاب بن عبدة بن عصم بن ربيعة بن عامر شاعر جاهلي، وقد ذكر في شواهد النحو (رشيد)، وهو ربّما خطأ من النّسّاخ، لم تصلنا جل أشعاره، له قصيدتان في المفضليّات : 307–311، وينظر : سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري الأونبي، تصحيح : عبد العزيز الميمني، القاهرة، 1936م، ج2، ص : 829 .

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْـتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْر (1)

تَتِـــــــمَّة [الفرق بين الحال والتمييز]:

يَشتَرِكُ الحَالُ والتّمْيِيزُ فِي أمُورٍ خَمسَةٍ : كَونهمَا اسْمَيْنِ نَكِرَتَينِ فَضْلَتَيْنِ مَنْصُوبَينِ رَافِعيْنِ لِلإبهَامِ، ويَفتَرِقانِ فِي أمُورٍ سَبعةٍ :

1 – كَون الحَالِ قَدْ تكُونُ جُمْلَةً والتّمييزُ لَا يَكُونُ إلّا مُفْرَدًا .

2 – والحَالُ قَدْ يتَوَقَّفُ المعنَى عَلَيهِ كـ(لَاعِبِينَ) فِي الآيَةِ المارَّةِ، والتّمييزُ لَا يَتَوقَّفُ المعنَى عليهِ.

3 – والحَالُ مُبَيّنٌ لِلهَيئَةِ والتّمْيِيزُ مُبيّنٌ للذّاتِ .

4 – والحَالُ قد تَتَعَدّدُ، وفِي الألفيّة :

وَالحَـــالُ قَدْ يَجِـيءُ ذَا تَعَـدُّد .... (2)

والتّمْيِيزُ لَا يَتَعَدّد .

5 – والحَالُ قَد تَتَقَدَّم عَلَى عَامِلِهَا المَتَصَرّفِ كَمَا مَرَّ، والتّمييزُ لَا يَتَقَدّمُ إلّا عَلَى الفِعلِ المَتصَرّف بِقِلَّةٍ، وفِي الألفِيَّةِ :

وَعَامِــلَ التَّمْيِـيزِ قَدِّمْ مُطْـلَقًا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِـقَا (3)

6 – والحَالُ مُشْتَقّةٌ والتّمْيِيزُ جَامِد .

7 – والحَالُ تَكُونُ مُؤَكدَّة (4)، وفِي الألفيَّة :

وَعَامِـلُ الحَـالِ بِهَا قَـدْ أُكِّـدَا .... (5)

والتّمْيِيزُ لَا يَكُونُ للتَّوْكِيدِ، والله [سُبحَانَهُ وَتَعَالَى] (6) أعلم .

---

(1) البيت من بحر الطويل، وهو من شواهد شرح الأشموني : 128/1، وهمع الهوامع : 252/1، والمفضليّات : 310، وهو لرشيد بن شهاب في المقاصد النحوية : 502/1، وبلا نسبة في أوضح المسالك : 181/1، والجنى الدّاني : 198، والتصريح على التوضيح : 184/1 .

(2) تمامه : لِمُفْرَدٍ – فاعْلَمْ – وَغَيْرِ مُفْرَدِ، متن الألفية –الحال–البيت (348) : 23 .

(3) متن الألفية–التمييز–البيت (363) : 24 .

(4) والحال المؤكدة : هي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة أقسام : مؤكدة لصاحبها كقوله تعالى : ﴿ لَآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ سورة يونس، الآية : 99، ومؤكّدة لعَامِلِهَا نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ سورة النساء، الآية : 79، ومؤكدة لمضمون جملة نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا، ينظر : شرح ابن النّاظم : 335، وشرح الآجرّومية للسنهوري : 568/2 .

(5) تمامه : في نحو : لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا، متن الألفية–الحال–البيت (349) : 23 .

(6) ساقط من (س) .

بَـابُ الاسْتِـثْنَاء

هذَا هُوَّ السَّابِعُ مِنَ المنصوبات، والاستثنَاءُ : مَصْدَرُ استَثنَى يَسْتَثنِي اسْتِثنَاءً، والمصْدَرُ معْنَى مِنَ المعَانِي، والّذي يُنْصَب إنَّمَا هوّ المصْدَرُ المسْتَثنَى، وأُجيبَ بِأنّ **المص** أَطْلَقَ المصْدَرَ وأَرَادَ اسمَ المفْعُولِ .

قول ز : (**وهوّ الإخْرَاجُ الخ**)[1]، المرَادُ بِالإخْرَاجِ : أنَّ السَّامِعَ قبلَ ذِكْرِ المسْتَثنَى كَانَ يَتوَهّمُ أنَّهُ دَاخِلٌ في حُكْمِ المسْتَثنَى مِنْهُ، فلمَّا اسْتَثْنَاهُ المتَكَلِّمُ عَلِمَ السّامعُ أنّ المتكلّمَ لمَ يَقصِد دُخُولَهُ فيمَا قَبلَ [الأداتِ] [2]، وليْسَ المرَادُ أنَّ المتَكَلّم قَصَدَ إدخَالَ المستَثْنَى فِي الحُكمِ ثمّ أخْرَجَهُ، لِأَنّ هَذَا تَنَاقُضٌ و تَكَاذُبٌ، ثُمَّ (الإخْرَاجُ) جِنْسٌ يَصدُقُ بِجَمِيعِ المخْرَجَاتِ، فَيَصدُقُ بالإخْرَاجِ بِالبَدَلِ نحو : أكَلتُ الرّغِيفَ ثُلثَهُ، فأخْرَجَ (الثُّلثين)، وبِالصّفَةِ نحو : أَعْتَقَ رقَبَةً مُؤمِنَة، فأخْرَجَ الكَافِرَة، وبِالشّرْطِ نحو : أَقتلُ الَّذِي إنْ حَارَبَ، فَأَخرجَ غَيرَ المحَارِبِ، وبِالاسْتِثنَاءِ نحو : قامَ القوم إلّا زيدًا، فَأَخرَجَ (زيدًا) مِنَ القَومِ [3] .

وقوله : (**بِإلَّا أو إِحْدَى أخَوَاتِهَا الخ**)، مُخْرِجٌ لِما عَدَا المخْرَجِ بالاسْتِثْنَاءِ .

وقوله : (**مَا الخ**)، فِي محَلّ نَصبِ مفْعُولٌ بِـ(الإخرَاجِ)، بِنَاءً علَى جوَازِ إعْمَالِ المصْدَرِ المحَلّى بـ (ال)، وَهِيّ وَاقِعَةٌ عَلَى المسْتَثْنَى .

وقوله : (**لَوْلَاهُ**)، لَوْلَا حَرْفُ جَرٍ، والضّمِيرُ مجْرُورٌ بِهَا وَاقِعٌ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الرّفْعِ الّذِي هوّ لَفْظُ (هوَّ) المبْتَدأ، والخَبَرُ محْذُوفٌ، وفِي الأَلْفِيَّةِ :

وبعـدَ لَولَا غالبـًا حَذْفُ الخَبَر حَتمٌ...................... [4]

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (هو الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق، وحروف الاستثناء أي : أدواته ثمانية، وسماها حروف تغليبًا، وهي في الحقيقة ثلاثة أقسام، حرف باتفاق وهو (إلا)، واسم باتفاق وهو (غير وسوى وسواء)، ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو(خلا وعدا وحاشى)).حاشية أبي النجا : **90** .

(2) في (م) الأداة، وهو الصواب .

(3) ويصدق به أيضا الغاية نحو قوله تعالى : ﴿ وأَتِمُّوا الصِّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾، سورة البقرة، الآية : **187**. ينظر : التصريح على التوضيح : **537/1**، وشرح السنهوري على الآجرومية : **616/2** .

(4) تمامه : وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ، متن الألفية–الابتداء–البيت (**138**) : **09** .

والتَّقْدِيرُ : (لَوْلَا هُوّ)، أَيْ : الإِخرَاجُ موجُودٌ، هَذَا مَذْهَبُ **سيبويه** وقال **الأخفش** [1] : (لَوْلَا غَيرُ جَارّةٍ، وَالضّمِيرُ فِي مَحَلِّ رَفع بِالِابْتِدَاءِ، والخَبَر مَحْذُوفٌ)، والأوّلُ أَوْلَى لِأَنّهَا لَوْ كَانَتْ غَيْر جَارّةٍ لَأَتَى مِن أوّلِ الأَمْرِ مَعَهَا بِـ (هُوَّ) ضَمِير الرّفْعِ [(84)] .

وقوله : (**لَدَخَلَ**)، فَاعِلُ دَخَلَ يَعُودُ عَلَى (مَا)، أَيْ : لَتَوَهَّم السَّامِعُ دُخُولَ المستَثْنَى فِي حُكْمِ مَا قَبْلَ أَدَاةِ الِاسْتِثْنَاءِ .

وقوله : (**فِي الكَلَامِ السَّابِقِ**)، أَيْ : فِي مَنْطُوقِهِ أَوْ مَفهُومِهِ، فالأوّلُ إِذَا كَانَ الاسْتِثْنَاءُ متّصِلًا، والثّانِي إذَا كَان مُنقَطِعًا، وَذَلِكَ أنّكَ إذَا قُلْتَ : جَاءَ القَومُ، فُهِمَ منَ الكَلَام أنَّهُ جَاءَ كُلّ مَا يَتْبَعُهُم، ومِنْ جمْلَةِ مَا يَتْبَعُهُم (حِمَار) كَانَ السَّامِعُ يَنتَظِرُ مجِيئَهُ، فَرَفَعت هَذَا المفْهُومَ بِقَوْلِكَ : إلاَّ حِمَارًا، فيكُونُ حَدُّ (ز) حِينئذٍ شَامِلاً للْمُستَثْنَى المتّصِلِ والمنقَطِعِ .

فالمتّصِلُ : مَا كَانَ مِن جنسِ المسْتَثنَى مِنهُ نحو: قَامَ القَوْمُ إلّا زَيْدًا، فَـ(زَيْدًا) مِن جِنْسِ القَومِ.

والمنْقَطعُ : مَا كَانَ المستَثنَى مِن غَيْرِ جنسِ المسْتَثْنَى مِنهُ كَـ (الحِمَار) فِي المِثَال السَّابقِ، فلَيْسَ مِنْ جِنْسِ القَومِ .

وقوله : (**أَيْ : أَدَوَاتُهُ**)، المرَادُ بالأَدَوَاتِ الآلَاتُ .

(**ثمَانِيّة**)، بِاعْتِبَارِ جَعلِ كُلّ لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ (سِوَى) أَدَاةً مُسْتَقِلّة [2]، وإلّا فَهِيّ ستّة [3] .

قول ز : (**تَغْلِيبًا**)، أَيْ فيمَا يَقَعُ الاسْتِثنَاءُ بِهِ، لأنَّ الاستِثْنَاءَ غَالبًا إنَّمَا يَقَعُ بِـ (إلّا)، وهِيّ حَرفٌ لا فِي الأدَوَاتِ، إذْ لَا تَغْلِيبَ فيهَا لِأَنَّ الأَسْمَاءَ أَرْبَعَة والحُرُوفَ أرْبَعَة .

وقوله : (**وَهِيّ فِي الحَقِيقَةِ**)، أَيْ فِي نَفْسِ الأَمْرِ .

وقوله: (**ثَلَاثَةُ أقْسَامٍ**)، بِاعتِبَار[4]مَا هُوّ مَذْكُور فِي هَذَا الكِتَابِ،وَإِلّا فَهِيّ أَرْبَعَةٌ بِزِيَّادَة مَا يَكُونُ فِعْلًا خَالِصًا، وَهُوّ (لَيْسَ وَلَا يَكُونُ)، وَالمستَثْنَى بِهِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا علَى أنّهُ خَبَرُهُمَا .

---

(1) الأخفش : سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، وكان أعلم من أخذ عنه، له من المصنفات : معاني القرآن، المقاييس في النحو، والاشتقاق، وشرح كتاب سيبويه، توفي العام : 221 هـ على الأرجح. طبقات النحويين واللغويين : 72–74، وبغية الوعاة : 590/1، والأعلام : 101/3–102.

(2) واللغات التي ذكرها ابن آجروم لـ(سِوَى) هي : (سِوَى، سُوَى، سَوَاءٌ)، ينظر : متن الآجرومية : 24، وذكر السنهوري أن لـ(سوى) أربع لغات، فإنه يقال : (سِوَى كَرِضَى، وَ سُوَى كَهُدَى، وَسَوَاء كَسَمَاءْ، وسِوَاءْ كَبِنَاءْ، وهذه الأخيرة أغربها). شرح السنهوري على الآجرومية : 617/2 .

(3) وهي : إِلَّا، وسِوَى، وغَيْرُ، وخَلَا، وَعَدَا، وحَاشَا .

(4) في (م) أي باعتبار .

(**ينصب إذَا كَانَ الخ**) [1]، وُجُوبُ النّصْبِ عَامٌ فِي المتّصِلِ والمنْقَطِعِ، وكَانَ يَنبَغِي **للمص** أَنْ يَأتِيَ بِمِثَالٍ للمُنْقَطِعِ، لَكِن خَصَّ المتّصِلَ تَقْرِيبًا عَلَى المبْتَدِئ، وَإِلَى وُجُوبِ نَصْبِ الموجِبِ التّامِ أشَارَ فِي الأَلفِيّةِ بِقَولِهِ :

مَا اسْتَثْنَتْ إلّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ .... [2]

إذْ فِي كَلَام **ابن مالك** حَذف الوَاو مَعَ مَا عَطَفَت، تقدِيرُهُ : بعد تمام و إيجَاب، وَيَدُلُّ لِهَذَا المحْذُوف قَوْلُهُ بَعْدُ :

.... **وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ**....... [3]

(**وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ مَنْفِيًّا**)، **قول ز** [67] : (**بِأَن تَقَدَّم عَلَيهِ نَفْيٌ أَو شَبَهُهُ**)، وَهُوّ النّهْيُ والاسْتِفْهَامُ، وَقَد مثّلَ للنّفْيِ[4]، ومِثَالُ النّهْي : لَا يَقُمْ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ، ومِثَالُ الاسْتِفهَامِ : هَلْ قَامَ أَحَدٌ إلّا زَيْدٌ ؟

(**جَازَ فِيهِ البَدَلُ**)، بَل هُوّ الرّاجِحُ كَمَا فِي نَصِّ الأَلفِيّةِ بَعدُ، وهَذَا إن كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتّصِلًا [5]، فإِنْ كَانَ منْقَطِعًا بِأنْ كانَ لا يُمكِنُ تَسَلّطُ العَامِلِ عَلَى مَا بَعْدَ (إلّا) وَجَبَ النّصْبُ عَلَى الاسْتِثنَاءِ اتِّفَاقًا مِن سَائِرِ العَرَبِ [6]، نحو : مَا زَادَ هَذَا المَالُ إلّا النّقْصَ، فَلَا يَصِحُّ رفْعُ (النّقْصَ) عَلَى البَدَلِيّة، لأنّ البَدَلَ عَلَى نِيّة تِكرَارِ العَامِل، والعَامِلُ المكَرّرُ هُوَّ (زَادَ)، ولَا يَصِحُّ تَسلُّطه علَى النّقْصِ لِفَسَادِ المعْنَى، فَلَا يقَالُ : زَادَ النّقْصُ، وإنْ أمْكَنَ تَسَلُّط العَامِلِ علَى مَا

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (فالمستثنى بإلا ينصب وجوبًا إذا كان الكلام قبلها تامًا موجبًا، والمراد بالتام أن يذكر فيه المستثنى منه، والمراد بالموجب بفتح الجيم مالا يسبقه نفي ولا شبهه، وإن كان الكلام الذي قبل إلا منفيًا بأن تقدم عليه نفي أو شبهه، وكان تامًا بأن ذكر المستثنى منه جاز في المستثنى البدل بدل بعض من كل، وجاز فيه النصب على الاستثناء..نحو: ما رأيت القوم إلا زيدًا، بالنصب لا غير،سواء جعلته بدلا من المنصوب،أو منصوبًا بإلا على الاستثناء). حاشية أبي النجا : **90** .

(2) تمامه : وبعدَ نفيٍ أو كنفيٍ انتُخِب، متن الألفية –الاستثناء–البيت (**316**) : **21** .

(3) المصدر نفسه : **21** .

(4) مثاله :مَا قَامَ القَوْمُ إلّا زَيْد .

(5) وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾، سورة النساء، الآية : **66** ، ف(قليلٌ) بدل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين : (لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي عندهم بمنزلة (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها)، ينظر : المساعد : **560/1**، و التصريح على التوضيح : **542/1** .

(6) حجازيين وتميميين، ينظر : التصريح على التوضيح : **546/1**، (فبنو تميم يجيزون الإتباع فيه كالمتصل، والنصب عندهم أفصح من البدل، والحجازيون يوجبون نصبه)، ارتشاف الضرب : **1511/3** .

بَعْدَ (إلّا) نحو : مَا جَاءَ أحَدُ إلَّا حِمَارًا، فَأَهْلُ **الحِجَازِ** يوجِبُونَ النّصْبَ أيْضًا [(1)]، **وبَنُو تَمِيمٍ** يُرَجِّحونَهُ [(2)] ، وَإِلَى حُكْمِ وُقُوعِ المسْتَثْنَى مُطْلَقًا بَعدَ نَفْيٍ أَوْ شَبهِهِ أَشَار فِي الألفِيَّة بقولِهِ :

.........................وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتَخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ۞ وَعَنْ تَمِيـــمٍ فِيهِ إِبْـــدَالٌ وَقَعْ [(3)]

وقوله : (**عَلَى الصَّحِيحِ عندَ ابْن مَالِك**)*، هوَّ المأْخُوذُ مِن نِسْبَةِ الاسْتِثْنَاءِ لِـ(إلّا) فِي قَولِهِ فِي الألفِيّة : (**مَا اسْتَثْنَتْ إلَّا**......... الخ) .

(**عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ**)، **قول ز** : (**وَألْغِي عَمَلَ إلّا**) [(4)]، وأمّا مَعْنَاهَا فَهُوّ مُعتبَرٌ، وَهَكَذَا [(85)] يُقَالُ فِيمَا بَعدُ .

(**مَا مَرَرْتُ**)[(5)]، **قول ز** : (**وَيُسَمّى [الاستثناء]** [(6)]**حِينَئِذٍ**)[(7)]، أي : حِينَ كَانَ نَاقِصًا مَنْفِيًا[(8)].

وقوله : (**لأنّ مَا قَبْلَ إلّا الخ**)، (مَا) واقِعَةٌ عَلَى العَامِلِ، وَمَعْنَى (تَفْرِيغِهِ) : أَنَّهُ لَمْ يَجِد مَعْمُولًا قَبْلَ (إلّا) يَشْتَغِلُ بِه فِي اللّفْظِ، وَأَمّا فِي التّقْدِيرِ فَمَا بعْدَ (إلّا) بَدَلٌ مِن مُقَدرٍ فَأَصْل قَولِكَ : مَا قَامَ إلّا زيدٌ، مَا قَامَ أحدٌ إلّا زَيد، ويُؤخَذُ مِنْ هَذَا أنّ العَامِلَ هُوَّ المفَرَّغُ، فتَسْمِيّتُهُم الاسْتِثْنَاءَ مفرّغًا مَجَازٌ، وإلَى الِاسْتِثْنَاءِ المفَرّغِ أشَارَ فِي الألفيَّةِ بقوله :

وَإِنْ يُفَـــرَّغْ سَـــابِقُ إِلّا لَـمَا ۞ بَعْـــدُ يَكُـــنْ كَمَـا لَـوْ إِلَّا عُـــدِمَا [(9)]

---

(1) شرح التسهيل : 210، وعليه قراءة السبعة قال تعالى : ﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا إتبَاعَ الظَنِّ ﴾، سورة النساء، الآية : 157، ينظر : أوضح المسالك : 261/2 .

(2) ويجيزون الإتباع أيضا، ينظر : شرح المكودي على الألفية : 345/1 .

(3) متن الألفية–الاستثناء–البيت (317) : 21 .

* من قول الأزهري :(وإن كان منصوبًا على الاستثناء،يكون الناصب له(إلا)على الصحيح عند ابن مالك). حاشية أبي النجا:90.

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (و ألغي عمل (إلَّا) ، فإن كان ما قبل إلا يطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية نحو: ما قام إلا زيد، وإن كان ما قبل إلا يطلب مفعولا نصبت المستثنى على المفعولية، نحو: ما ضربت إلا زيدًا). حاشية أبي النجا : 90 .

(5) في (م) ما مررت إلا بزيد .

(6) في (م) الاستئناف .

(7) إشارة إلى قول الأزهري : (ويسمى الاستثناء حينئذ استثناء مفرغا، لأن ما قبل إلّا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها، هذا حكم المستثنى بإلّا)، حاشية أبي النجا : 90 .

(8) في (م) حين إذ كان ناقصا منفيا .

(9) متن الألفية–الاستثناء–البيت (319) : 21 .

(لَاغَيْرُ)، **قول ز : (تَشْبِيهًا بِقَبْل وَبَعْد)** [1]، وَجْهُ الشَّبَهِ إبْهَامُ الجَمِيعِ، وَحَذفُ المضَاف إليْهِ وَنِيّةُ مَعْنَاه فِي كُلٍّ [2]، وهَذِهِ هِيّ صُورَةُ البِنَاءِ المشَارِ إلَيْهَا بِقَوْلِ الأَلْفِيّة :

وَاضْمُمْ –بِنَاءً– (غَيْرًا) إنْ عَدِمْتَ مَا   لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًّا مَا عُدِمَا [3]

وقَدْ نَصَّ **ابن هشام** عَلَى أَنَّ قَوهُم (لَا غَير) لَحْن [4]، وَأَجَازَهُ غَيْرُهُ [5]، ثُمَّ اخْتَلَفوا فِي (لَا) الدّاخِلَة علَى (غَير)، فَقِيلَ : عَامِلَة عَمَلَ لَيْسَ [6]، و(غيرُ) اسْمُهَا مَبْنِيّ لِمَا مَرّ [7]، وخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ، والتّقدِيرُ : ليسَ غَيرُ الجرِّ مَوْجُودًا، وقيلَ : عَامِلَةٌ عَمَلَ (إنّ)، وَ(غيرَ) فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمُهَا، وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ أيْ : مَوْجُودٌ بِالرَّفْعِ .

وقوله : (لَكِنْ عَلَى الحَالِ الخ)، مَعْنَاهَا أنّ (غَيرَ) ومَا بَعدهَا إذا نُصِبَت فإنّهَا تُنصَبُ عَلَى الحَالِ نحو : قَامَ القَومُ غيرَ زيدٍ، ف (غيرَ) مَنْصُوبٌ على الحَالِ، وقام القومُ غيرَ حِمَارٍ .

وقوله : (وَمِنْ جَوَازِ الإتْبَاعِ الخ)، نَحْو : مَا قامَ أحدٌ غَير زيدٍ، فإنْ رفَعْتَ (غيرُ) كَانَ بَدَلاً مِن (أحدٌ)، وَإنْ نَصَبتَهُ فَعَلَى الحَالِ .

وقوله : (وَمِنَ الإجْرَاءِ عَلَى حَسْبِ العَوَامِلِ)، فَإن كَانَ العَامِلُ يَطْلُبُ الرّفعَ رفعت (غَيْرُ) نحو : مَا قَامَ غَيرُ زَيدٍ، وإنْ كَانَ العَامِلُ يَطْلُبُ النّصْبَ نُصِبَ نحو : مَا رَأَيْتُ غيرَ زيدٍ، وإنْ كَانَ يَطْلُبُ الجرّ جُرّ نحو : مَا مَرَرْتَ بِغَيرِ زَيدٍ، وإلَى (غَيرَ و سِوَى) بِلُغَاتِها أَشَارَ فِي الأَلْفِيّةِ بقَولِهِ :

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (لا غير، أي : لا يجوز فيه غير الجر وحذف ما أضيف إليه غير، وبناؤه على الضم تشبيهًا بقبل وبعد وتعطى غير وسِوَى، وسُوَى وسواء ما يُعطاه الاسم الواقع بعد "إلّا" من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال، ومن جواز الاتباع بعد التام المنفي، ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي) حاشية أبي النجا : 91 .

(2) فتقول في (بعدُ) و (قبلُ) : قال تعالى : ﴿ لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ سورة الروم، الآية : 07، بالكسر من غير تنوين، أي : من قبلِ الغَلَبِ ومن بعده .

(3) متن الألفية–الإضافة–البيت (410) : 27 .

(4) ينظر : مغني اللبيب : 179/1 .

(5) (فقد حكى ابن الحاجب "لا غير"، وتبعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون، وحكى الزمخشري في المفصل "لاغير"، و"ليس غير")كما أجازه ابن مالك في شرح التسهيل. ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق : أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان، ط1، 2007م، ج1، ص : 313 .

(6) وهو رأي ابن هشام الأنصاري يقول : (ويقال : قبضْتُ عَشْرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا، برفع غيرُ على حذف الخبر، أي مقبوضًا، وبنصبها على إضمار الاسم أي : ليس المقبوض غيرها). المصدر نفسه : 313/1 .

(7) وقد اختلف في إعراب (غَير)، فقال المبرد والمتأخرون : (إنّها ضمة بناء لا إعراب لشدة الإبهام الذي فيها، وقال الأخفش : ضمة "غير" ضمة إعراب لا بناء لأنه ليس باسم مكان ولا زمان كقبل وفوق، وإنما هو بمنزلة كل وبعض) ينظر : شرح الدماميني على المغني : 313/1 .

وَاسْـــتَثنِ مَجْـرُورًا بِغَيْــرِ مُعْرَبَـا لِمـــا لِمُسْــتثْنَـى بِإلاَّ نُسِــــبَا

وَلِـــسِوَى سُوَى سَـوَاءً اجْعَلَا علَى الأَصَـــحِّ مَا لِغَيــْرٍ جُعِــلَا [1]

(**نحو: قَامَ القَوْمُ**)[2]، **قول ز** : (**وَفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُستَتِر فِيهِ**)، يَعُودُ عَلَى البَعْضِ المفْهُومِ مِنَ الكُلِّ السّابقِ كأنّهُ قَال : قامَ القَوم خلَا بَعَضهُمْ زيدًا، وإنّمَا وَجَبَ اسْتِتَارُ الفَاعِلِ بِهَذِهِ الأفْعَالِ لِيَكُونَ الاسْتِثنَاءُ مُتّصِلًا بِأَدَاتِه، فَيَكُونُ شَبِيهًا بِالمستَثْنَى بِه، وَإلَى حُكمِ المستَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَشَى [3] مَعَ زيَّادَةِ (لَيْسَ وَلَا يَكُونُ) أَشَارَ فِي الأَلْفِيِّة بقولِهِ :

وَاسْتَــثْنِ نَاصِـباً بِ(لَيْسَ) و(خَلَا) وَبِ(عَــدَا) وَبِ(يَكـُونُ) بَعْـدَ لَا [4]

إلَى آخِرِ الأَبْيَاتِ الثّلَاثةِ بَعْدَ هَذَا البَيْتِ [5] .

---

(1) متن الألفية–الاستثناء–البيتان (326–327) : 22 .

(2) إشارة إلى قول ابن آجروم : (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يحوز نصبه وجرّهُ، نحو : قام القوم خلا زَيْدًا، وزيدٍ، وعَدا عمرًا، عمرٍو، وحاشا بَكرًا، وبكرٍ). متن الآجرومية : 24 .

(3) في (م) حاشى، و الصواب : حاشا، وحاش، وحشا، وهي ثلاث لغات صحيحة .

(4) متن الألفية–الاستثناء–البيت (328) : 22 .

(5) إشارة إلى قول ابن مالك :

واجـررْ بسَابقَي يَكُون إنْ تُرد وبعدَ مَا انصبْ، وانْجرَارٌ قَدْ يَرِدْ

وحَيــثُ جَــرا فَهُـمَا حَرفَان كَمـــا هُمَا إنْ نَصــبَا فعْلَان

وكخلا : حَاشَا، ولَا تَصْحَبُ مَا وقيلَ حَاشَ و حَشَا فاحْفَظْهُمَا

– متن الألفية –الاستثناء– : 22 .

بَـــــابُ (لَا)

هذا هوّ البَابُ الثّامِنُ مِنَ المنْصُوبَاتِ، وَهُوّ علَى حَذْفِ مُضَافٍ تقديره : (هَذاَ بَابُ منْصُوبِ لا) لأنَّ كَلَامَنَا فِي المنْصُوبَاتِ، ثمّ الأَصْلُ فِي (لَا) أَنْ لَا تَعْمَلَ شَيْئًا لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا بِالأَسْمَاءِ، لَكِن حَمَلُوهَا عَلَى (إنَّ)، فَ (لَا) لِتَوْكِيدِ النّفْيِ، و(إنَّ) لِتَوْكِيدِ الإيجَابِ، والشَّيْءُ يُحْمَلُ علَى نَقِيضِهِ كَمَا يُحمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ [1] .

قول ز : (**النّافِيَّةُ للجنْسِ**) [2]، أي : النّافِيَّةُ لحُكْمِهِ لَا لَهُ، فإذَا قُلتَ : لَا رَجُلَ فِي الدّارِ، دَلّ عَلَى نَفْيِ الكَيْنُونَةِ عَنْ جِنسِ الرّجَالِ لَا عَنِ الذّوَاتِ، إذْ مِنَ المعْلُوم أنَّ الذَّوَاتَ لا تنفي الأَدَات [3]، وَإِنّمَا تُنْفَى بِهَا المعَانِي، ثمّ إنّ (لَا) عَلَى قِسْمَينِ : تَارَةً تَكُونُ عَامِلَةً عَمَلَ (لَيْسَ)، وتَارَةً تَكُونُ عامِلَةً عَمَلَ (إنَّ) .

فالعَامِلَةُ عملَ (إنّ) : لَا تَكُونُ إلّا لِنَفْيِ الجِنْس نَصًا [4]، فَإذَا قُلْتَ : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، فَالمرَادُ نَفْيُ هَذَا الجِنْس الصَّادِقِ بِالوَاحِدِ وَالمتَعَدّدِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقولَ بَعْدَ ذَلِكَ : بَلْ رَجُلانِ .

والعَامِلَةُ عَمَلَ (لَيس) [5] : تَحْتَمِلُ نَفيَ الوِحدَةِ وَ الجِنس، وَغَلَطَ مَنْ قَالَ إِنّهَا لَا تَكُونُ إلّا لِنَفْيِ الوِحدَةِ [6] .

---

(1) ذكر أبو البقاء أن (لا) عملت عمل (إنّ) لمشابهتها لها من أربعة أوجه : 1 – أنّ كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية ، 2 – أن كلا منهما للتأكيد، ف(لا) لتأكيد النفي، و(إنّ) لتأكيد الإثبات، 3– أن (لا) نقيضة (إنّ)، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، 4 – أنّ كلّا منهما له صدر الكلام . ينظر : التصريح على التوضيح : 336/1 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (لا النافية للجنس، اعلم أن (لا) تنصب النكرات وجوبًا لفظًا أو محلًا، بغير تنوين إذا باشرت (لا) النكرة، بأن لم يفصل بينهما فاصل، ولم تتكرر (لا) فتنصب النكرة لفظًا إذا كانت النكرة مضافة بمثلها نحو : لا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ، وتنصِبُ النّكرة محَلًّا إذا كانت النَّكِرَةُ مُفْرَدة عن الإضافة وشبهها). حاشية أبي النجا : 92 .

(3) في (م) بالأداة، وهو الصواب .

(4) فلو كانت لنفي الوحدة، أو كان نفيها على سبيل الاحتمال عملت عمل (ليس). ينظر : شرح السنهوري على الآجرومية: 634/2 .

(5) وإعمال (لا) عمل ليس فيه خلاف بين النحويين، فأجاز ذلك الحجازيون، وإليه ذهب سيبويه، وطائفة من البصريين، وذهب المبرد و الأخفش إلى منعه، وقال بعض النحاة عملها قليل، ولا تعمل إلّا في النكرات، ينظر : الكتاب : 295/2، والمقتضب : 360/4، وشرح الآجرومية للسنهوري : 287/1 .

(6) نحو : لَا رَجُلٌ قَائِمًا، ينظر : أوضح المسالك : 05/2 .

فَيَخرُجُ بِ (النَّافِيّة) : الزَّائِدَةُ [1] وَالنَّاهِيَّةُ [2]، وبـ(الجِنْسِ) العَاطِفَة [3]، وَلَا بُدَّ مِن زِيَّادَةِ (نَصًا) لإِخْرَاجِ العَامِلَةِ عَمَلَ (لَيْسَ) .

(**اعْلَم**) [4]، إنّمَا أَمَرَكَ بِالعِلْمِ هُنَا فَقَط – مَعَ أنّ المطْلُوبَ مِنَ الإنْسَانِ أنْ يَعْلَمَ جَمِيعَ مَا فِي الكِتابِ – إشارةٌ إِلَى أنّهُ أَرَادَ أن يَذكُرَ أمرًا صَعْبًا فَتَفَطّنْ لَهُ .

(**تَنْصِبُ النَّكِرَات**)، **قول ز** : (**وجوبًا**)، قيّدَ بِهِ لأجلِ قولِ **المص** : (وَلَمْ تَتَكَرّرْ"**لا**")، وأمَّا إنْ كُرِّرَت فَإِنَّهُ يَجُوزُ الرَّفعُ والنّصْبُ [5]، وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَنَّ (**لَا**) إِذَا لَمْ تَتَكَرّرْ وَجَبَ إِعمَالُهَا عَمَل (إنَّ)، والحَقّ أَنّهُ يَجُوزُ إِعمَالهَا عَمَلَ (ليسَ) مُطْلَقًا مُفْرَدَةً أو مُكَرَّرَةً، وإِلَى عَمَل(لَا) عَمَل (إنَّ) أشَارَ [(87)] فِي الألْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِ(لَا) فِي نَكِرَه ‏ ‏ ‏ ‏ مُفْــرَدَةً جَاءَتْـكَ أَوْ مُكَـــرَّرَهْ [6]

وقوله : (**لفظًا أوْ مَحَلاً**)، هَذَا تَعْمِيمٌ للحُكمِ، وفيهِ إِجْمَالٌ لَكِنَّه بَيَّنَهُ بعدُ، وليْسَ المرَادُ بقوله (لَفْظاً) أَنّهُ يَنصِبُ اللّفظَ فَقَط دَونَ المحَلِّ، بَل يَنْصِبُ لفظَهُ وَمَحَلَّهُ، وإِنّمَا عبّرَ بذلك لِأَجْلِ أنَّ الثَّانِي إنّمَا يُنْصَبُ مَحَلّهُ .

(**بِغَيرِ تنوينٍ**)،لَكنْ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِغَيرِ الشَّبِيهِ بِالمضَافِ،وأمّا الشَّبيهُ بِه فَيُنَوَّنُ كَمَا سَيَذكُر.

(**إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ**)، مِن جُمْلَةِ الشّرُوطِ : أَنْ لَا يَدْخُلَ عَليهَا حَرْفُ جَرٍ [7]، وإلّا حُكِمَ بِزِيّادَتِهَا، وَوَجَبَ جَرُّ مَا بَعْدَها نحو : جِئْتُكَ بِلَا زَادٍ، فَـ (زَادٍ) مَجْرُورٌ بِالبَاءِ .

---

(1) و (لا) الزائدة لا تعمل شيئا، ودخولها في الكلام كخروجها غير أنها تفيد ضربا من التوكيد كقول الإمام الشافعي :

متاركة السفيه بلا جواب ‏ ‏ ‏ ‏ أشد على السفيه من الجواب

(2) وهيّ التي تدل على النهي والكف عن الفعل مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾. سورة فاطر، الآية : 08 .

(3) وهي التي تأتي لنفي ما سبق، ولهذا لا تأتي إلّا في الإثبات نحو : قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، وقد تقدم الكلام عليها في باب العطف، ينظر : الصفحة (159) من التحقيق .

(4) إشارة إلى قول ابن آجروم : (اعلم أن (لَا) تنصب النكرات [وجوبًا لفظًا أو محلا] بغير تنوين إِذَا بَاشَرَت النكرة [بأن لم يفصل بينهما فاصل] ولم تتكرر (لَا) نحو : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ). متن الآجرومية : 25 .

(5) مثال ذلك : لَاحَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّهِ، فيجوز في اسم الأولى الإعمال (البناء على النصب)، والإهمال (الرفع)، على أنه إن أُعملت (لا) الأولى جاز في اسم (لا) الثانية ثلاثة أوجه : الإعمال، والإهمال، والنصب، وإن أُهْمِلَت(لا) الأولى جاز في اسم لا الثانية وجهان هما : الإعمال، والإهمال، وحاصل إعراب هذه الجملة هو خمسة أوجه، ينظر : شرح المكودي على الألفية : 244/1 .

(6) متن الألفية –لا التي لنفي الجنس–البيت (197) : 13 .

(7) ومنها أيضا : أن تكون نافية للجنس نصا، وأن يكون اسمها نكرة متصلا بها، وأن يكون خبرها نكرة أيضا، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا، ينظر : التصريح على التوضيح : 336/1 .

قول ز : (**إذَا كَانَتِ النَّكِرَةُ مُضَافَةً الخ**)، أيْ : أو شَبِيهَةً بالمضَافةِ فِي اتّصَالِ اسْمِهَا بِشَيْءٍ مُبْهَمٍ، [1] ذَلِكَ [68] الشّيءُ تَمَامُ المعْنَى، كَمَا سَيُعَرِّفُهُ (ز) فِي البَابِ بَعْد، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدّمَهُ هُنَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ هُنَا دُونَ تَعْرِيفٍ فِي قَولِهِ : (وَشَبَهِهَا)، نحو : لَا طَالِعًا جَبَلًا فِي الدّارِ، ولَا مَارًا بِزَيدٍ [عِنْدَنَا] [2]، ولَعَلَّهُ خَصَّ المضَافَ لأجْلِ قول **المص** : (بِغَيْرِ تَنْوِينٍ)، لِأَنَّ الشّبِيهَ بالمضَافِ مُنوّنٌ، وإلَى المضَافِ والشّبِيهِ بِهِ أشَارَ فِي الألفيَّةِ بِقَولِهِ :

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَهْ .... [4]

(**لَا رَجُلَ**) [5]، **قول ز** : (**وَهُوَّ ظَاهِرُ كَلَامِ المُصَ**) [6]، أي : حَيْثُ عبّرَ بِـ (تَنْصِبِ) الّذي هوّ مِن أَلْقَابِ الإعْرَابِ، لكنّ (ز) لَمْ يُقَرّرْهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، بَلْ قَرَّرَهُ عَلَى مَا **للجمهور** حَيثُ زادَ فِيمَا سَبَقَ (أو مَحَلًّا)، وَحَمَلَ مثال **المص** بـ (لَا رَجُلَ الخ) عَلَيْهِ .

(**وَوَجَب تِكْرَارُ لَا**)، أيْ فِي صُورَتَي عَدَم مُبَاشَرَتِهَا النّكِرَة وَدُخُولِهَا عَلَى مَعْرِفَة [7]، وإنّمَا وَجَبَ التّكْرَارُ لأنّهَا لَمَّا دَخلَت عَلَى المعْرفةِ فَلَا يُمكِنُ أَنْ تَكُونَ لنَفْيِ الجِنسِ، فَجَبَرُوا كَسْرَهَا بِتِكْرَارِها، ولأنّهَا لَمَّا فُصِلَتْ مِنَ النّكِرَةِ لَمْ تَبْقَ لِنَفي الجِنْسِ، فَجَبَرُوا كَسْرَهَا أيْضًا بالتّكْرَارِ [8] .

وقوله : (**خَمْسَةَ أوجُهٍ الخ**) [9]، هيّ المشَار إليهَا بقولِ الألْفِيّةِ :

وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا كَ(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) وَالثَّانِي اجْعَلاَ
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا وَ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا [10]

---

(1) في (م) شيء مفهم، والصواب ما ورد في الأصل .

(2) ساقط من (س) .

(4) تمامه : وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ أُذْكُرْ رَافِعَهْ، متن الألفية –لا التي لنفي الجنس–البيت (198) : 13 .

(5) في (م) لا رجل في الدار .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (لا رجل في الدار، فلا حرف نفي، ورجل : اسمها مبني على الفتح، وفي الدار خبرها، وذهبت طائفة من البصريين إلى أنَّ (رَجُلَ) ونحوه منصوب لفظًا من غير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف، ونسب إلى سيبويه، هذا إذا باشرت (لا) النكرة، فإن لم تباشرها بأن فصل بينهما بفاصل أو دخلت لا على معرفة وجب الرفع على الابتداء، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرار لا نحو : لا في الدار رجل ولا امرأة). حاشية أبي النجا : 92 .

(7) وأجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرارها، ينظر : المقتضب : 359/4، و أوضح المسالك : 06/2 .

(8) ومثال دخولها على المعرفة : لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو، ومن تقدم خبرها على اسمها قوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزِفُون ﴾ سورة الصافات، الآية : 47 .

(9) إشارة إلى قول الأزهري : (والحاصل أن للنّكرة بعد "لا" الثّانية خمسة أوجه : ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها، وتوجيه كل منها مذكور في المطوّلات). حاشية أبي النجا : 92 .

(10) متن الألفية –لا التي لنفي الجنس–البيتان (199–200) : 13 .

وقَوْله : (**وَتَوْجِيهُ كُلٍّ الخ**)، حَاصِلُهُ بِتقرِيب :

1– أنّكَ إنْ فَتَحْتَهُمَا فـَ (لَا) عَامِلَة عَمَلَ (إنَّ) فِيهِمَا [1] .

2– وإنْ نُصِبَ [2] الثَّانِي مَعَ فَتحِ الأوّلِ، فالثّانِي مَعطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ اسمِ (لا)، لأنَّ مَحَلَّهُ نصب بِ(لَا)، و(لَا) الثَّانيّة زَائِدَة [3] .

3– وإنْ رَفَعْتَهُ مَعَ فتْحِ الأَوّل فَهُوَّ مَعطُوفٌ على مَحَلِّ (لَا) مَعَ اسْمِهَا، لِأنّهَا فِي مَحَلّ رَفْعٍ بِالابتِدَاء عندَ **سيبَوَيه** وَ(لَا) الثّانيّة زَائِدَة، أَو عَلَى أنّ الثّانِيّة عَامِلَةٌ عَمَلَ (لَيْسَ) [4] .

4– وَإنْ رَفَعْتهُمَا مَعًا فَهُمَا مُبْتَدَءَانِ و(لا) زَائِدَة للنّفيِ فِيهِمَا، أَوْ مَرْفُوعَانِ عَلَى أَنّ (لَا) عَامِلَة عَمَلَ (لَيْسَ) فِيهِمَا [5]، أَوْ أَحَدُهُما مُبْتَدَأ والآخَرُ مَرْفُوع عَلَى أنَّ (لَا) عَامِلَة عَمَلَ (لِيْسَ) [6] .

5– وإن رُفِعَ الأوَّل وفُتِحَ الثّانِي فالأوَّلُ إمَّا مُبْتَدَأ، أوْ(لَا) عَامِلَة عَمَلَ لَيْسَ [فيه] [7]، وأمَّا الثَّانِي فَ (لَا) عَامِلَةُ عَمَلَ (إنَّ) [8] .

(**1**) نحو قوله تعالى : ﴿ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ ﴾. سورة البقرة، الآية : **254**، الرَّسم المصحفي بالرفع، وقرأها بالنصب ابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء والحسن و اليزيدي، ينظر : النشر في القراءات العشر : **211/2** .

(**2**) في (م) وإن نصبت.

(**3**) و مثله قول الشاعر أنس بن العباس السلمي :

لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةَ ‏ ‏ ‏ اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

– والبيت من بحر السريع، وهو من شواهد الكتاب : **285/2**، ولسان العرب (قمر) : **3737/41**، وأوضح المسالك : **20/2** ، والتصريح على التوضيح : **360/1** .

(**4**) ومثاله قول الشاعر :

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ‏ ‏ لَا أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ ولَا أَبُ

– والبيت من بحر الكامل، وقد نسبه سيبويه إلى رجل من بني مذحج، الكتاب : **292/2**، وشرح المفصل : **110/2**، والأشباه والنظائر : **162/4**، وأوضح المسالك : **16/2**، والمقتضب : **371/4**، والتصريح على التوضيح : **362/1** .

(**5**) في (م) عاملة فيهما عمل ليس .

(**6**) ومثال ذلك قول الشاعر عبيد الراعي بن حصين :

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً ‏ ‏ لَا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

– والبيت من بحر الطويل، وهو في ديوان الراعي النميري : **198**، وشرح المفصل : **111/2**، ومجالس ثعلب : **35**، والمقاصد النحوية : **336/2**، وشرح الأشموني : **152/1**، وأوضح المسالك : **15/2**، والتصريح على التوضيح : **345/1** .

(**7**) ساقط في النسخة (م) .

(**8**) ومثله قول الشاعر : ‏ ‏ فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ‏ ‏ ‏ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

– والبيت من بحر الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه : **54**، والمقاصد النحوية : **346/2**، وشرح الأشموني : **152/1**، وأوضح المسالك : **19/2**، والتصريح على التوضيح : **346/1** .

وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ الثّانِي مَعَ رَفْعِ الأَوَّلِ لِأَنَّ نَصْبَهُ بِالعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ اسْم (لَا)، وَقَدْ عِلِمْتَ أنّ مَحَلّهُ هُنَا رفع بِالابتِدَاء، أوْ عَلَى أنَّهَا عَامِلَةُ عَمَلَ (لَيْسَ) فَلَا وَجْهَ لَهُ، والله [سُبْحَانُه وَتَعَالَى] [1] أَعْلَم .

(1) ساقط من (س) .

بَابُ المُنَادَى

هَذَا هُوَّ التَّاسِعُ مِنَ المَنْصُوبَاتِ، وَالمَنَادَى فِي الأَصْلِ اسْمُ مَفْعُول، وَهُوَّ مُشْتَقٌ مِنَ النِّدَاءِ بكَسْرِ النُّونِ والمدِّ وَهُوَّ الأَفْصَح، وَيُقَالُ : النِّدَا بِالكَسْرِ وَالقَصْرِ، وهيَّ تَلِيهَا، وَيُقَالُ : النُدَا بالضَّمِ وَالمدِّ وَهُوَّ أَضْعَفُهَا [1] .

قول ز : (**بِفَتْحِ الدَّال**)، اِحْتِرَازًا مِنَ المنَادِي بِكَسْرِ الدّالِ اسْمُ فَاعِلٍ، فَهُوَّ الشّخصُ الّذي يَطْلُبُ الإقبَالَ .

(**المُنَادَى**)، **قول ز** : (**هوَّ المَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ الخ**[2])[3]، هذَا تَعْرِيفٌ لِلْمُنادَى بِاعتِبَارِ مَعْنَاه، وَكَلَامُ النّحَاةِ إِنّمَا هُوَّ فِي الأَلْفَاظِ، وَلَوْ أَرَادَ تَعْرِيفَ اللّفْظِ لَقَال : هوَّ الاسْمُ الّذِي يدْخُل عَلَيْهِ (يَا)[4] أو إحْدَى أَخَوَاتِهَا [5]، وَيُؤخَذُ من قوله : (المطْلُوبُ إِقْبَالُهُ) أَنَّهُ لا يُنادَى إلّا العَاقلُ أو مَا هُوّ مُنزّلٌ مَنْزلَتَهُ .

وقوله : (**أو إحْدَى**[6] **أخَوَاتِهَا الخ**)، اعلَم أنّ المنَادَى يكُونُ :

- تَارَةً بَعِيدًا، أو مَا فِي حُكْمِه ك (السَّاهِي) و (النَّائِم)، ويُنادِيّانِ بِأَحَدِ حُرُوفٍ خمسةٍ[7] عمَلاً بقولِ الألفيَّة :

وَلِلْــمنَادَى النَّــاءِ أَوْ كَالنــَّاءِ (يَا)   وَ(أَيْ) وَ(آ) كَــذَا(أيا) ثُمَّ (هَيَا) [8]

- وتَارةً يَكُونُ قَرِيبًا، ويُنادَى بِالهَمزَةِ وحدَهَا دُونَ مَدٍ، وَإِلَيْه الإِشَارَةُ بقولِ الأَلْفِيّة :

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب : 2179/5 ، والتصريح على التوضيح : 205/2 .

(2) في (م) هو الشخص المطلوب إقباله .

(3) إشارة إلى تعريف الأزهري للمنادى بقوله : (هو المطلوب إقباله ب (ياء) أو إحدى أخواتها،). حاشية أبي النجا : 93 .

(4) وهي أصل حروف النداء وأكثرها استعمالا، ولا يقدر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله عز وجل واسم المستغاث، وأيُّهَا وَ أَيَّتُهَا إلّا بها، ينظر : الأشباه والنظائر : 248/22 .

(5) وعرفه الرضي على أنه : (هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا). شرح الرضي على الكافية : 406/1 .

(6) مذهب الجمهور على أنها حروف، وذهب بعض النحاة إلى أنّها أسماء أفعال تتحمل ضميرا مستكنا فيها، وقيل : إنها أفعال، ينظر : ارتشاف الضرب : 2179/5، وهمع الهوامع : 32/3 .

(7) وذكر سيبويه رواية عن العرب أنّ الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد، وذهب المبرد وجماعة من المتأخرين إلى أن (أيْ) تكون للقريب أيضا، والذي عليه الأخفش وابن عصفور أن (آ) تكون للقريب والبعيد، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 82/1، وارتشاف الضرب : 2179/5 .

(8) متن الألفية –النداء–البيت (573) : 37 .

والهَمْزُ لِلدَّاني.......................... ....[1]

وقد يَكونُ مَندوبًا فينادى بـ (وَا) مطلقًا، أو (يا) عندَ أَمْنِ اللّبْسِ، وفي الألفيّة :

.........وَ (وَا) لِمَـــا نُـدِبَ   أَوْ (يَا) غَيْرُ (وَا) لدَى الّلَبْسَ اجتَنِب[2]

[(87)]

(**وَالنَّكِرَةُ غيْرُ المَقْصُودَةِ**)[3]، **قول ز** : (**بِالذَّاتِ الخ**)[4]، أَشَارَ بِهِ إِلَى الجَوَابِ عَمَّا يُقَالُ أَنَّهُ لَا يُنَادَى إِلَا مَا قُصِدَ، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ؟

وَحَاصِلُ الجَوَابِ أَنْ يُقَالَ : النَّكِرَةُ بِاعْتِبَارِ قَصْدِ فَرْدٍ وَاحِدٍ مِنْهَا هِيَّ مَقْصُودَةٌ بِالنِّدَاء، وَبِاعْتِبَارِ كَوْنِ الفَرْدِ غَيْر مُعَيَّنٍ فهِيَّ : غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، فَانْفَكَّتِ الجِهَةُ .

(**وَالمشَبّهُ بِالمُضَافِ**)، **قول ز** : (**وَهُوَّ مَا اتّصَلَ [بِهِ]**[5] **الخ**)[6]، (مَا) نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِمَعْنَى لَفْظُ، فِي مَحَلِّ رَفْع خبَر (هُوَّ)، وَجُمْلَةُ (اِتصَلَ) فِي مَحَلِّ رَفْعِ صِفَتُهَا، وَ (شَيْءٍ) – أَيْ : لَفْظ – فَاعِلُ (اِتَّصَلَ)، وَ(مِنْ تَمَامٍ) عَلَى حَذْفٍ[7] بَيْنَ الجَارِّ وَالمجْرُورِ، وَالتَّقْدِيرُ : وَالشَّبِيهُ بِالمضَافِ هُوَّ اللّفْظُ الّذِي اتَّصَلَ بِهِ لَفْظٌ آخرُ مِنْ مُفْهِمِ تَمَامِ مَعْنَى اللَّفْظِ الأَوَّلِ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَعْلِ مَا وَافَقَهُ عَلَى المعْنَى فَلِكَوْنِهِ عَملَ فِيمَا بَعْدَهُ ، كَالمضَافِ عَامِلِ[8] فِي المضَافِ إِلَيْهِ، وَكَوْن مَا بَعْدَهُ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ كَالمضَافِ إِلَيْهِ، فَهُوَّ مِنْ تَمَامِ المضَافِ سُمِّيَ شَبِيهًا بِالمضَافِ .

(**فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ**)[9]، مَحَلُّ تَعْيِينِ بِنَاءِ المفْرَدِ العَلَمِ عَلَى الضَّمِ : مَا لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِـ (ابْن) مُضَافٍ إِلَى عَلَمٍ، وَإِلّاَ جَازَ فِي العَلَمِ وجْهَانِ : البِنَاءُ عَلَى الضَّمِ، والنَّصْبُ نَحْو (زَيْد) مِنْ

(1) متن الألفية–النداء–البيت (574) : 37 .

(2) المصدر نفسه : 37 .

(3) إشارة إلى قول ابن آجروم : (المنادى خمسة أنواع : المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف). متن الآجرومية : 26 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري: (النكرة غير المقصودة بالذات، وإنما المقصود واحد من أفرادها) . حاشية أبي النجا : 93 .

(5) ساقطة من (م) .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (المشبه بالمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه). حاشية أبي النجا : 93 .

(7) في (م) زيادة المضاف .

(8) في (م) عمل .

(9) إشارة إلى قول ابن آجروم : (فَأمّا المفرد العلم، والنّكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين نحو : يا زيد، يا رجل، والثلاثة الباقية منصوبة لا غير). متن الآجرومية : 26 .

قَوْلِكَ : أَزَيْدُ بن سَعِيدٍ [*]، وَإِلَى ذَلِكَ الإِشَارَةُ بِقَوْلِ الأَلْفِيَّةِ :

وَنَحْــوُ زَيْدٌ ضُمَّ وَافْتَـحَنْ مِنْ   نحو : أَزَيْـد بْنَ سَعِـيدٍ لَا تَـهِنْ [1]

(عَلَى الضَمِّ)، أيْ : أَوْ نَائِبِهِ، فَفِي كَلَامِهِ حَذْفُ الوَاوِ مَعَ مَا عَطَفَتْ لِيَشْملَ المبْنِي عَلَى الأَلِفِ نحو : يَا زَيْدَان، وَالمبْنِي عَلَى الوَاوِ نحو : يَا زَيْدُونُ، وَعِبَارَةُ الأَلْفِيَّةِ شَامِلَةٌ لِلضَّمِ وَنائِبِهِ إِذْ قَالَ مُؤَلِفُهَا :

وَابْنِ المُعَرَّفَ المنَــادَى المُفْرَدَا   عَلَى الّذِي فِي رَفْعِـهِ قَدْ عُهِـدَا [2]

فَإِنْ قُلْتَ:مَا وَجْهُ بِنَاءِ المفْرَد العَلَم؟وَمَا وَجْهُ بِنَائِهِ عَلَى الحَرَكَةِ؟وَمَا وَجْهُ كَوْنِهَا خُصُوصَ ضَمَّةٍ ؟ **قُلْتُ** : بُنِيَ لِشَبَهِهِ بِضَمِيرِ المخَاطبِ فِي الإِفْرَادِ وَالتَّعْرِيفِ وَالخِطَابِ، وَبُنِيَّ عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ البِنَاءَ عَارِضٌ [3]، وَبُنِيَّ عَلَى خُصُوصِ الضَّمِ لِأَنَّهُ لَوْ بُنِيَّ عَلَى الفَتْحِ أَوْ الكَسْرِ لَالْتَبَسَ بِالمنَادَى المضَافِ إِلَى يَاءِ المتَكَلِّمِ فِي لُغَتَيْنِ [4] مِنْ لُغَاتِهِ [5].

لَا يُقَالُ : فِي المنَادَى المضَافِ إِلَى يَاءِ المتَكَلِّمِ : لُغَةُ البِنَاءِ عَلَى الضَّمِ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ : ﴿ **قُلْ رَبُّ احْكُمْ [بِالحَقِ]** [6] ﴾ [7].

(*) وقد وضع المكودي لجواز ضمه ونصبه خمسة شروط هي : (أن يكون علما ك(زيد) من المثال، أن يكون موصوفا ب(ابن)، أن يكون(ابن) مضافا إلى علم ك(سعيد) في المثال، وأن لا يفصل بين المنادى وصفته، وأن يكون المنادى ظاهر الضم). ينظر : شرح المكودي على الألفية : 593/2 .

(1) متن الألفية–النداء–البيت (580) : 38 .

(2) المصدر نفسه، البيت (577) : 37 .

(3) البناء العارض : (يطلق على الكلمات المعربة في الأصل، ثم تطرأ عليها بعض التغييرات فتقربها من الكلمات المبنية بناء أصيلا، كالأعداد المركّبة، واسم لا النّافية للجنس غير المضاف واسم لا الشبيه بالمضاف، والمنادى المفرد العلم نحو: يا محمد، والنكرة المقصودة نحو : يا رجلُ) . ينظر : معجم مصطلحات النحو : 64 .

(4) في (م) في لغة .

(5) لأن المنادى المضاف لياء المتكلم – غير أب و أم – يجوز فيه ست لغات، وهي : 1 – حذف الياء والاستغناء بالكسرة نحو قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ فاتَّقُون ﴾ الزمر :16 ، 2 – بقاء الياء ساكنة نحو قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيْ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾. الزخرف، الآية : 68، 3 – إثبات الياء مفتوحةً نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ﴾. سورة الزمر، الآية : 53 ، 4 – قلب الياء ألفا والكسرة فتحة نحو قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ ﴾. الزمر: 56، 5 – حذف الألف والاستغناء عنها بالفتحة نحو : يَا لَهْفَ، والتقدير : يالهفَا، والألف أصلها ياء (يا لهفي)، 6 – حذف الياء والاستغناء بنية الإضافة فيضم ما قبلها، وهذه اللغة هي أقل اللغات الست، ينظر : شرح السنهوري على الآجرومية : 666/2 .

(6) ساقط من (م) .

(7) سورة الأنبياء، الآية : 112 .

بِضَمِّ البَاءِ [1]، فَبِنَاءُ المنَادَى عَلَى الضمِّ يَلْتَبِسُ بِها، (لِأَنَّا نَقُولُ) : لَمَّا كَانَتْ لُغَةُ الضَمِّ فِي المضَافِ إِلَى يَاءِ المتَكَلِّمِ أَضْعَفُ اللّغَاتِ لَمْ يعْتَبر اللّبْسُ بِهَا [2] .

وَحُمِلَتِ النَّكِرَةُ المقْصُودَةُ عَلَى المفْرَدِ العَلَمِ، ثُمَّ إِنَّ الضَمَّ الّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ تَارَةً يَكُونُ مَلْفُوظاً كَمَا فِي : يَا زَيْدُ، وَتَارَةً يَكُونُ مُقَدَّرًا كَمَا فِي المبْنِي قَبْلَ النِّدَاء نحو : يَا سِيبَوَيْه، وَفِي الأَلْفِيَّةِ [69] :

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَـوْا قَبْلَ النِّدَاءِ وَلْيُجْرَ مُجْـرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا [3]

قول ز : (**فِي حَالَةِ الِاخْتِيَار**)[4]، أَيْ : وَأَمَّا فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ فَيَجُوزُ تَنْوِينُهُ [5]، وَإِذَا نُوِّنَ فَلِشَّاعِرِ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِ ونَصْبُهُ فَهُمَا مَرْوِيَانِ، فَمِنَ المبْنِي عَلَى الضَّمِ مَعَ التَّنْوِينِ قوْلُهُ [6] :

سَــلَامُ اللَهِ يَا مَطـرٌ عَلَيْهَا ....

فَنوّنَ (مَطَرٌ) مَعَ ضَمَةٍ، وَمِنْ سَمَاعِهِ مَنْصُوبًا قَوْلُهُ :

.... يَــا عَدِيًا لَقَــدْ وَقَتْـكَ الأَوَاقِي [7]

---

(1) وهي قراءة شاذة رواها أبو جعفر المدني، ورويت كذلك عن ابن كثير أي : يَا رَبُّ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص : 96 –97، و إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق : أحمد عزوز، عالم الكتب بيروت، ط1، 1996م، ج2، ص : 121، وحجّة القراءات : 471 .

(2) و هي اللّغة السّادسة من اللغات السّابقة المشار إليها .

(3) متن الألفية–النداءُ–البيت (578) : 37 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (فأما المفرد العلم والنّكرة المقصودة فيّبنيان على الضّم من غير تنوين في حالة الاختيار، فمثال المفرد العلم : يا زيدُ، ومثال النكرة المقصودة: يا رجلُ لمعين، هذا إذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة، فإن كانت موصوفة فالعرب تؤثر نصبها على ضمها، يقولون يا رجلا كريمًا أقبل، ومنه الحديث : يا عظيمًا يرجى لكل عظيم، نقله ابن مالك عن الفراء وأقره عنه) .حاشية أبي النجا : 93 .

(5) قال ابن مالك : (وإذا اضطر شاعر إلى تنوين المنادى المضموم جاز بقاء الضمة، وهو الأكثر، وجاز نصبه وهو الأقيس، لأنّ البناء استحق بشبه المضمر، وقد ضعف التنوين. لأنّ المضمر لا ينون ولكنّه عارض للضرورة، فجاز ألاَّ يعتدَّ بِهِ) شرح التسهيل : 252/3 .

(6) وهو صدر بيت، وعجزه : وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

– وهو مستدرك في هامش (س)، البيت من بحر الوافر، وهو للأحوص في ديوانه : 179، والكتاب : 102/2، وخزانة الأدب : 150/2، ومجالس ثعلب : 92 ، وأوضح المسالك : 28/4، ورصف المباني : 177، وشرح التسهيل : 252/3، والجنى الداني : 149 .

(7) وهو عجز بيت، وصدره : ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيّ وَقَالَتْ

– وهو مستدرك على هامش (س)، والبيت من بحر الخفيف، وهو منسوب لمهلهل بن ربيعة، ينظر : خزانة الأدب : 165/2، شرح المفصل : 10/10، لسان العرب (وقى) : 4980/54 ، والمقتضب : 114/4، شرح التسهيل : 253/3، المقاصد النحوية : 211/4 .

فَنَوَّنَ (عَدِيًا) وَنَصَبَهُ، وَإِلَى ذَلِكَ الإِشَارَةُ بِقَوْلِ الأَلْفِيَّةِ :

وَاضْمُمْ أَوْ انصِبْ ما اضْطِرَارًا نُوِّنَا   مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا [*]

(يَا رَجُلُ)، وقول ز : **(لِمُعَيَّنٍ)**، أَيْ : حَالَ كَوْنِه مَقُولًا لِمُعَيَّنٍ، وَإِنَّمَا قيَّدَ بِهِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ فَهُوَّ نَكِرَةٌ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ، فَيَجِبُ نَصْبُهُ .

وقوله : **(فَالعَرَبُ تُؤْثِرُ نَصْبَهَا عَلَى ضَمِّهَا)**، تؤْثِرُ بِسُكُونِ الوَاوِ بِمَعْنَى : تَخْتَارُ، ثُمَّ مَا مَشَى عَلَيْهِ **(ز)** هُوَّ الّذِي عَلَيْهِ **الكِسَائِي**[1] وظَاهِرُ **التّسهيل**[2]، وَالّذِي لـ **(ز)** وَالجُمْهُور تَعْيِينُ النَّصْبِ [3] .

وقوله : **(يَا رَجُلًا كَرِيمًا)، إِنْ قُلْتَ** : فِيهِ وَصْفُ المعْرِفَةِ الّذِي هُوَّ (رَجُل) المعَرَّفُ بِالقَصْدِ وَالإِقْبَالِ بِالنَّكِرَةِ وَهِيّ (كَرِيمٌ) .

قُلْتُ : أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ النَّكِرَةَ المقْصُودَةَ صَارَتْ فِي هَذِهِ الحَالَةِ كأَنَّهَا غَيْرُ مُعَرفة نَظَرًا إِلَى اللَّفْظِ لِظُهُورِ نَصْبِهَا وَتَنْوِينِهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي المعْنَى مُعَرَّفَةً بِالقَصْدِ، وَإِنَّمَا أُعْتُبِرَ اللَّفْظ دُونَ المعْنَى لِأَنَّ اللَّفْظَ أَقْوَى .

وقوله : **((يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ))**، مَحَلُّ جَوَازِ الوَجْهَيْنِ : إِذَا أعربت الجُمْلَةُ صِفَةً، فَإِنْ أَعْرِبَتْ حَالًا وَجَبَ نَصْبُ المنَادَى لِأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ شَبِيهًا بِالمضَافِ .

(مَنْصُوبَةً) [4]، أَيْ : لَفْظًا أَوْ مَحَلًا، وَإِلَّا فَالمفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المقْصُودَةُ مَنْصُوبَانِ فِي المحَلِّ أَيْضًا بِفِعْلٍ قَامَ مَقَامَهُ حَرْفُ النِّدَاءِ [5]، وَإِنَّمَا وَجَبَ [نَصْبُ] [6] هَذِهِ الثَّلَاثَةِ لِعَدَمِ شَبَهِهَا لِضَمِيرِ[7] المخَاطَبِ، لأَنَّ المضَافَ وَالمضَافَ إِلَيْهِ كَلِمَتَانِ وَالضَّمِيرُ كَلِمَة، وَأَمَّا الشَّبِيهُ بِهِ : فَهُوَّ

(*) متن الألفية–النداءُ– البيت (582) : 38 .

(1) حيث قال : (يجوز فيه البناء والنصب)، ينظر : همع الهوامع : 39/3 .

(2) ينظر : التسهيل : 52 ، وقال ابن مالك : (ويجوز في المفرد المعرف بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء ، وإجراؤه مجرى النكرة في النصب ، قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون : يا رجلا كريما أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون) شرح التسهيل : 249/3 .

(3) ينظر : التصريح على التوضيح : 215/2 – 216 .

(4) إشارة إلى قول الأزهري : (والثلاثة الباقية التي هيّ : النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف منصوبة وجوبًا لا غير) حاشية أبي النجا : 94 .

(5) وتقدير هذا الفعل : أُنَادِي، أو أَدْعُو على مذهب الجمهور، ينظر : همع الهوامع : 33/3 .

(6) تم استدراكها في هامش (س) .

(7) في (م) بضمير .

كَالمضَافِ وَالمضَافِ إِلَيْهِ، وَأَمَّا النَّكِرَةُ الغَيْرُ المقْصُودَة فَلَمْ تُشْبِهِ الضَّمِيرَ أَصْلًا لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ، وَهُوَّ مَعْرِفَةٌ .

وقوله : (**فِيمَنْ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ**) [1]، أَيْ : بِكُلٍ مِنَ المعْطُوفِ وَ المعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَنَصَبَ الجُزْءَ الأَوَّلَ لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالمضَافِ، وَنَصَبَ الثَّانِي لِأَنَّهُ مَعْطوفٌ عَلَى الأَوَّلِ بِاعْتِبَارِ الأَصْلِ وَقَبْلَ العَلَمِيَّةِ، وَأَمَّا الآنَ فَهُوَّ جُزْءٌ مِنَ العَلَمِ .

وَمَفْهُومُ (**فِيمَنْ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ**) : أَنَّكَ إِذَا نَادَيْتَ جَمَاعَةً هَذِهِ عِدتُهَا فَلَيْسَ الحُكْمُ وُجُوبُ النَّصْبِ مُطْلَقًا، بَلْ إِذَا كَانَتْ لجَمَاعَةٍ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ وَجَبَ النَّصْبُ أَيْضًا لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ [2] .

فَإِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةَ ضَمَمْتَ الأَوَّلَ وَقَرَنْتَ الثَّانِي بِـ (أَلْ) وَنَصَبْتَهُ أَوْ رَفَعْتَهُ [3]، فَإِنْ أَعَدْتَ مَعَهُ (يَا) وَجَبَ حَذْفُ (أَلْ) وَبِنَاؤُهُ عَلَى الوَاوِ[4]، هَذَا حَاصِلُ مَا **لابْنِ هِشَامٍ***، وَانْتَقَدَهُ بَعْضُ مَنْ حَشَّى عَلَيْهِ، اُنْظرْ ذَلِكَ فِي **حَاشِيَتِنَا** عَلَى **المَكُّودِي** [5] .

وَاللهُ [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى] [6] أَعْلَم .

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (ومثال المشبه بالمضاف : يا حسنا وَجْهُهُ، وَيَا طَالِعًا جَبَلًا، وَ يَا رَفِيقًا بِالعِبَادِ، وَيَا ثَلَاثَةً وَ ثَلَاثِينَ فيمَن سميته بذلك). حاشية أبي النجا : 94 .

(2) أمَّا الأوّل فلأنّه نكرة غير مقصودة، وأمَّا الثّاني فلأنّه معطوف على منصوب .

(3) ضممت الأوّل لأنّه نكرة مقصودة معرّفة بالقصد والإقبال، وقرنت الثاني بـ (أل) وجوبا، لأنّه اسم جنس أريد به معين، فوجب إدخال أداة التّعريف عليه، ونصبته بالعطف على المحل، ورفعته بالعطف على اللفظ، ينظر : التصريح على التوضيح : 215/2 .

(4) أي على الضمّ لأنّه نكرة مقصودة ، وجرد من (أل) لأن (يَا) لا تدخل على ما فيه (أل) .

* – ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 22/4 .

(5) علق ابن الحاج على قول المكودي : (والمراد بشبه المضاف : المطول، وهو ماعمل فيما بعده، رفعًا نحو: يا حسنًا وجهُه، أونصبًا : ياطالعًا جبلًا، أو في المجرور نحو : يامارًا بزيدٍ، أو كان معطوفا ومعطوفًا عليه نحو : يا ثلاثةً وثلاثينَ) بالقول : (إن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت الجماعة غير معينة وجب النصب، وإن كانت معينة عندنا، بأن أريد نداء (ثلاثة)على حدتها، و(ثلاثين)على حدتها، وكل منهما مبهم في نفسه، وجب النصب أيضا لأنه بمنزلة النكرة الغير المقصودة، ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعيين ثلاثة منه، أو ثلاثين، وإن كانت (الثلاثة)معينة بأعيانهم عندنا و(الثلاثين)كذلك، وجب بناء الأول على الضم،فإن لم يقرن الثاني بـ(أل) وجب بناؤه على الواو نيابة عن الضم لأنه مفرد علم، وكذلك إن دخلت عليه (يا)، ولا تجتمع مع (ال) وإن قرن بـ(أل) جاز فيه الرفع والنصب عملا بقوله : وإن يكن مصحوبَ (أل) ما نُسِقَا ففيــهِ وجهــان، ورفــعٌ ينتـــقَى

– الفتح الودودي على المكودي –مخطوط – ص : 180 .

(6) ساقط من (س) .

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِه

هَذَا هُوَّ العَاشِرُ مِنَ المَنْصُوبَاتِ .

قول ز: (**وَيُسَمَّى المَفْعُولُ**[1]**الخ**) [2]، أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ لَهُ أَسْمَاءَ ثَلَاثَة وَمَعْنَاهَا وَاحِدٌ .

(**هُوَّ الاِسْمُ**)، **قول ز** : (**المَصْدَرُ**)، أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَصْدَرًا [3]، وَيخْرُج بِهِ نحو : جِئْتُكَ السَّمْنَ والعَسَلَ، فَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُمَا لِأَنّهُمَا اِسْمَا عَيْنٍ [4] .

(**المَنْصُوبُ**)، أَبْهَمَ نَاصِبَهُ لِيَكُونَ كَلَامُهُ جَارِيًا عَلَى الخِلَافِ، وَمَذْهَبُ **الجُمْهُورِ**[5] أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالفِعْلِ على تَقْدِيرِ لَامِ العِلَّةِ [6]، وقَالَ **الزَّجَّاجُ والكُوفِيُّونَ** : إِنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ [7] .

(**الّذِي يُذْكَرُ بَيَانًا**)، اِحْتِرَازًا مِمَّا إِذَا كَانَ مَصْدَرًا مَنْصُوبَا لَكِنَّهُ لَا يُفِيدُ التَّعْلِيلَ نحو : ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا، فَهُوَّ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ مثل قَوْلِ الأَلْفِيَّةِ :

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ المَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا................ [8]

وَمِنْ جُمْلَةِ الشُّرُوطِ : أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ رَاجِعًا لِلْقَلْبِ [9]، فَلَا يَجُوزُ : جِئْتُكَ قِرَاءَةً العِلْمَ، وَلَا قَتْلًا لِلْكَافِرِ، لِأَنَّ القِرَاءَةَ مِنْ أَفْعَالِ اللِّسَانِ، وَالقَتْل مِنْ أَفْعَالِ اليَدِ [10] .

---

(1) في (م) المفعول له .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (ويسمى المفعول له والمفعول لأجله، وهو الاسم المصدر المنصوب الذي يذكر علة وبيانًا لسبب وقوع الفعل الصادر من فاعله) .حاشية أبي النجا : 94 .

(3) على أن يونس زعم أن قوما من العرب يقولون : أمَا العَبِيدَ فَذُوا عَبِيدٍ، بالنصب، وتأوله على المفعول له، وإن كان (العبيدَ) غير مصدر، وأوله الزجاج بتقدير (التملك) ليصير إلى معنى المصدر، أي : مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد، وأنكر عليه سيبويه ذلك، ينظر : همع الهوامع : 131/3، وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف تقديره : مهما تذكر العبيد ينظر : حاشية الصبان : 180/2، ومعنى المثال : مَهْمَا يُذْكَرُ شَخْصٌ لِأَجْلِ العَبِيدِ فالمَذْكُورُ ذَو عَبِيدٍ .

(4) اسم عين : هوّ ما دلّ على ذات،. أي ما يشغل حيّزًا من الفراغ، ولا يدلّ على صفة من صفاته نحو : رجل ، غصن، فرس .ينظر : معجم مصطلحات النحو والصرف : 160–161 .

(5) وهو رأي جمهور البصريين، ومن ثمّ فهوّ من المفعول به المنصوب على نزع الخافض، ينظر : حاشية الصبان : 179/2 .

(6) ذلك أنّ هذا المصدر يأتي جوابا للسؤال : لم فعلت ؟ لكنه لمّا طرحت اللام عمل فيه ما قبله وهو الفعل .

(7) على خلاف بينهم، فالزّجاج يعتبره مفعول مطلق يأتي لبيان النوع، نحو قولك : جئتكَ إِكْرَامًا، وعامله محذوف تقديره : جِئْتُكَ أُكْرِمُكَ إِكْرَامًا، ينظر : شرح الرضي على الكافيّة : 608/1، أما الكوفيون فيعربونه مفعول مطلق، والعامل فيه الفعل الذي قبله، ينظر : حاشية الصبان : 179/2 .

(8) تمامه : كَجُدْ شُكْرًا وَ دِنْ، متن الألفية–المفعول له–البيت (298) : 20 .

(9) أي : من أعمال النفس الباطنة، كالرغبة مثلا .

(10) وكلاهما من أفعال الجوارح الظاهرة، وأجاز الفارسي : جئتكَ ضَرْبَ زَيْدٍ، أي : لتَضْرِبَ زيدًا، ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الإتحاد في الفاعل أيضا، ينظر : التصريح على التوضيح : 510/1 .

وَمِنْ جُمْلَةِ الشُّرُوطِ : اِتِحَادُ وَقْتِهِ وَوَقْت عَامِلِهِ وَفَاعِلِهِمَا [1]، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَحِدْ وَقْتًا وَ فَاعِلًا.................. [2]

وَهَذِهِ الشُّرُوطُ البَاقِيَّةُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ مِثَالَيْ **المُصَ** [3]، وَ الشُّرُوطُ لَيْسَتْ فِي وُجُوبِ النَّصْبِ بَلْ فِي جَوَازِهِ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

.... وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ............... [4]

وإِنْ اخْتَلَ وَاحِدٌ مِنْهَا وَجَبَ الجَرُّ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وإِنْ شَرْط فُقِدَ فَاجْرُرْهُ بِاللَامِ .... [5]

قول ز : (بَيْنَ الفِعْلِ المُتَعَدِّي) [6]، كَالمِثَالِ الثَّانِي .

وقوله : (وَ اللَّازِمُ)، كَالمِثَالِ الأَوَّلِ .

وقوله : (المَصْدَرُ المُضَافُ)، كَالمِثَالِ الثَّانِي .

وقوله : (وَغَيْرِهِ)، كَالمِثَالِ الأَوَّلِ .

---

(1) نحو قوله تعالى : ﴿ يجْعَلُونَ أَصَابعَهُمْ في آذَانِهِم من الصواعق حَذَرَ المَوْتِ ﴾. سورة البقرة، الآية : 19 .

(2) تمامه : وإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ، متن الألفية–المفعول له–البيت(299) : 20 .

(3) إشارة إلى قول ابن آجروم : (نحو قولك : قَامَ زَيْدٌ إِجْلَالاً لِعَمْرُو، و قَصَدْتُكَ اِبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ)، متن الآجرومية : 26 .

(4) متن الألفية –المفعول له–البيت (300) : 20 .

(5) وفي بعض النسخ (فاجرره بالحرف)، ينظر : المصدر نفسه : 20 .

(6) إشارة إلى قول الأزهري : (ونبّه بهذين المثالين على أنّه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي واللازم، ولا بين المصدر المضاف وغيره)، حاشية أبي النجا : 95 .

بَابُ المَفْعُولِ مَعَه

هَذَا هُوَّ الحَادِي عَشَرَ مِنَ المَنْصُوبَاتِ .

(هَوَّ الِاسُم) [1]، أَيْ : الصَّرِيحُ [2]، لأَنَّ المفْعُولَ مَعَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا اِسْمًا صَرِيحًا، وَأطْلَقَ فِيهِ فَيَشْمُلُ المفْرَدَ وَالمثَنَى وَالمجْمُوعَ، وَأخْرَجَ بِهِ الفِعْلَ الوَاقِعَ بَعْدَ وَاوِ المعِيَّةِ نحو : لَا تَأْكُل السَّمَكَ وتَشْرَب اللّبَنَ، وَالجُمْلَةُ الوَاقِعَةُ بَعْدَ وَاوِ المعِيَّةِ نَحْوَ : سِرْتُ وَالنَّهَارُ مَضَى .

(المَنْصُوبُ)، أَبْهَمَ نَاصِبَهُ، وَالحَقُّ أَنَّ نَاصِبَهُ الفِعْلُ [3] وَمَا أَشْبَهَهُ [4] لَا بِالوَاوِ [5]، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

بِمَا مِنَ الفــعْلِ وَشَـبَهِهِ سَبَـقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالوَاوِ فِي القَوْلِ الأَحَقِّ [6]

وَخَرَجَ بِهِ المرْفُوعُ نَحو : اِشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَالمجْرُورُ نَحْو : جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍ .

قول ز : (بَعْدَ وَاوِ المَعِيَّةِ)، أَيْ : الدَّالَّةُ عَلَى المصَاحَبَةِ [7] مِنْ غَيْرِ اِشْتِرَاطِ تَشْرِيكٍ فِي الحُكْمِ، وَهُوَ مُخْرِجٌ لِسَائِرِ المنْصُوبَاتِ [8]، وَإِلَى تَعْرِيفِهِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

يُنْصَبُ تَالِيَ الوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ .... [9]

---

(1) عرف ابن آجروم المفعول معه بأنه : (الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل، نحو قوله : جاء الأمير والجيش، و استوى الماء والخشبة). متن الآجرومية : 27 .

(2) وهو الذي عليه جمهور النحاة ، فتكون الواو – في لا تأكل السمك وتشرب اللبن– حرف عطف، والمصدر المؤول معطوفا خلافا لبعضهم، والذين يؤولون (أن تشْرَبَ) على أنه مفعول معه، ينظر : التصريح على التوضيح : 528/1 .

(3) وهو مذهب البصريين، فالمفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، ينظر : الإنصاف (مسألة 31) : 206 .

(4) كاسم الفاعل مثلا نحو : أَنَا سَائِرٌ وَزَيْدًا .

(5) وهو قول عبد القاهر الجرجاني، ورد عليه بأنه لو كانت عاملة لاتصل الضمير بها في مثل : جَلَسْتُ وَ إِيَّاكَ، فلما لم يقع بعدها إلا منفصلا دل على عدم عملها ، ينظر : شرح الآجرومية للسنهوري : 692/2 .

– وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه منصوب على الظرفية، والواو مهيئة للظرفية، وشبهوه بمسألة النصب بعد (إلا)، فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد (إلا)، ينظر : ارتشاف الضرب : 165/3، وشرح المفصل : 49/2 .

(6) متن الألفية –المفعول معه– البيت (312) : 21 .

(7) المصاحبة : (يعني النحاة بالمصاحبة، أو بالتنصيص على المعية : مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد سواء اشتركا في الحكم أم لا، وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف، وأما واو العطف فتقتضي التشريك في الحكم، سواء اقترن معه بالزمان، أم لم يقترن)، ينظر : معاني النحو : 237/2 .

(8) في (م) الأسماء المنصوبات .

(9) تمامه : فِي نَحْو: سِيرِي وَ الطَّرِيقَ مُسْرِعَةً، متن الألفية–المفعول معه–البيت (311) : 21 .

(لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ)، أَيْ : لِبَيَانِ الذَّاتِ الّتِي صَاحَبَتِ الفَاعِلَ - الّذِي قَبْلَ الوَاوِ - فِي الفِعْلِ اللُّغَوِيِّ، وَهُوَّ كَالمجِيءِ وَالسَّيْرِ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ (ز) .

(وَ اسْتَوَى)، مَعْنَى اِسْتَوَى : اِرْتَفَعَ، أَيْ : اِرْتَفَعَ الماءُ حَتَّى وَصَلَ إِلَى الخَشَبَةِ، وَصَاحَبَهَا فِي الاِرْتِفَاعِ، وَالخَشَبَةُ : مِقْيَاسٌ مَعْلُومٌ، يَعْرِفُ بِهَا أَهْلُ مِصْرَ قَدْرَ ارْتِفَاعِ الماءِ وَقْتَ زِيَادَتِهِ فِي النِّيلِ [1] .

وقوله : (وَ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ الخ) [2]، اِعْلَمْ أَنَّ الِاسمَ الوَاقِعَ بَعْدَ الوَاوِ مِنْ حَيْثُ هُوَّ لَهُ خَمْسُ حَالَاتٍ :

أَوَّلُهَا : جَوَازُ العَطْفِ وَالنَّصْبِ علَى المعِيَّةِ، وَالمخْتَارُ العَطْفُ نحو : جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشُ، فَيَجُوزُ فِي (الجَيْش) الرَّفْعُ و النَّصْبُ، وَالمخْتَارُ الرَّفْعُ لِأَنَّهُ الأَصْلُ، وَقَدْ أَمْكَنَ بِلَا ضُعْفٍ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَالعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُ .... [3]

ثَانِيهَا : جَوَازُ الوَجْهَيْنِ، وَالرَّاجِحُ النَّصْبُ عَلَى المعِيَّةِ لِضُعْفِ [70] العَطْفِ نحو : قُمْتُ وَزَيْدًا، فَيَجُوزُ [فِي(زَيْدا)] [4] الرَّفْعُ وَالنّصْبُ والمخْتَارُ النَّصْبُ [5]، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

.... وَالنَّصْبُ مختَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ [6]

وَوَجْهُ ضُعْفِ العَطْفِ : أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ العَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ المرْفُوعِ المتَّصِلِ مِنْ دُونِ فَصْلٍ، وَهُوَّ ضَعِيفٌ .

ثَالِثُهَا : وُجُوبُ النَّصْبِ عَلَى المعِيَّةِ نحو : اِسْتَوَى الماءُ وَالخَشَبَةَ، فَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي (الخَشَبَة) لِفَسَادِ المعْنَى، لِاقْتِضَائِهِ أَنَّ الخَشَبَةَ تَرْتَفِعُ مَعَ أَنَّ الخَشَبَةَ لَازِمَةٌ فِي مَوْضِعِهَا [7]، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

---

(1) وإن كان استوى بمعنى : تساوى، أي : تساوى الماءُ والخَشَبَةُ في العلو، فهو مما يصح فيه العطف، ينظر : حاشية الصبان : 198/2 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (ونبه بهذين المثالين – جاء الأمير والجيشَ، واستوى المَاءُ والخشَبَةَ – على أن المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش، وقد لا يجوزُ كالخَشَبَةَ). حاشية أبي النجا : 95–96 .

(3) متن الألفية–المفعول معه–البيت (314) : 21 .

(4) في (م) تم حذفها .

(5) إذ شرط حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل مشروط بوجود الفاصل، وليس موجودا، وجعل ابن الحاجب وطائفة النصب في هذا الموضع وما أشبهه متعينا، ينظر : شرح الآجرومية للسنهوري : 227/2 .

(6) متن الألفية–المفعول معه–البيت (314) : 21 .

(7) و يمتنع العطف أيضا في نحو : مَا لَكَ وَزَيْدًا، لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا مع إعادة الجار .

وَالنَّصْبِ إِنْ لَمْ يَجُزْ العَطْفُ يَجِبْ .... [1]

رَابِعُهَا : مَا يَتَعَيّنُ فِيهِ العَطْفُ نَحْو : اِشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ (عَمْرُو) لِأَنَّهُ يَصِيرُ فَضْلَةً يَصِحُّ الاِسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، مَعَ أَنَّ الاِشْتِرَاكِ مِنَ الأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ الّتِي لَا تَقُومُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ **اِبْنُ مَالِكٍ** هَذَا القِسْمَ فِي بَابِ المفْعُولُ مَعَهُ .

خَامِسُهَا : مَا لَا يَصِحُّ فِيهِ الرَّفْعُ وَلَا النَّصْبُ عَلَى المعِيَّةِ نَحْو :

عَلِـفْتُـهَا تِبْـنًا وَمَـاءً بَـارِدًا .... [2]

فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَ(مَاءً) مَعْطُوفًا عَلَى (تِبْنًا)، لِأَنَّ الماءَ لَا يُعْلَفُ، وَإِنَّمَا يُشْرَبُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ لِأَنَّ الماءَ لاَ يَكُونُ مَعَ التِّبْنِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونُ (مَاءً) مَعْمُولًا لِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : وَسَقَيْتُهَا، وفِي الأَلْفِيَّةِ :

.... أَوْ اِعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلَ تُصْبِ [3]

وقِيلَ : يُؤَوَّلُ (عَلَفْتُهَا) بِعَامِلٍ يَصِحُّ تَسَلُّطُهُ عَلَى التِّبْنِ وَالماءِ كَ : نَاوَلْتُهُا، وَحِينَئِذٍ فَلَا حَذْفَ [4]، وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

---

(1) متن الألفية –المفعول معه–البيت (315) : 21 .

(2) صدر بيت وعجزه : حَتَّى شَتَتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَ

– والبيت من بحر الرجز وقائله مجهول، وهو من شواهد شرح الأشموني : 226/1، والخصائص : 431/2، ولسان العرب (زجج) : 1812/20، وهمع الهوامع : 130/2، والمقاصد النحوية : 101/3، ومغني اللبيب : 632/2، وأوضح المسالك : 245/2 .

(3) متن الألفية –المفعول معه–البيت (315) : 21 .

(4) وهذا ما ذهب إليه أبو عبيدة، والأصمعي، والمبرد وجماعة، ينظر: المقتضب : 50/2 .

مَخْفُوضَاتُ الأَسْمَاء

قَدْ مَرَّ أَنَّ الأَسْمَاءَ مَرْفُوعَاتٌ وَ مَنْصُوبَاتٌ وَمَخْفُوضَاتٌ، وَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الأَوَّلَيْنِ شَرَعَ فِي الثَّالِثِ .

وَالمخْفُوضَاتُ : جَمْعُ مَخْفُوضٍ، اِسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ خَفَضَهُ يَخْفِضُهُ. إِذَا أَنْزَلَهُ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَل .

وَالخَفْضُ اِصْطِلَاحًا –كَمَا مَرَّ– : تَغْيِيرٌ مَخْصُوصٌ عَلَامَتُهُ كَسْرَةٌ أَوْ مَا نَابَ مَنَابَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌ، وَعَلَى أَنَّهُ لَفْظِيٌّ : هُوَّ نَفْسُ الكَسْرَةِ وَنَفْسُ مَا نَابَ مَنَابَهَا .

وَإِضَافَةُ (مَخْفُوضَات) لِلأَسْمَاءِ إِمَّا لِلْبيَانِ، أَيْ : مَخْفُوضَات هِيَّ الأَسْمَاءُ، أَوْ عَلى مَعْنَى : مِنْ، أَي مِنَ الأَسْمَاءِ، أَوْ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ أَيْ : الأَسْمَاءُ المخْفُوضَاتُ، وَعَلَى كُلٍّ فَهِيَّ لِلْبَيَانِ لَا لِلْاحْتِرَازِ كَمَا قَالَ (ز) لِأَنَّ المخْفُوضَات لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ الأَسْمَاءِ .

(المَخْفُوضَاتُ)، قول ز : (المَشْهُورَةُ) [1]، اِحْتِرَازًا مِنْ غَيْرِ المشْهُورَةِ، وَذَلِكَ نوْعَانِ : مَخْفُوضٌ بِالمجَاوَرَةِ، وَمَخْفُوضٌ بِالتَّوَهُّمِ، وَقَدْ مَرَّ صَدْر الكِتَابِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (بالخَفْضِ الخ)، فَرَاجِعْ ذَلِكَ [2] .

---

(1) إشارة إلى قول الأزهري : (المخفوضات المشهورة على ثلاثة أقسام، قسم مخفوض بالحرف نحو : بزيد، وقسم مخفوض بالإضافة نحو : غلام زيد، وقسم مخفوض بالتبعية على رأي الأخفش والسهيلي، وهو ضعيف ....وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة). حاشية أبي النجا : 96 .

(2) ذكر ابن الحاج في تعليقه على علامة من علامات الاسم مانصّه : ((وقوله : عامل الخفض) : أطلق فيه فيتناول العامل إذا كان : حرفًا، أو مضافًا، أو تبعيةً – عند من زادها –، وقد اجتمعتِ الثّلاثةُ على التّرتيبِ في : (بسم الله الرّحمنِ الرّحيمِ) .

وزاد بعضهم : الجرّ بالتّوهّم، كقوله : بَدَا لِي أنّي لَستُ مُدركَ ما مَضَى ولَا سَـابِقٍ شيئًا إذَا كَانَ (جَائِيًا)

فعطفَ (سابق) بالجرِّ على (مدركَ) المنصوب، ليتوهّمَ دخولَ حرفِ الجرِّ عَلَى (مُدرِكَ) الذي هُوّ خبرُ (ليسَ)، لأنّ الغالبَ في خبر (ليسَ) أن يكونَ مقرونا بالباء، وهُنَا منصوب، فتوهّمَ دخولُ حرفِ الجرِّ عليهِ .

وزاد بعضهم : الجرّ بالمجاورة، كقوله : كـأَنّ أبَــانا في أفانيــنَ ودقــةٍ كبيرُ أُنـاس في بِجَـادٍ مُزَمّــلِ

ف(مزمّلٍ) بالخفض، وحقّهُ الرّفعُ، لأنّه نعتُ (كبيرُ) المرجوع على أنّه خبر (كأنّ) العاملة عملَ (إنّ)، لكنّه لمّا جاورَ المخفوضَ، وهوّ (بجاد) انخفضَ، و (البجادُ) ثوبٌ غليظٌ .

والحقّ أنّ العاملَ في الأوّلَ : الحرفُ المتوهَّمُ، وأنّ الكسرة في الثّاني بالإتباع لمخفوضٍ قبلهُ في اللّفظِ، وأمّا في التّقديرِ فهوّ مرفوع بضمّة مقدّرة منعَ من ظهورهَا اشتغالُ المحلّ بحركةِ الإتباعِ، وعليهِ فالجرّ إنّما هوّ بالثّلاثة المتقدّمة). ينظر : الصفحة (16/15) من المخطوط (س)، و (17) من (م) .

[فَصْلُ المَخْفُوضُ بالإِضَافَة]

(**وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ**)، الإِضَافَةُ **لُغَةً** : مُطْلَقُ الإِسْنَادِ [1]، تقُولُ : أَضَفْتُ ظَهْرِي إِلَى الحَائِطِ، أَيْ : أَسْنَدْتُهُ إِلَيْهِ، وَمِنْهَا أُشْتُقَ الضَّيْفُ لِأَنَهُ يَسْتَنِدُ [2] إِلَى مَنْ يَنْزِلُ عِنْدَهُ [3]، وَأَصْلُهَا : إِضْيَافًا [4] بِكَسْرِ الهَمْزَةِ، فَنَقَلُوا حَرَكَةَ اليَاءِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، فَانْقَلَبَتِ اليَاءُ أَلِفًا فَاجْتَمَعَ أَلِفَانِ حُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا وَعُوض مِنْهَا (هَاء) التَّأْنِيثِ .

وَ**اصْطِلَاحًا** : نِسْبَةٌ تَقْيِيدِيَّة [5] بَيْنَ اِسْمَيْنِ تُوجِبُ جَرَّ الثَّانِي مِنْهُمَا أَبَدًا، فـ(نِسْبَةُ) جِنْس و(تَقْيِيدِيَّةٌ) مُخْرِجٌ لِلْإِسْنَادِيَّةِ كَـ : زَيْدٌ قَائِمٌ، وَ(بَيْنَ اِسْمَيْنِ) مُخْرِجٌ لِلتَّقْيِيدِيَّةِ الّتِي بَيْنَ الحَالِ وَعَامِلِهَا نَحْو: جَاءَ [6] زَيْدٌ رَاكِبًا، فَإِنَّهَا بَيْنَ فِعْلٍ وَاسْمٍ، وَ(تُوجِبُ جَرَّ الثَّانِي) مُخْرِجٌ لِنَعْتَيْ المَرْفُوعِ وَالمنْصُوبِ، وَ(أَبَدًا) مُخْرِجٌ لِنَعْتِ المَجْرُورِ، فَإِنَّ جَرَّهُ غَيْرُ دَائِمٍ لِفَقْدِهِ عِنْدَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ .

ثُمَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ **المُصَ** أَنَّ الإِضَافَةَ هِيَّ العَامِلَةُ الجَرّ فِي المضَافِ إِلَيْهِ [7]، وَهُوَّ **قَوْلٌ** مِنْ **أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ، ثَانِيهَا** : أَنَّهُ الحَرْفُ الّذِي هِيَّ عَلَى نِيَّتِهِ [8] .

---

(1) والإضافة أيضا بمعنى الإمالة، ومنه ضافَتِ الشمس إلى الغروب أي : مالت، و أضفت صدري إلى الحائط بمعنى : أملته، ينظر : ارتشاف الضرب : 1799/4 .

(2) في (م) يسند .

(3) ومنه قول إمرئ القيس : فَلَمَا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِ حَارِيٍ جَدِيدٍ مُشَطَبِ

– ينظر : ديوانه : 58، و خزانة الأدب : 418/7 ، وشرح شذور الذهب : 420 ، ولسان العرب (ضيف) : 2626/29، فأضفنا ظهورنا بمعنى : أسندناها .

(4) في (م) أضياف .

(5) نسبة تقييدية : يقصد بها النسبة التي جاءت لإفادة التقييد، أي: لإفادة نوع من التحديد والحصر، ذلك أن اللفظ قبل مجيئه كان عاما مطلقا، يحتمل أنواعا كثيرة، فجاءت التكملة فمنعت التعميم والإطلاق الشاملين، وجعلت المراد محدّدا مقصورًا، ومن المكملات التي تعتبر من النسبة التقييدية : التمييز، التوابع، الحال، المضاف إليه، المفعولات . ينظر : النحو الوافي : 02/3 .

(6) في (م) جا .

(7) وهو قول طائفة من النحاة ومنهم الأخفش، ينظر : همع الهوامع : 46/2 ، وهو ظاهر كلام الحريري في ملحته حيث قال :

وقد يجر الاســـم بالإضـــافة كـــقولهم دار أبـــي قحـــافة

ملحة الإعراب، الحريري، مطبوعات سعد الحبال وأولاده، جدة، ص : 12 .

(8) وهو زعم الزجاج، فالجر في المضاف إليه على معنى (اللام) نحو : دَارُ زَيْدٍ، أو على معنى (مِنْ)، نحو : ثَوبُ خَزٍ، ينظر : ارتشاف الضرب : 1799/4، وذهب بعض النحاة إلى : (أن الإضافة ليست على تقدير حرف أصلا، وإلا لزم أن (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد)، وليس كذلك لأن معنى المعرفة غير النكرة)، معاني النحو : 118/3 .

ثَالِثُهَا : المضَافُ [1]، وَهُوَ المشْهُورُ المأْخُوذ مِنْ مَوَاضِعَ مِنَ الأَلْفِيَّةِ، مِنْهَا قَوْلُهُ :

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا .... [2]

وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي الإِضَافَةِ :

وَأَلزَمُوا إِضَــافَةً (لَـدُنْ) فَــجَرّْ .... [3]

وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي إِعْمَالِ المصْدَرِ :

وَبَعْدَ جَــرِّهِ الذِي أُضِيــفَ لَهْ .... [4]

قِيلَ : وَيُمْكِنُ تَمْشِيَّةُ **المُصَ** عَلَى هَذَا القَوْلِ [5] بِأَنْ تقُولَ : إِنَّ البَاءَ فِي (بِالإِضَافَةِ) لِلسَّبَبِيَّةِ أَيْ [أَنَّ] [6] الإِضَافَةَ سَبَب لجَرِّ المضَافِ إِلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهَا سَبَبًا كَوْنُهَا عَامِلَةً. إِذْ كَوْنُ الشَّيْءِ سَبَبَا أَعَمُّ مِنْ كَوْنِهِ عَامِلًا، أَوْ تَقُولُ : إِنَّهُ أَطْلَقَ إِضَافَةَ المصْدَرِ، وَأَرَادَ بِهِ المضَافَ، اسْمُ المفْعُول، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الاِسْمَ الأَوَّلَ هُوَّ المضَافُ، والثَّانِي هُوَّ المضَافُ إِلَيْهِ [7]، وَقِيلَ : العَكْسُ [8]، وَقِيلَ : يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا : مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ .

وقوله : (**وَهُوَّ ضَعِيفٌ**)، وَالصَّحِيحُ أَنَّ العَامِلَ فِي التَّابِعِ هُوَّ العَامِلُ فِي المتْبُوع إِلَّا البَدَل فَهُوَّ عَلَى نِيَّةِ تِكْرَارِ العَامِلِ .

وقوله : (**وَقَدْ اِجْتَمَعَتِ الثَّلَاثَةُ فِي البَسْمَلَةِ**) [9]، فَـ (اِسْم) مجْرُورٌ بِالحَرْفِ، وَ(اللهِ) بِاسْمِ المضَافِ، وَ(الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ) بِالتَّبَعِيَةِ عَلَى القَوْلِ بِهَا، أَوْ بِاسْمِ المضَافِ أَيْضًا .

---

(1) وهو مذهب سيبويه، حيث يقول : (واعلم أن المضاف إليه يجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا) الكتاب : 119/1، (فالمضاف هو الجار للمضاف إليه، لاتصال الضمير به ولا يتصل إلا بعامله)، شرح الآجرومية للسنهوري : 700/2 .

(2) تمامه : كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى، متن الألفية–الموصول–البيت (104) : 07 .

(3) تمامه : وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ، متن الألفية–الإضافة–البيت (408) : 27 .

(4) تمامه : كَمِلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ، متن الألفية، البيت(426) : 28 .

(5) إشارة إلى قول ابن آجروم : (المخفوضات ثلاثة أقسام : مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض الخ)، متن الآجرومية : 27 .

(6) ساقط من (م) .

(7) وهو رأي سيبويه – لأنّ الأول هو الذي يضاف إلى الثاني فيستفيد منه تخصيصا وغيره – وجمهور العلماء من أنّ أوّل المتضايفين يسمى مضافا، والثاني مضافا إليه، ينظر : الكتاب : 419/1 ، وشرح الآجرومية للسنهوري : 747/2 .

(8) بجعل الأول المضاف إليه، والثاني المضاف، ينظر : همع الهوامع : 46/2 .

(9) أي أنواع الإضافة الثلاثة .

[فَصْل المَخْفُوض بِالحَرْف]

(**فَأَمَّا الّذِي يُخْفَضُ [بالحرف]**[1])، وَتُسَمَّى تِلْكَ الحُرُوفُ حُرُوفَ الجرِّ كَمَا مَرَّ. لِأَنَّهَا تَجُرُّ مَعَانِي الأَفْعال أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا إِلَى الأَسْمَاءِ [2]، أَوْ : لِأَنّهَا تَعْمَلُ الجرَّ، كَحُرُوفِ النَّصْبِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِعَمَلِهَا النَّصْبَ، وَحُرُوفِ الجَزْمِ لِعَمَلِهَا الجَزْمَ [3] .

وَتُسَمَّى حُرُوف الإِضَافَةِ لِأَنَّهَا تُضِيفُ مَعَانِي الأَفْعَال إِلَى الأَسْمَاءِ، وَتُسَمَّى حُرُوف الصِّفَاتِ [4]، لِأَنَّهَا تُحْدِثُ فِي الاِسْمِ صِفَات،. مِنْ ظَرْفِيَّةٍ وَتَبْعِيضٍ، وَغَيْرِ ذَلِك .

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَ[5] مِنْ حُرُوفِ الخَفْضِ هُنَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفًا[6] لَا خَمْسَةَ عَشَرَ، لِأَنَّ البَاءَ مُكَرَّرَةٌ عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسَخِ،. أَحَدَ عَشَرَ مِنْهَا قَدْ مَرَّتْ فِي أَوَّلِ الكِتَابِ [7]، وَزَادَ هُنَا ثَلَاثَة (وَاوُ رُبَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ)، وَسَيَأْتِي الكَلَامُ عَلَيْهَا، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الأَلْفِيَّةِ عشْرِينَ حَرْفًا حَيْثُ قَالَ :

هَاكَ حُرُوفَ الجرِ وَهِيَ مِنْ إِلَى .... [8] الخ.

وَقَدْ بَقِيَّ عَلَى **المُص** مِنَ العِشْرِينَ سَبْعَةٌ لَا سِتَّةٌ ،. لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ فِي الأَلْفِيَّةِ (وَاوَ رُبَّ) مِنْ جُمْلَةِ حُرُوفِ الجَرِ، بَلْ جَعَلَ الجَرَّ (بِرُبَّ) مُقَدَّرَة بَعْدَ الوَاوِ، وَالبَاقِيَّةُ عَلَى **المُص** هِيَّ : (حَتَّى وَخَلَا وَحَاشَى وَعَدَى [9] وَكَيْ وَلَعَلَّ وَمَتَى) .

وَأُجِيب عَنِ **المُص** بِأَنَّهُ أَسْقَــطَ (حَتَّى) لِتَقَدُّمِ الكَلَامِ عَلَيْـهَا فِي بَــابِ العَطــْفِ [10]،

---

(1) في (س) فأما المخفوض بالاسم، والصواب ما ورد في المتن .

(2) وهو رأي ابن الحاجب، ينظر : همع الهوامع : 153/4، وحاشية الصبان : 203/2 .

(3) وهو قول الرضي : (والأظهر أنه قيل لها حروف الجر لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب)، شرح الرضي على الكافية : 1134/2 .

(4) وتسميتها بحروف الإضافة، وحروف الصفات من اصطلاح الكوفيين، ينظر : التصريح على التوضيح : 630/1 .

(5) في (م) ذكره .

(6) وهي المشار إليها بقول ابن آجروم :(فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بمن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورب، والباء، والكاف، واللام، وحروف القسم وهي : الواو، والباء، والتاء، وبواو رب، و بمذ، ومنذ)، متن الآجرومية : 27–28 .

(7) ينظر : الصفحة (06) من المخطوط .

(8) قال ابن مالك : هاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وهيَ : مَنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنـْذُ رُبَّ الـــلَّام كَيْ واوٌ وَتَا وَالــكَافُ وَ البَا ، وَلَعَـلَّ وَ مَتَى
متن الألفية – حروف الجر–البيتان (364–365) : 24 .

(9) في (م) عَدَا، وهو الصواب .

(10) ينظر : الصفحات (160، 161، 162) من التحقيق .

وَعَنْ (خَلَا وَعَدَا وَ[حَاشَا][1]) بِأَنّهَا قَدْ تَقَدَمَتْ فِي بَابِ الإِسْتِثْنَاءِ [2]، وَأَسْقَطَ (كَيْ وَلَعَلَّ وَمَتَى) لِأَنَّ الجَرَّ بِهَا قَلِيلٌ .

قول ز : (**وَهِيَّ أُمُّ حُرُوف الخ**) [3]، هَذِهِ الزِّيَادَةُ تُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ [4]، وَمَعْنَى كَوْنِهَا أُمًّا : أَنَّهَا أَقْوَى [71] حُرُوف الجَرِّ، وَلِذَلِكَ تَنْفَرِدُ بِجَرِّ ظُرُوفٍ لَا تَنْصَرِف كَ : قَبْلَ، وَبَعْدَ، وَعِنْدَ، وَلَدُن، وَمَعَ، وَقَدْ مَرَّ أَوَلّ الكِتَابِ بَعْضُ مَعَانِي حُرُوف الجَرِّ الّتِي ذكر [5] هُنَاكَ، وَالإِتْيَانُ بِشَوَاهِدِ الأَلْفِيَّةِ .

(**وَبِوَاوِ رُبَّ**)، مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الجَرَّ بِوَاوِ (رُبَّ) هُوَّ مَذْهَبُ **الكُوفِيّين وَالمُبَرِّد** [6]، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الجَرَّ بِـ (رُبَّ) مَحْذُوفَة، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ .... [7] الخ .

ثُمَّ إِنَّ (رُبَّ) تُحْذَفُ بَعْدَ الوَاوِ كَثِيرًا كَقَوْلِهِ :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   .... [8]

أَيْ : وَرُبَّ لَيْلٍ، وَبَعْدَ (الفَاءِ، وَبَلْ) قَلِيلاً، فَمِثَالُهَا بَعْدَ (الفَاءِ) قَوْلُهُ :

فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْت وَمُرْضِعٍ   .... [9]

---

(1) في (م) حاشى .

(2) ينظر : الصفحة (213) من التحقيق .

(3) إشارة إلى قول الأزهري : (مَا يُخْفَضُ بِ (مِنْ)، وَهِيَّ أُمُّ حُرُوفِ الخَفْضِ نحو: من البصرة، و(إلى) نحو: إلى الكوفة، و(عن) نحو: عن زيد، و(على) نحو: على السطح، و(في) نحو : في المصحف، و(رب) نحو: رب رجل كريم ..الخ) حاشية أبي النجا : 96–97 .

(4) ينظر مثلا : حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري : 96 .

(5) في (م) ذكرت .

(6) قال ابن مالك : (ولا يصح ذلك، لأن الواو أسوة الفاء وبل في إضمار رب بعدها، ولأنها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها، والعاطف ليس بعامل)، شرح التسهيل : 58/3 .

(7) تمامه : بعْدَ بل وَ الفَا وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ، متن الألفية –حروف الجر–البيت (383) : 25 .

(8) وهو صدر بيت، و تمامه : عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

– والبيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه : 18، وخزانة الأدب : 326/2، والمقاصد النحوية : 338/3، و بلا نسبة في أوضح المسالك : 75/3، وشرح ابن الناظم : 270، وشرح الأشموني : 300/2، وشرح التسهيل : 167/3 .

(9) صدر بيت تمامه : فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

– والبيت من بحر الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس في ديوانه : 12، وخزانة الأدب : 334/1، وشرح شذور الذهب : 322، والكتاب : 163/2، والمقاصد النحوية : 336/3، وأوضح المسالك : 73/3، وشرح التسهيل : 188/3، وهمع الهوامع : 36/2 .

وَمِثَالُهَا بَعْدَ (بَلْ) قَوْلُهُ :

بَلْ بَلَدٍ مَلْءَ العَجَاجِ قَتْمَه .... [1]

وَحَذْفُ (رُبَّ) بِدُونِ مَا ذُكِرَ أَقَلُّ، كَقَوْلِهِ :

رَسْمُ دَارٍ قَدْ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ .... [2]

أَيْ : رُبَّ رَسْمِ دَارٍ.

(**وَ بِمُذْ وَمُنْذُ**)، **الجُمْهُورُ** عَلَى أَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِنَفْسِهِ بَسِيطٌ [3]، وَقِيلَ فِي (مُذْ) : إِنَّهَا مُخْتَصَرَةٌ مِنْ (مُنْذُ) [4]، وَلَا يَجُرَّانِ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَى الوَقْتِ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَاخْصُـصْ بِمُــذْ وَمُنْذُ وَقْتًا .... [5]

وَيُسْتَعْمَلَانِ اِسْمًا وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَرْفَعَا مَا بَعْدَهُمَا نحو : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذ أَوْ مُذْ يَوْمَانِ، فَ(مُذْ أَوْ مُنْد) : مُبْتَدَأٌ، وَيَوْمَانِ : خَبَرٌ [6] .

---

(1) وهو صدر بيت تمامه : لَا يُشْــتَرَى كَتَّــانُهُ وَ جَهْــرامُهُ

– والرجز لرؤبة في ديوانه : 150، والمقاصد النحوية : 335/3، شرح المفصل : 105/8، شرح التسهيل : 57/3 .

(2) وهو صدر بيت تمامه : كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

– والبيت من بحر الخفيف، وهو لجميل بن معمر في ديوانه : 179، وخزانة الأدب : 20/10، والمقاصد النحوية : 339/3، والإنصاف : 378، و أوضح المسالك : 77/3، والخصائص : 105/3، وشرح التسهيل : 189/3 ، وشرح المفصل : 82/3، وهمع الهوامع : 37/2، والتصريح على التوضيح : 671/1 .

(3) وقال الفراء : إنها مركبة من : (مِنْ) و (ذُو) الطائية ،والتي هي بمعنى : الذي، و ذهب غيره من الكوفيين إلى أنها مركبة من : (مِنْ)و (إِذْ)، ثم حذفت الهمزة فالتقى ساكنان، وحركت الذال بالضم، ينظر : المساعد : 512/1، وارتشاف الضرب : 1415/3، وذهب مسعود الغزني إلى أنها مركبة من (مِنْ) و (ذَا) اسم الإشارة، ولذالك كسرت ميمها، والتقدير في (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ): مَا رَأَيْتُهُ مِنْ ذَا الوَقْتِ يَوْمَانِ، ينظر : الجنى الداني : 501 .

– ويذكر النحاة أن (مُنْذُ) لغة أهل الحجاز، و (مُذْ) لغة بني تميم وغيرهم، ويشاركهم فيها أهل الحجاز، ينظر : شرح الرضي على الكافية : 456/2 .

(4) قال سيبويه : (هذا باب ما ذهبت عينه، فمن ذلك (مذ)، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم : مُنْذُ، فإن حقرته قلت : مُنَيْذٌ)، الكتاب : 450/3 ،والجنى الداني : 304، وذهب أبو إسحاق بن ملكون إلى أنها : (ليست مقتطعة منها لأن الحذف لا يكون في الحروف). المساعد : 512/1 .

(5) متن الألفية– حروف الجر–البيت (367) : 24 .

(6) وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين، وطائفة من الكوفيين، واختاره ابن الحاجب، وقيل بالعكس. فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ، وهو مذهب الأخفش، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي القاسم الزجاجي، وقيل : ظرفان، وما بعدهما فاعل لكان التامة المحذوفة، وهو مذهب جمهور الكوفيين، واختاره ابن مالك، وابن مضاء والسهيلي، ينظر : ارتشاف الضرب : 1418/3، والتصريح على التوضيح : 678/1 .

ثَانيهِمَا : أَنْ يَدْخُلَا عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ نَحْو :

مَـازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَـــدَاهُ إِزَارَهُ .... (1)

أَوْ اِسْمِيَّةً نَحْو :

مَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ .... (2)

وَهُمَا حِينَئِذٍ ظَرْفَانِ مُضَافَانِ إِلَى الجُمْلَةِ بَعْدَهُمَا، وَ قِيلَ : مُضَافَانِ إِلَى زَمَنٍ مُقَدَّرٍ مُضَافٍ إِلَى الجُمْلَةِ (3)، وَإِلَى هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ أَشَارَ فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

وَ(مُـذْ) وَ(مُنْـذُ) اِسْمَـانِ حَيْثُ رَفَعَا   أَوْ أُوْلِيَـا الفِعْـلَ كَ(جِئْـتُ مُذْ دَعَا) (4)

(**غُلَامُ زَيْدٍ**) (5)، اِعْلَمْ أَنَّ الاِسْمَ النَّكِرَةَ إِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ، فإِنَّهُ يَكْتَسِبُ التَّعْرِيفَ كَهَذَا المِثَالِ (6)، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى نَكِرَةٍ فَإِنَّهُ يَكْتَسِبُ التَّخْصِيصَ نحو : غُلَامُ رَجُلٍ(7)، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

.... وَاخْـصُـصْ أَوَّلَا   أَوْ أَعْطِـهِ التَـعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا (8)

وَمَحَلُّ كَوْنِ المضَافِ يَكْتَسِبُ التَّعْرِيفَ أَوِ التَّخْصِيصَ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَصْفٍ (9)، وَإِلَّا فَلَا يَكْتَسِبُ شَيْئًا نحو : ضَارِبُ زَيْدٍ، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَإِنْ يُشَــابِهِ المُضَـافُ يَفْـعَلُ   وَصْفًـا فَعَـنْ تَنْكِـيرِهِ لَا يَعْـزَلُ (10)

---

(1) وهو صدر بيت تمامه : فَسَـمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَـارِ

- والبيت من بحر الكامل، ينظر : ديوان الفرزدق : 305/1، و خزانة الأدب : 212/1، وشرح ابن الناظم : 267، وشرح المفصل : 121/2، والمقاصد النحوية :321/3، والمقتضب : 176/2، والجمل للزجاجي : 129، وشرح التسهيل لابن مالك : 217/2، وأوضح المسالك : 61/3 .

(2) وهو صدر بيت تمامه : وَلِيدًا وَ كَهْلًا حِينَ شِبْتُ وَ أَمْرَدَا

- والبيت من بحر الطويل، وهو للأعشى في ديوانه : 185، والدرر : 468/1، والمقاصد النحوية : 60/3 .

(3) وقيل مبتدآن، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر، ينظر : التصريح على التوضيح : 663/1، ومغني اللبيب : 442-443 .

(4) متن الألفية –حروف الجر-: 25 .

(5) إشارة إلى قول ابن آجروم : (وأما ما يخفض بالإضافة فنحو قولك : غلام زيد)، متن الآجرومية : 28 .

(6) فـ(غلام) كان قبل الإضافة نكرة، فلما أضيف إلى اسم العلم (زيد) اكتسب التعريف منه .

(7) فـ (غلام) كان قبل الإضافة نكرة عامة خالية عن التخصيص، فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها، فـ (غلام رجل) أخص من (غلام).

(8) متن الألفية –الإضافة–البيت (387) : 26 .

(9) وإن كان وصفا فلا يعدوا كونه : اسم فاعل كما مثل، أو اسم مفعول نحو : مَضْرُوبُ العَبْدِ، أوصفة مشبهة نحو: حَسَنُ الوَجْهِ.

(10) متن الألفية–الإضافة–البيت (388) : 26 .

وَالإِضَافَةُ فِي الّذِي يَكْتَسِبُ يُقَالُ لَهَا مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، وَفِي الّذِي لَا يَكْتَسِبُ يُقَالُ لَهَا غَيْرُ مَحْضَةٍ وَلَفْظِيَّة، وَفِي الأَلْفِيَّةِ :

وَذِي الإِضَـافَةِ اِسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْـكَ مَحْضَـةٌ وَمَعْـنَوِيَّةٌ [1]

(**مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ** [2])، أَيْ : مَا تَكُونُ فِيهِ [3] عَلَى مَعْنَى (اللَّامِ)، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الإِضَافَةِ بِمَعْنَى (اللَّامِ) أَنَّهُ يَصِحُّ التَّلَفُّظُ بِهَا أَوْ تَقْدِيرُهَا، وَإِلَّا كَانَ الجَرُّ بِـ (اللَّامِ) لَا بِالمضَافِ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي [4] الإِضَافَةِ عَلَى مَعْنَى (مِنْ) [5] أَوْ (فِي) [6] .

قول ز : (**الدَّالَةُ عَلَى بَيَانِ الجِنْسِ**)، أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ (مِنْ) الّتِي الإِضَافَة عَلَى مَعْنَاهَا، هِيَّ البَيَانِيَّة، وَضَابِط الإِضَافَةِ عَلَى مَعْنَى (مِنْ) :

– أَنْ يَكُونَ المضَافُ بَعْضًا مِنَ المضَافِ إِلَيْهِ .

– وَيَصِحُّ الإِخْبَارُ بِالمضَافِ إِلَيْهِ عَنِ المضَافِ .

وَلَا شَكَ أَنَّ [7] (ثَوْبٌ) مِنْ قَوْلِ **المُصَ** : ثَوْبُ خَزٍّ، وَ(بَابٌ) [مِنْ][8] : بَابُ سَاجٍّ، وَ(خَاتَمٌ) (مِنْ) : خَاتَمُ حَدِيدٍ، هِيَّ [9] بَعْضٌ مِنَ المضَافِ إِلَيْهِ، وَيَصِحُّ الإِخْبَارُ فِيهَا بِالمضَافِ إِلَيْهِ عَنِ المضَافِ، فَيُقَالُ : هَذَا الثَّوْبُ خَزٌّ، وَهَذَا البَابُ سَاجٌ، وَهَذَا الخَاتَمُ حَدِيدٌ .

فَلَوْ اِنْتَفَى القَيْدَانِ مَعًا نَحْو : ثَوْبُ زَيْدٍ، أَوْ الأَوَّلُ فَقَطْ نَحْو : يَوْمُ الجُمُعَةِ، أَوْ الثَّانِي فَقَطْ نَحْو : رِجْلُ زَيْدٍ، كَانَتِ الإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى (اللَّامِ) فِي الثَّلَاثَةِ، إِلَا أَنَّ (اللَّامَ) فِي الأَوَّلِ لِلملْكِ، وَفِي الأَخِيرَيْنِ [10] لِلاِخْتِصَاصِ .

---

(1) متن الألفية–الإضافة– البيت (390) : 26 .

(2) إشارة إلى قول الأزهري : (والمخفوض بالإضافة على قسمين، القسم الأول: ما يقدر باللام الدالة على المِلْك نحو : غلام زيد، والقسم الثاني : ما يقدر بمن الدالة على بيان الجنس نحو : ثوب خز، وباب ساج، وخاتم حديد...الخ، وزاد ابن مالك – تبعا لطائفة – قسما ثالثا، وهو ما يقدر بـ (في) الدالة على الظرفية نحو: مكر الليل، وتربص أربعة أشهر).حاشية أبي النجا : 98 .

(3) في (م) ما تكون فيه الإضافة .

(4) في (م) في كون الإضافة .

(5) من الإضافة على معنى (من) : بُردٌ من حَرِيرٍ، ينظر : المساعد : 329/2 .

(6) من الإضافة على معنى (في) قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ ﴾، سورة البقرة، الآية : 204 .

(7) في (م) لفظ ثوب .

(8) ساقط من (م) .

(9) في (م) هو .

(10) في (م) في الآخرين .

وقوله : (**وَزَادَ اِبْنُ مَالِكٍ الخ**)، أَشَارَ إِلَى [**أَنَّ**] [1] الإِضَافَاتِ الثَّلَاث فِي الأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ :

........**وَانْوِ (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا**

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ .... [2]

وَضَابِطُ الإِضَافَةِ الّتِي عَلَى مَعْنَى (فِي) : أَنْ يَكُونَ المضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا وَقَعَ فِيهِ المضَافُ، وَالمضَافُ إِلَيْهِ إِمَّا زَمَانٌ كَمِثَالَيْهِ [3]، أَوْ مَكَانٌ نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ **يَا صَاحِبِي السِّجْنُ** ﴾ [4]، **والجُمْهورُ وَسِيبَوَيه** [5] مَنَعَا كَوْنَ الإِضَافَةِ عَلَى مَعْنَى (فِي) [6] .

وَاللهُ [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى] [7] أَعْلَمُ .

---

(1) ساقط من (م) .

(2) متن الألفية-الإضافة-البيتان (386-387) : 26 .

(3) وهما : قوله تعالى : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾، سورة سبأ، الآية : 33، أي : مَكْرٌ في الليلِ، وقوله أيضا : ﴿ وتَرَبُصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُر ﴾ سورة البقرة، الآية : 226 .

(4) سورة يوسف، الآية : 41 .

(5) ومعهم الزمخشري ، وقالوا : (ليس لنا إضافة على معنى (في) ، وما أوهم مجيئها على هذا يتأول على أنها على معنى اللام مجازا). شرح المفصل : 118/2 .

(6) وأجاز الإضافة على معنى (في) : ابن الحاجب، وابن مالك وطائفة، قال ابن مالك : (وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح،كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الخِصَامِ ﴾. البقرة، الآية : 204، وقول العرب : شَهِيدُ الدَّار، وَقَتِيلُ كَرْبَلَاءَ)، ينظر : شرح التسهيل : 87/3، وبهذا التقسيم قسم ابن هشام ، ينظر : أوضح المسالك : 85/3 .

(7) ساقطة من (س) .

خَـــاتِمَـــــه

خَتَمَ اللهُ لَنَا بِالسَّعَادَةِ وَجَعَلَنَا مِنْ أَهْلِ الحُسْنَى وَالزِّيَادَةِ، قَدْ خَتَمَ **المُصَ** هَذِهِ المقَدِّمَةَ بِالمخْفُوضَاتِ إِشَارَةَ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَهَّلَهُ اللهُ لِلتَّعْلِيمِ وَالتَّأْلِيفِ أَنَ لَا يَنْظُرَ لِعِلْمِهِ وَعَمَلِهِ بِعَيْنِ الرِّضَا وَالكَمَالِ، بَلْ يَنْبَغِي لَهُ – وَإِنْ بَلَغَ مَا بَلَغَ – التَّوَاضُع وَتَرْك الدَّعْوَى فِي الفِعْلِ والمقَالِ، فَإِنَّ الدَّعْوَى سَبَبُ الهَلَاكِ فِي الحَالِ وَفِي المآلِ [(1)].

فَقَدْ ذَكَرَ **الشَّيْخُ زَرُّوق** [(2)] فِي بَعْضِ وَصَايَاهُ - بَعْدَ كَلَام - مَا نَصُّهُ : (إِيَّاكُمْ وَالدَّعْوَى، أَوْ يَقُول أَحَدُكُمْ : أَنَا عَالِمٌ، أَوْ أَنَا خَيْرٌ مِنْكَ [أَوْ أَخْبَرُ مِنْكَ][(3)]، فَقَدْ هَلَكَ بِهَذِهِ الكَلِمَاتِ ثَلَاثَةُ أَشْخَاصٍ : أَوَّلُ مَنْ قَالهَا إِبْلِيس، قَالَ : ﴿ **أَنَا خَيْرُ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ** ﴾ [(4)]، وَالثَّانِي فِرْعَوْن قَالَ : ﴿ **أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى** ﴾ [(5)]، وَالثَّالِثُ قَارُون قَالَ : ﴿ **إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِيَ** ﴾ [(6)]) [(7)].

وَأَخْرَجَ **الطَّبَرَانِي**[(8)] فِي الأَوْسَطِ، **وَأَبُو يَعْلَى**[(9)] عَنْ **عُمَرٍ بنِ الخَطَّابِ** – رَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُ – أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : ((يَظْهرُ قَوْمٌ يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ يَقُولُونَ مَنْ أَعْلَمُ مِنَّا ؟ مَنْ أَقْرَأُ

---

(1) في (م) للهلاك في الحال والمآل .

(2) زروق : هو أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي، ولد العام : 846 هـ، بتازة بالمغرب، وقيل: قرب فاس، فقيه مالكي ومتصوّف معروف،من مصنّفاته : تفسير القرآن، شرح رسالة أبي زيد القيرواني، وشرح لكتاب دلائل الخيرات، العقائد الخمس، وقواعد التصوّف، توفي العام : 899هـ. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : 222/1، الأعلام : 87/1 .

(3) ساقطة من (م) .

(4) سورة الأعراف، الآية : 12.

(5) سورة النازعات، الآية : 24 .

(6) سورة القصص، الآية : 78 .

(7) ينظر : رسائل الأسمر عبد السلام بن سليم الإدريسي الحسني إلى مريديه (الرسالة السادسة) : 171 .

(8) الطبراني : هو سليمان بن أحمد أبو القاسم من كبار المحدثين، ولد بطبرية بالشام سنة : 260هـ، له من المصنّفات : المعاجم الثلاثة،. الكبير والأوسط والصغير، وكتاب النوادر، توفي بأصبهان العام : 360هـ. الأعلام : 121/3، وهديّة العارفين : 202/1 .

(9) أبو يعلى الموصلي : هو أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي، ولد العام : 210هـ، إمام حافظ، ومحدث، أحد الثقاة الأثبات، من أهل الصدق والأمانة، من مصنّفاته : المعجم، الفوائد، الزهد والرقائق، والمسند. توفي العام : 307هـ . سيّر أعلام النبلاء : 14/174–181 .

مِنَّا ؟ مَنْ أَفْقَهُ مِنَّا ؟ ثُمَ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : هَلْ فِي أُوْلَئِكَ مِنْ خَيْرٍ ؟ قَالُوا : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ : [أُولَئِكَ مِنْكُمْ][1]، وَأُوْلَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ)) [2].

وَقَدْ قَالَ **مَالِك** [3] – رَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُ – : (يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ إِذَا أَعْطَاهُ اللهُ عِلْمًا، وَكَانَ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ أَنْ يَضَعَ التُّرَابَ عَلَى رَأْسِهِ إِذَا خَلَى[4] بِنَفْسِهِ، وَلَا يَفْرَح بِالرِّيَاسَةِ [5]، فَإِنَّهُ إِذَا اِضْطَجَعَ [6] فِي قَبْرِهِ سَاءَهُ ذَلِكَ) [7] اهـ .

عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ لَوْ بَلَغَ [8] مَا بَلَغَ فَفَوْقَهُ مَنْ هُوَّ أَعْلَمُ مِنْهُ [72]، قَالَ تَعَالَى : ﴿**وَفَوْقَ كَلِ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾[9]، وَمُنْتَهَى العِلْمِ إِلَى اللهِ العَظِيمِ، وَفِي المعْنَى قِيلَ :

وَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي فِي العِلْمِ [مَنْزِلَةً] [10] **عَلِمْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ** [11]

وَإِيَّاكَ يَا أَخِي وَالحَسَدَ، فَإِنَّ الحَسُوَد لَا يَسُودُ، قَالَ تَعَالَى فِي ذَمِّ الحَاسِدِ : ﴿ **وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ** ﴾ [12]، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ **أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا أَتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ**﴾[13]، وَفِي **التَّسْهِيلِ** : (وَإِذَا كَانَتِ العُلُومُ مِنَحًا إِلَهِيَّةً وَمَوَاهِبَ اخْتِصَاصِيَّةً، فَغَيْرُ مُسْتَغْرَبٍ أَنْ يُدَّخَرَ لِبَعْضِ المتَأَخِّرِينَ مَا عَسُرَ فَهْمُهُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ المتَقَدِّمِينَ) [14].

---

(1) ساقطة من (م) .

(2) المعجم الأوسط للطبراني : 825/3، و الأمالي الحديثية للشجري (في القرآن الكريم وفضله وما يتصل به) : 73/1 .

(3) مالك : هوّ مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله الأصبحي المدني، كان مولده العام : 73هـ، إمام دار الهجرة و أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، صاحب المذهب المالكي، له جملة من المصنفات منها: الموطأ، مات بالمدينة سنة : 179هـ. غاية النهاية : 35/2 ، و طبقات الحفاظ :96/1، والأعلام : 257/5 .

(4) في (م) خلا، وهو الصواب لأن أصل الألف واو .

(5) الرياسة : راس يريس ريسًا، و ريسانًا بمعنى : تبختر، ويكون للأسد والإنسان ، وراس القوم بمعنى : اعتلى عليهم، وترأسهم وتزعمهم لشرف قدره وعلو منزلته . ينظر : لسان العرب (ريس) (رأس) : 1534/17 .

(6) الاضطجاع : أصله : ضجع يضجع ضجعًا وضجُعًا، بمعنى : نام، وقيل : استلقى ووضع جنبه على الأرض. ينظر : لسان العرب (ضجع) : 2554/28 .

(7) ينظر : مواهب الجليل في شرح مختصر خليل : 30/1، وترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : 206/1 .

(8) في (م) زيادة (في العلم) .

(9) سورة يوسف، الآية : 76 .

(10) في (م) معرفة .

(11) البيت لأبي نواس في ديوانه ص : 112 .

(12) سورة الفلق، الآية : 05 .

(13) سورة النساء، الآية : 54 .

(14) التسهيل : 02 .

وَفِي الحَدِيثِ : ((الحِكْمَةُ ضَالَّةُ المؤْمِنِ يَلْتَقِطُهَا حَيْثُ وَجَدَهَا)) [1] .

وَبالجُمْلَةِ فَبِالتَّوَاضُعِ وَ[عَدَمِ][2] الحَسَدِ وَاجْتِنَابِ الدَّعْوَى يُنَالُ المرْغُوبُ، وَقَدْ وَصَلَ الأَقْدَمُونَ بِذَلِكَ وَنَالُوا المطْلُوبَ حَتَّى أَدْرَكُوا مَا لَا يُدْرِكهُ غَيْرُهُم اليَوْمَ .

فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ **مُحَمَّدَ بن جَرِيرٍ الطَّبَرِي** [3] أَلَّفَ تَفْسِيرًا فِي أَلْفِ مُجَلَّدٍ ضَخْمَةٍ، وَكَانَ يَحْفَظُ مِنْ مَتْنِ العُلُومِ نَحْو حِمْلِ مِئَة بَعِيرٍ .

وَقَالَ **ابنُ شَاهِين** [4] : لَوْ كُتِبَ مَا فِي صَدْرِي مَا وَسَعَهُ مَرْكَبٌ، وَقَدْ ذَكَرَ **السَّيُوطِي** أَنَّ **ابْنَ شَاهِينٍ** هَذَا أَلَّفَ ثَلَاثَمِائَةٍ وَثَلَاثِينَ تَأْلِيفًا مِنْهَا : التَّفْسِيرُ فِي أَلْفِ مُجَلَّدٍ، وَالمسْنَد فِي خَمْسِمِائَةِ جُزْءٍ، وَالتَّارِيخ فِي مِئَةٍ وَخَمْسِينَ مُجَلَّدًا [5] .

وَكَانَ **اِبْنُ الأَنْبَارِي** [6] يَحْفَظُ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَلْفَ كُرَّاسٍ [7]، وَكَانَ **الشَّافِعِي** [8] – رَضِيَّ اللهُ عَنْهُ – مَهْمَا سَمِعَ شَيْئًا كَيْفَمَا كَانَ حَفِظَهُ .

---

(1) ينظر: سنن ابن ماجة (كتاب الزهد)– باب الحكمة – : 1395/2 ، وفي مسند الشهاب : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كلمة الحكمة ضالّة كل حكيم، وإذا وجدها فهوّ أحقّ بها). مسند الشهاب : 65/1 .

(2) في (م) وترك .

(3) الطبري : هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري البغدادي، ولد العام : 224هـ بطبرستان، سمع بمصر والشام والعراق ثم استقر في بغداد، وهو شيخ المفسرين وصاحب التصانيف المشهورة والتي منها : كتاب التفسير، تاريخ الأمم والملوك، وكتاب القراءات، وتاريخ الرجال من الصحابة والتابعين ، توفي العام : 310هـ ، على خلاف. الفهرست : 326، هداية العارفين : 15/2 .

(4) ابن شاهين : أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد البغدادي المعروف بابن شاهين، ولد حوالي العام : 297هـ، علّامة وواعظ كان من حفاظ الحديث،وهو محدث العراق، له نحو ثلاثمائة مصنّف منها : كتاب المسند، والتفسير، معجم الشيوخ، والترغيب في فضائل الأعمال، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، توفي العام : 385هـ . غاية النهاية في طبقات القرّاء : 588/1 .

(5) ينظر : نفحات الأزهار في خلاصة عقبات الأنوار : 83/19 .

(6) ابن الأنباري : أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، ولد ببغداد سنة: 272 هـ ، مقرئ نحوي ، كان من أعلم الناس وأفضلهم بالنحو الكوفي، فهو إمام في النحو واللغة والأدب والتفسير والقراءات، من مصنّفاته : خلق الإنسان، الأمثال، المقصور والممدود، وغريب الحديث، الأضداد في اللغة، الموضح في النحو، توفي العام : 327 هـ. وفيات الأعيان : 1/ 503، إنباه الرواة : 201/3 .

(7) ينظر : غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب : 301/1 .

(8) الشافعي : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي، ولد بعسقلان، وقيل بغزّة سنة : 105هـ، أحد الأئمة الأربعة وأعلم أهل وقته بالفقه والفتوى، وهو مؤسس المذهب الشافعي في الفقه، من أشهر مؤلفاته : كتاب (الأم) في الفروع، وإثبات النبوة والرد على البراهمة،و أحكام القرآن، والفقه الأكبر، توفي بمصر سنة : 204 هـ . هدية العارفين : 07/2، غاية النهاية : 95/2–102، و الأعلام : 26/6 .

وَحَفِظَ **ابْنُ سِينا** [1] الحَكِيمُ القُرْآنَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ [2]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَمَنْ لَمْ يَتَوَاضَعْ هَلَكَ حَالًا وَمَآلًا، فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ **الحَسَنَ البَصْرِي** [3] اِجْتَمَعَ فِي مَجْلِسِهِ خَمْسَمِئَةِ مَحْبَرَة تَكْتُبُ عَنْهُ العِلْمَ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِهِ شَيْءٍ فَقَالَ : (لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ، فَقَامَ صَبِيٌّ صَغِيرٌ وَقَالَ : يَا سَيِّدِي هَلْ لِلنَّامُوسَةِ كَرْشٌ وَمَصْرَانٌ ؟ فَتَغَيّرَ لَوْنُ الشَّيْخِ، وَحُمِلَ مَغْشِيًا عَلَيْهِ إِلَى دَارِهِ، وَمَاتَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَامٍ) [4] .

وَرُوِيَّ أَنَّ **مُقَاتِلَ بنَ سُلَيْمَان** [5] دَخَلَتْهُ يَوْمًا أُبَّهَةُ العِلْمِ، فَقَالَ : (سَلُونِي عَمَّا تَحْتَ العَرْشِ إِلَى أَسْفَلِ الثَّرَى، فَقَامَ رَجُلٌ وَقَالَ : لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا تَحْتَ العَرْشِ وَلَا عَمَّا أَسْفَل الثَّرَى وَلَا أَسْأَلُكَ إِلَّا عَمَّا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، أَخبِرْنَا عَنْ كَلْبِ أَصْحَابِ الكَهْفِ [مَا كَانَ لَوْنُهُ] ؟[6]، فَقَالَ : لَا أَدْرِي، وَأَفْحَمَهُ) .

وَقَدْ وَرَدَ أَنَ **ابْنَ العَرَبي** [7] كَانَ رَاكِبًا فِي سَفِينَةٍ، فَهَاجَ البَحْرُ فَقَالَ لَهُ : (اسْكُنْ يَا بَحْرُ فَإِنَّ عَلَيْكَ بَحْرَيْنِ. بَحْرا مِنَ الوِلَايَةِ، وَبَحْرا مِنَ العِلْمِ، فَأَخْرَجَتْ دَابَّةٌ مِنَ البَحْرِ رَأْسَهَا وَقَالَتْ لَهُ : يَا شَيْخُ مَا تَقُولُ فِي امْرَأَةٍ مُسِخَ زَوْجُهَا، أَتَعْتَدُ عِدَّةَ الوَفَاةِ أَوْ عِدَّةَ الطَّلَاقِ ؟ فَلَمْ يَدْرِ جَوَابًا، فَقَالَتْ لَهُ : اِتَّخِذْنِي شَيْخَةً فِي هَذِهِ وَأَنَا أُبَيِّنهَا لَكَ، فَقَالَ [8] لَهَا : نَعَمْ، فَقَالَتْ : إِنْ مُسِخَ مِنْ

---

(1) ابن سينا : أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسب بن علي بن سينا ولد في قرية أفشنة قرب بخارى العام : 370هـ ، لقب بالشيخ الرئيس، طبيب وفيلسوف وعالم ، ختم القرآن وهو ابن عشر سنين، وتعمق في العلوم المختلفة من فقه وأدب ورياضيات، من مصنفاته : القانون في الطب، مختصر إقليدس، مختصر علم الهيئة .توفي بهمذان سنة : 427هـ . شذرات الذهب : 237/3 ، وسير أعلام النبلاء : 535/17 .

(2) ينظر : غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب : 301/1 .

(3) الحسن البصري : أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، ولد في المدينة وشب في كنف علي رضي الله عنه، توفي العام : 110هـ . وفيات الأعيان : 2/69-71، والأعلام : 226/2 .

(4) ينظر : لواقح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمّدية : 659 .

(5) مقاتل بن سليمان : أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، الخرساني، ولد حوالي العام : 75هـ ببلخ ،ثم تحول إلى العراق، ونزل بالبصرة، تميز بالذكاء والحفظ، وأصبح مرجعًا في علم التفسير، من مصنفاته : التفسير الكبير، نوادر التفسير، الرد على القدرية، الآيات والمتشابهات، توفي بالبصرة العام : 150هـ. وفيات الأعيان : 341/5، الأعلام : 206/8 .

(6) في (م) ما لونه .

(7) ابن العربي : هو محي الدين محمد بن علي بن محمد بن عبد الله العربي، الحاتمي، الطائي، الأندلسي، ولد في مرسية سنة : 560هـ، وانتقل إلى إشبيلية، وظل متنقلا شرقا وغربا، أحد مشاهير الصوفية، عرف بالشيخ الأكبر، من مصنّفاته : الفتوحات المكية، فصوص الحكمة، مفاتيح الغيب، التعريفات، وديوان شعر، توفي بدمشق سنة : 638هـ، ودفن بها. سير أعلام النبلاء : 23 /48-49، الأعلام : 81/6 .

(8) في (م) قال لها نعم .

جِنْسِ مَا فِيهِ رُوحٌ اِعْتَدَّتْ عِدَّةَ الطَّلَاقِ، وَإِنْ مُسِخَ مِنْ جِنْسِ مَا لَا رُوحَ لَهُ كَالحَجَرِ اِعْتَدَّتْ عِدَّةَ الوَفَاةِ) (1) .

وَتَذَكَّرْ قِصَّةَ (2) **الخِضْرِ** مَعَ **مُوسَى** عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَيَنْبَغِي لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ لَا يَعْلَمُهُ أَنْ يَقُولَ : لَا أَدْرِي، فَإِنَّ لَا أَدْرِي نِصْفُ العِلْمِ أَوْ ثُلُثُهُ .

فَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ – عَلَيْهِ (3) السَّلَام – قَالَ : ((العِلْمُ ثَلَاثٌ (4) كِتَابٌ نَاطِقٌ وَسُنَّةٌ مَاضِيَّةٌ، وَلَا أَدْرِي)) (5)، أَي : قَوْل العَالِمِ لِمَنْ سَأَلَهُ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ : لَا أَدْرِي .

وَلَمَا سُئِلَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – عَنْ خَيْرِ البِقَاعِ وَشَرِّهَا فَقَالَ (6) : ((لَا أَدْرِي، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ جِبْرِيلَ فَقَالَ : لَا أَدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ رَبَّ العِزَّةِ، فَسَأَلَهُ فَأَعْلَمَهُ اللهُ أَنَّ خَيْرَ البِقَاعِ المسَاجِدُ، وَشَرّهَا الأَسْوَاقُ)) (7) .

وَكَانَ **اِبْنُ عمر**(8) يُسْأَلُ عَنْ عَشْرِ مَسَائِلَ، فَيُجِيبُ عَنْ وَاحِدَةٍ وَيَسْكُتُ عَنِ البَاقِي .

وَعَنْ **اِبْنِ عَوْنٍ** (9) أَنَّهُ قَالَ : (كُنْتُ عِنْدَ **القَاسِمِ بن مُحَمَّد بن أَبِي بَكْرٍالصِدِّيق** (10) أَحَد الفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ : لَا أَدْرِي ؟ فَقَالَ لَهُ : رَفَعْتُ إِلَيْكَ(11) مَسِيرَةَ شَهْرٍ وَلَا أَعْرِفُ غَيْرَكَ، فَقَالَ لَهُ القَاسِمُ : لَا تَنْظُرْ لِطُولِ لِحْيَتِي، وَلَا لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ حَوْلِي، فَوَاللهِ لَا أُحْسِنُهُ) .

---

(1) لواقح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمّدية : 659 .

(2) في (م) قضية الخضر مع موسى عليه السلام .

(3) في (م) زيادة الصلاة .

(4) في (م) ثلاثة .

(5) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله : 753/1، وصحيح وضعيف الجامع الصغير : 454/17 .

(6) في (م) قال .

(7) صحيح مسلم (كتاب المساجد) : 301، وصحيح ابن حبان (كتاب الصلاة، باب المساجد) : رقم الحديث (1633) .

(8) ابن عمر : هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي ،كنيته أبو عبد الرحمان، كان من فقهاء الصحابة وعلمائهم، ومن أكثرهم رواية للحديث وحفظا له، روى عن رسول الله ألف وستمائة وثلاثون حديثا، توفي العام : 73هـ، ودفن بمكة. البداية والنهاية : 153/5 .

(9) ابن عون : هو عبد الله بن عون بن أرطبان المزني البصري، من رواة الحديث، وهو من الأعلام الكبار الثقات الأثبات الأفاضل، توفي حوالي العام : 132هـ. تهذيب التهذيب (رقم الترجمة 341) : 346/5–348 .

(10) القَاسِمِ بنُ مُحَمَد : هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدّيق، ولد في خلافة الإمام علي – رضي الله عنه –، كان أحد فقهاء المدينة المشهورين، كان ثقة عالما فقيها رفيعا، إماما ورعا كثير الحديث، وقد أسند الحديث عن أبي هريرة وابن عباس، توفي العام : 107هـ على خلاف. الاستيعاب : 428/1 .

(11) في (م) من مسيرة .

وَسُئِلَ **مَالِكٌ** عنْ مَسَائلَ فَأَجَابَ عَنْ بَعْضِهَا، وَقَالَ فِي غَالِبِهَا : لَا أَدْرِي .

وَسَأَلَهُ سَائِلٌ يَوْمًا عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ : لَا أَدْرِي، فَقَالَ : إِنِّ رفَعْتُ إِلَيْكَ مِنْ مَسَافَةٍ بَعِيدِةٍ، فَقَالَ لَهُ : إِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَهْلِكَ فَقُلْ : قَالَ مَالِكٌ : لَا أَدْرِي .

وَفِي قَوْلِ المُصَ : (**خَاتَمُ**)[*] بَرَاعَة الِاخْتِتَامِ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ خَتَمَ هَذِهِ المقَدِّمَةَ .

وفي قوله : (**حَدِيدٍ**)، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَلْبَهُ كَانَ حَادًّا [1] أَيْ : قَاطِعًا وَجَازِمًا بِأَنَّ هَذَا التَّأْلِيفَ خَالِصٌ لِوَجْهِ اللهِ الكَرِيمِ لَا رِيَّاءَ فِيهِ وَلَا سُمْعَةَ، وَهُوَ صَادِقٌ رَحِمَهُ اللهُ – وَاللهُ أَعْلَمُ – فِي مَقَالَتِهِ هَذِهِ، يَدُلُّكَ عَلَى صِدْقِهِ : أَنَّ اللهَ جَعَلَ الإِقْبَالَ عَلَيْهِ [2]، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ العَمَلَ إِذَا كَانَ غَيْرَ خَالِصٍ لِوَجْهِ اللهِ لَا يُقْبَلُ مِنْ صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ خَالِصًا قَبِلَهُ اللهُ،فَيَضَعُ الإِقْبَالَ عَلَيْهِ فِي عِبَادِةِ.

[فضائل العلم والعلماء]

وَلنَخْتم بِبَعْضِ فَضَائِلِ العِلْمِ والعُلَمَاءِ وَالمتَعَلِمِينَ رَجَاءَ أَنْ يَحْشُرَنَا اللهُ فِي زُمْرَتِهِمْ، فَإِنَّ العُلَمَاءَ [3] وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ وَالمرْسَلِينَ فَنَقُولُ :

اِعْلَمْ أَنَّ العُلَمَاءَ العَامِلِينَ هُمْ سَادَاتُ النَّاسِ بِالإِطْبَاقِ، كَمَا أَنَّ الإِنْسَانَ هُوَّ سَيِّدُ سَائِرِ الحَيَوَانَاتِ عَلَى الِإطْلَاقِ، فَهُمْ أَحْيَاءٌ وَإِنْ دَخَلُوا الثَّرَى، وَالجَاهِلُونَ أَمْوَاتٌ وَإِنْ كَانُوا يَمْشُونَ فِي القُرَى، وَفِي المعْنَى قَالَ **اِبْن السَّيِدْ البَطَلْيُوسِي** [4] :

أَخُو الـعِـلْمِ حَيٌّ خَالِدٌ بَعْدَ مَـوْتِهِ   وَأَوْصَـالُهُ تَحْـتَ التُّـرَابِ رَمِيمُ

وَذُو الجَهْلِ مَيْتٌ وَهْوَّ مَاشٍ عَلَى الثَّرَا   يُعَدُّ مِنَ الأَحْيَاء وَهُوَّ عَدِيـمُ[5][73]

فَمِنْ فَضْلِهِم : مَا وَرَدَ أَنَّهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ – قَالَ : ((العُلَمَاءُ إِذَا أَتَوْا عَلَى الصِّرَاطِ تَكُونُ وُجُوهُهُمْ كَالشَّمْسِ الضَّاحِيَةِ، وَنُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَبَيْنَ يَدَيْ كُلِّ عَالِمٍ لِوَاءٌ مِنْ نُورِ الجَنَّةِ يُضِيءُ مَسِيرَةَ خَمْسمِائَةِ عَامٍ، وَتَحْتَ لِوَاءِ كُلِّ عَالِمٍ مَنْ أَحَبَّهُ، وَمُنَادِي يُنَادِي:

(*) إشارة إلى قول ابن آجروم ختامًا : (والذي يقدر ب(من) نحو: ثوب خز، وباب ساج، وخاتم حديد) . متن الآجرومية : 28 .

(1) في (م) حدا .

(2) في (م) زيادة : على متنه والنفع به عاما .

(3) في (م) فإنهم ورثة الأنبياء والمرسلين .

(4) ابن السيد البطليوسي : عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيُوسِي، وكنيته (أبو محمد) ولد العام : 444هـ في مدينة بَطَلْيَوسْ بالأندلس، نهل من شتى العلوم وعاش في عصر الطوائف، إمام في اللغة والآداب وكان ثقة، من مصنفاته : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب،شرح الموطأ، والحلل في شرح أبيات الجمل، توفي العام : 521هـ. الأعلام : 123/4، هدية العارفين : 231/1.

(5) شعر ابن السيد البطليوسي، جمع وتوثيق : رجب عبد الجواد إبراهيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2007، ص : 122 .

هَؤُلَاءِ أَوْلِيَاءُ اللهِ، هَؤُلَاءِ الّذِينَ عَلَّمُوا عِبَادَ اللهِ، هَؤُلَاءِ الّذِينَ [حَفَظُوا] (*) عَلَى حُدُودِ اللهِ، هَؤُلَاءِ مَصَابِيحُ اللهِ، فَإِذَا أَتَوْا عَلَى الصِّرَاطِ يُوضَعُ عَلَى رَأْسِ كُلِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ [يوضَعُ على رَأسِ كُلِّ واحِدٍ منْهُمْ تَاجٌ، لَو وُضِعَ ذلِكَ التَّاجُ فِي السَّمَاءِ لَخَرَقَ الأَرْضَ السَّابِعَةَ السُّفْلى، وَيُكسَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم] (1) حُلَّة مِنْ حُلَلِ الجَنَّةِ، لَوْ عُلِّقَتْ تِلْكَ الحُلَّةُ بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ لَقَطَعَ نُورُهَا نُورَ الشَّمْسِ)) (2) .

[وَقَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ – ((مَنْ أَكْرَمَ عَالِمًا كَمَنْ أَكْرَمَ سَبْعِينَ نَبِيًّا، وَمَنْ أَكْرَمَ مُتَعَلِّمًا كَمَنْ أَكْرَمَ سَبْعِينَ شَهِيدًا، وَمَنْ أَحَبَّ العِلْمَ والعُلَمَاءَ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ أَيَّامَ حَيَاتِهِ)) (3)] (4) .

وَعَنْهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – : ((مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِغَيْرِ اللهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَرُدَّهُ العِلْمُ إِلَى اللهِ، وَلَبَابٌ مِنْ أَبْوَابِ العِلْمِ يَتَعَلَّمُهُ الرَّجُلُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ جَبَلِ **أَبِي قَبِيسٍ**(5) ذَهَبًا يُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللهِ)) (6) .

وَقَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – : ((مَنْ زَارَ عَالِمًا كَأَنَّمَا زَارَنِي، وَمَنْ صَافَحَ عَالِمًا كَأَنَّمَا صَافَحَنِي، وَمَنْ جَالَسَ عَالِمًا كَأَنَّمَا جَالَسَنِي، وَأَجْلَسَهُ اللهُ مَعِي يَوْمَ القِيَّامَةِ)) (7) .

وَعَنْ **أَبِي الدَّرْدَاءِ** (8) – رَضِيَّ اللهُ عَنْهُ – أَنَّ **رَسُولَ اللهِ** – ﷺ – قَالَ : ((مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَلَكَ اللهُ (9) طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ المَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ العِلْمِ

(*) في (م) حافظوا وهو الأصح .

(1) ساقط من (س) .

(2) بستان الواعظين و رياض السامعين (باب فضل أهل العلم) : 123 .

(3) صحيح وضعيف الجامع الصغير : 230/25 .

(4) ساقط من (س) .

(5) جبل أبو قبيس : هو أحد الأخشبين في مكة المكرمة، جبل في الجهة الشرقية للمسجد الحرام، سمي بذلك لأن رجلاً يقال له أبو قبيس أول من قام بالبناء عليه، ويعرف جبل أبو قبيس بأنه أول جبل وضعه الله على وجه الأرض، . وسمي بـ "أبوقبيس" لأن الحجر الأسود اقتبس منه، ويمتاز جبل أبو قبيس عن بقية الجبال، بأنه أول جبل وضع على وجه الأرض، وأن الله استودعه الحجر الأسود زمن طوفان نوح .

(6) الحديث رواه أنس بن مالك في: التفسير الكبير لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 2004م، ص 166.

(7) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد الشوكاني، دط، ص : 258 .

(8) أبو الدرداء : عويمر بن مالك بن قيس بن أميّة الأنصاري، أبو الدرداء، صحابي ومن القضاة الفرسان، أحد الذين جمعوا القرآن، وروي عنه مجموعة من الأحاديث، حكيم الأمة وقاضي قضاة دمشق بعد أن ولّاه معاوية قضاء دمشق، توفي سنة : 32هـ. سير أعلام النبلاء : 335/2، والأعلام : 98/5 .

(9) في (م) سلك الله به .

رِضًا بِمَا يَصْنَعُ، وَإِنَّ العَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الحِيتَان فِي البَحْرِ، وَإِنَّ فَضْلَ العَالِمَ عَلَى العَابِدِ كَفَضْلِ القَمَرِ عَلَى سَائِرِ الكَوَاكِب، وَإِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ وَلَا يَرِثُونَ مِنْهُم لَا دِيْنَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا يَرِثُونَ مِنْهُمُ العِلْمَ)) [1] .

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى .

وَقَدْ وَرَدَ فِي الخَتْمِ آثَارٌ مِنْهَا مَا رَوَاهُ **التِّرْمِيذِي** [2] وَغَيْرُهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : ((مَا جَلَسَ أحَدٌ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ [3]، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ : سُبْحَانَكَ رَبِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَعَمِلْتُ سُوءًا فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، إِلَّا غُفِرَ مَا كَانَ [4] فِي مَجْلِسِهِ)) .

وَعَنْ **عَلِي** – [كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ] [5] – : (مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكْتَالَ بِالمِكْيَالِ الأَوْفَى فَلْيَكُن آخِرُ كَلَامِهِ إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ : سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى المُرْسَلِينَ وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ) .

وَكَانَ الفَرَاغُ مِنْ تَأْلِيفِ الحَاشِيَّةِ يَوْمَ الأَحَد ثَانِي جُمَادى الثَّانِيَّةِ عَامَ تِسْعَةٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ وَأَلْفٍ، وَفِي الخَتْمِ قُلْتُ :

قَدْ فَاحَ مِسْكٌ مِنْ خِتَـــام حَاشِيَّةٍ ... لِسِرِّ شَـرْحِ الأَزْهَــرِيِّ فَاشِيَّةٍ
فِيهَا الأَمَـــانِي وَالتَّـــهَانِي وَالمُنَى ... فِيـهَا الوَفَاءُ وَالشّـفَاءُ وَ الهَـنَا
قُطُوفُهَا لِلْمُعْـــــــتَنِي لَا تَمْـتَنِع ... ثِمَارُهَا عَنْ مُقْـــتَنٍ لَا تَرْتَفِع
جَعَلَهَا المَوْلَى الكَــــرِيمُ الأَكْرَمُ ... خَالِصَــةً [لِوَجْـــهِهِ المُكَرَّمِ] [6]
نَافِــعَةً لِقَـارِئٍ وَسَــــــــامِعٍ ... وَكَــــاتِبٍ وَنَاظِــرٍ مُطَالِعٍ

---

(1) الحديث رواه ابن ماجة في السنن : 223 ، ورواه أبو داود والترميذِي، وصححه ابن حبان في شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي الزرقاني– باب العلم –، مكتبة الثقافة الدينية، 2003م، ص683 .

(2) الترميذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى الضحاك التِّرْمِذِى وُلِدَ بتِرْمِذَ سنة : 210هـ، ارتحل وسمع بخُرَاسَان والعراق والحرمين طلبا لحديث رسول الله، فقيه محدث، من مصنّفاته : الجامع، الشمائل، العلل، تسمية أصحاب رسول الله، الأسماء والكنى، التفسير، توفي العام : 279 هـ. سير أعلام النبلاء : 273/13، تهذيب التهذيب : 389/9 .

(3) اللغط : لغط يلغطُ لَغْطًا، اللَّغْطُ واللَّغَطُ : الأصوات المبهمة المختلطة، والجلبة لا تفهم، وقيل : هو الكلام الذي لا يَبِينُ ينظر : لسان العرب (لغط) : 4048/45 .

(4) في (م) غفر الله له ما فعل في مجلسه .

(5) ساقطة من (م) .

(6) في (م) عجز البيت : خالصة بها الثواب تغنم .

بِجَاهِ خَيْرِ المُرْسَلِـــينَ المُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَــــحْبِهِ أوْلِي الوَفَا

صَلَى عَلَيْهِــم رَبُّنَــا وَسَـــــلَّمَا مَا لَاحَ نَجْمٌ فِي السَّمَا وَسَمَا

اِنْتَهَت الحَاشِيَّةُ المسَمَّاةُ بِالعَقْدِ الجَوْهَرِي فِي حَلِّ شَرْحِ الأَزْهَرِي عَلَى مُقَدِّمَةِ اِبْن آجرُّوم بِحَمْدِ اللهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ الجَمِيلِ[1] [74] .

(1) في (م) انتهت بحمد الله وعونه .

الفَهَارِس الفنّية

1- فهرس الآيات القرآنيّة :

الآية	السّورة	رقم الآية	الصّفحة
﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾	الأنفال	07	183
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشرِكِينَ استجَارَكَ ﴾	التّوبة	06	77
﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ ﴾	هود	45	154
﴿ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾	هود	45	154
﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أحَدَ عَشَرَ كوْكَبًا ﴾	يوسف	04	205
﴿ وَجَاءُوا أبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾	يوسف	16	195
﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنُ ﴾	يوسف	41	238
﴿ وَفَوْقَ كَلِ ذِي عِلْمٍ عَلِيمِ ﴾	يوسف	76	240
﴿ تَاللهِ تفْتَؤُا ﴾	يوسف	85	109
﴿ جَنّاُت عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾	الرّعد	26	163
﴿ صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ اللّهِ ﴾	إبراهيم	02/01	175
﴿ مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾	إبراهيم	16	152
﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾	النّحل	91	165
﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	النحل	123	198
﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُم جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾	الإسراء	63	187
﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾	الكهف	19	156
﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةِ سِنِينِ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾	الكهف	25	156
﴿ واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	مريم	04	204
﴿يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا جَنَاتُ عَدْنٍ﴾	مريم	61/60	173
﴿ وَأَسَرُوا النَّجْوَى الّذِيْنَ ظَلَمُوا ﴾	الأنبيّاء	03	179
﴿ قُلْ رَبُّ احْكُمْ بِالحَقِ ﴾	الأنبيّاء	112	221
﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ ﴾	الحجّ	40	184/78
﴿ إِحْدَى ابْنَتِيَّ هَاتَيْنِ ﴾	القصص	27	147
﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي ﴾	القصص	78	239

الآية	السّورة	رقم الآية	الصّفحة
﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾	النّازعات	26	115
﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى ﴾	النّازعات	24	239
﴿ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾	الفلق	05	240

2 – فهرس الأحاديث النّبوية والأثر :

3 – فهرسُ الأشْعَار :

قافيــةُ البيتِ	بحــرُهُ	قائلُـــهُ	الصّفْحَة
		– الهمزة –	
أَشْيَاءُ	البسيط	أبو نوّاس	240
		– الباء –	
قَرِيبُ	الطّويل	كعب بن سعد الغنوي	96
المشِيبُ	الوافر	أبو العتاهيّة	117
		– التّاء –	
فَاشِيَّةٍ	البسيط	ابن الحاج	246
		- الحَاء -	
سِلَاح	الرّجز	مسكين الدّارمي	165
		–الدّال –	
مُنْجِدَا	الطّويل	مجهول	112
وَعُهُوَدا	الكامل	جميل بن معمر	166
أَمْرَدَا	الطّويل	الأعشى	236
		-الراء –	
والإِثار	الرّجز	أبو حيّان	88
ديَّارُ	البسيط	مجهول	82
القَطْرُ	الطّويل	ذو الرّمّة	110
وَلَا دَبَرْ	الرّجز	لأعرابي	151
عَنْ عَمْر	الطويل	راشد اليشكري	207
الأَشْبَارِ	الكامل	الفرزدق	236
		– السّين –	
اِحْبَسِ	الطّويل	مجهول	165

قافيّةُ البيتِ	بحْــرُهُ	قائلُـــهُ	الصّفْحَة
القِيَّاسِ	البسيط	طالب من الأندلس	188
		–العين –	
طَائعَا	الرّجز	مجهول	177
		– الفاء –	
لَا يُوصَفُ	البسيط	علي بن داود القرشي	146
		–القاف –	
الأَوَاقِي	الخفيف	مهلهل بن ربيعة	222
		- اللّام –	
وَالجَدَلِ	البسيط	الفرزدق	150
فاعل	/	جلال الدّين السّيوطي	72
أَشْكَلُ	الطّويل	جرير	161
لِيَبْتَلِي	الطّويل	امرئ القيس	234
جَلَلِهْ	الخفيف	جميل بن معمر	235
مُحولِ	الطّويل	امرئ القيس	234
		–الميم –	
الإعظام	الرّجز	أبو حيان	88
متم	/	ابن مالك	133
اسما	/	ابن مالك	97
نَائِمًا	الرجز	لامرأة ترقص ابنها	166
السَّلَامُ	الوافر	الأحوص	222
وَجَهْرامُهُ	الرّجز	رؤبة بن العجّاج	235
رَمِيمُ	الطّويل	ابن السّيد البطليوسي	244

4 – فهرس الأمثـــال والأقــوال :

5 – فهرسُ الأمَاكِن والفِرَق :

5 – فهرسُ الأعْلَام :

7 – فهرسُ الكُتُب الوَارِدَة في المَتْنِ :

الكتــاب	المؤلّــف	الصّفحــة
1-الألفيّة	ابن مالك	84-81-80-79-78-74-73 94-92-91-90-89-88-86 102-101-100-99-98-95 111-107-106-105-103 117-115-114-113-112 126-123-120-119-118 139-136-134-133-129 145-144-143-142-141 153-152-151-149....الخ .
2- التّسهيل	ابن مالك	240-223-136
3- التّصريح على التّوضيح	خالد الأزهري	151-124
4- السّلّم المرونق	عبد الرّحمن الأخضري	196
5- الصّحاح	الجواهري	140
6- الكافيّة	ابن مالك	133-97
7- الفريدة	جلال الدّين السّيوطي	72
8- المعجم الأوسط	سليمان بن أحمد الطّبراني	239
9- حاشيّة على المكّودي	محمّد بن حمدون ابن الحاج	224-149-88
10- شرح التّسهيل	ابن مالك	132-107
11- شرح الألفيّة	عبد الرّحمن بن صالح المكّودي	151
12- المصابيح	//	188

8 – فهرَسُ المصَادِر والمَرَاجِع :

– القرآن الكريم .

– الحديث النّبوي الشّريف .

أوّلا : المخطُوطَات والرّسَائلُ الجَامِعِيّة :

1– الدّرّة الشّنوانيّة على شرح الآجرّوميّة : أبي بكر بن إسماعيل الشّنواني، مخطوط مصوّر .

2– عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة : الرّاعي الأندلسي، مخطوط مصوّر .

3– الفتح الودودي على المكّودي : أحمد بن محمّد بن حمدون ابن الحاج، مخطوط مصوّر .

4– المواهب الرّحمانية لطلّاب الآجرّوميّة : أبي بكر بن إسماعيل الشّنواني، مخطوط مصوّر .

ثانيًا : المَطـبُوعَـــات :

5– إتحاف أعلام النّاس بجمال أخبار حاضرة مكناس : ابن زيدان، تحقيق : علي عمر، المكتبة الثّقافية الدّينيّة، القاهرة، ط01، 2008م .

6– إتحاف أهل الدّراية بما لي من الأسانيد والرّواية : محمّد بن قاسم القادري الحسني، تحقيق : محمد بن عزّوز، دار ابن حزم، ط01، 2004م .

7– إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثّالث عشر والرابع : عبد السّلام بن سودة، تنسيق : محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1997م .

8– إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : أحمد بن محمّد الدّمياطي (البنّا)، تحقيق : شعبان محمّد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكلّيات، القاهرة، ط01، 1987م .

9– ارتشاف الضّرب من لسان العرب : لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق : رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط01، 1998م .

10– الاستقصا لأخبار دوّل المغرب الأقصى : أحمد بن خالد النّاصري، تحقيق : جعفر النّاصري وغيره، دار الكتاب، الدّار البيضاء، دط، 1997م .

11– الاستيعاب في معرفة الأصحاب : ابن عبد البر، تحقيق : علي محمّد بجاوي، دار الجيل، بيروت، ط01، 1992م .

12– أسرار العربيّة : أبو البركات الأنباري، تحقيق : محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ط01، 1957م .

13- إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين : عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق : عبد المجيد ديّاب، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات، ط01، 1986م .

14- الأشباه والنّظائر : جلال الدّين السّيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق، دط، 1997م .

15- الأصمعيّات : اختيار الأصمعي عبد الملك بن قريب، تحقيق وشرح : أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام هارون، بيروت لبنان، ط05، دت .

16- الأصول في النّحو : لابي بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، دط، دت .

17- إعراب القراءات الشّواذ : لأبي البقاء العبكري، عالم الكتب، بيروت، ط01، 1996م .

18-إعراب القرآن : أبو جعفر إسماعيل النّحّاس، تحقيق : زهير غازي زاهد، عالم الكتب، لبنان، ط03، 1988م .

19- الأعلام : خير الدّين الزّركلي، دار العلم للملايين، ط07، 1986م .

20- الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام : العبّاس بن إبراهيم السّملالي، المطبعة الملكيّة، الرباط، ط02، 1993م .

21- الأمالي الحديثية: يحيى بن الحسين الشّجري، عالم الكتب، بيروت،ط03،1983م .

22- الأمالي لابن الشّجري : هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة، تحقيق : محمود محمّد الطنّاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط01، 1992م .

23- إنباه الروّاة على أنباه النّحاة : علي بن يوسف القفطي، تحقيق : محمّد أبو الفضل بن إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط01، 1986م .

24- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفين : لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق : محمّد مبروك، راجعه : رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط01، 2002 م .

25- الأنموذج في النّحو : تصنيف : محمود بن عمر الزّمخشري، اعتنى به : سامي بن حمد المنصور، ط01، 1999م .

26- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك : ابن هشام الأنصاري المصري، تأليف : محمد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت .

27- إيجاز التّعريف في علم التّصريف : محمّد بن مالك الطّائي النّحوي، تحقيق : محمّد عثمان، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، ط01، 2009 م .

28- البحر المحيط : أبو حيّان الأندلسي، مطبعة السّعادة، ط01، دت .

29- البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع : محمّد بن علي الشّوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دط، دت .

30- بستان الواعظين و رياض السامعين : جمال الدّين أبو الفرج عبد الرّحمن ابن الجوزي، دط، دت .

31- البسيط في شرح الجمل : ابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق : عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط01، 1986م .

32- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة : جلال الدّين عبد الرّحمان السّيوطي، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط02، 1979م .

33- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان، نقله إلى العربيّة رمضان عبد التوّاب، دار المعارف، القاهرة، ط03، 1974 م .

34- التّاريخ الدّبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم : عبد الهادي التّازي، مطابع فضالة، المحمّدية، دط، 1986م .

35- تاريخ الدّولة السّعيدة : محمد الضّعيف الرّباطي، تحقيق : أحمد العماري، دار المأثور، ط01، 1986م .

36- تاريخ المغرب : أمحمد بن عبود، دار الطباعة المغربيّة، دط، 1957م .

37- تاريخ المغرب العربي الحديث - المغرب الأقصى ليبية - : محمود علي عامر، ومحمد خير فارس، الجمعية التّعاونيّة للطّباعة، دمشق، دط، دت .

38- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرّسالة الشّمسية : قطب الدّين محمّد بن محمّد الرّازي، تصحيح : محسن بيدار، منشورات بيدار، قم، ط02، دت .

39- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : القاضي عياض بن

موسى السّبتي، تحقيق : محمد ابن تاوريت الطنجي، دار مكتبة الحياة، دط، دت .
40- التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل : أبو حيان الأندلسي، تحقيق : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، دط، 1996م .
41- التّسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) : جمال الدّين محمّد ابن مالك، المطبعة الميرية، مكة، ط01، 1319هـ .
42- التفسير الكبير لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 2004م .
43- تاج العروس من جواهر القاموس : الزّبيدي، تحقيق: علي هلالي، مؤسّسة الكويت للتقدّم، ط01 ،2001م .
44- تفسير الطّبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) : محمّد بن جرير الطبري، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط01، 2001م .
45- تهذيب التّهذيب : أبو الفضل شهاب الدّين العسقلاني، اعتناء : إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسّسة الرّسالة، دط، دت .
46- الجامع الصّغير في النّحو : عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق : أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1980م .
47- الجمل في النّحو : عبد الرّحمان بن إسحاق الزّجاجي، تحقيق : علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط01، 1984م .
48- جمهرة الأمثال : لأبي هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه : أحمد عبد السّلام، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط01، 1988 م .
49- الجنى الدّاني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق : فخر الدّين قبّاوة، ومحمّد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط02، 1983م .
50- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : علاء الدّين بن علي الإربيلي، دار النّفائس، بيروت، ط01، 1991م .
51- حاشية أبي النّجا على شرح الشّيخ خالد على متن الآجرّومية في علم العربيّة وبهامشه الشّرح المذكور، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1343هـ .
52- حاشية الآجرّوميّة : عبد الرّحمان بن محمّد بن قاسم (1312هـ- 1392هـ)، دط،

دت .

53- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دط، دت .

54- حاشية السّيد الشّريف على تحرير القواعد المنطقيّة على متن الشّمسية في المنطق، القزويني، منشورات بيدار، قم، ط02، 1384هـ .

55- حاشيّة الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ومعه شرح الشّواهد للعيني، تحقيق : طه عبد الرّؤوف سعد، المكتبة التّوفيقيّة، دط، دت .

56- حجّة القراءات : أبي زرعة عبد الرّحمن بن محمّد بن زنجلة، حققه وعلق عليه : سعيد الأفغاني، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط05، 1997م .

57- الحياة الأدبيّة في المغرب على عهد الدّولة العلويّة : محمّد الأخضر، دار الرّشاد، الدّار البيضاء، ط01، 1977م .

58- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر البغدادي النّحوي، دار الكتب، دط، 1979م .

59- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق : محمّد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت .

60- دائرة المعارف الإسلامية – النّسخة العربيّة – إعداد و تحرير : إبراهيم زكي خورشيد وآخرين، دار الشّعب القاهرة، ج01 .

61- الدّرر البهيّة والجواهر النبويّة : مولاي إدريس الفضيلي، مراجعة : أحمد بن مهدي العلوي وغيره، وزارة الأوقاف، المملكة المغربيّة، دط، 1990م .

62- الدّرر السّنية في دراسة المقدّمة الآجروميّة : أبو بكر عبد الوهاب علّوش، دط، دت.

63- الدّرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويّين بفاس الزّاهرة : عبد الرّحمان ابن زيدان، المطبعة الاقتصاديّة بالرّباط، دط، 1937م .

64- الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثّانيّة: ابن حجر العسقلاني، دائرة المعارف، دط، دت.

65- الدّليل إلى المتون العلميّة : عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصّميعي للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط01، 2000م .

66- دليل السّالك إلى ألفيّة ابن مالك : عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنّشر والتّوزيع، دط، دت .

67- دليل مؤرّخ المغرب الأقصى : عبد السّلام بن عبد القادر بن سودة المرّي، ضبط واستدراك : مكتب البحوث والدّراسات في دار الفكر للطّباعة والنّشر، ط01، 1997م .

68- ديوان أبو العتاهية، تقديم : كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، دط، 1986م .

69- ديوان أبو نوّاس، أبو نواس، تحقيق : محمد أنيس، دار مهرات للعلوم، ط01، 2009م .

70- ديوان الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق : عادل سليمان جمال، الهيئة المصريّة العامّة للتأليف والنّشر، القاهرة، دط، 1975م .

71- ديوان امرى القيس، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط05، 1958م .

72- ديوان أميّة بن أبي الصلت، جمعه : بشير يموت، بيروت، ط01، 1934م .

73- ديوان جرير بن عطيّة، تحقيق : نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط03،دت.

74- ديوان جميل بن معمر، جمع وتحقيق : إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط01، 1992م .

75- ديوان رؤبة بن العجّاج، تحقيق : وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط02، 1680م .

76- ديوان عمر بن ربيعة، دار صادر، بيروت، دط، دت .

77- ديوان الفرزدق : همام بن غالب، دار صادر، بيروت، دت، دط .

78- ديوان متمم بن نويرة : مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، تأليف : ابتسام الصَفّار، مطبعة الرّشاد، بغداد، دط، 1968م .

79- ديوان النّابغة الجعدي (شعر النّابغة الجعدي) : قيس بن عبد الله، تحقيق : عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط01، 1964م .

80- ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسّياسة : عبد الله كنون، تقديم

واعتناء : محمّد بن عزوز، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط01، 2010م .
81- رسائل الأسمر عبد السّلام بن سليم الإدريسي الحسني إلى مريديه، تحقيق : مصطفى عمران رابعة، دار المدار الإسلامي، لبنان، ط01، 2003م .
82- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، مطبوعات مجمّع اللّغة العربيّة، دمشق، دط، دت .
83- الروض المعطار في خبر الأقطار، محمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق : إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط02، 1984م .
84- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء و الصّلحاء بفاس : ابن إدريس الكتّاني، تحقيق : محمّد حمزة بن علي الكتّاني، ج01 .
85- سمط اللآلي : لأبي عبيد البكري الأونبي، تصحيح : عبد العزيز الميمني، القاهرة، دط، 1936م .
86- سنن ابن ماجة : أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربيّة، دط، دت .
87- سيّر أعلام النّبلاء : شمس الدّين محمد بن أحمد الذّهبي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، وحسين الأسد، مؤسّسة الرّسالة، ط11، 1996م .
88- شجرة النّور الزّكية في طبقات المالكيّة : محمّد بن محمّد مخلوف، المطبعة السّلفية، القاهرة، دط، 1339هـ .
89- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي، تحقيق وتعليق : عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط01، 1992م .
90- شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك : أبي عبد الله بدر الدّين محمد بن جمال الدّين، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط01، 2000م .
91- شرح الآجرّومية : محمّد بن صالح العثيمين، دار العنان، القاهرة، ط01،2005م.
92- شرح الآجرّوميّة في علم العربيّة : نور الدّين السّنهوري، دراسة وتحقيق : محمّد خليل عبد العزيز شرف، دار السّلام، القاهرة، ط01،2006م.
93- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك) : علي بن

محمّد الأشموني، تحقيق : محمّد محي الدّين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، ط01، 1955م .

94- شرح جمل الزّجاجي : ابن عصفور، قدم له ووضع حواشيه : فوّاز الشّعار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م .

95- شرح التّسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) : جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن مالك، تحقيق : محمّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط01، 2001م .

96- شرح التّصريح على التّوضيح، أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو : خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط01،2000م.

97- شرح الدّماميني على مغني اللّبيب : محمّد بن أبي بكر الدّماميني، صحّحه وعلّق عليه : أحمد عزّو عناية، مؤسّسة التّاريخ العربي، لبنان، ط01، 2007م .

98- شرح الرّضي لكافيّة ابن الحاجب، دراسة وتحقيق : حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي، سلسلة نشر الرّسائل الجامعيّة السّعودية، ط01، 1993م .

99- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، مكتبة الثقافة الدينية، 2003م .

100- شرح شذور الذّهب : ابن هشام، تأليف : محمّد محي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، القاهرة، ط11، 1963م .

101- شرح شواهد المغني : السّيوطي (عبد الرّحمان بن الكمال)، دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت .

102- شرح قطر النّدى وبل الصّدى : ابن هشام الأنصاري، قدّم له ووضع حواشيه : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط02، 2000م .

103- شرح القويسني على السّلّم المرونف للأخضري، طبعة حجريّة، مكتبة دار الأمان، الرّباط، دط، دت .

104- شرح كتاب الحدود في النّحو : عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق : رمضان أحمد الدّميري، مكتبة وهيبة، القاهرة، دط، 1988م .

105- شرح الكافيّة الشّافيّة : محمّد بن عبد الله بن مالك، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتّراث، مكة، ط01، 1986م .

106- شرح المفصّل : موفق الدّين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، دط، دت .

107- شرح المكّودي على الألفيّة : لأبي زيد عبد الرّحمن المكّودي، تحقيق : فاطمة الرّاجحي، جامعة الكوّيت، 1993م .

108- شرح الماكودي على المقدّمة الآجروميّة في علم العربيّة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط02، 1936م .

109- شعر ابن السّيد البطليوسي، جمع وتوثيق : رجب عبد الجواد إبراهيم، مراجعة وتقديم : محمود علي مكّي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط01، 2007م .

110- الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة : إسماعيل الجوهري، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين، بيروت، ط04، 1990م .

111- صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق : محمّد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النّجاة، ط01، 1422هـ .

112- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج النّيسابوري، تحقيق : محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث، بيروت .

113- صحيح وضعيف الجامع الصّغير : محمد ناصر الدّين الألباني، دط، دت .

114- الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع : شمس الدّين محمد بن عبد الرحمان السخّاوي، دار الجيل بيروت، دط، دت .

115- طبقات النّحويين واللغويّين : محمّد بن الحسن الزّبيدي، تحقيق : أبو الفضل محمّد إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط02، دت .

116- غاية النّهاية في طبقات القرّاء : شمس الدّين محمّد بن محمّد بن الجزري الدّمشقي، تحقيق : برجستراسر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط01، 2006م .

117- غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب : محمّد بن أحمد بن سالم السّفاراييني الحنبلي، تحقيق : عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلميّة، ط01، 1996م .

118- الفروق اللّغوية : لأبي هلال العسكري، تحقيق : محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، دط، دت .
119- الفريدة : الجلال السّيوطي، مطبعة الترقّي، مصر، 1332هـ .
120- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : أبو عبيد البكري، حقّقه وقدّم له : إحسان عبّاس، وعبد المجيد عابدين، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط03، 1983م .
121- الفهرسة الكبرى والصّغرى : أحمد بن محمد بن الخياط، تحقيق وتعليق : محمد بن عزوز، دار ابن حزم، ط01، 2005م .
122- الفهرست : لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، دط، 1978م .
123- فهرس الفهارس و الأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات : عبد الحي الكتّاني، اعتناء : إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط02، 1992م .
124- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد الشوكاني، دط، دت .
125- كتاب الأفعال : سعيد بن محمّد المعافري السّرقسطي، تحقيق : حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، دط، 1978م .
126- كتاب البلدان، أحمد بن أبي يعقوب، مطبعة بريل، ليدن، 1820م .
127- الكتاب : سيبويه، تحقيق : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط02، 1982م .
128- الكشاف : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، دط، دت .
129-كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم - معجم مصطلحات النّحو والصّرف والعروض والقافيّة - : محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط01، 2011م .
130- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت لبنان، دت، دط .
131- الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة : نجم الدين محمّد بن محمّد الغزّي، وضع حواشيه : خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1997م .
132- اللّباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري، تحقيق : غازي مختار

ظليمات، دار الفكر، دمشق، ط01، 1995م .

133- لسان العرب : ابن منظور، تحقيق : نخبة من الأساتذة العاملين بدار المعارف، القاهرة، دط، دت .

134- لواقح الأنوار القدسيّة في بيان العهود المحمّدية : عبد الوهاب الشّعراني، تحقيق : محمّد عبد السّلام إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط03، 2011م .

135- متن الآجرومية (المقدمة الآجرزمية في علم العربية) : ابن آجروم .

136- متن الألفيّة : ابن مالك، ضبطها : عبد اللّطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكوّيت، ط01، 2006م .

137- متن السّلّم المرونق في علم المنطق : عبد الرحمان ابن الصغير الأخضري .

138- مجالس ثعلب : أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق : عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، ط05، 1987م .

139- مجاني الأدب في حدائق العرب : لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت، دط، 1957م .

140- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات : إبراهيم بن سعيد الدّوسري، دار الحضارة للنّشر والتّوزيع، ط01، 2008م .

141- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ابن خالويه، تحقيق : برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، دط، دت .

142- المخصص : ابن سيدة علي بن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

143- المدارس النّحويّة : شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط07 ، دت .

144- مراتب النّحويّين : أبو الطيّب اللغوي، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، دط، دت .

145- المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل، تحقيق محمّد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التّراث السعودي، مكة المكرّمة، دط، دت .

146- مسند الشّهاب : لأبي عبد الله محمّد بن سلامة القضاعي، حقّقه : حمدي عبد المجيد السّلفي، مؤسّسة الرّسالة، ط01، 1985م .

147- مشاهير علماء الأمصار : لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان، عناية : مجدي بن منصور الشّورى، دار الكتب العلميّة، ط01، 1995م .

148- مشكاة المصابيح : محمد بن عبد الله الخطيب التّبريزي، تحقيق : محمّد ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي للطّباعة والنّشر، بيروت، ط02، 1979م .

149- المطالع السّعيدة في شرح الفريدة : جلال الدّين السّيوطي، تحقيق : نبهان ياسين حسين، دار الرّسالة للطّباعة، بغداد، دط، 1977م .

150- المطبوعات الحجرية في المغرب – فهرسة مع مقدمة تاريخية – جمع وإعداد : فوزي عبد الرزّاق، مطبعة المعارف الجديدة، الرّباط، دط، دت . – معاني القرآن : الفرّاء، عالم الكتب، بيروت، ط02، 1980م .

151- معاني النّحو : فاضل صالح السّامرّائي، دار الفكر للطباعة والنّشر، عمان، ط01، 2000م .

152- المعجم الأوسط : سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، دط، 1995م .

153- معجم البلدان : ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، دط، 1977م.

154- معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، جمعه ورتبه : يوسف إلياس سركيس، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، دط، دت .

155- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية : عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، دت، دط .

156- معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات و الأعصار : شمس الدّين الذّهبي، تحقيق : طيار آلتي قولاج، استانبول، ط01، 1995م .

157- المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأوّل : محمّد العربي معريش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1989م .

158- المغرب عبر التاريخ : إبراهيم حركات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ط01، 1978م .

159- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب : تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق :

محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، دط، دت .

160- المفضليّات : تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط06، دت .

161- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية : محمود بن أحمد العيني، دار صادر، دط، دت .

162- المقتضب : المبرّد، تحقيق : عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت .

163- المقدّمة : عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، بيروت، ط01، 2007م .

164- المقرّب : ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : أحمد عبد السّتّار جوّاري، وعبد الله جبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط01، 1971م .

165- ملحة الإعراب : أبي محمّد القاسم بن علي الحريري البصري، دط، دت .

166- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل : أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الرّحمان المغربي، ضبط وتخريج : زكريا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، دط، دت .

167- الموطأ : مالك بن أنس، إعداد : أحمد راتب عرموش، دار النّفائس، ط02، 1972م .

168- موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق : محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1996م .

169- النّبوغ المغربي في الأدب العربي : عبد الله كنون، ط02، دت .

170- نتائج الفكر في النّحو : عبد الرّحمان بن عبد الله السّهيلي، حققه وعلّق عليه : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط01، 1992م .

171- النّحو الوافي : عبّاس حسن، دار المعارف بمصر، ط 03، 1974م .

172- نشر الطّوالع : لأبي بكر المرعشي، تحقيق : محمّد يوسف إدريس، دار النّور المبين للدّراسات والنّشر، ط01، 2011م .

173- النّشر في القراءات العشر : ابن الجزري محمّد بن محمّد، تصحيح : علي محمّد الضبّاع، دار الكتب العلميّة، بيروت، دط، دت .

174- نصب الرّاية لأحاديث الهداية : جمال الدّين الزيعلي الحنفي، تحقيق : محمد عوّامة مؤسسة الريّان، المكتبة المكيّة،جدة، دط، دت .
175- نفحات الأزهار في خلاصة عقبات الأنوار في الرّد على التّحفة الإثني عشريّة، علي الحسني الميلاني، دار المؤرّخ العربي، بيروت، ط01، 1995م .
176- النّكت الحسان في شرح غاية الإحسان : أبو حيّان الأندلسي، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط02، 1988 م .
177- هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين : إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، دط، 1951م .
178- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدّين السّيوطي، تحقيق : عبد العالي سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، دط، 1992م .
179- وفيات الأعيان : لابن خلكان، تحقيق : الدكتور إحسان عبّاس، دار الثّقافة بيروت، 1968م .

9 – فهْرَسُ المحتَوَيَات : الصّفحة
